

RE

Columbia University
in the City of New York

THE LIBRARIES





سِرُّ الْفَضْلِ

للأمير أبي محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن منان
الحنفاجي الحاي المتوفى سنة ٤٦٦ هـ

مصحح وعلق عليه

عبد المتعال الصنعيني
مدرس بطنية اللغة بمصر

١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م

يطلب من

مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح واوالاده
بميدان الفاضل بمصر



سِرُّ الْفَصَاحَةِ

للأمير أبي محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان
الحنفاجي الحلبي المتوفى سنة ٤٦٦ هـ

صححه وعلق عليه

عبد المتعال الصعيدي
مدرس بكلية اللغة العربية

١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م

يطلب من

مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده

بميدان الأوبرا بدمشق - ت ٤٨٥٩٠

893.741

K526

1877 523

ابن سنان الخفاجي

وكتابه سر الفصاحة

ابن سنان الخفاجي هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي العالم الشاعر الأديب . كان ميلاده سنة ٤٢٢ هـ ، وهو من بني خفاجة الذين كانوا ينزلون بأعمال حلب ، وكان أبوه من أشرافها ، ولما شب أخذ العلم والآداب على علماء عصره ، ثم اتصل بأبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان بعمرة النعمان فأخذ عنه العلم والآداب ، وكان انتفاعه به أكثر من غيره ، كما يظهر مما يذكره كثيراً عنه في كتابه — سر الفصاحة — ولما أتم تعليمه سعى لدى أبي نصر محمد بن الحسن بن النحاس ، وكان وزيراً لأمير حلب محمود بن نصر بن صالح بن مرداس ، حتى ولاء قلعة عزاز من أعمال حلب ، ولكنه كان في نفسه نزوع إلى الثورة ، وسخط على أولياء الأمر في عصره ، وقد تأثر فيه بأستاذه أبي العلاء المهرى ، كما تأثر فيه ببعيدته في التشيع ، فلم يلبث أن أعلن العصيان على الأمير محمود بن نصر ، فأمر وزيره ابن النحاس أن يكتب إليه يستعطفه ويؤنسه ، ليرجع إلى الطاعة ويحضر إليه بحلب ، فكتب إليه يدعوهُ إلى الطاعة ، ولكنه رمز إليه في كتابه بأنهم يريدون به شراً ، ففهم ما رمز به إليه واستمر على عصيانه ، فاستدعى محمود وزيره وقال له : أنت أشرت على بتولية الخفاجي ، وما أعرفه إلا منك ، ومتى لم يفرغ بالي منه قتلتك وألحقت بك جميع من بينك وبينه صلة وحرمة . وكان الخفاجي يثق بأبي نصر . فأمر محمود أبانصر أن يمضي إليه وفي صحبته ثلاثون فارساً ، فإذا قاربته عرفه بحضوره ، فإذا خرج إليه وسأله الزول عنده والآكل معه أني إلا أن يطيعه في الحضور إلى حلب ، ثم يطاوله في الحديث إلى أن يقرب الظهر ، فيدعي أنه جائع ، ويخرج خشكاً يجتنب إعطاهما له ، فيأكل

إحداهما ويعطيه الثانية ، فاذا استوفى أكلها تركه وعجل بالحضور اليه ، فانه تكون فيها منيته .

ففعل أبو نصر ما أمره به خوفاً على حياته ، وكان أن تناول الخفاجي الحشكاً فجاء منه فأكلها ورجع بعد أكلها إلى عزار ، ورجع أبو نصر إلى حلب ، فأصاب الخفاجي منصف شديد ورعدة شديدة ، فقال : قتلتني والله أخى أبو نصر . ثم أمر بالركوب خلفه ورده اليه . فساروا خلفه فلم يدركوه . ولم يلبث الخفاجي أن مات سنة ٤٦٦ هـ .

فإن الخفاجي في سن مبكرة ، ولم يحقق شيئاً من مطامعه التي يقول فيها :
من مبلغ اللرام أن مطامى صارت حديثاً بينهم وقصائدا
ولم يتمكن من أن يصلح بثورته شيئاً من مفاصد عصره ، وهي المفاصد التي يقول فيها :

استغفر الله لا مال ولا شرف ولا ولاء ولا دين ولا أنف
كأنما نحن في ظلمات داجية فليس ترفع عن أبصارنا السيف
ولا شك أنه قد ورث هذا السخط على عصره من أستاذه المامري كما سبق ، ولكنه لم يبقع في داره كما بقع أبو السلاء ، لأنه كان ضريباً لا يمكنه أن يقوم بثورة في تحقيق أغراضه ، أما الخفاجي فكان مبصراً ، وكان جريئاً واضحاً في آرائه وأغراضه ، وكان يميل إلى مذهب معروف وهو مذهب التشيع ، على عكس أستاذه في ذلك كله ، بل كان لا يعجبه من أستاذه ما في طريفته من غموض ، وينتقد ما يسلكه من تكلف في شعره ونثره ، كما أشار إلى هذا في مواضع من كتابه - سر الفصاحة .

وقد كان لهذا الوضوح في آراء الخفاجي وأغراضه أثره في كتابه - سر الفصاحة - فأسلوبه فيه أسلوب أدبي على ممتاز ، لا يطغى فيه ذوق الأدب على ذوق العالم ، كما طغى في أسلوب عبد القاهر الجرجاني ، ولا

يطغى فيه ذوق العالم على ذوق الأدب ، كما طغى في أسلوب أبي يعقوب السكاكي . وكان هذا أثره فيمن حذا حذوه من المتأخرين من علماء البلاغة فقد أمعنوا في طريقته إلى أن أدخلوها من الذوق الأدبي ، وجعلوا من كتب البلاغة ميدانا لجدالهم العلى ، وسأين فيما يأتي السبب في انصرافهم عن ذلك الأسلوب الأدبي العلى الممتاز للخفاجي ، وفي تأثرهم بمدرسة أبي يعقوب السكاكي ، دون مدرسة ابن سنان الخفاجي ، ودون مدرسة عبد القاهر أيضاً .

لقد أقام ابن سنان الخفاجي كتابه - سر الفصاحة - على أساس الفرق بين الفصاحة والبلاغة ، وذكر أن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ ، وأن البلاغة لا تكو إلا وصف الألفاظ مع المعاني . لا يقال في كلمة واحدة لا تدل على معنى بفضل عن مثلها بليغة . وإن قيل فيها نصيحة ، فكل كلام بايغ فصيح ، وليس كل فصيح بليغاً ، كالذى يقع فيه الإسهاب في غير موضعه ، ثم ذكر أنه إذا كانت الفصاحة شطر البلاغة وأحد جزئها فإن كلامه على المقصود - وهو الفصاحة - غير متميز إلا في الموضع الذى يجب بيانه من الفرق بينهما على ما قدم ذكره ، وما سوى هذا عام لا يختص . وخليط لا ينقسم ، ثم ذكر أن الفصاحة لا تتحقق في الألفاظ إلا بشروط عدة ، وأن تلك الشروط تنقسم إلى قسمين : الأول يوجد في اللفظة الواحدة على أفرادها ، والثاني يوجد في الألفاظ المنظومة بعضها مع بعض . ولما فرغ من الكلام على القسمين ذكر أن من وقف عليه عرف حقيقة الفصاحة ، وعلم أسرارها وعلاها ، وأنه لابد بعد هذا من الكلام على المعاني بأفرادها ، ليكون الكتاب وافياً بالكلام على الفصاحة والبلاغة ، لما سبق من أن البلاغة تتلاق مع الألفاظ بالمعاني .

وهذا انقسم الكلام في كتاب - سر الفصاحة - إلى هذه الأقسام الثلاثة : الكلام على شروط الفصاحة في اللفظة الواحدة ، والكلام على شروطها في

الألفاظ المنظوم بعضها مع بعض ، والكلام على المعاني مفردة عن الألفاظ وقد تكلم في القسم الأول على شروط ثمانية لفصاحة الكلمة . وبسط الكلام فيها بسطا وافيا ، وتكلم في القسم الثاني على ما يوجد من هذه الشروط في الألفاظ المنظوم بعضها مع بعض ، وبسط فيه الكلام أيضا بسطا وافيا ، ثم تكلم على ما يختص من ذلك بالتأليف ، فذكر منه وضع الألفاظ موضعها حقيقة وبجازا ، وألا يكون في الكلام تقديم وتأخير يفسد المعنى وإعرابه ، وألا يكون الكلام مقلوبا فيفسد المعنى ويصرفه عن وجهه ، وحسن الاستعارة إلى أن ذكر أن من شروط الفصاحة الإيجاز ، وقسم دلالة الألفاظ إلى المساواة والتذليل والإشارة وبين مواضعها ، ثم تكلم في القسم الثالث على الأوصاف التي تطلب من المعاني ، فذكر منها الصحة في التقسيم ، وصحة المقابلة في المعاني ، وصحة النسق والنظم ، وصحة التفسير ، والتحرز بما يوجب الطعن ، والاستدلال بالتمثيل ، والاستدلال بالتعليل .

وقد تناول ابن سنان الخفاجي الكلام في هذه الموضوعات بأسلوب العالم الأديب ، والناقد البصير ، بعد دراسات واسعة في دواوين من سبقه من الشعراء ، وفي كتب النقد الأدبي ، من أمثال نقد الشعر لقدامة ، والموازنة بين أبي تمام والبحتري للآمدي ، والوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي الجرجاني . فجاء كتابه خلاصة لهذه الكتب ، بعد تهذيب وتنقيح فيها ، وهذا إلى ما أضافه إليها بفكره واجتهاده في ذلك العلم .

وكان لابن سنان الخفاجي بهذا الكتاب مدرسة في علم النقد ، ولكن من حذا حذوه فيها قليل ، ومن أشهرهم ابن الأثير صاحب كتاب - المثل السائر - فقد أشاد في فاتحة كتابه بكتاب - سر الفصاحة - فقال : وبعد فإن علم البيان لتأليف النظم والنثر بمنزلة أصول الفقه للأحكام وأدلة الأحكام ، وقد ألفه الناس فيه كتباً ، وجلبوا ذهاباً وخطباً ، وما من تأليف إلا وقد تصفحت شينه وسينه . وعلمت غنه وثمينه ، فلم أجد ما يتفجع به في ذلك إلا كتاب

- الموازنة - لأبي القاسم الحسن بن بشر الأمدى . وكتاب - سر الفصاحة -
 لأبي محمد عبدالله بن سنان الخفاجى . غير أن كتاب - الموازنة - أجمع أصولاً
 وأجدى محصولاً . وكتاب - سر الفصاحة - وإن به فيه على نكت متيرة ،
 فإنه قد أكثر بما قل به مقصد كتابه ، من ذكر الأصوات والحروف
 والكلام عليها .

ونقد ابن الأثير لكتاب - سر الفصاحة - بهذا ليس بشيء . لأن الحقيقة
 بعكس ما ذكره في شأنه وشأن كتاب - الموازنة - ولأن ابن سنان له مقصد
 ظاهر في الكلام على الأصوات والحروف ، لأن فيها الشاذ وغير الشاذ ،
 وهذا مما يؤثر في فصاحة الكلمة التي تتألف منها . ولكن الذى يعاب على ابن
 سنان في ذلك ما عتبه عليه من إطالة الجدل في أمور لا تمت إلى الفصاحة بصلة
 على أن ما نقده ابن الأثير من كتاب - سر الفصاحة - ليس منه في الصميم
 وإنما هو تمهيد لمقصوده من الكلام على الفصاحة .

والحقيقة أن في كتاب - سر الفصاحة - عيباً كبيراً في الاسامى الذى قام
 عليه ، وخطأ ظاهراً في ترتيب أبوابه ، وخطأ مبهم في توزيع موضوعاته على
 هذه الأبواب . فقد ذكر أن كلامه على المقصود هو الفصاحة لا يتميز عن البلاغة
 إلا في موضع الفرق بينهما وهو الكلام على المعاني مفردة . فجعل المقصود منه هو
 الكلام على الفصاحة في الكلمة المفردة ، والكلام عليها في الألفاظ المنظوم
 بعضها مع بعض ، وهذا خلاف ما تقرر أخيراً في علوم البلاغة ، فقد ذكر
 الخطيب القزوينى في حصر هذه العلوم أن البلاغة في الكلام مرجعها إلى
 الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد ، وإلى تمييز الكلام الفصيح من
 غيره ، ثم ذكر أن الثانى - وهو التمييز - منه ما يتبين في علم من اللغة وهو
 القراءة - أو التصريف وهو - مخالفة القياس - أو النحو وهو -
 ضعف التأليف والتعقيد اللفظى أى المعاظلة - ولم يستثن من ذلك إلا
 التعقيد المعنوى - ثم ذكر أن ما يعتز به عن الأول - وهو الخطأ في تأدية

المعنى المراد — هو علم المعاني ، وما يحتز به عن التحقيد المعنوي هو علم البيان وما يعرف به وجوه التحسين هو علم البديع ، فالذي جعله الخفاجي هو المقصود ليس في شيء من المقصود من علوم البلاغة ، وإنما يتبين في علوم أخرى من علم من اللغة والتصريف والنحو ، ولا يقصد من ذلك في علوم البلاغة إلا ما يرجع إلى المعنى — وهو التحقيد المعنوي — إذ يقصد من علم البيان الاحتراز عنه .

والحق أن علوم البلاغة لا تبحث إلا عن المعاني الثانوية ، وهي مدلول خصوصيات الالفاظ من التقديم والتأخير ونحوهما في علم المعاني ، والمعاني المجازية والسكنائية في علم البيان .

أما المحسنات البديعية فيها محسنات لفظية ، ومنها محسنات معنوية . وقد ذهب عبد القاهر إلى أن الحسن لا يكثر أن يكون لفظ في ذاته من غير نظر إلى المعنى ، حتى ميثوم في بدء الفكرة أن الحسن لا يتبدى فيه اللفظ والجرس كالتجنيس . لأنك لا تستحسن تحانس اللفظين إلا إذا كان موقع معنيهما من العقل ، وهما حميداً . ولهذا استقبح في قول أبي تمام :
ذهبت بذهبه السباحة فالتوت في الظنون أم ذهاب أم مذاهب
لأنه لم يزد على أن أسمعك حروفاً مكررة تروم لها فائدة فلا تجدها إلا بجهولة منكورة .

وقد غفل الخفاجي عن هذا كله لأنه لم يتقرر في عصره ، وإنما تقرر بعده . فرتب كتابه على ذلك الأساس القامد ، وكان لهذا أثره فيما ارتكبه من أخطاء في توزيع موضوعاته على الأقسام الثلاثة التي رتب كتابه عليها . فقرأه يتكلم مثلاً في القسم الثاني على الاستعارة ، فيلحقها بالكلام على الفصاحة ويتكلم في القسم الثالث على التشبيه ، فيلحقه بالكلام على البلاغة ، مع أنهما من واحد في هذه العلوم ، وكلاهما يبحث الآن في علم البيان . وتراه يتكلم في القسم الثاني على الإيجاز والإطناب والمساواة ، فيلحق الكلام عليها

بالكلام على الفصاحة ، مع أنه يقصد من الكلام عليها في هذه العلوم بيان مواضعها اللائقة بها ، وهذا يرجع إلى البلاغة لا إلى الفصاحة ، ولهذا توضع الآن في علم المعاني ، لأنه يبحث عن أحوال اللفظ التي بها يطابق مقتضى الحال .

وكان الإمام عبد القاهر الجرجاني معاصراً لابن سنان الخفاجي ، لأنه توفي سنة ٤٧٩ هـ . فاختار لتلك العلوم اسم على البيان . ووضع فيه كتابيه - دلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغة - وكان أسلوبه فيهما ينحون نحو تنميق العبارات أكثر من الخفاجي . ولكنه كان مع هذا يعني بتقرير القواعد أكثر منه ، لأنه رأى هذا العلم - علم البيان - لقي من الضيم ما لقي ، ودخل على الناس من الغلط في معناه ما دخل ، فأراد أن يوفيه حقه ، ويقرر قواعده تقريراً يليق به . وهذا امتاز على الخفاجي بنظره إلى هذه المباحث على أنها علم له قواعد ينفرد بها ، ووحدة تجمع هذه القواعد . فهد الطريق بهذا لمن أتى بعده ، حتى رتب هذه المباحث ترتيباً صحيحاً ، ووزعها على علوم البلاغة الثلاثة - المعاني والبيان والبديع - توزيعاً مستقيماً . وكان الفضل في هذا لأبي يعقوب السكاكي المتوفى سنة ٦٢٦ هـ . وفيه يقول ابن خلدون في مقدمته :

« ثم لم تزل مسائل هذا الفن تكمل شيئاً فشيئاً ، إلى أن محص السكاكي زبده ، وهذب مسأله ، ورتب أبوابه ، وألف كتابه المسمى بالمفتاح في النحو والتصريف والبيان ، فجعل هذا الفن من بعض أجزاءه ، وأخذ المتأخرون من كتابه ، وخصوا منه أمهات هي المتداولة لهذا العهد ، كما فعله السكاكي في كتاب - البيان - وإن مالاً في كتاب - المصباح - وجلال الدين القزويني في كتابي - الإيضاح والتلخيص - والتلخيص أصغر حجماً من الإيضاح ، والعناية به لهذا العهد عند أهل المشرق في الشرح والتعليم منه أكثر من غيره . وبالجملة فالمشاركة على هذا الفن أقوم من المغاربة . »

وهذا ذهب عبد القاهر بالشهرة في علوم البلاغة عند المتأخرين دون

الخفاجي . حتى عدوه شيخ البلاغة على الإطلاق ، فقد لمدرسته البقاء بينهم دون مدرسة الخفاجي ، مع أن أسلوب الخفاجي أقرب إلى أسلوبهم من أسلوب عبد القاهر ، لأنه لا يعني مثله بتعميق العبارات ، ولا يحاول أن يجعل بحثه في البلاغة مجالا لإظهار قوته في الإنشاء ، لأن هذا مجالا غير مجال البحث العلمي ، وميدانا غير ميدان النقد الأدبي .

ولكن مدرسة عبد القاهر لم تصل إلى المتأخرين بطريق مباشر ، وإنما أوصلها إليهم السكاكي في كتابه - مفتاح العلوم - وأسلوبه فيه دون أسلوب عبد القاهر والخفاجي ، لأنه لم يكن أدبيا مثلهما ، وإنما كان رجلا علم وفلسفة ومنطق ، فسارت بهذا مدرسة عبد القاهر وطريق بعيد عن طريقته ، وصارت كتب البلاغة عند المتأخرين لا تعنى إلا بشرح القواعد ، وما يتصل بهذا من الجدل العلمي ، حتى ضاعت فيها ملكة النقد الأدبي ، وأصبحت دراستها لا ثمرة فيها ، لأنها لا ترى في دارسها ملكة الإنشاء ، ولا تدرهم على أساليب النقد ، وقد انتهت الأذهان أخيراً إلى فساد هذه الطريقة . واتجه طلاب البلاغة إلى دراستها في كتابي عبد القاهر ، ولكنهم لا يرجعون إليهما إلا بعد دراسة البلاغة في كتب المتأخرين ، فتكون دراستها في كتابي عبد القاهر غريبة عليهم ، حتى لتكاد تنبو عنهما أذا فهم ، ولا سيما أنهم يجدون فيهما أسلوباً إنشائياً لا يقتصد في عباراته ، ولا يقف عند الحد الذي يجب أن يقف عنده الأسلوب الذي تدون العلوم . كأسلوب الخفاجي في كتاب - سر الفصاحف - فهو كما سبق أقرب إلى أسلوب المتأخرين من أسلوب عبد القاهر ، ولهذا أرى أن يرجع الطلاب إلى دراسته أيضاً . لأنهم ينتفعون به أكثر من عبد القاهر ولا سيما في تربية ملكة النقد . ولا يؤثر في هذا ما أخذناه عليه فيما سبق ، لأنه يتعلق بتقسيم الكتاب ، ويرجع إلى ترتيب الأبواب ، فلا يؤثر في قيمة الكتاب في ذاته ، ولا يقلل من حسن ذوقه وأسلوبه .

مختارات من شعر الخفاجي

قال في نقد أهل عصره وهو فيه متأثر بأستاذه أبي العلاء :

أستغفر الله لا أختر ولا شرف ولا وفاء ولا دين ولا أنف (١)
 كأنما نحن في ظلمات داجية فليس ترفع عن أبصارنا السجف
 تزيد بالبحث جهلاً إن طلبت هدى وهل يضيء لعين المدلج السدف (٢)
 وفي الغلامفة الماضين معتبر فظالمنا قصدوا فيها وما عصفوا
 وقد أتوك بمن من حديثهم يكاد يضحك منه الخبر والصحف (٣)
 ظن بعيد وأقوال ملففة تخفى على الغمر أحياناً وتكشف (٤)
 الأمر أكبر من فكر يحيط به والعمر أقصر أن يلقى له طرف
 فاعظم بدائك إن حاولت واضحة ومات به قلمي هذا مضى السلف
 جاءت أحاديث عن قوم أظنهم عاشوا طويلاً وقالوا بعد ما خرفوا (٥)
 يدين قوم بأن الشبه خالدة وعند قوم لها وقت ومنصرف
 وما رضيت به قلى جداهم ولا توهمت إلا غير ما وصفوا
 ورُبَّ قوم أضاعوني وقد نهوا قدرى فما أتكروا فضلى ولا اعترفوا

(١) مصدر أنف من العار ترفع وتزه عنه .

(٢) السدف الظلمة .

(٣) المين الكذب .

(٤) الغمر الجاهل .

(٥) أصابهم الخرف في آخر العمر وهو فساد العقل من الكبر .

وقال في ذلك أيضاً :

استغفر الله القديم وعذبه
وافعل جيلاً لا يضع لك صنعه
واقنع في عيش القناعة نعمة
لا تركن إلى المراء فإنه
عاذت بنو حواء من إبليس في الد
درسوا العلوم ليؤمنوا بحمد اله
وتزهروا حتى أصابوا فرصة
ليؤوا كبرى صار مرتعة
والحبيرة البيضاء بذل أنسها
يا عقل مالك في اللطائف منهج
عندي لقد ذهبوا الذين تفكروا
ما قول بطليموس عنها حجة
جار الأنام فلا دلالة ناظر
لا تحلفن بما حوته صحائف
عجبا لهنّام يتازع خصمه
هيئات ما شرف الأصول بنافع

من شر غاوي الخطام منافس^(١)
واسمح بقوتك للضعيف اليأس
لا تنق كف الزمان الخالس
سبب لكل تنافر وتشامس
نيا وكم فمهم فنون أبالس
فيها صدور مراتب ومجالس
في أخذ مال مساجد وكنائس
ودياره ذات مناخ عرائس
قدر أطاعته مدائن فارس^(٢)
فإذا عثرت فلا أمأ للناعس^(٣)
فيها وما ظفروا بفسير وساوس
عندي ولا المروى عن رسطاس
تشفي العقول ولا إنارة قابس
لهم وإن وجدت بخط دارس
في آل يربوع وأسرة حابس^(٤)
حتى تكون ذوائب كمفارس

(١) خطام الدنيا ما فيها من مال قليل أو كثير .

(٢) الحيرة عاصمة المناذرة .

(٣) اثما الانماش .

(٤) همام هو الفرزدق الشاعر المعروف وخصمه جرير لأنهما كانا يتماجدان

لا تفخرن وإن فضلت فبالنقى
وقال في ذلك أيضاً :

خف من أمنت ولا تركن إلى أحد
إن كانت الترك فيه غير وافية
تمسكوا بوسايا اللؤم بينهم
وقال في تشيعه :

وقالوا قد تغيرت الليالي
فأقسم ما استجد الدهر خلقاً
أليس يرد عن فـدك على
وقال في الفخر :

من مبلغ اللوام أن مطامعي
ركضت على أعراضهم وهي التي
مالى أجاذب كل وقت معرضاً
وأقيم سوق المجد في ناديتهم
أرأيت أضيع من كريم راغب
ومعرض بركابه في منزل
عكس الأنام فإن سمعت بناقص
وتفاوت الأرزاق أوجب فيهم

صارت حديثاً بينهم وقصائدا
تطوى البلاد شوارداً ورواكدا
منهم وأصلح كل يوم فاسداً
حتى أنفق فيه فضلاً كاسداً^(١)
يدهو لخلته لثيماً زاهداً
يلقى الصديق به عدواً حامداً
فاعلم بأن لديه حظاً زائداً
أن يجعلوه مصالحاً ومفاسداً

(١) يعني علي بن أبي طالب حين رد عن إرث فـدك ، وعتيق هو أبو بكر
صارت إليه الخلافة دون علي .
(٢) أنفق أروج .

ومعدد في الفخر طارف ماله
طوقته بأوابدي ولطالما
مهلا فانك ماتعد مباركا
بيت له الذنب الجلي وغيره
وقال في الغزل:

بقيت وقد شطت بكم غربة النوى
وعلمته وفي كيف أصبر عنكم
فما قلت يوما للبكاء عليكم
وما الحب إلا أن أعد قبيحكم
وقال في الغزل أيضا:

ما على محسنكم لو أحنا
قد شجانا اليأس من بعدكم
وعدوا بالوصل من طيفكم
لا وسحر بين أجفانكم
وحدث من مواعيدكم
ما رحلت العيس من أرضكم
وقال في الغزل أيضا:

مهيف القادة بمشوقها
مستلح الخطرة بمشوقها
في طرفه من سحر أجفانه
دعوى وفي جسعي تحفيقه

(١) الطارف الجديد ، والناله القديم .

(٢) العيس الإبل .

(ص)

هذا وقد شكنا عبد الفاهر عما شكنا منه الخفاجي فقال :

كَبُرَ عَلَى الْعِلْمِ يَا خَلِيلِي وَبَلَ إِلَى الْجَهْلِ مِيلٌ هَاتِمِي

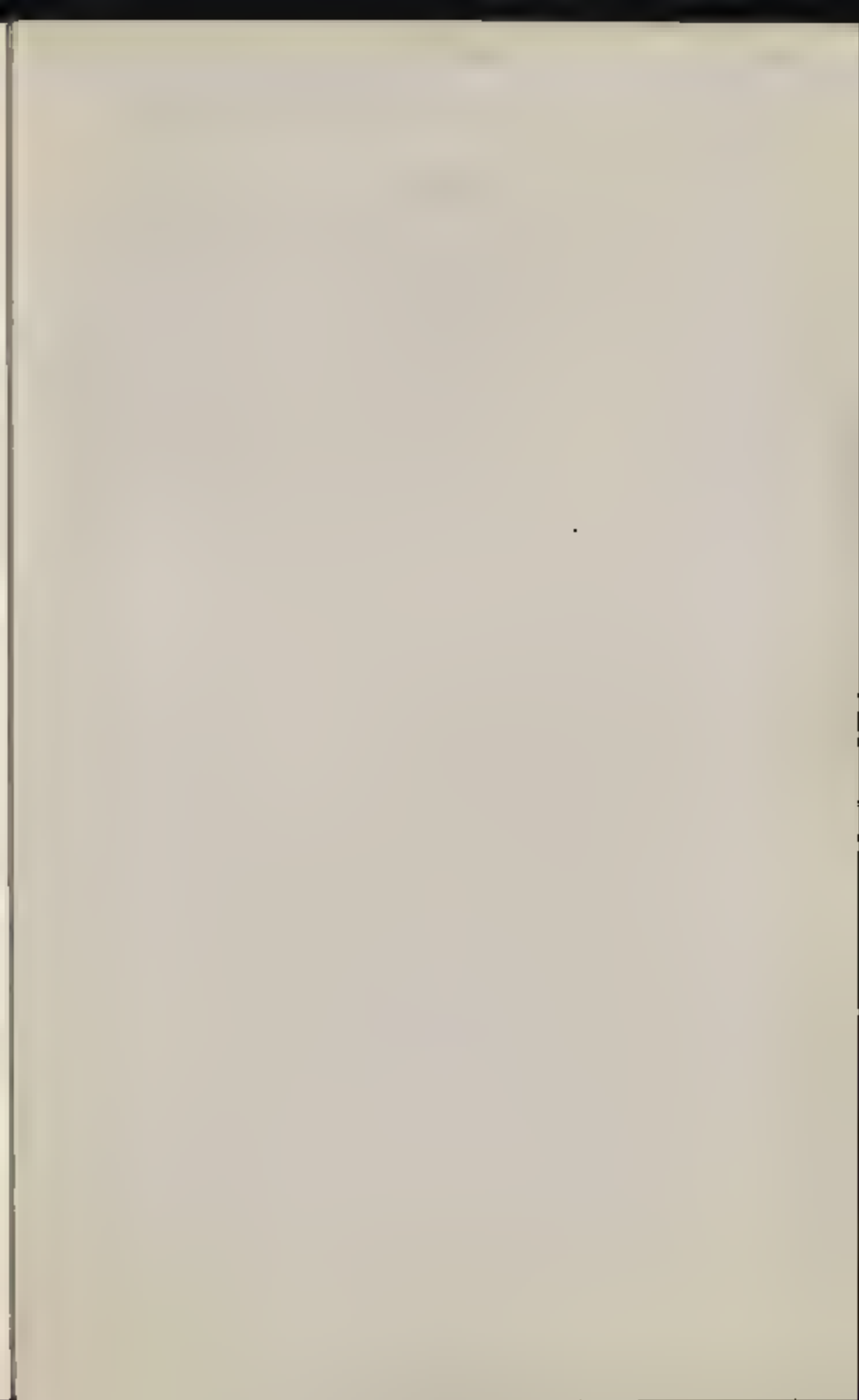
وَعَشَ حَمَارًا تَعَشُ سَعِيدًا فَتُسَعِدُ فِي طَالِعِ الْبِهَامِ

فقد أخذ العلم في عصرهما إلى الانحدار ، ولم يزل ينحدر حتى وصل إلى حال

يئس فيها أهله من الشكوى . ولا حول ولا قوة إلا بالله .

عبد المزال الصغير

سنة / ٢٦ / ٥ / ١٣٧٢ هـ
| ١١ / ٢ / ١٩٥٣ م



سِرُّ الْفَصَاحَةِ

للأمير أبي محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان
الخفاجي الحلبي المتوفي سنة ٤٦٦ هـ

صححه وعلق عليه

عبد المتعال الصعيدي

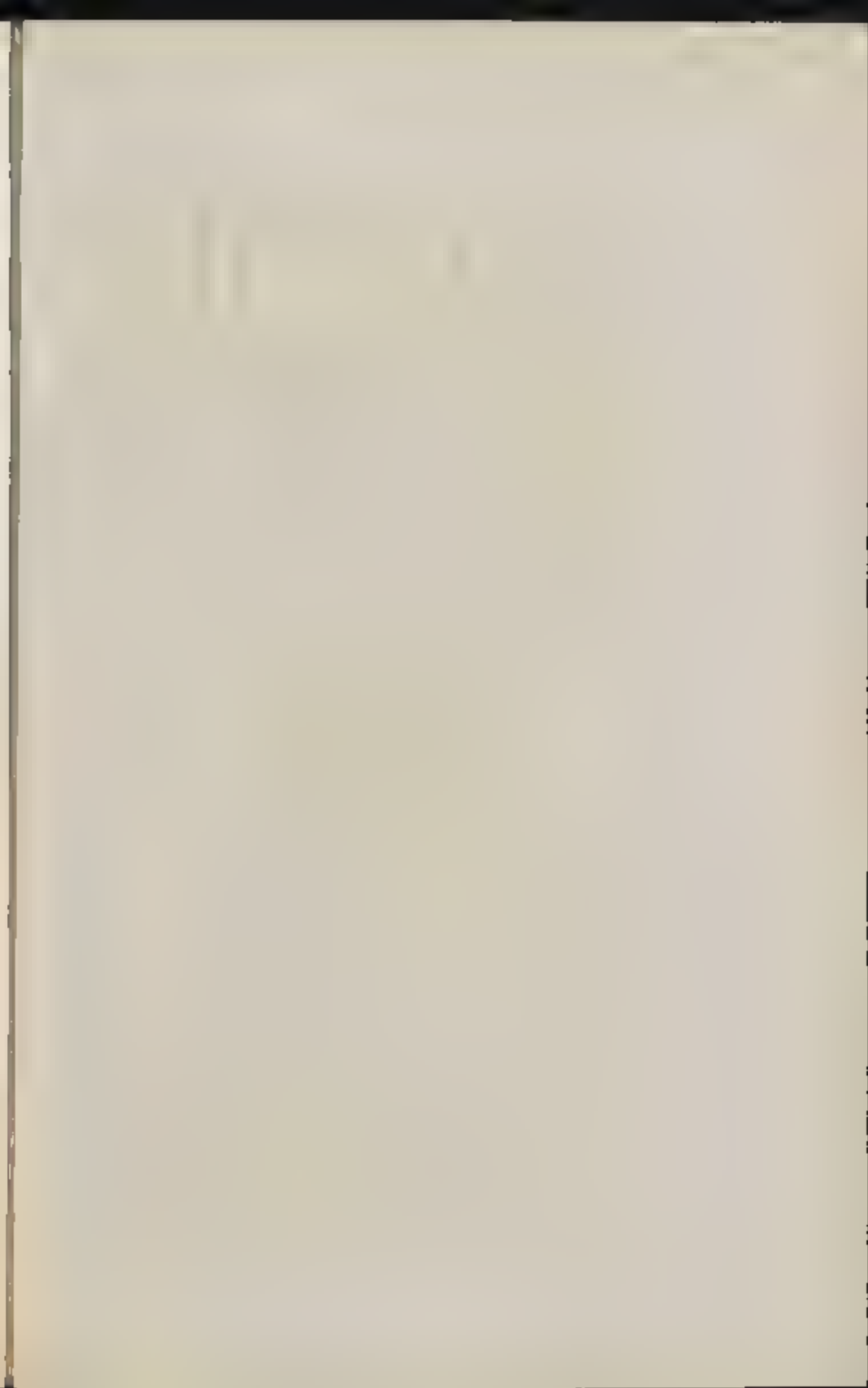
مستوفى كلية اللغة العربية

١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م

يطلب من

مكتبة ومطبعة محمد علي صنيح وأولاده

بميدان الأنفجر بمصر، ت. ٤٨٥٨



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه أثق

الحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله . لقد جاءت رسل ربنا بالحق ، صلوات الله عليهم وعلى سيدهم محمد ، والأبرار من عترته الذين أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً .

أما بعد : فإني لما رأيت الناس مختلفين في مائة الفصاحة وحقيقتها ^(١) أودعت كتابي هذا طرفاً من شأنها ، وجملته من بيانها ، وقربت ذلك على الناظر ، وأوضحته للمتأمل . ولم أمل بالاختصار إلى الإخلال ، ولا مع الإسهاب إلى الإملال ، ومن الله تعالى أستمد المعونة والتوفيق .

• • •

إعلم أن الغرض بهذا الكتاب معرفة حقيقة الفصاحة ، والعلم بسرّها ، فن الواجب أن تبين ثمرة ذلك وفائدته ، لتقع الرغبة فيه ، فنقول :

أما العلوم الأدبية فالأمر في تأثير هذا العلم فيها واضح ، لأن الزيادة منها والنكتة نظم الكلام على اختلاف تأليفه ، ونقدّه ومعرفة ما يختار منه مما يكره . وكلا الأمرين ^(٢) متعلقان بالفصاحة ، بل هو مقصور

(١) معطوف على - مائة - عطف تفسير ، وهي منسوبة إلى - ما - الاستفهامية وقد يقال - ماهية - بقلب الهمزة هاء .

(٢) أي نظم الكلام ونقدّه ، والثاني هو الذي عرف فيما بعد باسم علم البلاغة .

على المعرفة بها ، فلا غنى للبتحل الأدب عما نوضحه ونشرحه في هذا الباب .

وأما العلوم الشرعية فالمعجز الدال على نبوة محمد نبينا صلى الله عليه وعلى آله وسلم هو القرآن . والخلاف الظاهر فيما به كان معجزاً على قولين : أحدهما أنه خرق العادة بفصاحته ^(١) وجرى ذلك بجرى قلب العصا حية . وليس للذهاب إلى هذا المذهب مندوحة عن بيان ما الفصاحة التي وقع التزايد فيها موقعا خرج عن مقدور البشر . والقول الثاني أنوجه الإعجاز في القرآن صرف العرب عن المعارضة ^(٢) مع أن فصاحة القرآن كانت في مقدورهم لولا الصرف . وأمر القائل بهذا يجرى بجرى الأول في الحاجة إلى تحقق الفصاحة ماهي ، ليقطع على أنها كانت في مقدورهم ، من جنس فصاحتهم . ونعلم أن مُسْتَلَبَة وغيره لم يأت بمعارضة على الحقيقة ، لأن الكلام الذي أورده خال من الفصاحة التي وقع التحدى بها في الأسلوب المخصوص . وإذا ثبت بما ذكرناه الغرض بهذا الكتاب ، وفائدته ، فالدواعي إلى معرفة ذلك قوية ، والحاجة ماسة شديدة .

ونحن نذكر قبل الكلام في معنى الفصاحة نبذاً من أحكام الأصوات والتنبية على حقيقتها . ثم نذكر تقطيعها على وجه يكون حروفاً متميزة ، ونشير إلى طرف من أحوال الحروف في مخارجها . ثم ندل على أن الكلام

(١) هذا هو قول الجمهور .

(٢) هذا هو قول إبراهيم بن سيار المعروف بالنظام المتوفى سنة ٢٢١ هـ .

ما انتظم منها . ثم تتبع ذلك بحال اللغة العربية وما فيها من الحروف ، وكيف يقع المهمل فيها والمستعمل ، وهل اللغة في الأصل مواضعة أو توقيف ، ثم نبين بعد هذا كله وأشباهه مائة الفصاحة ، ولا نخلى ذلك الفصل من شعر فصيح ، وكلام غريب بليغ ، يُتدرَّب بتأمله على فهم مرادنا . فإن الأمثلة توضح وتكشف ، وتخرج من اللبس إلى البيان ، ومن جانب الإبهام إلى الإفصاح . فإذا أعان الله تعالى ويسر تمام كتابنا هذا كان مفرداً بغير نظير من الكتب في معناه .

وذلك أن المتكلمين وإن صنفوا في الأصوات وأحكامها وحقيقة الكلام ما هو . فلم يبينوا مخارج الحروف ، وانقسام أصنافها ، وأحكام جمهورها ومهموسها ، وشديدها ورخوها . وأصحاب النحو وإن أحكموا بيان ذلك : فلم يذكروا ما أوضحه المتكلمون الذي هو الأصل والأس . وأهل نقد الكلام^(١) فلم يتعرضوا لشيء من جميع ذلك ، وإن كان كلامهم كالفرع عليه .

فإذا جمع كتابنا هذا كله ، وأخذ بحظ مقنع من كل ما يحتاج الناظر في هذا العلم إليه ، فهو مفرد في بابه ، غريب في غرضه . وفق الله تعالى ذلك ، ويسر بطلفه ومنه .

فصل في الأصوات

الصوت مصدر صات الشيء . يصوت صوتاً فهو صائت . وصوت تصويتاً فهو مصوَّت . وهو عام ولا يختص . يقال : صوت الإنسان

(١) هم علماء البلاغة .

وصوت الحمار . وفي الكتاب الكريم : (إن أنكر الأصوات لصوت الحمير) وقال الرازي :

كأنما أصواتها في الوادي أصوات حجاج من عمان غاد^(١)
وقال جرير بن عطية :

لما تذكرت بالدارين أرقى صوت الدجاج وقرع بالواقيس
والصوت مذكر ، لأنه مصدر كالضرب والقتل ، وقد ورد مؤنثاً
على ضرب من التأول . قال رويشد بن كثير الطائي :

يا أيها الراكب المهدي مطيته^(٢) بلغني أسد ما هذه الصوت
فأراد الاستغانة . كما حكى الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء أنه
سمع بعض العرب يقول - وذكر انساناً - فقال : فلان لغوب^(٣) جأته
كتابي فاحتقرها . فقال له : أتقول جأته كتابي ؟ قال : نعم ، أليست
بصحيفة ؟

وفي كتاب سيبويه :

إذا بعض السنين تفرقتنا كفى الأيتام فقد أبي اليتيم^(٤)

(١) حجاج جمع حاج .

(٢) وفي رواية - المزجي مطيته - وهي رواية الخامسة .

(٣) اللغوب واللقب الضعيف اللاحق .

(٤) هو لجرير في مدح هشام بن عبد الملك ، وقاعل - كفى - ضمير يعود عليه
وقوله - تفرقتنا - بمعنى أذهبت أموالنا ، من تفرقت العظم إذا أذهبت ما عليه من اللحم .

لأن بعض السنين سنة . ويقال : رجل صات : أى شديد الصوت .
كما يقال : رجل نال . أى كثير الذوال . وقولهم : لقلان صيت . إذا
انتشر ذكره ، من لفظ الصوت . إلا أن واوه انقلبت ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها . كما قالوا : قيل . من القول .

والصوت معقول . لأنه يدرك . ولا خلاف بين العقلاء فى وجود
ما يدرك . وهو عرض ليس بجسم . ولا صفة لجسم . والليل على أنه
ليس بجسم . أنه مدرك بحاسة السمع . والأجسام متماثلة . والإدراك إنما
يتعلق بأخص صفات الذوات . فلو كان جسما لكانت الأجسام جميعها
مدركة بحاسة السمع . وفى علمنا بظلال ذلك دليل على أن الصوت ليس
بجسم . وهذه الجملة تحتاج إلى أن نبين أن الأجسام متماثلة . وأن الإدراك إنما
يتعلق بأخص صفات الذوات . لأن كون الصوت مدركا للسمع والأجسام
غير مدركة بالسمع مما لا يمكن دخول شبهة فيه ولا منازعة . والذي يدل على
تماثل الأجسام أننا ندرك الجسمين المتضمنى اللون فيلبس أحدهما علينا
بالآخر . لأن من أدركهما ثم أعرض عنهما وأدركهما من بعد يجوز أن
يكون كل واحد منهما هو الآخر . بأن نقل إلى موضعه . ولم يلبسنا على
الإدراك إلا الاشتراك كما فى صفة تناولها الإدراك . وقد بينا أن الإدراك
إنما يتناول أخص صفات الذات . وهو ما يرجع إليها . وسندل على ذلك .
ولذا كان الجسمان مشتركين فيما يرجع إلى ذاتيهما فهما متماثلان . لأن
هذا هو المستفاد بالتماثل .

فإن قيل : دلوا على أنهما لم يلبسا إلا الاشتراك فى صفة . ثم بينوا
أن تلك الصفة بما يتناوله الإدراك . قلنا : الوجه الذى يقع فيها الالتباس

معقولة . وهي المجاورة أو الحلول . كالتياس خضاب اللحية بالشعر من المجاورة . وكما التيس على من ظن أن السواد الحال في الجسم صفة له من حيث الحلول . وكذلك من اعتقد أن صفة المحل للحال ، حتى ذهب إلى أن للسواد حيزا ، وكلا الأمرين منتف في التباس الجسمين ، لأنه لا حلول بينهما ولا مجاورة . بل يقع الالتباس مع العلم بتغايرهما . يدل على ذلك ما ذكرناه ^(١) .

فأما الدليل على أن الصفة التي اقتضت الالتباس بما يتناول الإدراك ، فهو أن الأمر لو كان بخلاف ذلك لما التبس على الإدراك ، وفي التباسهما عليه دلالة على أن تعاق الإدراك بما التبس لأجله . ولأن المشاركة فيما لا يتعلق الإدراك به لا يقتضي الاشتباه على المدرك ، ألا ترى أن السواد لا يشبه البياض ولا ياتبس به عند المدرك وإن اشتركا في الوجود ، من حيث كان الإدراك لا يتعلق بالوجود .

وليس لأحد أن يقول : إذا استدلتهم على أن الأجسام متماثلة بالتباسها على الإدراك ، فقواوا : إن الأجسام التي لا تلبس كالأبيض والأسود غير متماثلة لفقد الالتباس . وذلك أن هذا مطالبة بالمعكس في الأدلة ، وليس ذلك بمعتبر . وإثبات المدلول مع ارتفاع الدليل جائز غير ممتنع ، لأن الدليل غير موجب للمدلول . وإنما هو كاشف عنه . لكن المنكر ثبوت الدليل وارتفاع المدلول . على أن الالتباس في الجسمين

(١) التصواب - فدل ذلك على ما ذكرناه .

المذكورين حاصل أيضاً ، لأن المدرك لهما إنما^(١) يجوز أن يكون أحدهما الآخر وإنما تغير لونه .

وأما الدليل على أن الإدراك يتعلق بأخص صفات الذوات ، وأن كلامنا كله متعلق به ، فهو أنه لا يخاف من أن يكون يتعاقب بالصفة الراجعة إلى الفاعل ، أو الراجعة إلى العلة ، أو الراجعة إلى الذات . والذي يرجع إلى الفاعل من الصفات هو الوجود ، ولو تناول الإدراك لم يخل من أن يتعداه إلى ما يرجع إلى الذات ، أو لا يتعداه ، فإن لم يتعد وجب ألا يحصل الفصل بين المختلفين بالإدراك ، لا شتر اكهما في الوجود الذي لم يتناول الإدراك غيره . وإن تعداه إلى الصفة العائدة إلى الذات فيجب أن يفصل بين المختلفين بالإدراك ، من حيث افتراقا في الصفة التي يتعاقبها . وأن يتلبس أحدهما بالآخر ، من حيث اشتراكا في الوجود الذي تعلق الإدراك به أيضاً ، وذلك محال ، فأما ما يرجع إلى العلل من صفات الجسم ، والذي يمكن أن يدخل شبهة في تناول الإدراك له كونه^(٢) كائناً في جهة . والذي يوضح أن الإدراك لا يتناول ذلك أنه لو تناول لفصل بالإدراك بين كل صفتين ضدين منه . وذلك غير مستمر . وأحدنا لو أدرك جوهرأ في بعض الجهات ، ثم أعرض عنه ، جوز أن يكون انتقل إلى أقرب الأماكن إليه ، والتلبس عليه الأمر فيه ، ولا يتلبس أمره أو اسود بعد بياض ، فبان أن الإدراك لا يتناول إلا أخص صفات الذوات ، دون صفات العلل وما بالفاعل .

(١) صححه بعضهم — ربما .

(٢) الظاهر — فهو كونه الخ .

ويمكن الدلالة على أن الصوت ليس بجسم إذا ثبت أن الأجسام متماثلة من وجه آخر، وذلك أننا ندرك الأصوات مختلفة، فالراء مخالفة للزاي. وكذلك سائر الحروف المختلفة. فإذا كانت الأجسام متماثلة والأصوات تدرك مختلفة فليست بأجسام. وإذا كنا دللنا على أن الصوت ليس بجسم فالذي يدل على أنه ليس بصفة لجسم بل هو ذات مخالفة له أن الصوت لو كان صفة لم يخل من أن يكون صفة ذاتية أو غير ذاتية، ولا يجوز أن يكون صفة ذاتية لتجدده، وأن دوامه غير واجب. ولا يجوز أن يكون صفة غير ذاتية، لما بيناه من أن الإدراك لا يتناول إلا الصفات الذاتية، والصوت مدرك بلا خلاف. ومع الدلالة على أن الأصوات أعراض فقيها المتماثل والمختلف. وقد ذهب أبو هاشم عبد السلام بن محمد الجبائي إلى أن المختلف منها متضاد. وتوقف علم الهدى المرتضى^(١) أنضر الله وجهه عن القطع على ذلك. فأما أبو هاشم فإنه اعتمد في تضادها على طريقين: أحدهما أن حمل الصوت على اللون من حيث كان إدراك كل واحد منهما مقصوراً على حاسة واحدة، فلما قطع على تضاد المختلف من الألوان قال يمثل ذلك في الأصوات. والطريق الثاني أن الصوت مدرك، فهو هيئة للمحل إذا أوجب مختلفه هيئتين استحالة اجتماعهما للمحل في حالة واحدة، كما يستحيل ذلك في الألوان. وليس بعد امتناع اجتماعهما في المحل الواحد في الوقت الواحد إلا التضاد.

(١) هو الشريف أبو القاسم علي بن الطاهر أبي أحمد الحسين المتوفى

ولقائل أن يقول على ما ذكره أولاً : ما أنكرت من أن تكون الأصوات والألوان وإن اتفقت في إدراك كل واحد منهما بحاسة واحدة تختلف ؟ فيكون المختلف من الألوان متضاداً دون الأصوات ، ولا يوجب الاتفاق في قصر الإدراك على حاسة واحدة التساوى في جميع الأحكام ، كما أنها وإن اتفقت عندك في ذلك فلم تتفق في أن الأصوات تبقى كما أن الألوان تبقى ، ولا في أن الأصوات يضادها ما يحدث بعدها ، كما كان ذلك في الألوان ، وإذا جاز مع التساوى فيما ذكرته من قصر الإدراك على حاسة واحدة الاختلاف في أحكام كثيرة ، فأحرر أن يكون المختلف من الأصوات غير متضاد ، وإن كان المختلف من الألوان متضاداً .

ويقال له فيما ذكره ثانياً : إن الصوتين المختلفين ليس محلهما واحداً ، فيقطع على تضادهما لا متناع اجتماعهما فيه في ذلك الوقت الواحد ، بل محال الحروف المتغيرة متغيرة ، وإذا كان المحلان مختلفين فلا سبيل إلى القطع على التضاد باستحالة اجتماعهما في المحل ، لأن كل واحد من الصوتين المختلفين لا يصح أن يحل محل الآخر .

وقد أشار القاضي أبو الحسن ^(١) عبد الجبار بن أحمد الهمداني رحمه الله إلى أن الأصوات غير متضادة ، لأنها غير باقية ، والمنافاة إنما تصح في المتضاد الباقي . كأنه أراد أن عدم أحد الضدين إذا كان واجبا لأنه مما لا يبقى فليس لوجود ضده حكم يخالف عدمه .

(١) الصواب أبو الحسين .

فأما الكلام في تماثلها واختلافها فالدلالة على ذلك ما قدمناه من الإدراك لها. ويأتي في الحروف، فإن الراء تدرك ملتبسة بالراء ومخالفة للزاي، وقد بينا أن الإدراك يتناول أخص صفات الذات، ولا يجوز وجود الصوت إلا في محل. أما من أثبت حاجة جميع الأعراض إلى المحال من حيث كان عرضاً، وأما من أجاز وجود بعض الأعراض في غير محل بدلالة أنه يتولد عن اعتماد الجسم ومصاكنه لغيره، ولا أنه يختلف باختلاف حال محله، فيتولد من الصوت في الطست خلاف ما يتولد في الحجر، فيقول: قد ثبت وجود بعض الأصوات في غير محل، فإذا ثبت ذلك في بعضه ثبت في جميعه. لأن الأصوات متفقة في أنها لا توجد في المحل ولا محله.

وقد ذهب أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجبلي إلى أن جنس الصوت يحتاج مع المحل إلى هيئة وحركة. وقال أبو هاشم أخيراً: إنه لا يحتاج إلا إلى المحل. وعلى هذا القول أكثر أصحابه. وله نصر الشريف المرتضى رضي الله عنه. واستدلوا على نفي حاجته إلى غير المحل بأنه لا يجوز حالاً لغيره، فجاء مجرى اللون في أنه لا يحتاج إلى سوى محله. وقالوا: إن الصوت من فعلنا إنما يحتاج إلى الحركة لأنها كالسبب فيه، من حيث كنا لا نفعله إلا متولداً عن الاعتماد على وجه المصاكنة، والاعتماد يولد الحركة. فلهذا جرى مجرى السبب، فليس يمتنع أن يفعل الله تعالى الصوت مبتدأ من غير حركة، كما يفعله غير متولد عن الاعتماد. وكما يفعل ما وقع منبأ له من غير آلة، وجعلوا هذا هو العلة في انقطاع طنين الطست بتسكينه. وأجازوا وجود القليل من الصوت مع السكون

عند تنأيه وانقطاعه ، ومنعوا من وجوده من فعلنا مع السكون من فعلنا حالا بعد حال . لما ذكرناه .

والأصوات تدرك بحاسة السمع في محالها ، ولا تحتاج الى انتقال محالها وانتقالها ، وكونها أعراضا منع من انتقالها . وقد استدل على ذلك بأنها لو انتقلت لجاز أن تنتقل الى بعض الحاضرين دون بعض . حتى تكونا^(١) مع التساوى في القرب والسلامة يسمع الصوت بعضهم دون بعض ، وأن يجوز اختلاف انتقال الحروف حتى يدرك الكلام مختلفا . واستدل على ذلك أيضا بأنه لو احتيج في إدراك الأصوات الى انتقال المحال لما وقع الفرق مع السلامة بين جهة الصوت والكلام مكانها . كما أنه لا يعرف في أى جهة انتقل الى محل ما لاقبها من الأجسام التي يدرك منها الحرارة والبرودة . وقد سئل على هذا المذهب عن العلة في مشاهدة القصار من بعد يضرب الثوب على الحجر : ثم يسمع الصوت بعده ملة . فيسبق النظر السمع ، وأجيب عن ذلك بأن الصوت يتولد في الهواء ، والبعد المخصوص مانع من إدراكه . فإذا تولد فيها يقرب أدرك في محله . وإن لم يتصل بحاسة السمع ، والذي يدرك بعده ملة هو غير الصوت الذي تولد عن الصلابة الأولى ، لأن ذلك إنما لا يدرك بعده . قيل : فكذلك يدرك الصوت في جهة الريح أقوى لأنه يتولد فيها حالا بعد حال . فيكون الى إدراكه أقرب ، وإذا كانت الريح في خلاف جهة الصوت ضده إدراكه وربما لم يدرك ، لأنه يتولد فيها يبعده البعد المانع من إدراكه .

(١) الصوب — حتى يكون .

ولا يجوز البقاء على الأصوات . أما من أثبت البقاء معنى ،
 كالبيداديين من المعتزلة - فإنه يمنع من بقاء جميع الأعراض ، لأن البقاء
 الذى هو عرض عنده لا يصح أن يحل العرض - وأما من لم يثبت البقاء
 معنى - وهو الصحيح - ويجوز على بعض الأعراض البقاء ، ويقطع
 على بهض ، فإنه يعتل في المنع من بقاء الأصوات بأنها لو بقيت لاستمر
 إدراكنا لها مع السلامة وارتفاع الموانع . ومعلوم خلاف ذلك . ولو كان
 الصوت مدركا على الاستمرار لم يقع عنده فهم الخطاب . لأن الكلمة
 كانت حروفها تدرك مجتمعة ، فلا يكون زيد أولى من يزيد أو غير ذلك
 مما ينظم من حروف زيد ، ولو كان الكلام أيضا باقيا لكان لا ينفى
 إلا بفساد محله ، لأنه لا ضده من غير نوعه ، ولا تقع الأصوات من
 فعل العباد إلا متولدة ، وبذلك على ذلك أيضا تعذر إيجادها عنهم إلا
 بتوسط الاعتماد والمصاكنة . ولأنها تقع بحسب ذلك : فيجب أن تكون
 مما لا يقع إلا متولدا كالألام .

والصوت يخرج مستطيلا ساذجا حتى يعرض له في الخلق والفهم
 والشفتين مقاطع ثنيه عن امتداده . فيسمى المقطع أينما عرض له حرفا .
 وسينين ذلك ^(١) .

(١) قد أطلق المؤلف في إثبات أن الصوت عرض ليس بجسم حتى أمل . وليس
 هذا من شأن علم البلاغة ، وإنما هو من الخلط بين مباحثها ومباحث علم الفلسفة ،
 وهو بهذا يقدم قدوة سيئة لعلماء البلاغة بعده

فصل في الحروف

الحرف في كلام العرب يراد به تحدُّ الشيء، وحيدته. ومن ذلك حرف السيف إنما هو حده وناحيته. وطعام حريف: يراد به الحدة. ورجل محارف أى محدود عن الكسب. وقولهم: انحرف فلان عن فلان. أى جعل بينه وبينه حداً بالبعد.

وفسر أبو عبيدة معمر بن المثنى قوله تعالى: (ومن الناس من يعبد الله على حرف) أى لا يدوم. وفسره أبو العباس أحمد بن يحيى^(١) أى على شك. وكلا التأويلين على ما قدمناه، لأن المراد أنه غير ثابت على دينه، ولا مستحكم البصيرة فيه، فكأنه على حرفه، أى غير واسط منه.

وسميت الحروف حروفاً لأن الحروف حد متقطع الصوت. وقد قيل: إنها سميت بذلك لأنها جهات للكلام ونواح. كحروف الشى وجهاته.

فأما قولهم في القراءة: حرف أبى عمرو من القراء وغيره، فقد قيل فيه: إن المراد أن الحرف كالحدا بين القراءتين. وقيل أيضاً: إن الحرف فى هذا القول المراد به الحروف، كما قال الله تعالى: (والمسلك هلى أرزجائها) أى والملائكة، وقولهم: أهلك الناس الدينار والدرهم، أى الدنانير والدراهم. والمعنى: أن القارى. يؤدى حروف أبى عمرو بأعيانها من غير زيادة ولا نقصان.

(١) هو المعروف بشعلب.

وقد اختلفوا في تسمية الناقة الضامر حرفاً . فقال قوم : أى أنها قد حدثت أعطافها بالضم . وقال أبو العباس أحمد بن يحيى : لأنها انحرفت عن السمن . وقال غيره : شُبِّهَتْ بحرف الجبل في الشدة والصلابة . وزعم بعضهم أنها شُبِّهَتْ بحرف السيف في مضائه . وقال آخرون : شُبِّهَتْ بالهاء من الحروف لدقتها وتقويسها . وكل هذا راجع الى ما تقدم .

ومنه سُمِّيَ مكسب الرجل حرفه ، لأنه الجملة التي انحرف اليها . وسَمَوْا الميل محرفاً لدقته ، وأنشد أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد :

كأزل عن رأس الشجيج المحارف^(١)

والتحريف في الكلام المتبيل والانحراف : قال الله تعالى : (بحر فون الكلم عن مواضعه) .

أما تسمية أهل العربية أدوات المعاني نحو - من . وقد - حروفاً فإنهم زعموا أنهم سموها بذلك لأنها تأتي في أول الكلام وآخره ، فصارت كالحروف والحدود له . وقد قال بعضهم : إنما سميت حروفاً لانحرافها عن الأسماء والأفعال . وهي عندنا نحن كلام . لأنها منتظمة من حرفين فصاعداً^(٢)

(١) هو من قول السكيت :

كيت بزل اللبىد عن دأبانها . كأزل عن رأس الشجيج المحارف والمحارف جمع محارف وهو الميل الذي يسير به الجراحات ، يقول بلوغ الميل المعظم قول عنه .

(٢) هذا مخالف لما عليه الجمهور لأن الكلام عندهم ينتظم من كلمتين فصاعداً .

وأما قولهم للحروف التي في لغة العرب — حروف المعجم — فليس بصفة للحروف ، لأن ذلك يفسد من وجهين : أحدهما امتناع وصف النكرة بالمعرفة ^(١) ، والثاني إضافة الموصوف إلى صفته ، والصفة عند النحويين هي الموصوف في المعنى ، ومحال أن يضاف الشيء إلى نفسه ^(٢) . إلا أن أبا العباس المبرّد ذهب في ذلك إلى أن المعجم بمنزلة الإعجام ^(٣) كما تقول — أدخلته مدخلا — أي إدخالا . وكما حكى أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش أن بعضهم قرأ (ومن يُهن الله فواله من مُكرم) بفتح الراء ، أي من إكرام . فكأنهم قالوا — على هذا الوجه — حروف الإعجام — ولم يحز أبو الفتح عثمان بن جني أن يكون قولهم — حروف المعجم — بمنزلة قولهم — صلاة الأولى ، ومسجد الجامع — قال : لأن معنى ذلك صلاة الفريضة الأولى ، ومسجد اليوم الجامع . فهما صفتان حذف وصفاهما وأقيما مقامهما . وليس كذلك — حروف المعجم — لأنه ليس معناه حروف الكلام المعجم ، ولا حروف اللفظ المعجم . وليس يبعد عندي ما أنكره أبو الفتح ، بل يجوز أن يكون التقدير : حروف الخط المعجم . لأن الخط العربي فيه أشكال متفقة لحروف مختلفة أعجم بعضها دون بعض ليزول اللبس . وقد يتفق في غيرها ^(٤) من الظروف أن تختلف أشكال

(١) المنوع نعت النكرة بالمعرفة وما هنا من باب الإضافة .

(٢) إضافة الموصوف إلى صفته ليست من إضافته النوع إلى نفسه ، لما يترجم من المغايرة التي تجعل هذا موصوفاً وذلك صفة .

(٣) فيكون مصدرا ميميا .

(٤) الظاهر — في غيره — يعود الضمير إلى الخط العربي .

الحروف فلا يحتاج إلى التوقف ، فوصف الخط العربي بأنه معجم لهذه العلة . وقيل - حروف المعجم - أى حروف الخط المعجم ، كما يقال : - حروف العربي - أى حروف الخط العربي ، وليس يمكن أن يعترض على هذا القول بأن يدعى أن وضع كلام العرب قبل خطهم ، وأن التسمية كانت لحروفه بحروف المعجم من حين تكلم به ، لأن قائل هذا يحتاج إلى إقامة الدلالة على ذلك ، وهى متعذرة لبعد العهد ، وفقد الطرق التى يتوصل بها إلى معرفة ذلك ، لاسيما إثبات التسمية لهذه الحروف بأنها حروف المعجم قبل وضع الخط ، وكل ما يروى من ابتداء وضعه وأنه خرج على ما قيل من الآثار وما يجرى هذا المجرى فليس يشمر ولا الظن .

فإذا قيل - أعجمت الكتاب - فمعناه أزلت إبهامه . كما يقال أشكيتك إذا أزلت ما يشكوه . لأن هذه اللفظة فى كلام العرب الإبهام والخفاء . ومنه - رجل أعجم - وقال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم « جرح العجماء جبار » يريد البهيمة . وأعجم الزبيب وغيره أى المستتر فيه . ومموا صلاتى الظهر والعصر - عجموا بين - لأنه لا يفصح بالقراءة فيها .

والحروف تختلف باختلاف مقاطع الصوت ، حتى شبه بعضهم الحلق والقم بالنأى ، لأن الصوت يخرج منه مستطيلاً ساذجاً ، فإذا وضعت الأنامل على خروقه ووقعت المزوجة بينها - مع لكل حرف منها صوت لا يشبه صاحبه ، فكذلك إذا قطع الصوت فى الحلق والقم بالاعتماد على جهات مختلفة سمعت الأصوات المختلفة التى هى حروف .

ولهذا لا يوجد في صوت الحجر وغيره لأنه لا مقاطع فيه للصوت .
وليس يحتاج إلى حصر الحروف التي تتعلق بها ، وإنما الغرض ذكر
ما في اللغة العربية التي كلامنا عليها ، لأن في غيرها من اللغات حروفاً
ليست فيها ، كلفة الأرمن وما جرى مجراها . فحروف العربية تسعة
وعشرون حرفاً ، وهي : الهمزة والألف والهاء والعين والحاء والغين
والخاء والقاف والكاف والضاد وال jim والشين والياء واللام والراء
والنون والطاء وال dal والثاء والصاد والزاي والسين والظا . والذال
والثاء والفاء والباء والميم والواو . فهذا ترتيبها في المخارج .

وكان أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد لا يعتد بالهمزة ، ويجعل الحروف
ثمانية وعشرين حرفاً ، وقوله هذا عند النحويين مرفوض ، واعتلاله
بأن الهمزة لا صورة لها مستكره غير مرضي لأن الاعتبار باللفظ
دون الخط ، وهي ثابتة فيه ، ولو أن العرب لاخط لها كغيرها من الأمم
لم يمنع ذلك من الاعتداد بجميع هذه الحروف المذكورة .

فأما الألف التي هي ساكنة أبداً ، فقد قالوا : إن واضع الخط
— و ، لا ، ي — أتى به لاء على وزن — ما — لأن الألف ساكنة
لا يصح الابتداء بها ، فجاء بحرف قبلها ليتمكن النطق بها ويقع تشيل
ذلك . وليس غرضه أن يبين كيف يتركب بعض هذه الحروف من
بعض ، كما يقول المعلومون : لام ألف . ولو أراد أن يبين التركيب
لبينه في سائر الحروف ولم يقتصر على الألف مع اللام .

وقد قال أبو الفتح عثمان بن جنى : إنهم إنما اختاروا لها حرف اللام دون غيره من الحروف ، لأن واضح الخط أجراه في هذا على اللفظ ، لأنه أصل للخط والخط فرع عليه . فلما رأهم وقد توصلوا إلى النطق بلام التعريف بأن قدموا قبلها ألفا ، نحو - الفلام والجارية - لم يمكن الابتداء باللام الساكنة ، كذلك أيضاً قدم قبل الألف في - لا - لئلا توصلوا إلى النطق بالألف الساكنة ، وكان في ذلك ضرب من المعارضة بين الحرفين .

ويمكن عندى أن يعترض على هذا القول بأن يقال : إن الذى مع اللام في - الرجل والجارية - هي الهمزة ، وليست الألف الساكنة التى جاءت اللام معها في - لا - فكيف تجعل العلة في ورود اللام هنا مع الألف ورود الهمزة هناك مع اللام ، وليس بين الموضعين تناسب ولا معارضة كما ذكرت ؟ وهل يصح أن يقال : إن الألف الساكنة التى لا يمكن أن يبتدأ بها فى النطق بل يحتاج إلى حرف قبلها يتوصل بها إلى النطق بلام التعريف التى هي ساكنة مثلها ، وكل من الحرفين يحتاج إلى ما يحتاج إليه الآخر ؟ .

فإن قيل : إن الهمزة التى مع اللام في - الرجل - هي ألف على الحقيقة ، وهى التى بعد اللام فى قولهم - لا - وإن كانت ساكنة هناك . قيل له : فواجه إنكارك وإنكار أصحابك على أبى العباس المبرّد أنه لم يعتد بالهمزة فى الحروف بل جعلها ثمانية وعشرين حرفاً فقط ؟ أو ليس هذا منكم

إنكاراً للهمزة رأساً؟ وليس يحظر أن يجاب عن هذا الكلام إلا بأن
كافة النحويين يطلقون على الهمزة التي مع لام التعريف أنها ألف ،
ومثل هذا لا ينع ، لأن التعليل فيما ذكره أبو الفتح إذا قصر على الشبه
في الاسم ضعف جداً واطّرح .

ثم الكلام عليهم أيضاً باق في قولهم إن الهمزة في نحو - الرجل -
ألف على الإطلاق ، مع اعتقادهم أن الألف هي الحرف الساكن أبدأ
في نحو - كتاب وغيره - والهمزة حرف غيره . وإنكارهم على
أبي العباس المبرد ما ذكرناه .

فأما نحن إذا سئلنا عن العلة في إيراد اللام مع الألف للتوصل
بحرف متحرك دون غيرها من الحروف ، فن جوابنا أن الغرض كان
إيراد حرف متحرك للتوصل به ، والعادة جارية في مثل هذا الموضع
بمجيء همزة الوصل ، كما جاءت في نحو - اذهب - وغيره ، فمنع من ذلك
ما ذكره أبو الفتح من أنها تأتي مكسورة ، ولو جاءت قبل الألف
مكسورة لانقلب الألف ياء لانكسار ما قبلها ، وانتقض الغرض .
فلما خرجت الهمزة بهذه العلة التي ذكرها كانوا في غيرها من الحروف
بالخيار ، أي حرف متحرك ورد صح به الغرض ، فأتوا باللام لغير علة .
كما خصر واضح الخط بعض الحروف بشكل دون بعض لغير سبب .
وأمثال هذا الذي لا يعقل كثيرة لا تحصى ^(١) .

(١) قد أطال في بيان سبب الإتيان باللام قبل الألف في - لا - من حروف
الهمزة حتى أمل ، ومهد بهذا لأصحاب الطريقة القريرية في البلاغة .

ويلحق هذه الحروف التي ذكرناها حروف بعضها يحسن استعماله في الفصح من الكلام وبعضها لا يحسن ، فالتى تحسن ستة حروف :
وهي النون الخفيفة التي تخرج من الخيشوم ، والهمزة المخففة ، واللف الإمالة ، واللف التفخيم ، وهي التي بها ينحى نحو الوار ، وذلك كقولهم في الزكاة - الزكاة - والصاد التي كالزاي ، نحو قولهم في مصدر - زدر - والشين التي كالجيم ، نحو قولهم في أشدق - أجدق .

والحروف التي لا تستحسن ثمانية : وهي الكاف التي بين الجيم والكاف ، نحو - كلم عندك ، والجيم التي كالكاف نحو قولهم للرجل - ركل ، والجيم التي كالشين ، نحو قولهم - خرشت ^(١) والطاء التي كالتاء ، كقولهم - طلب ، والضاد الضعيفة ، كقولهم : في أئرد - أضرد - والصاد التي كالسين في قولهم - صدق - والطاء التي كالتاء ، كقولهم - ظلم - والفاء التي كالباء كقولهم - فرند ^(٢) .

ومخارج هذه الحروف ستة عشر مخرجا : ثلاثة في الحلق : فأولها من أقصاه ، مخرج الهمزة والألف والهاء ، وهذا على ترتيب سيوييه .
وزعم أبو الحسن الأخفش أن الهاء مع الألف لا فيها ولا بعدها . ثم يليه من وسط الحلق ، مخرج العين والحاء . ثم من فوق ذلك مع أول القم مخرج الغين والحاء ، ثم من أقصى اللسان ، مخرج القاف . ومن أسفل

(١) أى في خرجت .

(٢) رسم المؤلف فرق كل حرف ما يشبهه ، لجبا صغيرة فرق الكاف في كلهم ورجل وخرشت وناه صغيرة كذلك فرق الطاء من طلب وهكذا حتى آخر الأمثلة .

ذلك واذنى الى مقدم الفم مخرج الكاف . ومن وسط اللسان بينه وبين الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء . ومن أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد . ومن حافة اللسان من أدناها الى منتهى طرفه بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى مخرج اللام ، ومن طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا مخرج النون . ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان مخرج الزا . ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والثاء والذال . ومما بين الثنايا وطرف اللسان مخرج الصاد والزاي والسين . ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والثاء والذال . ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء . ومن بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو . ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة .

ومن هذه الحروف المجهر والمهموس ، ومعنى الجهر في الحرف أنه أشبع الاعتماد في موضعه ومنع النفس أن يجرى معه حتى ينقضى الاعتماد ويجرى الصوت . ومعنى المهمس فيه أن يضعف الاعتماد في الصوت حتى يجرى معه النفس . والحروف المهموسة عشرة أحرف : وهي الهاء والحاء والخاء والكاف والسين والصاد والثاء والشين والثاء والفاء ، ويجمعها في اللفظ - ستشحك خصفه - وجمعت أيضا - سكت فته شخص - وما سوى هذه الحروف هو المجهور .

ومنها أيضا الرخو ، والشديد ، والذي بين الشديد والرخو ، فالشديد الحرف الذي يمنع الصوت أن يجرى فيه . وهي ثمانية

أحرف : الهمزة والقاف والكاف والجيم والطاء والذال والتاء والباء ، ويجمعها في اللفظ - أجده قطبت - والتي بين الشديد والرخو ثمانية أحرف : وهى الألف والعين والراء واللام والياء والنون والميم والواو ، ويجمعها في اللفظ - لم يرونا - والرخوة الحروف التى لا تمنع الصوت أن يجرى فيها : وهى ما سوى هذين القسمين المذكورين .

ومنها أيضا المنطوقة والمنفتحة ، ومعنى الإطباق أن يرفع المتألف بهذه الحروف لسانه ينطبق بها الحنك الأعلى فينحصر الصوت بين اللسان والحنك . وهى أربعة أحرف : الصاد والضاد والطاء والظاء . وما سواها من الحروف مفتوح غير منطبق .

ومن الحروف أيضا حروف الاستعلاء وحروف الانخفاض ، ومعنى الاستعلاء أن تصعد فى الحنك الأعلى : وهى سبعة أحرف : الحاء والغين والقاف والضاد والظاء والصاد والطاء . وما سوى ذلك من الحروف منخفض .

ومنها حروف الذلاقة ، ومعنى الذلاقة أن يعتمد عليها مذاق اللسان ، وهو طرفه ، وذلق كل شيء حده . وهى ستة أحرف : اللام والراء والنون والفاء والباء والميم . وما سواها من الحروف فهى المصمتة .

وللحروف أيضا انقسام إلى الصحة والاعتلال والزيادة والأصل والسكون والحركة ، وغير ذلك مما أكثر علقته بالبحر ، ولو ذكرناه

في هذا الكتاب أطلناه . وعدلنا عن الغرض في تقريره . وإنما أردنا ذكر ما لا يستغنى عنه طالب معرفة الفصاحة التي لها يقصد ، وإليها ينحو . فأما ما سوى ذلك فاللمحة تقنع منه . واللمحة تغني فيه . وفيما أوردناه من أقسام الحروف وأحكامها في هذا الفصل مقنع . ولا يليق به الزيادة عليه والإسهاب . لأنه كالطريق الذي يختار فيه إلى مرادنا . وتتوصل بسلو^١كه إلى مقصدنا . فاللبت به غير واجب . والريث فيه غير محمود ^(١)

فصل في الكلام

الكلام اسم عام يقع على القليل والكثير ، وذكر السيراني أنه مصدر ، والصحيح أنه اسم للمصدر والمصدر التكليم ، قال الله تعالى : (وكلم الله موسى تكليماً) ولعل أباسعيد تسمع في إيراد ذلك وقاله مجازاً . فأما الكلام فهو فإنه اسم يدل على الجنس ، هذا مذهب أهل النحو في الأسماء التي يكون فيها الاسم على صورتين : تارة بالهاء وتارة بطرحها ، نحو - تمر وتمر ، وبسرة وبسر - وما أشبه ذلك . على أن بعضهم قد جعل الكلم جمع كلمة ، لكن الأخرى على مذهبهم ما ذكرناه .

^(١) ما اعتذر به عن ذكر الأصوات والحروف في الكلام على الفصاحة غير مقبول ، وقد أخذ ابن الأثير هذا عليه في كتاب - المثل السائر - فذكر أن الخفاجي وإن فيه في كتابه - مر الفصاحة - على نكت ، منيرة ، فانه قد أكثر مما قل به مقدار كتابه من ذكر الأصوات والحروف والكلام عليها .

والكلمات جمع كلمة ، وقد حكى كلمة وجمعها كلم . وروى أبو زيد أن العرب تقول — الرجلان لا يتكلمان — يريد : لا يتكلمان . وقد استدل على أن الكلام ليس بمصدر بأن الفعل المستعمل منه إنما هو - كلمت - وفعلت يأتي ، صدره في القياس على مثال التفعيل ، نحوه : كبرت تكسيرا ، ولا يأتي على لفظ آخر .

والكلام عندنا ما انتظم من هذه الحروف التي ذكرناها أو غيرها ، على ما بيناه من أننا لا نذكر إلا حروف اللغة العربية دون غيرها من اللغات ، وحده ما انتظم من حرفين فصاعداً من الحروف المعقولة ، إذا وقع بمن تصح عنه أو من قبيله الإفادة . وإنما شرطنا الانتظام لأنه لو أتى بحرف ومضى زمان وأتى بحرف آخر لم يصح وصف فعله بأنه كلام . وذكرنا الحروف المعقولة لأن أصوات بعض الجمادات ربما تقطعت على وجه يلتبس بالحروف . ولكنها لا تتميز وتتفصل كتفصيل الحروف التي ذكرناها . واشترطنا وقوع ذلك ممن يصح منه أو من قبيله الإفادة لئلا يلزم عليه أن يكون ما يستمع من بعض الطيور كالبيغا وغيرها كلاما . وقلنا القبيل دون الشخص لأن ما يسمع من المجنون يوصف بأنه كلام . وإن لم تصح منه الفائدة وهو بحاله . لكنها تصح من قبيله ، وليس كذلك الطائر .

فأما الدليل على صحة هذا الحد فهو أن الشروط التي ذكرناها فيه متى تكاملت صح الوصف بأنه كلام ، ومتى اختل بعضها لم يوصف

بذلك . وفيما ذكرناه تسمح ، وهو قولنا — لو أتى بحرف ومضى زمان
وأتى بحرف آخر لم يصح وصف فعله بأنه كلام — وكذلك ^(١) النطق
بحرف واحد متعذر غير ممكن ، إذ لا بد من الابتداء بمتحرك والوقوف
على ساكن ، وما يمكن ذلك في أقل من حرفين : الأول منهما متحرك
والثاني ساكن ، وهو الذي يسميه العروضيون سبباً خفيفاً ، وبهذا أجاب
أصحابنا من ألزمهم على هذا الحد الذي ذكرناه أن يكون « ق » و « ع »
في الأمر ليس بكلام ، لأنه حرف واحد . وقالوا : إن المنطوق به
في هذا القول حرفان ، والغنة التي وقف عليها عند السكت هي حرف .
وإن لم تثبت في الخط . وبينوا أن النطق بحرف واحد غير ممكن
للعلة التي ذكرناها . وبهذا الجواب غنوا عما قاله أبو هاشم : من أن
الأصل في هاتين اللفظتين عند الأمر « أوق » و « أوع » ، وإنما
حذف ذلك لضرب من التصريف ، والمحذوف مقدّر في الكلام
مراد ، فعاد الأمر إلى أن الحرف الواحد لا يفيد . وإذا كنا قد بينا
الذي سمعنا فيما ذكرناه فوجه العذر فيه أنه لو أمكن فرضاً وتقديراً أن
ينطق بحرف واحد لم يكن كلاماً ، وإن كان الصحيح أن ذلك غير
ممكن لما بيناه .

وقد ألزمنا على هذا الحد الذي ذكرناه أن يكون الآخر سبباً خفيفاً ،
لأنه قد يقع منه حرفان . والتزم أصحابنا ذلك وقالوا : إن الآخر
يمكن أن يقع منه أقل قليل للكلام . وفيهم من احتزم من ذلك وقال في

(١) الصواب . وذلك لأن .

أصل الحد : ما انتظم من حرفين مختلفين . وادّعى أنَّ الآخر س لا يقع منه ذلك . وطعن على هذا القول بأنه غير متمنع أن يقع من الآخر س حرفان مختلفان . والمعتمد التزام ذلك . والقول بجوازه .

وليس يجوز أن يشترط في حد الكلام كونه مفيداً على ما يذهب إليه أهل النحور . ومضى في بعض كلام أنى هاشم ، وذلك أنا وجدنا أهل اللغة قد قسموا الكلام الى مهمل ومستعمل . والمهمل . الم بوضع في اللغة التي أضيف أنه مهمل اليها الشيء من المعاني والفوائد . والمستعمل هو الموضوع لمعنى أو فائدة . فلو كان الكلام هو المفيد عندهم . والم لم يفد ليس بكلام لم يكونوا قسموه الى قسمين ، بل كان يجب أن يسلبوا ما لم يفد اسم الكلام رأساً ، لا أن يجعلوه أحد قسميه . على أن الكلام إنما يفيد بالمواضعة . وليس لها تأثير في كونه كلاماً . كما لا تأثير لها في كونه صوتاً . وأى دليل على أن اسم الكلام عندهم غير مقصور على المفيد أو كد من تسميتهم للذيان الواقع من المجنون وغيره كلاماً . وليس يمكن دفع ذلك عنهم ولا إنكاره . وقد وجدت أبا طالب أحمد بن بكر العبدى النحوى ينصر فى كتابه الموسوم بالبرهان فى شرح الإيضاح ما يذهب إليه النحويون فى هذه المسألة ، فلما تأملته وأنعمت النظر فيه لم أجده معتمداً فيما ادّعوه . وأنا أحكيه وأتبعه ببيان عدم الدلالة منه . قال أبو طالب : وهذا اللفظ من الكلام فإنه يكون واقعاً على المفيد منه لا على غيره . ألا ترى أن سيويه رحمه الله قال : واعلم أن - قلت - إنما وقعت فى كلام العرب على أن يحكى بها ما كان كلاماً لا قولاً . وفسر معنى هذا

القول . ثم قال : فإن قلت : أليس تقول لمن نطق وأظهر كلمة واحدة قد تكلم وإن لم يكن ما ذكره جملة ؟ قيل : قال ^(١) أقول - تكلم - ولا أقول قال كلاما ، لأن الكلام ما وقع على الجمل ، من حيث ذكرت أن - كلاما - إنما وقع على أن يكون اسما للمصدر ونائيا عنه - وذلك المصدر ^(٢) موضوع للبالغة والتكثير . ألا ترى أنك تقول - فعلت كذا وكذا ولفظ هذا ^(٣) يحتمل أن يكون كثيرا وأن يكون قليلا ، وبابه القلة . وإذا قال - فعلت - بتشديد العين لم يكن إلا للتكثير ، وزال عنه معنى القلة من أجل التشديد . فإذا كان الأمر على هذا وكان الكلام جاريا على أن لفظ - ففعل - للبالغة وجب أن يراد به التكثير ، وأقل ، أحوال التكثير والتكرير أن يكون واقعا على جملة . فإن قيل : فإن الفعل المستعمل من هذا اللفظ لا يكون على وجهين : إذا أريد التقليل كان خفيفا ، وإذا أريد التكثير ثقل . كما نجد ذلك في - ضرب وضرب - وذلك أنه لم يحى فيه إلا - كلعت - البتة . قيل : أليس قد تقرر أن لفظ - فعل - للتكثير والتكرير ، فينبغي أن توفى حق لفظها . وكونها على حالة واحدة عندى أبلغ في المعنى ، حتى صارت عندهم لفظة لا تستعمل إلا للبالغة ، من حيث كان الكلام أجلا ما يوصف به الإنسان حتى ، قال الشاعر :

(١) الظاهر أن لفظ - قال - مفهم ، والاصل - قيل أقول الخ . ويحوز أن يكون أصله - قال : قيل أقول الخ ، أى قال سيوبه .

(٢) بمعنى التكليم .

(٣) الظاهر - ولفظ كذا .

لسان الفتى نصف ونصف فؤاده فلم يبق إلا صورة اللحم والدم^(١)

وقال قبل هذا البيت :

وكائن ترى من ساكت لك معجب
زيادته أو نقصه في التكلم

ولآخر :

ومما كانت الحكماء قالت لسان المرء من نخدم الفؤاد

ويقال لأصل الدين^(٢) والكلام عليه - فلان متكلم . فلولاً أنها
شبهة شريفة ، وصفة المبالغة ، لما وصف بذلك . ثم يقال للإنسان
الذي يورد ما نقل فائدته : هذا ليس بكلام - فقد بان بما ذكرته موضع
المبالغة في قولهم - فلان متكلم - وقد قال النبي صلى الله عليه وعلى آله
وسلم : « إن من البيان لسحرا » . فأما ما جاء من قوله :

فصبت تحت الطير لم تكلم

وقوله :

عجبت لها أنى يكون غناؤها فصيحاً ولم تغفر بمنطقها فما

فجاز لاحققة له . كما قيل :

(١) هو لؤمير بن أبي سلى من معانته المشهورة .

(٢) الصواب — لأهل الدين .

إلى ملك أظلافه لم تشفق^(١)

وكما أنشد سيديويه :

وداهية من دواهي المنور^(٢) ن ترهبها الناس لا فاتها^(٣)

فجعل للداهية فما استعارة . وكشف هذا شاعر محدث فقال :

وسألت من لا يستجيب فكنت في — نتخباره كعجيب من لا يسأل

ويكشف هذا المعنى للتأمل أن العرب لشرف الكلام عندهم

وأن القليل المفيد منه عندهم كثير يقولون : قال فلان في كلمته .

يريدون القصيدة . وكشف هذا المتأخر ما أريد فقال :

ورسائل قطع العداة سحاهما^(٤) فرأوا قذا وأسنّة وسنور^(٥)

وهل هو إلا كلام : وقد ترى تفصيله إيّاه بالقنا والسنور . وقد

قال الأول :

والقول ينفذ مالا ينفذ الإبر

(١) هو من قول علقمان بن قيس بن عاصم :

سأمنعها أوسوف أجعل أمرها إلى ملك أظلافه لم تشفق

والشاهد في نسبة الأظلاف إليه فانه مجاز لاحقيقة .

(٢) رواية سيديويه - يرهبها - بالياء ، والبيت للختباء ، والمنون الدهر ، وهو أيضا المنية ، ومعنى - لا فاتها - لا مدخل الى معاناتها والتداوى منها ، أي هي داهية مشككة .

(٣) السحاه ما يمد به الكتاب والرسالة ، والقنا واحدة قناة وهي الرماح ، والسنور جملة السلاح أو هو الدروع .

وقال آخر :

فإن القراء في تسلخن موالجاً تضايق عنها أن تولجها الإبر

وهذا كله إنما أوردته نصراً لنطقهم بتكلمهم مثقل العين على لفظ المبالغة ، ولم يستعملوه على وجهين مخففاً ومثقلاً .

فيقال لأبي طالب : إن كنت أوردت ما ذكرت عن سيديوه على وجه الاستدلال به فلا حجة فيه ، لأننا لسنا نخالفك في هذه المسألة وحدك ، وإنما نخالف فيها سيديوه وغيره من النحويين الذين ذهبوا إلى أن الكلام هو المفيد دون غيره ، وكيف يكون قول خصوصاً علينا حجة من غير أن يعتمدوا إلا على نفس الدعوى ؟ فإن ذهب إلى أن قول سيديوه وأمثاله في هذا حجة ، واستطرف الإفصاح بخلافه . قلنا : إن كان هذا لحسن الظن به فذلك أليق بالمتكلمين الذين هم أصحاب التحقيق والكشف عن أسرار المعلومات وغوامض الأشياء ، وعلمهم هي الصحيحة المستمرة الجارية على منهج واضح وسبيل مستقيم . وإنما غيرهم بالإضافة إليهم خابط عشواء ، وحاطب ليل ، فإن جاز الاعتصام بتقليد سيديوه كان الاعتصام بالدخول في شعب هؤلاء أخرى وأولى . وإن قيل : إن اتباع النحويين في مثل هذا الباب أسوخ ، لأنهم أهل هذا الشأن ، وأرباب هذه الصناعة . قلنا : إنما يجب اتباعهم فيما يحكونه عن العرب ويروونه ، وليس هذه المسألة من قبيله ، بل العرب مجمعون معنا على تسمية الكلام المفيد وغير المفيد بأنه كلام . وليس يمكن جحد ذلك عنهم .

فأما طريقة التعليل فإن النظر إذا سلط على ما يعلى النحويون به لم يثبت معه إلا القصد الفرد ، بل ولا يثبت شيء البتة ، ولذلك كان المصيب منهم المحصل من يقول - هكذا قالت العرب - من غير زيادة على ذلك ، فربما اعتذر المعتذر لهم بأن عليهم إثبات ذكرها وأوردوها لتصير صناعة ورياضة ، ويتدرب بها المتعلم ، ويقوى بتأملها المبتدى ، فأما أن يكون ذلك جارياً على قانون التعليل الصحيح والقياس المستقيم ، فذلك بعيد لا يكاد يذهب إليه محصل - على أنه قد يمكن أن يقال : إن المتقدمين من أهل النحو تواضعوا في عرفهم على أن سموا الجمل المقيدة كلاماً دون ما لم يقد ، لا أن ذلك على سبيل التحقيق ، كما أنهم سموا هذه الحوادث الواقعة - كضرب وقتل - أفعالا ، ولو عدلنا إلى التحقيق ورفض عرفهم كانت أسماء لما وقع من الحوادث ، فأما تسليمه أن كل من نطق بكلمة واحدة يقال له - تكلم - ولا يقال قال كلاماً ، واعتلاله بأن - كلاماً - وقع اسماً لمصدر ونائباً ، وذلك المصدر موضوع للتكثير فيجب أن يوفى حقه ، فمن طريف ما يعتمد عليه . وذلك أن التكثير موجود في لفظ - تكلم - وقد أجازته مع الفلة ، فكيف لم يجوز ذلك مع المصدر ^(١) الذي ليس في لفظه التكثير ، وإنما هو نائب عن ذلك في لفظه . فإذا جاز هذا في الأصل فهو فيما ينوب أسوغ وأليق .

(١) الظاهر - مع اسم المصدر - وهو كلام .

وأما قوله إنهم لم ينطقوا في الكلام إلا بفعل التي هي للتكثير لشرف الكلام عندهم ، فذلك هو الحجة في إطلاق لفظ الكلام وتكلم على القليل الذي ليس بمفيد لما ذكره من الشرف والمبالغة .

وأما استدلاله على شرف الكلام عندهم بالآيات التي ذكرها فها يمكن إيراد مثله ، إلا أن ذكره :

وبما كانت الحكماء قالت ^(١) لسان المرء من خدام الفؤاد^(٢)

لأعلم موقع الدلالة منه على شرف الكلام ، وهو بالدلالة على تشریف الفؤاد والوضع من اللسان بأنه خادمه أليق .

وأما قوله إنهم يقولون للإنسان الذي يورد ما تقل فائدته - هذا ليس بكلام - قلنا : ذلك وأمثاله إنما يورد على سبيل الجواز^(٣) والإسراف في المبالغة ، كما يقال للرجل البليد - ليس بإنسان - وللفرس البطيء - ليس بفريس - لا أن ذلك على الحقيقة - وهذا مما لا تدخل في مثله شبهة -

وأما قوله إن العرب لشرف الكلام عندهم وأن القليل المفيد منه كثير يقولون - قال فلان في كلمته - يريدون القصيدة ، فذلك كله وأمثاله هو الوجه في اقتصارهم على لفظ التكثير في الكلام ، أفاد أو لم يفد ، دون الألفاظ التي لم توضع للتكثير .

وقد حُذت الكلام بحدود غير صحيحة ، كحد بعض النحويين له

بأنه فعل المتكلم ، وذلك ينتقض بجميع أفعاله الحادثة منه في حال كلامه ، كالضرب وما أشبهه ، على أن من عقل كونه متكلماً عقل الكلام ولم يحتاج إلى حده . وكذلك حد بعض المتكلمين له بأنه ما أوجب كون المتكلم متكلماً . وقول غيره ما يقوم بذات المتكلم ، لأن هذا كله فرع على عقل المتكلم وتحققه ، وذلك لا يتم إلا بعد المعرفة بالكلام^(١) وما يقوم بذات المتكلم ينتقض بكل ما يقوم به من العلم والقدرة والحياة . ثم السؤال فيه باق ، لأنه إذا قيل : فهذا الذي أوجب كون المتكلم متكلماً أو قام بذاته ما هو ؟ فلا بُدَّ من الرجوع إلى ما قدّمناه من حده .

وإذا كان كلامنا مبنيًا على أن الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه ، وكان أبو علي الجبائي يذهب إلى أن جنس الكلام يخالف جنس الصوت ، فلا بد من بيان ما ذهبنا إليه وفساد ما عده . والذي يدل على أن الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه أنه لو كان غيره لجاز أن يوجد أحدهما مع عدم الآخر على بعض الوجوه ، لأن هذه القضية واجبة في كل غيرين لا تعلق بينهما ، ولما استحال أن توجد الأصوات المقطعة على وجه مخصوص ولا تكون كلاماً ، أو الكلام من غير صوت مقطوع ، دلَّ على أنه الصوت بعينه .

فأما من ذهب إلى أن الكلام معنى في النفس من المجبوبة^(٢) فإن

(١) فيكون في هذا التعريف دور وهو باطل .

(٢) هم القائلون بأن العبد مجبور وليس بمختار .

الذي حملهم على هذا المذهب الواضح الفساد ظهور أدلة نظار المسلمين على حدوث هذا الكلام المعقول ، وتقديم بعض حروفه على بعض ، فلم يتمكنوا من الاعتراف بأنه من جنس الأصوات المتقطعة ، مع القول بأن كلام الله عز اسمه قديم ، فادعوا لذلك أن الكلام غير هذا الصوت المسموع ، وأنه معنى قائم في النفس ، ليسوغ لهم قدمه على بعض الوجوه ، فلعجأوا من الاعتراف بالحق والانقياد بزمامه إلى محض الجهل وصرف الضلال ، ولو تجنّب خطابهم على هذا القول وعول في إفساده على حكاية مذهبهم لأنفى ذلك عند كافة المحصلين ، ولم يقتصر إلى استئناف دليل عليهم غير التأمل لما يدعونه ، والعجب بما يلتزمونه ويصرّحون به ، وحمد الله تعالى على ما أنعم به من الإرشاد ومنحه من الهداية . لكن قد جرت عادة أهل العلم معهم بإيضاح الحق وإن كان غير خاف ، والتنبية على الصواب وإن كان ليس بمشكل ، في جميع المذاهب التي تفرّدوا بها ، وإن جرت في البعد مجرى هذا المذهب ، فتحن نستدرك عليهم في هذه المسألة على طريقة أصحابنا ، ونذكر ما قالوه ، وإن كنا غير محتاجين إلى ذلك .

والذي يدل على أن الكلام ليس بمعنى في النفس أنه لو كان معنى زائدا على المعاني المعقولة الموجودة في القلب كالعلم وغيره ، لوجب أن يكون إلى معرفته طريق من ضرورة أو دليل . ولو كان ضرورة لوجب اشتراك العقلاء في المعرفة ، ولم يحسن الخلاف بينهم فيه ، والمعلوم غير ذلك ، ولو كان عليه دليل لكان من ناحية حكم يظهر له ، ويتوصل به

إلى إثباته ، كما يتوصل بأحكام الذوات إلى إثباتها ، ومعلوم أنه لاحكم
يمكن أن يشار إليه في هذا الباب .

فإن قيل : الصّوت المسموع طريق إلى إثبات الكلام القائم
في النّفس . قلنا : ليس بخلو من أن يكون طريقاً إليه بأن يعلم عنده أو
يستدل به عليه ، فإن كان الأول وجب أن يعلم كل من سمع الكلام
الذي هو الصّوت الواقع على بعض الوجوه شيئاً آخر عنده ، ومعلوم
خلاف ذلك . وإن كان يستدل به عليه ، فالكلام المسموع إنما يدل
على ما لولاه لما حدث - وهو القدرة - أو ما لولاه لم يقع على بعض
الوجوه - وهو العلم والإرادة - فأما ما سوى ذلك فلا دلالة عليه
لنفس المتعلّق .

فإن قيل : كل عاقل يجد في نفسه عند الكلام أمراً يضايقه ويُدبر
في نفسه ما يريد أن يتكلّم به ، حتى يخطب الخطبة وينشد القصيدة من
غير أن يحرك لشيء من ذلك جارحة بحال من الأحوال ، وذلك يبيّن
أن الكلام معنّى قائم في النّفس . قلنا : كل أمر يجدّه الإنسان من نفسه
عند الكلام معقول - وهو العلم بكيفية ما يوقعه منه ، أو الظنّ له ،
أو إرادة ذلك والداعي إلى فعل الكلام أو الفكر والروية في إيقاعه ،
وكيفية فعله - فإن أشير إلى بعض ما ذكرناه بالكلام صحّ المعنى وعاد
الخلاف إلى عبارة ، وإن أريد غيره فليس بمعقول . وهنا جواب آخر :
وذلك أن الإنسان يفعل كلاماً خفياً في داخل صدره ويقطّعه بالنفس
فيكون كلاماً بالحقيقة ، وإن كان غير مسموع له . ثم إن أحدنا قد

يحدث نفسه بنسج ثوب أو بناء دار ، فيظن أنها أن ذلك ^(١) مصور في نفسه قبل الفعل ، وليس يجب لذلك أن يكون البناء أو النساجة معنى في النفس ، بل ذلك علم بكيفية إيقاع كل واحد منهما حسب ما بيناه في الكلام . فأمّا تعلقهم بحسن قول القائل - في نفسى كلام - ففاسد ، لأنه توصل إلى إثبات المعاني بالعبارات ، ولا يعول على ذلك محصل . على أن من يطلق هذا القول لا يخلو من أن يكون أطلقه عن علم أو عن غير علم ، فإن كان أطلقه عن غير علم فلا حجة في إطلاقه ، وإن كان عن علم لم يخل أن يكون ضرورياً أو مكتسباً ، فإن كان ضرورياً وجب اشتراك العقلاء فيه ولم يحسن الخلاف بينهم ، وليس الأمر كذلك ، وإن كان مستدلاً عليه فالواجب إيراد الدليل الذى اقتضى إطلاق هذه العبارة ليقع النظر فيه .

وبعد فإن الإنسان قد يطلق أيضاً فيقول - في نفسى بناء دار ، ونسج ثوب - كما يقول - في نفسى كلام - فهل يدل ذلك على أن البناء والنساجة معنيان في النفس ، كما دلت عندهم على أن الكلام معنى فيها . ثم إن قول القائل - في نفسى كلام - وجهاً صحيحاً ، وذلك أن المعنى أنى عازم عليه ومريد له ، ولهذا لو أبدلوا هذا اللفظ بما ذكر لقام مقامه في الفائدة . وأما تعلقهم بأن الساكت يقال فيه إنه متكلم فليس بصحيح ، لأن المراد بذلك إمكان الكلام منه ، أو

^(١) الصواب - فيظن أن ذلك .

إضافته إليه على طريق الصناعة ، كما يقال للصانع في حالٍ هو لا يصوغ فيها — إنه صانع — وكذلك سائر الصانع ، ثم هو مع ذلك استدلال بالمعاني على العبارات ^(١) وقد بينا فساد ذلك فيما تقدم .

والكلام مما لا يوجب حالا للمتكلم ، إذ لا طريق إلى إثبات ذلك من ضرورة أو استدلال . ولا فرق بين من ادعى في الكلام أنه يوجب حالا وبين من ادعى ذلك في جميع الأفعال كالضرب وغيره . وأيضاً فإن الكلام يوجد في الصدى ونكون نحن المتكلمين به ، ومن شأن ما يفصل عن الحى ألا يوجب له حالا . ولأن كل ما يوجب للحى حالا لا يصح وجوده في محل لأحياة فيه كالعلم والقدرة ، والكلام يتعلق بالمعاني والفوائد بالمواضعة لاشئ من أحواله وهو قبل المواضعة إذ لا اختصاص له ، ولهذا جاز في الاسم الواحد أن يختلف مسمياته لاختلاف اللغات ، وهو بعد وقوع التواضع يحتاج إلى قصد المتكلم له واستعماله فيما قرره المواضعة ، ولا يلزم على هذا أن تكون المواضعة لا تأثير لها ، لأن فائدة المواضعة تميز الصيغة التى متى أردنا مثلاً أن نأمر قصدناها ، وفائدة القصد أن تتعلق تلك العبارة بالمأمور ، وتؤثر في كونه أمراً به ، فالمواضعة تجرى مجرى شحذ السكين وتقوم الآلات ، والقصد يجرى مجرى استعمال الآلات بحسب ذلك الإعداد .

(١) الظاهر - ثم هو مع ذلك استدلال بالعبارات على المعاني — كما يؤخذ

والكلام على ضربين : مهمل ومستعمل ، فالمهمل هو الذى لم
يوضع فى اللغة التى قيل له مهمل فيها لشيء من المعانى والفوائد .
والمستعمل هو الموضوع لمعنى أو فائدة . وينقسم إلى قسمين : أحدهما
ماله معنى صحيح وإن كان لا يفيد فيما سُمى به : كنحو الألقاب . مثل
قولنا : زيد وعمر . وهذا القسم جعله القوم بدلا من الإشارة .
والفرق بينه وبين المفيد أن اللقب يجوز تبديله بغيره وتغييره واللغة
على ما هو عليه . والمفيد لا يجوز ذلك فيه . والقسم الثانى هو المفيد ،
وهو على ثلاثة أضرب : أحدها أن يبين نوعاً من نوع ، كقولنا :
كون لون . وثانيهما أن يبين جنساً من جنس ، كقولنا جوهر
وسواد . وثالثها أن يبين عيناً من عين ، كقولنا : عالم وقادر . والمفيد
من الكلام ينقسم إلى قسمين : حقيقة ومجاز ، فاللفظ الموصوف بأنه
حقيقة هو ما أريد به ما وضع لإفادته ، والمجاز هو اللفظ الذى أريد به
ما لم يوضع لإفادته . والكلام المفيد يرجع كله إلى معنى الخبر . ومتى
اعتبرت ضروبه وتجدت لا تخرج عن ذلك فى المعنى . أما المجعود
والتشبيه والقسم والتمنى والتعجب فالأمر فى كونها أخباراً فى المعنى
ظاهر ، وأما الأمر فيفيد كون الأمر مريداً للفعل ، فمعناه معنى الخبر .
والنهي يفيد أنه كاره . فهو أيضاً كذلك . والسؤال والطلب والدعاء
تجرى هذا المجرى . والعرض فهو سؤال على الحقيقة . فأما النداء فقد
اختلف فيه ، فقيل : معنى - يا زيد - أدعو زيداً : وهذا على الحقيقة خبر .
وقيل : المراد به - أقبل يا زيد - وعلى هذا المعنى فهو داخل فى قسم

الأمر . وأما التحضيض فهو في معنى الأمر ، لأنه ينبئ عن إرادة
التحضيض للفعل .

وإذا كنا قد بينا حدة الكلام وحقيقته فينبغي أن نذكر حقيقة
المتكلم فنقول : إن المتكلم من وقع الكلام الذي بيننا حقيقته بحسب
أحواله من قصده وإرادته واعتقاده وغير ذلك من الأمور الراجعة
إليه حقيقة أو تقديرأ ، والذي يدل على ذلك أن أهل اللغة متى علموا
أو اعتقدوا وقوع الكلام بحسب أحوال أحدنا وصفوه بأنه
متكلم . ومتى لم يعلموا ذلك أو يعتقدوه لم يصفوه ، فجرى هذا
الوصف في معنى مجرى وصفهم لأحدنا بأنه ضاربٌ ومحركٌ ومسكنٌ
وما أشبه ذلك من الأفعال . ومن دفع ما ذكرناه في الكلام وإضافته
إلى المتكلم تعذر عليه أن يضيف شيئاً على سبيل الفعلية ، لأن الطريقة
واحدة ، ولا يلزم على ما ذكرناه إضافة كلام النائم والساهى إليهما ،
وإن لم يقع بحسب المقصود ، وذلك أننا لم تقتصر على ذكر المقصود
والنواحي دون جملة الأحوال . والكلام يقع من النائم والساهى
بحسب قدرتهما ولغتهما واللغة العارضة في لسانهما وغير ذلك من
أحوالهما ، على أننا قد احتفظنا بذكر التقدير في كلامنا ، لأن من المعلوم
أن كلام النائم لو كان قاصداً لوقع بحسب قصده ، وإنه مخالف للكلام
غيره . ويدل على ما ذكرناه أيضاً أنهم يضيفون الكلام المسموع من المصروع
إلى الجنى ، لما اعتقدوا تعلقه بقصده وإرادته . وهذا وإن كان خطأ منهم
وجهاً فلا يغير دلالتنا منه ، لأننا إنما استدللنا باستعمالهم على وجه لا فرق فيه

بين الفاسد والصحيح ، لأن عبارتهم تابعة لاعتقاداتهم ، ولا فرق بين أن تكون تلك الاعتقادات علماً أو جهلاً . كما يستدل على أن لفظة إله في لغتهم موضوعة لمن يحق له العبادة بوصفهم للأصنام بأنها آلهة . لمّا اعتقدوا أن هذه العبادة تجب لها . وإن كان هذا الاعتقاد منهم في الأصنام فاسداً . فإن قالوا : إنهم إنما أضافوا الكلام المسموع من المصروع إلى الجنى لما اعتقدوا أن الجنى قد سلكه وخالطه ، وأن الكلام حال في الجنى دونه ، فيعود الأمر إلى أن المتكلم بالكلام من حله . قلنا له : ليس يعتقدون أن آله المصروع ولسانه قد صار اللجنى دونه ، لأنهم لا يضيفون إلى الجنى كل كلام يسمع من المصروع . كالتسبيح والقرارة وما يجرى مجراها عما يعتقدون أن الجنى لا يقصده . وإنما يضيفون إليه ما يعتقدون أنه لا يكون من مقصود غير الجنى ، فدل هذا على أنهم لا يضيفون الكلام إلا إلى من وقع بحسب أحواله وقصوده على ما قدمناه . ويدل أيضاً على ما ذهبنا إليه أن الكلام الذى يوجد فى الصدى يستحيل أن يكون كلاماً له . أو للقديم تعالى ، لأنه ربما كان كذبا أو عبثاً ، وهو عز اسمه ينزه عن ذلك . أو كلاماً لا متكلم به ، فيجب أن يكون كلاماً لمن فعل أسبابه ووجد بحسب دواعيه وقصوده . وليس لهم أن يتمتعوا من وجود الكلام فى الصدى ، لأنه عندهم معنى فى النفس ، لأننا قد بينا أن الكلام هو هذه الأصوات المخصوصة فيما تقدم ، ولا شبهة فى وجودها فى الصدى ، فأما حدهم للتكلم بأنه من له كلام فإحالة على مبهم ، والسؤال باق ، لأنه يقال : فكيف صار الكلام له ، أبأن حله أو بأن فعله ؟ فلا بد من التفسير . وهذه اللفظة — أعنى

قولهم : إن له كذا . — تحمل أموراً مختلفة المعاني : منها إضافة البعض إلى الكل . كقولهم . له يد ورجل . ومعنى الملك ، كقولهم . له دارٌ و غلامٌ . ومعنى الفعلية ، كقولهم . له إحسان ونعمة . ومعنى الحلول ، كما يقال . له طعمٌ ولونٌ . وما يحتمل أموراً مختلفة لا يجوز أن يحدَّ به في الموضع الذي يقصد فيه التمييز وكشف الغرض .

ولما كنا قد ذكرنا طرفاً من القول في حقيقة الكلام والمتكلم فيحتاج إلى نبذة من الكلام في الحكاية والمحكى ، ليكون هذا الفصل مقنعاً فيما وضع له . والذي كان يذهب إليه أبو الهذيل محمد ابن الهذيل وأبو علي محمد بن عبد الوهاب أن الحكاية هي المحكى ، وأن التالى للقرآن 'يسمع' منه كلام الله على الحقيقة ، وأن البقاء يجوز على الكلام ويوجد في المحال الواحدة في الأماكن الكثيرة ، فيوجد مع الصوت مسموعاً ، ومع الكتابة مكتوباً ، ومع الخط محفوظاً . ويجرى في وجوده في الأماكن الكثيرة مجرى الأجسام ، ويزيد على الأجسام بأنه يوجد في الأماكن الكثيرة في الوقت الواحد ، والأجسام إنما توجد في الأماكن على البدل . ثم قال أبو علي بعد ذلك : إن التالى للقرآن يوجد مع تلاوته كلامان : أحدهما من فعله ، والآخر هو كلام الله تعالى . والذي كان يقوله أبو هاشم — وقد ذهب إليه قبله جعفر بن حرب وجعفر بن مبشر — أن الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه ، ولا يجوز عليه البقاء ، ولا يوجد إلا في المحل الواحد ،

والحكاية غير المحكى وإن كانت مثله . والقارىء لا يسمع منه إلا ما فعله ، والقراءة غير المقروء ، والكتابة غير الكلام ، وإنما هي أمارات للحروف ، والحفظ هو العلم بكيفية الكلام ونظمه . وعلى هذا القول أكثر الشيوخ ، وهو الصحيح الذى لا شبهة فيه ، والذى يدل عليه أننا قد بينا فيما تقدم أن الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه بما لا فائدة في إعادته ، وأما الصوت فلا شبهة في أنه غير باق لما بيناه أيضا . وإذا كان الكلام هو الصوت - والصوت لا يجوز عليه البقاء - فكيف يقال إنه يوجد في قراءة كل قارىء ومع الكتابة وغيرها ؟ ويدل أيضا على أن الكتابة لا يوجد معها كلام وإنما هي أمارات للحروف بالمواضعة أن الاستفادة بالكتابة كالاستفادة بعقد الأصابع والإشارة وغيرهما من الأفعال التى تقع المواضعة عليها ، فلو كان لابد من كلام يوجد مع الكتابة لأجل الفائدة الحاصلة بها لوجب ذلك في جميع ما ذكرناه ، وذلك محال لا يحسن الخلاف فيه . وبما يدل على أن التلاوة للقرآن لا يوجد معها شيء آخر أن القائل (يَسْمِعُ الله الرحمن الرحيم) متعوذا بها غير قاصد إلى تلاوة القرآن يوجد الكلام من فعله ، فلو كان إذا قصد حاكيا لكلام الله تعالى وجد كلام آخر ، لكان إذا قصد حكاية كلام كل من تلا القرآن يوجد كلامهم أجمع عند قصده ، فيقوى إدراكنا للكلام من حيث نسمع كلاما كثيرا في هذه الحال ، وفي غيرها شيئا واحدا ، وهذا واضح . وقد تعلق أبو علي وأبو الهذيل فيما ذهبوا إليه بأنه لو كان القارىء لا يسمع منه إلا ما فعله دون كلام الله تعالى لبطل التحدثى وخرج من كونه

معجزاً ، لأنه لو كانت الحكاية غير المحكى - وهى مثله - لكان كل من فعل القرآن قد أتى مثله على الحقيقة ، والتحدى يضمن أنهم لا يأتون بمثله على الحقيقة . والجواب عن هذا أن التحدى إنما وقع بفعل مثل القرآن على الابتداء دون الاحتذاء ، والتالى للقرآن قد أتى بمثله محتذياً ، فلا يكون بذلك معارضاً ، وعلى هذا أيضاً كان يقع التحدى من العرب بعضها بعضاً^(١) بالأشعار على سبيل الابتداء ، والأمر فى هذا واضح .

وتعلق أبو على فيما ذهب إليه ثانياً بأن القرآن ليس يقبح على وجه من الوجوه ، وقد ثبت أن قراءته تقبح من الجنب والحائض ، ودل ذلك على أن القراءة شئ . والقرآن شئ . والجواب عن هذا أن معنى قولنا - إن القرآن ليس يقبح بوجه من الوجوه - هو أن ما فعله تعالى وأنزله على رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه صفته ، ولا يمنع أن تكون التلاوة التى هى فعل التالى والحكاية التى هى فعل الحكاكي - ويُسمى بالتعارف قرآناً - فى بعض الأحوال^(٢) ويرجع التقبح الى أفعال العباد دون القرآن على الحقيقة . وقد اعتمد أبو الهذيل وأبو على أيضاً على قوله تبارك وتعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ) ولا خلاف بين الأمة أن المسموع فى المحاريب كلام الله تعالى على الحقيقة . والجواب عن هذا أن إضافة الكلام الى المتكلم إن كان الأصل فيها أن يكون من فعله ،

(١) الظاهر - تحدى العرب بعضها بعضاً

(٢) السواب - يقبح فى بعض الأحوال .

فقد صار بالتعارف يضاف اليه إذا وردت مثل صورة كلامه ، ولهذا يقولون فيما نسمعه الآن - هذه قصيدة امرئ القيس - وإن كان الفاعل لذلك غيره ، وقد صار هذا بالتعارف حقيقة ، حتى لا يقدم أحد على أن يقول - ماسمت شعر امرئ القيس على الحقيقة - وقد تخطى ذلك إلى أن صاروا يشيرون إلى ما في الذقن ويقولون - هذا علم فلان ، وهذا كلام فلان - لما كان مثل هذه الصورة ^(١) .

فصل في اللغة

اللغة عبارة عما يتواضع القوم عليه من الكلام ، أو يكون توقفاً ، يقال في لغة العرب - إن السيف القاطع حسام - أي تواضعوا على أن سموه هذا الاسم . وتجمع لغة على لغات ، ولغين ولغون . وقد قيل في اشتقاقها : إنها مشتقة من قولهم - لغيت بالشئ - إذا أوامت به وأغريت به . وقيل : بل هي مشتقة من اللغو ، وهو الشطط . ومنه قولهم - سمعت لوانغى القوم أي أصواتهم ، ولغوت أي تكلمت - وأصله على هذا السخوة ، على مثال - فعله - فأما قولهم - في لغة بني تميم كذا ، وفي لغة أهل الحجاز كذا - فراجع إلى ما ذكرناه . والمعنى أن بني تميم تواضعوا على ذلك ، ولم يتواضع أهل الحجاز عليه .

(١) قد أطلال في بيان حقيقة الكلام والتكلم حتى أمل ، وليس هذا في شيء من علم البلاغة ، وقد سن بهذا سنة الطريقة النفرية لمن أتى بعده .

والصحيح أن أصل اللغات مواضعة ، وليس بتوقيف . وإنما
أوجب ذلك لأن توقيفه تعالى يفتقر إلى الاضطرار إلى قصده ،
والتكليف يمنع من ذلك . وإنما افتقر إلى الاضطرار إلى قصده لأنه
إن أحدث كلاماً لم يعلم أنه قد أراد بعض المسميات دون بعض ،
ولو اقترن بهذا الكلام إشارة إلى مسمى دون غيره ، لأننا لانعلم توجه
الكلام إلى ما توجهت الإشارة إليه ، وإنما يعلم ذلك بعضنا من بعض
بالاضطرار إلى قصده ، وتخصص الإشارة بجهة المشار إليه لا يعلم بها
هل الاسم للجسم ، أو للونه ، أو لغير ذلك من أحواله . وأما إذا
تقدمت المواضعة بيننا ، وخاطبنا القديم تعالى بها ، علينا مراده ،
لمطابقة تلك اللغة ، وقد يجوز فيها يمد أصل اللغات أن يكون توقيفاً
منه تعالى ، لتقدم لغة عن التوقيف يفهم بها المقصود ، وقد حمل أهل
العلم قوله تعالى : (وعلم آدم الأسماء كلها) على مواضعة تقدمت بين
آدم عليه السلام وبين الملائكة على لغة سألقة بمن خاطبه الله تعالى
على تلك اللغة ، وعلمه الأسماء ، ولولا تقدم لغة لم يفهم عنه عز اسمه
وقد ظن قوم أن المواضعة بيننا تحتاج إلى إذن سمعي ، ولا حاجة
لهذا القول ، إذ الدواعي إلى التخاطب وتعريف بعضنا مراد بعض
قوية ، والانتفاع بذلك ظاهر ، ولا وجه فيه من وجوه القبح قبّحت
حسنه ، كالتنفس في الهواء . وكما تحسن من أحدنا الإشارة في بعض
الأوقات إلى ما يريد من غير إذن سمعي ، فكذلك المواضعة على كلام
يدل عليه ، ومن فرق بينهما فمقترح . وإنما فرغ العقلاء إلى الحروف
في المواضعة لأنها أسهل وأوسع ، ومع التأمل لا يوجد ما يقوم مقامها .

فأما ما نحن بصددده من ذكر اللغة العربية فلا خفاء بميزاتها على سائر اللغات وفضلها . أما السعة فالأمر فيها واضح . ومن تتبع جميع اللغات لم يجد فيها — على ما سمعته — لغة تضاهي اللغة العربية في كثرة الأسماء للمسعى الواحد . على أن اللغة الرومية بالضد^(١) فإن الاسم الواحد يوجد فيها للمسميات المختلفة كثيراً . وقد كان بعض اللغويين حصر أسماء السيف والأسد في لغة العرب فكانت أوراقاً عدة ، وهي مع السعة والكثرة أخصر اللغات في إيصال المعاني . وفي النقل إليها يبين ذلك ، فليس كلام ينقل إلى لغة العرب إلا ويحى^(٢) الثاني أخصر من الأول ، مع سلامة المعاني ، وبقائها على حالها ، وهذه بلا شك فضيلة مشهورة ، وميزة كبيرة ، لأن الغرض في الكلام ووضع اللغات بيان المعاني وكشفها ، فإذا كانت لغة تفصح عن المقصود وتظهره مع الاختصار والاقتصار فهي أولى بالاستعمال ، وأفضل مما يحتاج فيه إلى الإسهاب والإطالة . وقد أخبرني أبو داود المطران — وهو عارف باللغتين : العربية والسريانية — أنه إذا نقل الألفاظ الحسنة إلى السريانية قبحت وخسئت . وإذا نقل الكلام المختار من السريانية إلى العربي ازداد طلاوة وحسناً . وهذا الذي ذكره صحيح ، يخبر به أهل كل لغة عن لغتهم مع العربية . وقد حكى أن بعض ملوك الروم — وأظنه نفقور^(٣) — سأل عن شعر المتنبي فأنشد له :

(١) هي المعروفة الآن باللاتينية

(٢) لا يمكن أن يكون نفقور لأنه كان معاصراً للرشد قبل المتنبي بزمان طويل

كَانَ الْعَيْسَ كَانَتْ فَوْقَ جَفْنِي مُنَاخَاتٍ فَلَمَّا تُرِنَ سَالَا^(١)

وَفُسِّرَ لَهُ مَعْنَاهُ بِالرُّومِيَّةِ ، فَلَمْ يُعْجِبْهُ . وَقَالَ كَلَامًا مَعْنَاهُ :
مَا أَكْذَبَ هَذَا الرَّجُلَ ! كَيْفَ يُمْكِنُ أَنْ يَأْخُجَلَ عَلَى عَيْنِ إِنْسَانٍ ؟
وَمَا أَحْسَبُ أَنْ الْعِلَّةَ فِيهَا ذَكَرْتَهُ عَنِ النُّقْلِ إِلَى اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ مِنْهَا^(٢)
وَتَبَايَنَ ذَلِكَ ، إِلَّا أَنْ لَفْتَنَا فِيهَا مِنَ الِاسْتِعَارَاتِ وَالْأَلْفَاظِ الْحَسَنَةِ الْمَوْضُوعَةِ
مَا لَيْسَ مِثْلُهُ فِي غَيْرِهَا مِنَ اللُّغَاتِ . فَإِذَا نَقَلْتُمْ لَمْ يَجِدِ النَّاظِلُ مَا يَتَوَصَّلُ
بِهِ إِلَى نَقْلِ تِلْكَ الْأَلْفَاظِ الْمُسْتَعَارَةِ بِعَيْنِهَا ، وَعَلَى هَيْئَتِهَا ، لِتَعُذَرَ مِثْلَهَا فِي
اللُّغَةِ الَّتِي تَنْقَلُ إِلَيْهَا ، وَالْمَعَانِي لَا تَتَغَيَّرُ . فَتَقْلِبُهَا يُمْكِنُ مِنْ غَيْرِ تَبْدِيلٍ .
فَكَأَنَّ مَا يَنْقَلُ مِنَ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ يَتَغَيَّرُ حَسَنُهُ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ ، وَمَا يَنْقَلُ إِلَيْهَا
يُمْكِنُ الزِّيَادَةُ عَلَى طِلَاوَتِهِ ، لِأَنَّ نَاقِلَهُ يَجِدُ مَا يُعْتَبَرُ بِهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ أَفْضَلَ
مِمَّا يَرِيدُ ، وَأَبْلَغَ مِمَّا يَحَاوِلُ . وَهَذَا وَجْهٌ يُمْكِنُ ذِكْرُ مِثْلِهِ ، وَيَجِبُ أَنْ
يَتَأَمَّلَ وَيَنْظُرَ فِيهِ ، لِأَنِّي لَا أَعْرِفُ لُغَةً سِوَى الْعَرَبِيَّةِ ، وَإِنَّمَا ذَعِبْتُ
إِلَيْهِ ظَنًّا وَحَدْسًا . وَقَدْ تُصَرِّفُ فِي هَذِهِ اللُّغَةِ بِمَا لَمْ أَظُنَّهُ تُصَرِّفُ فِي
غَيْرِهَا مِنَ اللُّغَاتِ ، فَلَمْ تَوْجَدْ إِلَّا طَبِيعَةَ عَذْبَةٍ فِي كُلِّ مَا اسْتَعْمَلَ فِيهِ نَظْمًا
وَنَثْرًا ، وَهِيَ إِلَى الْآنَ لَا تَقْفُ عَلَى غَايَةٍ فِي ذَلِكَ . وَلَا تَنْصِلُ إِلَى نَهَايَةٍ .
كَأَنَّ أَبَا تَمَامٍ فِي هَذَا الْمَعْنَى :

(١) هُوَ مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ فِي مَدْحِ بَدْرِ بْنِ عَمَّارٍ ، يَقُولُ : كُنْتُ لَا أَبْكِي قَبْلَ
فِرَاقِهِمْ ، فَكَأَنَّ إِبْلِيمَ كَانَتْ تَحْمُكُ دُمْعِي عَنِ السَّيْلَانِ بِدُرُوكِهَا فَوْقَ جَفْنِي ، أَلَمَّا
فَارَقُونِي سَالَ دُمْعِي ، فَكَأَنَّهَا ثَارَتْ لِلرَّحِيلِ مِنْ فَوْقِ جَفْنِي فَسَالَ مَا كَانَتْ تَسْكُمُهُ
مِنْ دُمْعِي ، وَهُوَ تَحْمِيلُ بَدِيعٍ ، وَيَعْدُ مِنَ الْمُبَالَغَةِ الْمَقْبُولَةِ

(٢) الصَّرَابُ - إِلَى غَيْرِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ مِنْهَا .

ولكنه صوب العقول اذا انجلت ^١ سحائب منه أعقبت بسحائب
وقد يثبت فضلها بسعتها ، وما فيها من الاختصار في العبارة عن
المعاني ، وذكرت وجه التفضيل بالاختصار ، مما لا شبهة فيه .

فأما السعة فالأمر فيها أيضا واضح ، لأن الناظم أو الناثر إذا
حظر عليه موضع إيراد لفظة ، وكانت اللغة التي ينسج منها ذات ألفاظ
كثيرة ، تقع موقع تلك اللفظة في المعنى ، أخذ ما يليق بالموضع من
غير عشت ولا مشقة ، وهذا غير ممكن لولا السعة في كثرة الأسماء
للمسمى الواحد ، وتلك فائدة حاصلة بلا خلاف ، على أنه ربما
عرض في وضع الأسماء المشتركة فائدة في بعض المواضع ، مثل أن
يحتاج الناطق إلى كلام يؤثر أن يكفى فيه ولا يصرح ، فيقول لفظة
ويوم بها معنى قد قصد غيره ، وهذا وإن قل الداعي إليه إلا في اليسير
من المواضع ، فلم تجعل اللغة العربية خالية منها . بل فيها أسماء
مشتركة : كفولهم — عين — وما أشبهها .

وعنها لها فضيلة أخرى ، وهي أن الواضع لها إن كانت مواضعة
تجنب في الأكثر كل ما يشغل على الناطق تكلفه والتلفظ به ، كالجمع
بين الحروف المتقاربة في الخارج ، وما أشبه ذلك ، واعتمد مثل
هذا في الحركات أيضا ، فلم يأت إلا بالسهل الممكن ، دون الوعر المتعب ،
وهي تأملت الألفاظ المهملة لم تجد العلة في إهمالها إلا هذا المعنى ،
وليس غيرها من اللغات كذلك ، كلفة الأرمن والزنج وغيرهم .

ومما يدل على فضل هذه اللغة العربية أيضا ، وتقدمها على جميع اللغات ، أن أربابها وأصحابها هم العرب الذين لا أمة من الأمم تنازعهم فضائلهم ، ولا تباريهم في مناقبهم ومحاسنهم ، وإن كانوا تواضعوا على هذه اللغة فلم يكن تنتج أذماتهم الصقيلة ، وخواطرم العجيبة ، إلا شيئا خليقا بالشرف ، وأمرأ جديراً بالتقدم . وإن كانت توفيقا من الله تعالى لهم ، ومنة من بها عليهم ، فلم يكن بدلهم من العناية بشأنهم ، والتشديد من ذكركم ، حتى زكّهم على حميد الخلال ، وطبعهم على جميل الأخلاق إلا على غاية لا يتعلق بشأوها^(١) ورُبّة يقصر الطالبون عن بلوغها . ولست في هذه النتيجة ممن يدعى مقدمتها عصية . ولا يذهب إليها حمية . بل سأبين في هذا الفصل صحة ما أقوله من تفضيل العرب بحسب ما يليق به ، ولا يفضل عن قدر الحاجة فيه ، فإني لو رمت إيضاح ذلك بحجته ، وإيراده بجميع أدلته ، خرجت عن المقصود في هذا الكتاب ، وأخذت في تفضيل العرب على الأمم ، وهو يحتاج إلى جزيرتين ، وكتاب مفرد .

وجه تفضيل هؤلاء القوم على غيرهم

إن الخصال المحمودة توجد فيهم أكثر . وفي غيرهم أقل ، وعلى هذا الحد يقع التمييز بين القبيلتين ، وأهل البلدين ، ومتى تأمل المُنصف حال العرب علم ما ذكرته حقيقة .

(١) استثناء من قوله — فلم يكن بدلهم .

أما الكرم فالأمر فيه واضح ، لأننا لم نجد أمة من الأمم ، ولا شعباً من الشعوب ، رأى قرى الضيف واجبا ، ومساواة الجار فريضة ، إلا هذه الأمة من العرب ، حتى صرّحوا بذلك في أشعارهم ، ودونوه في المأثور عنهم ، وتساوى فيه موسرهم ومعسرهم ، وغنيهم وفقيرهم . هذا وهم في الأكثر أهل جذب وفاقه ، وضيق وعسر ، ونصب في انتجاع الرزق ، وكذا التعرض للكسب ، ثم بلغ من حبهم الجود ، وصبايتهم إلى جميل الذكر ، أن سمحوا بنفوسهم ، ورأوا البخل بها مذموماً ، كالبخل بأموالهم ، وكان من كعب بن عامر الإباضى في ذلك ما هو مشهور معروف ، لا يزيد الأيام ذكره إلا بقاء ، ولا يؤثر فيه بعد العهد إلا جدّة ووضوحاً . ولم نر في الهند والزيج والحيش والترك من ادعى مثل هذه السجية ، ولا انتسب إلى هذه الخلة . فأما الفرس والروم فالبخل عليهم غالب ، وحبّ الغنى مركز في طباعهم . ليس عندهم في ذلك كبير عار ، ولا يلحقون أنفسهم به منقصة .

وأما الوفاء فمن دينهم الذى كانوا يرونه لازماً ، ومذهبهم الذى كانوا يعتقدونه حتماً ، حتى صار من تمسك بجوارهم ، أو تعلق ببعض أطنائهم ، تبذل النفوس دونه ، وتراق الدماء في المنع منه ، فكم قتل الرجل منهم في ذلك أقرب الناس إليه نسباً ، وأمسهم به رحماً ، وكم من وقعة عظيمة ، وحرب جليلة طويلة ، جرّتها ضيم نزيل ، أو التعرض لسبّ جار ، كالحال في حرب البسوس التى ساقها ما عيلم من قتل كليب لنافقة جارة جسّاس ، واستفحال ذلك وتماديّه ، حتى شهدت

الأيحنة شيئاً. فأما السمويل ورضاه بقتل ابنه دون الدروع التي كانت وديعة عنده، وأبو ذؤاد الإباضي في قود ولده بجاره، فما هو متداول لا خفاء بتقصير جميع الأمم عنه.

وأما اليأس والنجدة، وطاعة الغضب والحيّة، وإدراك النار، وطلب الأوتار، فأخبارهم بذلك معروفة، وسيرهم فيه بذلك متداولة، لا يخص به الرجل دون المرأة، ولا الغلام دون الهرم المسن، بل يوجد عند نساءهم من الصبر والشجاعة والتحريض على الحرب والقساوة ما لا يساويه المذكورون بالنجدة في غيرهم، والمنسوبون إلى اليأس من سواهم، كآسيا^(١) ومن يجرى مجراها، بمن خبره مشهور معروف، هذا وفي طباع النساء اللين، وشيمتهن الضعف، واليهن تنسب رقة القلوب، وعنهن يؤخذ انتكاس العزائم.

ثم هم أصحاب الشرى والتأويب، وإليه يعزى تجوّب القفار، وقطع المهامه، والحروب عاذتهم، والغارة صناعتهم، وبصيرتهم بها، وآراؤهم فيها، تدلّك على اهتمامهم بهذا الشأن، وإرهاق أفكارهم فيه، وشحم خواطرهم لتدبيره. ولا حجة فيما ذكرناه أبين، ولا دليل عليه أوضح، من اجتزائهم عن جميع المعاش غيرهم، واقتصارهم من سائر المكاسب عليه، إذ لم يروضوا شماسهم بذلة المسكين، ولا مروا نواختهم

(١) يعنى أسماء بنت أبي بكر في تحريضها لابنها عبد الله بن الزبير على حرب بني أمية، وقد دخل عليها يستشيرها حين غزاه الناس.

على معاناة الحرف ، لا يسأل أحدهم الرزق إلا غرار سيفه ، ولا يستنجد
على نفى الضمير إلا بلسان رُوحه .

وأما العقول الصحيحة ، والأذهان الصافية ، فالأمر في
تفضيلهم بها واضح ، وذلك أنهم لم يكونوا أهمل تعليم
ودرس ، ولا أصحاب كتب وصحف ، ولا يعرفون كيف التأديب
والرياضة ، ولا يعلمون وجه اقتباس العلم والرواية . وفي كلامهم
من الحكم العجيبة ، والأمثال الغريبة ، والحث على محاسن
الأخلاق ، والأمر بحمى الأفعال ، ما إذا تأملته غص عندك ما يروى
عن حكماء اليونانيين ، وتسهل الأمر عليك فيما حكاه الناس عنهم .
ووجدت تلك الفصول اليسيرة ، والفقر القليلة ، تسند الى جليل من
الحكماء ، وتضاف الى رئيس من العلماء ، وأمثالها وأضعافها في شعر
راع جلف ، ومن كلام عبد غمر ، ينشئها طبعه بلا تثقيب ، ويسمح
بها خاطره عن غير صقال .

ثم لما صار هؤلاء القوم الى الدين ، وتمسكوا بالشرعية ، وعادوا
أصحاب كتاب يدرس ، ومذهب يروى ، ظهر لعمري من دقيق
أفهامهم وعجيب كلامهم ما هو موجود ، لا يخفى على أحد جالس
العلماء وخالط الكتب سبقهم اليه ، ومعجزهم فيه ، وأنهم فرعوا من
المذاهب ، ووللوا من العلوم ، ما كان من قبلهم كان ممنوعاً منه .
ومصروفاً عنه .

وأما حب الذكر ، وجمل النساء ، والفرق من الذم ، وسوء القول ،
فما هو معلوم من عاداتهم ، معروف من شيمتهم . حتى كانوا إذا أسروا
شاعراً شذوا لسانه بيسنعة ، خوفاً من أن يسبقهم بيت يشرده ، أو
يعجلهم بقول يؤثر . وقد قال أبو عثمان الجاحظ : لأمر ما قال حذيفة
ابن بدر لأخيه ، والرماح شوارع في صدره : إياك والكلام المأثور .
وقال : هذا مذهب فرعت فيه العرب جميع الأمم . وهو مذهب جامع
لأصناف الخير .

وأما الغيرة ، والأنفة ، والصبر ، والجلد ، فمعلوم منهم ، حتى
نسبوا إلى الفظاظ ، وذكروا بالقساوة ، وعلل ذلك بكثرتهم أكل
لحوم الإبل ، وإدماهم النقوت بها ، وزعموا أن في طباعها قسوة
القلوب ، ومن عاداتها غلظ الأكياد . هذا وهم متى عذب في أحدهم نسيم
الصبابة ، ودبت في مفاصله نشوة الهوى ، لانت تلك المعاطف ،
ورقت تلك الشمائل ، وعاد ذلك العز ذلاً وفرقاً ، وصارت تلك
النخوة توسلاً وخضوعاً ، لكنه مع العفاف من الرّيب ، والبعد من
التهم ، والمساواة بين الباطن والظاهر ، والاتفاق بين الغائب والبادي ،
وأشعارهم وأخبارهم بهذا كله مملوءة ، حتى كان هذا الحى من عذرة ^(١)
قوماً إذا نظروا عشقوا ، وإذا عشقوا ماتوا .

وأما مراعاة الأنساب وحفظها ، وذكر الأصول والبحث عنها ،
فباب تفردت به العرب ، فلم يشار كهافيه مشارك ، ولا ماثلها فيه ، مثل ،

(١) قبيلة عرفت بالحب المقدرى .

وفرائده الانتصار^(١) للعشيرة والحمة للأهل وغير ذلك معروفة ، ليس هذا موضع ذكرها ، وتقصى الكلام عليها .

هذه شيعة وأخلاقهم ، وفيهم من بعد كتاب الله خير الكتب ، ورسوله سيد الرسل ، ودينه قاسخ الأديان . وفي جميع ما ذكرناه من أشعارهم ما يدل على صحته . لكن المختار منه يأتي في الكلام على الفصاحة من هذا الكتاب بمشيئة الله تعالى ، فلذلك لم نورد هنا خوفاً من الإعادة ، وفراراً من التكرار .

ونعود إلى الكلام في اللغة ، قالوا : بما اختلفت به لغة العرب من الحروف وليس هو في غيرها حرف الظاء ، وقال آخرون حرف الظاء ، والصاد . ولذلك قال أبو الطيب المتنبي :

وبهم فخر كل من نطق الصاد

يريد وبهم نخر جميع العرب . وقد ذهب قوم إلى أن الحاء من جملة ما تفردت به لغة العرب ، وليس الأمر كذلك ، لأنني وجدت في اللغة السريانية كثيراً . وحكى أنها في الحبشية والعبرانية . وأما العين والصاد والطاء والتاء والقاف فقد تكلم بها غير العرب ، إلا أنها قليل .

(١) صححه بعضهم — وفرائده في الانتصار .

وقد خلت اللغة العربية من حروف توجد في غيرها من اللغات ،
لا سيما لغة الأرمين ، فإنها على ما قيل ستة وثلاثون حرفاً ، إلا أنك إذا
تأملتها وجدت بعض الحروف التي فيها يتشابه ببعض كثيراً ، على حد
تشابه الظاء والضاد في لغة العرب ، فإن هذين الحرفين متقاربان ، لأجل
ذلك احتاج الناس إلى تصنيف الكتب في الفرق بينهما ، ولم يتكلفوا
ذلك في غيرهما من الحروف .

فأما الأعراب فقل من رأيت من فصحاتهم اليوم من يفرق بينهما
في كلامه ، وهذا يدل على شدة التشابه ، وقوة القائل . ولست أقول
هذا على وجه الاحتجاج بكلامهم " فإنهم الآن محتاجون إلى اقتباس
اللغة من الحضر ، وإصلاح المنطق بأهل المدر . إلا أنهم قلما يتق
منهم المدول عن النطق بحرف من الكلام إلى حرف آخر إلا والشبه
فيهما قوياً ، على ما قدمت ذكره .

ووقع الماهل من هذه اللغة - على ما قدمته لك - في الأكثر من
اطراح الأبنية التي يصعب النطق بها لضرب من التقارب في الحروف ،
فلا يكاد يحىء في كلام العرب ثلاثة أحرف من جنس واحد في كلمة
واحدة . لحزونة ذلك على ألسنتهم . ونقله . وقد روى أن الخليل
ابن أحمد قال : سمعنا كلمة شعاء وهي المضعع ، وأنكرنا تأليفها .
وقيل : إن أعرايباً مثل عن ناقته فقال : تركتها ترعى المضعع . فلما

كشفت عن ذلك وسئل الثقات من العلماء عنه أنكروه ودفعوه ، وقالوا : نعرف الخفص ، وهذا أقرب إلى تأليفهم . لأن الذي فيه حرفان حسب . وحروف الحلق خاصة بما قل تأليفهم لها من غير فصل يقع بينها ، كل ذلك اعتماداً للخفة ، وتجنباً للثقل في النطق . فأما القاف والكاف والجيم فلم تتجاوز في كلامهم البتة ، لم يأت عنهم قج ، ولا جق ، ولا كج ، ولا جك ، ولا قك ، ولا كق . وكل ذلك فراراً مما ذكرناه . إلا أن هذه الحروف قد تكررت في بعض الكلام ، قال رؤية بن العجاج :

لواحق الأقرباب فيها كالمق^(١)

ونحو ذلك . والعلة فيه على ما ذكر أصحاب هذه الصناعة أن المكرر معرض في أكثر أحواله للإدغام ، لأنك تقول فرس أمق . والحرفان المتجاوران لا يمكن إدغام أحدهما في الآخر ، حتى يتكلف قلبه إلى لفظه ثم يدغم . فكانت المشقة فيه أغلظ ، فرفض لذلك ، وهذا وجه صالح .

وقد قسم تأليف الحروف ثلاثة أقسام : فالأول تأليف الحروف المتباعدة ، وهو الأحسن المختار ، والثاني تضعيف هذا الحرف نفسه ، وهو يلي هذا القسم في الحسن ، والثالث تأليف الحروف المتجاورة ، وهو إما قليل في كلامهم ، أو منبوذ رأساً ، لما قدمناه ، والشاهد على

^(١) لواحق الأقرباب غاصر البطون قد لحقت بطونها بظهورها ، والمق الطول .

على ما ذكرناه الحسن ، فإن الكلفة في تأليف المتجاور ظاهرة ، يجدها الإنسان من نفسه حال التلفظ ، ومن الحروف التي لم يتركب في كلامهم بعضها مع بعض الصاد والسين والزاي . ليس في كلام العرب مثل - سص - ، ولا صص ، ولا سز ، ولا زس ، ولا زص . ولا صز - والعلة في هذا كله واحدة -

وهذه جملة مقنعة في هذا الفصل لمن وقف عليها بعون الله تعالى .

الكلام في الفصاحة

الفصاحة الظهور والبيان ، ومنها أفصح اللب إذا انجلت رغوته ، وفصح فهو فصيح ، قال الشاعر :

وتحت الرغوة اللبُ الفصيحُ

ويقال : أفصح الصبح إذا بدا ضوؤه ، وأفصح كل شيء إذا وضح ، وفي الكتاب العزيز (وأخى هارون هو أفصح مني لساناً فأرسله مبعي) ويفصح النصراني عيدهم ، وقد تكلمت به العرب . قال حسان ابن ثابت :

ودنا الفصح فالولاتد ينظم ن سراعاً أكلة المرجان

ويجوز أن يكون ذلك لاعتقادهم أن عيسى عليه السلام ظهر فيه^(١) وسمى الكلام الفصيح فصيحاً كأنهم سموه يساناً وإعرايه^(٢) عما عُبر به عنه ، وإظهاره له إظهاراً جلياً . روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « أنا أفصح العرب يداً^(٣) » أنى من قریش .

والفرق بين الفصاحة والبلاغة أن الفصاحة مقصورة على وصف الالفاظ ، والبلاغة لا تكون إلا وصفاً للالفاظ مع المعاني . لا يقال في كلمة واحدة لا تدل على معنى يفضل عن مثلها بليغة ، وإن قيل فيها فصيحة . وكل كلام بليغ فصيح ، وليس كل فصيح بليغاً . كالذي يقع فيه الإسهاب في غير موضعه .

وقد حذر الناس البلاغة بحدود إذا حققت كانت كالرسوم والعلامم ، وليست بالحدود الصحيحة ، فن ذلك قول بعضهم لحة : دالة . وهذا وصف من صفاتها ، فأما أن يكون حاصراً لها وحداً يحيط بها فليس ذلك بممكن ، لدخول الإشارة من غير كلام يتلفظ به تحت هذا الحد . وكذا قال آخر : البلاغة معرفة الفصل من الوصل . لأن الإنسان قد يكون عارفاً بالفصل والوصل ، عالماً بتمييز مختار الكلام من

(١) الحق أن هذه الكلمة عبرية لا عربية ، وهي بمعنى الصفح ، لأن الله صفح في يوم هذا العبد عن بني إسرائيل وأخرجهم مع موسى من مصر .

(٢) صحح هذا بعضهم : كما أنهم سموه يساناً لإعرايه .

(٣) يداً بمعنى غير أو من أجل .

مطرحه ، وليس بينه وبين البلاغة سبب ولا نسب ، ولا يمكنه أن يؤلف ما يختاره من تأليف غيره ، والحدود لا يحسن فيها التأول ، وإقامة المعاذير ، وغرابة ألفاظ تدل على المقصود ^(١) لأنها مبنية على الكشف الواضح ، موضوعة للبيان الظاهر ، والغرض بها السلامة من الغامض ، فكيف يُوقع في غامض بمثله وكذلك قول الآخر : البلاغة أن تصيب فلا تخطئ ، وتسرع فلا تبطل . لأن هذا يصاح لكل الصنائع ، وليس بمقصود على صناعة البلاغة وحدها ، ثم إنما سئل عن بيان الصواب في هذه الصناعة من الخطأ ، فجعل جواب السائل نفس سؤاله . وهذا أيضا يفسد قول من ادعى أن حدها الإيجاز من غير عجز ، والإطناب من غير خطئ . وقول من قال : البلاغة اختيار الكلام ، وتصحيح الأقسام . لأن هذين إنما سئلا عن حديبين الكلام المرفوض من المختار ، والخطأ من الصواب ، ويوضح كيف يكون الإيجاز مختاراً ، ومتى يقع الإطناب مرضياً محموداً ، فأحال على ما السؤال فيه باق ، وعدم العلم معه بوجود حاصل .

وفي البلاغة أقوال كثيرة غير خارجة عن هذا النحو ، وإذا كانت الفصاحة شطرها وأحد جزئها ، فكلامى على المقصود - وهو الفصاحة - غير متميز إلا في الموضع الذى يجب بيانه من الفرق

(١) الصواب - لاتدل على المقصود .

بينهما على ما قدمت ذكره ، فأما ما سوى ذلك فعام لا يختص ، وخطيب لا ينقسم . وسأذكر بعثينة الله ما يخطر لي ، ويستح بفكرى في موضعه

وأقول قبل ذلك : إن الناس قد أكثروا من الدلالة على شرف الفصاحة ، وعظم قدر البيان والبلاغة ، ونهوا بطرق كثيرة وألفاظ مختلفة . وقد قال عز اسمه (الرحمن ، علّم القرآن ، خلق الإنسان ، علمه البيان) ولم يكن تعالى يذكر البيان ها هنا إلا وهو من عظيم النعم على عبده ، وجعل البلاء عندهم ، لا جرم وقد قرن ^(١) ذلك بذكر خلقهم ، فجعله مضافا إلى المنّة بخروجهم من العدم إلى الوجود من جانب النقي إلى الإثبات ^(٢)

وأنا أقول قولا محتصرا كافيا : قد ثبت أن الفرق الواضح بين الحيوان الناطق والصامت هو النطق ، وبه وقع التمييز في الحد المنسوب إلى الحكيم ^(٣) وإن كان يفسره أصحابه بغير هذا الظاهر ، فالشرف منه يؤخذ ، والفضل به يقع ، ولا خلاف في أن الصمت أفضل من مطرح الكلام ومنبوذ ، وأوفق للسامع من كلف ذلك ، فقد صار مع هذا التخريج الفصل المميز والفضل اللائح إنما هو الإفصاح

(١) الصواب — لا جرم قد قرن .

(٢) الصواب — ومن جانب النقي الى الإثبات .

(٣) يعنى به أرسطو ، لأنه عرف الانسان بأنه حيوان ناطق ، وأصحابه يسمون النطق فيه بالفهم .

والبيان والبلاغة وحسن النطق، دون ما يسمى كلاماً فقط، ووجب على من أراد أن يخرج من حيز ذلك الصامت الناطق^(١) سلوك الطريق الذي به توجد الفضيلة، وعنه تدرك الميزة باجتهاده، إن كان لا دربة له، وتكلفه إن كان لا طبع عنده. وليعلم أن من شارك الناطق بالصورة، وخالفه بالمعنى الموجب للشرف، أسوأ حالا وأقبح صفة من الصامت المخالف في الأمرين معا، لأن هذا غريب في الموضع الذي وجد فيه أهلا، ووحيد في المكان الذي خلق به أنسا.

وما أحسن ما قال إبراهيم بن محمد المعروف بالإمام: يكفي من حظ البلاغة ألا يؤتى السامع من سوء إفهام الناطق، ولا الناطق من سوء فهم السامع. وهذا كلام مختار في تفضيل البلاغة.

وقال سهل بن هارون الكاتب: العقل رائد الروح، والعلم رائد العقل، والبيان ترجمان العلم.

وأولى من هذا بالحجة قول النبي صلى الله عليه وسلم للعباس وقد سأله: فيم الجلال؟ فقال: في اللسان.

وقالوا لما دخل ضمرة بن ضمرة على النعمان بن المنذر احتقره لما رأى من دماسته، وقال: تسع بالمعبدى خير من أن تراه. فقال: أبيت

(١) في بعض النسخ — الناقص.

(٢) المعبدى تصغير المعبدى، خففت الدال استقالا لتشد يدين مع ياء التصغير.

اللحن ، إن الرجال لا تكال بالقفران ، وليست تستقى فيها ، وإنما المرء
بأصغريه : قلبه ولسانه ، إن صال صال بجنان ، وإن نطق نطق بلسان .

وأنشدوا لأبي الأعور السلي :

وكائن ترى من صامت لك مُعْجَبٍ زيادتهُ أو نقصه في التكلم
لسان الفتى نصف ونصف فؤاده فلم يبق إلا صورة اللحم والدم^(١)
وهذان البيتان قد ذكرتهما فيما تقدم حكاية عن أبي طالب العبدى ،
لكن هذا موضعهما .

وقيل لزيد بن علي عليهما السلام : الصمت أفضل أم الكلام ؟
فقال : أخزى الله المساكنة ، فما أفدها للسان ! وأجلبها للحصر ،
والله إن الماراة على ما فيها لأقل ضرراً من السكنة التي تورث أدواء
أيسرها العي .

وأنت إذا سمعتهم يمدحون الصمت ، وينظفون القريض في
مدحه ، ويذكرون جنایات اللسان وكلومه ، ويروون عن النبي صلى الله
عليه وعلى آله وسلم أنه قال : « وهل يكب الناس على مناخرهم في النار
إلا حصائد الستهم » ويقولون : لو كان الكلام من فضة كان الصمت
من ذهب . وأشبه هذا ونظائره ، فإنما يريدون الكلام الذي ليس
بجميل ، واللفظ الذي لا يستحسن ، فأما أن يكون الحسن يتواتر حتى
يصير قبيحاً ، والقبيح يتضاعف حتى يكون حسناً ، فهذا شيء خارج

(١) البيتان يفتان أيضاً لزمير بن أبي سلي في معلقته .

عن حد العقل ونظامه ، وليس هذا المذهب بما يمكن وقوع الخلاف فيه ، فيحتاج إلى إطالة في بيانه ، وقد أوردنا لمحة يستدل بها على غيرها ، وإن المذكور في هذا النحو لا ينحصر ولا تستوفي غايته .

وأقول قبل كلامي في الفصاحة وبيانها : إني لم أر أقلاً من العارفين بهذه الصناعة ، والمطبوعين على فهمها ونقدها ، مع كثرة من يدعى ذلك ويتحلى به . وينسب إلى أهله ، ويمارى أصحابه في المجالس ، ويمجاري أربابه في المحافل ، وقد كنت أظن أن هذا شيء مقصور على زماننا اليوم ، ومعروف في بلادنا هذه ، حتى وجدت هذا الداء قد أعيا أبا القاسم الحسن بن بشر الأمدى ، وأبا عثمان عمرو بن بحر الجاحظ قبله ، وأشكاهما حتى ذكراه في كتبهما . فعلت أن العادة به جارية ، والرزية فيه قديمة . ولما ذكرته رجوت الانتفاع به من هذا الكتاب ، وأملت وقوع الفائدة به ، إذ كان النقص فيما أئنه شاملاً . والجهل به عاماً ، والعارفون حقيقته قرحة الأدم^(١) بالإضافة إلى غيرهم ، والنسبة إلى سواهم .

ونبتدى الآن بالكلام فيما أجرين القول إليه ونقول : إن الفصاحة على ما قد مناعت للآلفاظ إذا وجدت على شروط عدة ، ومتى تكاملت تلك الشروط فلا مزيد على فصاحة تلك الآلفاظ ، وبحسب الموجود

(١) الأدم الأسود من الخيل ، والقرحة يمرض في وجهه دون الفرة .

منها تأخذ القسط من الوصف ، وبوجود أضدادها تستحق الاطراح والذم ، وتلك الشروط تنقسم قسمين : فالأول منها يوجد في اللفظة الواحدة على أفرادها من غير أن ينضم إليها شيء من الالفاظ وتواف معه ، والقسم الثانى يوجد فى الالفاظ المنظومة بعضها مع بعض .

فأما الذى يوجد فى اللفظة الواحدة قثمانية أشياء :

الأول أن يكون تأليف تلك اللفظة من حروف متباعدة المخارج على ما ذكرناه فى الفصل الرابع (١) ، وعلة هذا واضحة ، وهى أن الحروف التى هى أصوات تجرى من السمع بجرى الألوان من البصر ، ولا شك فى أن الألوان المتباينة إذا جمعت كانت فى المنظر أحسن من الألوان المتقاربة ، ولهذا كان البياض مع السواد أحسن منه مع الصفرة ، ولقرب ما بينه (٢) وبين الأصفر وبعد ما بينه وبين الأسود ، وإذا كان هذا موجودا على هذه الصفة لا يحسن النزاع فيه كانت العلة فى حسن اللفظة المؤلفة من الحروف المتباعدة هى العلة فى حسن النقوش إذا مزجت من الألوان المتباعدة ، وقد قال الشاعر فى هذا المعنى :

فالوجه مثل الصبح مبيضٌ والفرع مثل الليل مسودٌ
ضدان لما استجدهما حسنا والضدُّ يُظهرُ حسنه الضدُّ

(١) مر فصل فى القنة .

(٢) الصواب — لقرب ما بينه .

وهذه العلم يقع للتأمل وغير المتأمل فحما ، ولا يمكن منازع
بجودها (١) .

ومثال التأليف من الحروف المتباعدة كثير ، 'جمل كلام العرب عليه ، فلا يحتاج إلى ذكره ، فأما تأليف الحروف المتقاربة فقد قدّمنا في الفصل الرابع مثالا حكى منه وهو الهُفْخُفْخُفْ ، والحروف الخاق مزية في القبح إذا كان التأليف منها فقط ، وأنت تدرك هذا وتستقيحه كما يقبح عندك بعض الأمزجة من الألوان ، وبعض النغم من الأصوات .

والثاني أن تجد لتأليف اللفظة في السمع حسناً وهزياً على غيرها ، وإن تساوى في التأليف من الحروف المتباعدة ، كما أنك تجد لبعض النغم والألوان حسناً يتصور في النفس ويدرك بالبصر والسمع دون غيره مما هو من جنسه ، كل ذلك لوجه يقع التأليف عليه ، ومثاله في الحروف - ع ذ ب - فإن السامع يجد لقولهم - العذيب - اسم وضع ، وعذبة اسم امرأة ، وعذب وعذاب وعذب وعذبات - ما لا يجده فيما يقارب هذه الألفاظ في التأليف ، وليس سبب ذلك بعد الحروف في المخارج فقط ، ولكنه تأليف مخصوص مع البعد ، ولو قدمت الذال أو الباء لم تجد الحسن على الصفة

(۱) الصواب — ولا يمكن مناظرا أن يمحدها .

الأولى في تقديم العين على الذال ، لضرب من التأليف في النغم .
يفسده التقديم والتأخير ، وليس يخفى على أحد من السامعين أن
تسمية الغصن غصناً أو فتنأ أحسن من تسميته عُسلوجاً ، وأن
أغصان البان أحسن من عساليح الشوحط^(١) في السمع ، ويقال
لمن عساه ينازعنا في ذلك : لو حضرتك مغنيان وثوبان منقوشان .
مختلفان في المزاج . هل كان يجوز عليك الطرب على صوت أحد
المغنيين دون صاحبه ؟ وتفضيل أحد الثوبين في حسن المزاج
على الآخر ؟ فإن قال : لا يصح أن يقع لي ذلك . خرج عن جملة
العقلاء ، وأخبر عن نفسه بخلاف ما يجد . وإن اعترف بما ذكرناه
قليل له : فخيرنا ما السبب الذي أوجب عليه ذلك ؟ فإنه لا يجد أمراً
يشير إليه إلا ما قلناه في تفضيل إحدى اللفظتين على الأخرى ، وقد
يكون هذا التأليف المختار في اللفظة على جهة الاشتقاق فيحسن
أيضاً ، كل ذلك لما قدمته من وقوعه على صفة يسبق العلم بقبحها
أو حسننها من غير المعرفة بعلتها أو بسببها ، ومثل ذلك مما يختار
قول أبي القاسم الحسين بن علي المغربي في بعض رسائله : ورتعوا
هشياً تأنفت روضه . فإن تأنفت - كلمة لاخفاء بحسنها ، لوقوعها
الموقع الذي ذكرته . وكذلك قول أبي الطيب المثنبي :

إذا سارت الأحداج فوق نباته تفأوح مسك الغايات ورنده^(٢)

(١) الشوحط شجر يتخذ منه القسي .

(٢) الرند العود أو الآس أو شجر طيب الرائحة .

فإن - تفاح - كلمة في غاية من الحسن . وقد قيل : إن أبا الطيب
أول من نطق بها على هذا المثال ، وإن وزير كافور الأخشيدي سمع
شاعرا نظمها بعد أبي الطيب ، فقال : أخذتموها ! .

ومثال ما يكره قول أبي الطيب أيضا :

مباركُ الاسم أغرُّ اللقبُ كَرِيمُ الجرشي شريفُ النسبِ^(١)

فإنك تجد في - الجرشي - تأليفاً يكرهه السمع وينبو عنه .

ومثل ذلك قول زهير بن أبي سلمى :

أَتَمُّ نَفْيٍ لَمْ يَكْسُرْ غَنِيمَةً بِهَا بَنِيكَ ذِي قُرْبَى وَلَا بِحَقْلٍ^(٢)

الحقل - كلمة توفي على قبح - الجرشي - وتزيد عليها .

والثالث أن تكون الكلمة - كما قال أبو عثمان الجاحظ - غير
متوَعِّرة وحشية ، كقول أبي تمام :

لَقَدْ طَلَعْتَ فِي وَجْهِ مَصْرٍ بَوَّاجَهُ بَلَا طَائِرُ سَعْدٍ وَلَا طَائِرُ كَهْلٍ^(٣)

(١) هو من قصيدة له في مدح سيف الدولة ، والجرشي النفس .

(٢) الحقل الضيق البخل أو الضيق .

(٣) هو من قصيدة له يصف فيها مطلبه وتمنر الرزق عليه بمصر ، ورواية
بعض نسخ ديوانه - بلا طالع سعد ولا طائر سهل - وبعد البيت :

وما من آمال ومذهب همة تخيل لي بين المطبة والرحل

فإن كهلا هاهنا من غريب اللغة ، وقد روى أن الأصمعي لم يعرف هذه الكلمة ، وليست موجودة إلا في شعر بعض الهذليين وهو قوله :

فلو كان سلى جاره أو أجاره رباح بن سعد ردة طائر كهل^(١)

وقد قيل : إن الكهل الضخم ، وكهل لفظة ليست بقبیحة التأليف ، لكنها وحشية غريبة لا يعرفها مثل الأصمعي .

ومن ذلك أيضاً ما يروى عن أبي علقمة النحوى من قوله :
مالكم تتكأ كؤون على تكأ كؤوم على ذى جنة ؟ افرقعوا عني .
فإن - تكأ كؤون ، وافرقعوا - وحشى ، وقد جمع لعمرى العلتين مع قبح التأليف^(٢) الذى يمجح السمع والتوعر ، وما أكثر ما تجتمع العلتان فى هذا الجنس . ومن الأمثلة قول أبى تمام :

بنداك يوسى كل جرح يعتلى راب الأساة بدرديس قنطر^(٣)
وكذلك قوله :

قدك اتدأريت فى الغلواء^(٤)

(١) هو لابي خراش الهذلى ، ورواية السان - رباح بن سعد - ويقال : طار لفلان طائر كهل ، اذا كان له جد وحظ فى الدنيا .

(٢) الظاهر ، العلتين : قبح التأليف الخ .

(٣) الدرديس الداهية ، والقنطر الداهية أيضا .

(٤) الرواية المشهورة - قدك اتب أريت فى الغلواء - وقدك بمعنى حسبك . واتب بمعنى استعنى ، وأريت بمعنى زدت ، والغلواء المبالغة فى العذل .

فإن هذه الألفاظ كما ترى وحشية . وبوجد هذا الجنس
في شعر العجّاج وابنه رؤبة كثيراً ، ومنه قول بعضهم :
فَشَحَا جَحَافِلُهُ جُرَافٌ هَبْلَعٌ^(١)

وقال الآخر :

غَرَابُ جَرُوراً وَجَلَالاً خَزَزَ خَزَزٌ^(٢)

وقال غيره في صفة اللبن :

وَآخِذَ طَعْمَ السَّقَاءِ سَامِطٍ وَخَاثِرُ عَجَالِطٍ عَكَالِطٍ^(٣)

وقول الآخر :

يَأْكُلْنَ مِنْ قَرَاصٍ وَتَحْصِيصٍ وَاصٍ^(٤)

(١) هو من قول جرير :

وَضَعِ الْخَزِيرَ فَقِيلَ أَيْنَ مَجَاشِعِ فَشَحَا جَحَافِلُهُ جُرَافٌ هَبْلَعٌ
رَشَحَا فَتَحَ ، وَالْجَحَافِلُ جَمْعُ جَحْفَلَةٍ وَهِيَ الشَّفَّةُ وَلَكِنَّهَا فِي الْأَصْلِ لَفِيرُ الْإِنْسَانِ
وَالْجُرَافُ الْأَكُولُ ، وَالْمَبْلَعُ الْوَاسِعُ الْمَحْتَوِرُ .

(٢) هو من قول بعضهم :

أَعْدَدْتُ لِلْوَرْدِ إِذَا الْوَرْدُ حَفَزَ غَرَاباً جَرُوراً وَجَلَالاً خَزَزَ
وَالْوَرْدُ الْقَرْمُ يَرْدُونَ الْمَاءَ ، وَالْقَرَبُ الدُّلُو الْعَظِيمَةُ ، وَالْجَلَالُ الْبَعِيرُ الْعَظِيمُ ،
وَالْخَزَزُ الْقَوِيُّ الشَّدِيدُ .

(٣) السَّقَاءُ جِلْدُ السَّخْلَةِ إِذَا أُجْذِعَ يَكُونُ لِلْمَاءِ وَاللَّبَنِ ، وَالسَامِطُ اللَّبَنُ تَذْهَبُ
حَلَاوَتُهُ ، وَالْخَاثِرُ اللَّبَنُ الثَّخِينُ ، وَالْعَجَالِطُ بِمَعْنَاهُ أَيْضاً ، وَكَذَلِكَ الْعَكَالِطُ .

(٤) الْقَرَاصُ الْهَابُوتُجُ وَعُشْبٌ رُبِّيٌّ وَالْوَرَسُ ، وَالْحَصِيصُ بَقْلَةٌ وَمِلَّةٌ حَامِضَةٌ
تَجْمَلُ فِي الْأَلْفِ ، وَوَاصٌ أَمُّ قَاعِلٍ مِنْ وَصَى الْأَرْضَ اتَّصَلَ بِهَا .

وفي هذه الألفاظ ما جمع الصفتين معاً على ما ذكرناه . وقد
روى أي أبا العتاهية قال لمحمد بن منذر : إن كنت أردت بشعرك
شعر العجّاج ورؤية فما صنعت شيئاً ، وإن كنت أردت أهل
زمانك فما أخذت مأخذنا ، أرايت قولك :

ومن عاداك لاقى المرميساً^(١)

أي شيء المرميس ؟

ولهذا كله اعتمد الخذاق من الشعراء على اختيار أسماء
المنازل والنساء في الغزل ، وتجنبوا ما لا يحسن لفظه ، للشروط
التي ذكرناها ، وعابوا قول جرير بن عطية :

وتقول يوزع قد دببت على الصا هلاً هزئت بغيرنا يا يوزع

وذكروا أن الوليد بن عبد الملك قال له : أفسدت شعرك
بيوزع ، وهجنوا اتباع الخليل بن أحمد له في هذا الاسم حين قال :

أم البنين وأما . والرباب ويوزع

واستقبحوا قول أبي تمام :

يقول أناس في حبيناء عاينوا عمارة رحلى من طريف وتالد^(٢)

(١) المرميس الداهية .

(٢) بعده :

أصادفت كنزاً أم صبحت بغارة ذوى غرة حاميهم ضمير شاهد
فقلت لهم لاذا ولا ذاك ديدنى ولكننى أقبلت من عند خالد

وقالوا: ما الفائدة في ذكر حينا؟ وليس أبو تمام مضطراً إلى ذكر الموضع الذي قيل له فيه هذا. وقد ذكروا أن الفرزدق أنكر على مالك بن أسماء بن خارجة وقد أنشده:

حَبَّتْ لَيْلِي بَتْلَ بَوْنِي^(١)

وقال: أفست شعرك بذكر — بوني — قال له: فقي بوني كان ذلك. قال: وإن كان. وأما قول أبي عبيدة البحتري:

وأنا الشجاع وقد رأيت موافقي بعقر قس وإنشرفت شهادي

فله في ذكر — عقر قس — عذر واضح، لأنه الموضع الذي شاهد الممدوح به قتاله، وليس يحسن أن يذكر موضعاً غيره ولم يحمده فيه، وهذا ليس بموجب حسن اللفظة، ولكنه ببسط عذر ناظمها حسب. ومن هذه الألفاظ المذكورة قول عنزة:

شربت بماء الدخريضين فأصبحت زوراء تنفر عن حياض الدليم^(٢)

ولعل عنزة أراد ذكر الماء المشروب على الحقيقة، وإلا لو أمكن أن يذكر اسم مورد من الموارد الذي يجري هذا المجرى^(٣) كان أحسن وأليق. وأما قول السكيت:

(١) ويروي — ديربوني — وهو بجانب غموة دمشق.

(٢) خمر شربت للناقة، والدخريضان ماءان، وزوراء مائلة من النشاط، والدليم ماء بفق سعد، يعني أنها تنفر عنها لأنها تخافها لعداوة أوغرها.

(٣) الصواب — مورد من الموارد يجري الخ.

وأدنين البرودة على خدودهم يُزِينُ الفداغم بالأسيل^(١)
فإن الفداغم كلمة رديئة كما ترى .

ومن الوحشي قول امرئ القيس بن حَجْر :

وسنِ كَسْنَيْقِ سناءً وسُنْياً^(٢)

فإن هذا على ما ذكر لم يعرفه الأصمعي ولا أبو عمرو ، وقال أبو عمرو :
هو بيت مسجدي . يريد من عمل أهل المسجد ، وقال غيره : سنَيْقِ
جبل ، وسنم هي البقرة ، فأما السن فالثور .

ومن هذا أيضاً قول العجّاج :

وقاحما ومرسناً مسرجاً

فإن المرسن الأنف ، والمسرج لا يعرف . حتى خرج له أنه أراد
بالمسرج المحدث ، من قولهم للسيوف — السريحيات — منسوبة إلى
قَيْن يعرف بسريج ، وهذا القصد على ما تراه وحشي غريب^(٣)

(١) الفداغم جمع فداغم . والمراد الحسن المعتلى ، والأسيل الأملس يعني الوجه .

(٢) هو من قوله :

وسن كَسْنَيْقِ — سناءً وسُنْياً — ذعرت بعدلاج المجير تموض

ورى — وسنم — وهو الذي يناسب تفسيره بالبقرة ، لأنه يكون معطوفاً
على سن ، وأما على رواية النصب فهو معطوف على — سناءً — وقد قيل : لأنه
بمعناه ، فيكون عطوف تفسير .

(٣) لأن صيغة — فعل — بالتشديد تأتي للنسبة إلى مصدرها ، كما يقال كرمته
نسبة إلى الكرم ، ولا يوجد هذا في نسبة مسرج إلى سريج .

وما زال أهل العلم بالشعر يكرهون قول ذى الرُّمَّة :

عصا عسَّطوسٍ لِنِها واعتدالها

وفى عسَّطوس ضروب من العيوب المذكورة ، وقيل :
إنه الخيزران . وقد كان يمكن ذا الرُّمَّة أن يقول : عصا خيزران .

وإن كان هؤلاء الشعراء أرادوا الإغراب ، حتى يتساوى في الجمل بكلامهم العامة وأكثر الخاصة ، فما أقبح ما وقع لهم ! وقد رأيت أنا جماعة يتمعدون هذا فقلت لهم : إن سررتكم بمعرفتكم وحشى اللغة فيجب أن تفتموا بسوء حظكم من البلاغة . وجرى بين أصحابنا في بعض الأيام ذكر شيخنا أبى العلاء بن سليمان ^(١) فوصفه واصف من الجماعة بالفصاحة ، واستدل على ذلك بأن كلامه غير مفهوم لكثير من الأدباء ، فعجبنا من دليله ، وإن كنا لم نخالفه في المذهب ، وقلت له : إن كانت الفصاحة عندك بالالفاظ التى يتعذر فهمها فقد عدلت عن الأصل أولا فى المقصود بالفصاحة ^(٢) التى هى البيان والظهور ، ووجب عندك أن يكون الآخرس أفصح من المتكلم ، لأن الفهم من إشاراته بعيد عسير ، وأنت تقول كلما كان أغمض وأخفى كان أبلغ وأفصح . وعارضه أبو العلاء صاعد بن عيسى الكاتب وقال : صدقت ، إننا لانفهم عنه كثير أعما يقول ، إلا أنه على قياس قولك يجب أن يكون

(١) هو أبو العلاء المعرى أحد بن هداقه بن سليمان المتوفى سنة ٤٤٩ هـ .

(٢) الظاهر — عدلت من الأصل المقصود أولا بالفصاحة .

ميمون الزنجي الذي نعرفه أفصح من أبي العلاء ، لأنه يقول ما لا تفهمه نحن ولا أبو العلاء أيضا ، فأمسك .

وأنا أكره من قول كثير بن عبد الرحمن صاحب عزّة :

وماروضة بالخرز طيبة الثرى ﴿ يمجّ الندى جثجاؤها وعرارها

ذكر الجثجاث لأنه اسم غير مختار . ولو أمكنه ذكر غيره كان عندى البق وأوفى .

ولا أحب أيضا تسمية أبي تمام صاحبه — علاثة — ونداه بالترخيم في قوله :

قف بالطلول الدارسات علاثا أضحت جبال قطينهن رثاآنا

وإن كان الروى قاده إلى ذلك ، فليت شعري من حظر عليه القوافي واقتصر به على الثاء دون غيرها من الحروف ؟ وليس يؤثر عنه إلا الشعر الحسن على أقرب الوجوه ، وأسهل السبل ، دون ما يتكلف المشقة في نظمه ، والعناء في تأليفه ، وليس يغفر للشاعر لأجل ما يلزم به نفسه ذنب ، ولا يغفل له عن خطأ ، إذ كان حظر المباح ، وحرم الحلال ، واعتمد تكلف التصب طوعاً ، واختياراً وهوى وقصداً ، لكنه لعمري إذا أتانا بالسليم من الزلل ، البعيد من التكلف والخطأ ، وكان ذلك في مأخذ صعب ، ومسلك وعير ، حمدناه الحمد الكامل ، ووصفناه الوصف التام .

ومن الألفاظ التي ذكرناها ^(١) قول أبي عبادة البحرى :

فلا وصل إلا أن يطيف خيالها بنا تحت جوشوش من الليل مظلم ^(٢).

فليس بقبح جوشوش خفاء ، هذا على أنى لم أعرف شاعراً قديماً ولا حديثاً أحسن سبكاً من أبي عبادة ، ولا أحذق فى اختيار الألفاظ وتهذيب المعاني .

ومن ذلك أيضاً قول أبي تمام :

صهصلىق فى الصهيل نحسبة ^(٣) أشرح حلقومه على جرس ^(٤)
وقول القطامي :

إلى حيزبون توقد النار بعدما ^(٥) تصوت الجوزاء قصد المغارب ^(٦)

فهل تعرف أوعر من صهصلىق أو حيزبون ؟

وعلى كل حال فالبدوى صاحب الطبع فى هذا الفن أعذر من القروى المتكلف ، لأن هذا لا يعرف هذه إلا بعد البحث والطلب ونجشم العناء فى التصفح ، وعلى قدر ذلك يجب لومه والإنكار عليه .

(١) الظاهر — كرمناها .

(٢) الجوشوش القطعة من الليل ، وفى رواية — من الليل سافع .

(٣) الصهصلىق من الأصوات الشديدة ، وأشرح ضم .

(٤) الحيزبون المعجز ، ورواية الأغاني :

تلفعت فى ظل وريح تلتقى وفى طرمساء غير ذات كواكب
إلى حيزبون توقد النار بعدما تلفعت الظلمات من كل جانب

والرابع أن تكون الكلمة غير ساقطة عامية ، كما قال أبو عثمان أيضا^(١) ومثال الكلمة العامية قول أبي تمام :

جلبت والموت مبدٍ حرٌ صفحته وقد تفرعن في أفعاله الأجل

فإن - تفرعن - مشتق من اسم فرعون ، وهو من ألفاظ العامة ، وعادتهم أن يقولوا - تفرعن فلان - إذا وصفوه بالجبرية .

ومنه قول أبي نصر عبد العزيز بن نباتة .

أقام قوام الدين ذبيحُ قناته وأنضج كي الجرح وهو فطير

فتأمل لفظة فطير تجدها عامية مبتذلة ، وإن كانت لعمرى قد وقعت هنا موقعا لو كانت فصيحة هجتها ، وأذهب طلاوتها^(٢) كيف وهى على ما تراه ؟ فأما قول أبي الطيب المتنبي :

إنى على شغفى بما فى خمرها لأعف عما فى سراويلاتها

فلا شيء أقبح من ذكر السراويلات ، وما أعرف كناية - أشهد الله - أن التصريح أجمل منها ، ووصف عفة سلوك الرقيب والتهم أحسن من التافظ بها ، إلا كناية أبي الطيب هذه ، ونعته عفافه هذا النعت .

(١) أى كما قال فى الثالث .

(٢) لأنه لا يقال هنا ، وإنما يقال فطر المعجين اختبرها من ساعته ولم يخمرها ، ولكن قد يقال : إن الفطير يطلق على كل ما أعجل عن إدراكه .

ومن الألفاظ العامة أيضاً قوله :

خَلْقِيَّةٌ فِي خَلْقِهَا ^١ سَوِيداً مِنْ عَنبِ الثَّعْلَبِ ^(٢)

فإن عنب الثعلب بما أقول إن العامة لو نظمت شعراً لترفعت
عن ذكره .

وليس إيرادى هذه الأمثلة على جهة الطعن على هؤلاء الشعراء
الفضلاء والغض منهم ، وكيف يكون ذلك وسأورد من غرائبهم
وبدائع كلامهم ما يعلم معه أننا تحت تقصير عن شأهم ، ويقع العجز
عن إدراك القريب من غاياتهم . لكنني إذا احتجت إلى إيراد الأمثلة
في المختار والمنبذ ، والمحمود والمذموم ، فلا معدل لي عن أشعارهم
وتصفح نظمهم ، وأخذ ما أريد منها وإيراده عنها في الصنفين معاً .
ومن الألفاظ العامة أيضاً قول أبي تمام في رواية أبي القاسم :

لَوْ كَانَ كَلْفُهَا ^٣ عَيْدُ حَاجَةٍ يَوْمًا لَرَزَنِي شَدَقًا وَجَدِيلًا ^(٤)

فزنى في القبح يوفى على كل قبيح .

فأما قول زهير بن أبي سُلي في قصيدته المختارة :

(١) هو من قطعة له في وصف عين باز ، يقول : إن مقلته صفراء مثل لون
الخلوق وهو ضرب من الطب أصفر اللون . وإنسان عينه كأنه الحية الصغيرة
من عنب الثعلب .

(٢) الضمير في - كلفها - للناقة ، وهيد اسم الراعي الشاعر ، وشدم وجديل
لحلان كأننا لنعمان يضرب بهما المثل ، ورواية الديوان - لانسى شدقا وجديلًا -
وقد قال صاحب الموشح في الرواية الأولى : وما معنى تزينة ناقة أو بجملة أو بهيمة ؟

وأقسمتُ جهداً بالنازل من متى ^(١) وما سحقت فيه المقام والقمل ^(٢)

فإن القمل من الألفاظ التي تجري هذا المجرى .

وقول أبي تمام :

قد قلتُ لما لجَّ في صدره إعطف على عبدك يا قابرى

غاية في السخافة ، لأن - قابرى - من ألفاظ عوام النساء وأشباههن

وليس لأحد أن يتخيل أن العذر في إيراد هذه الألفاظ وأمثالها تعذر ما يقع موقعها في النظم ، كما يظن ذلك بعض المتخلفين في هذه الصناعة . وذلك أنه ليس يجب على الإنسان أن يكون شاعراً ولا كاتباً ولا صاحب كلام يؤثر ولفظ يروى . ولا يجب عليه - لو وجب هذا - أن ينظم تلك القصيدة التي وردت فيها هذه اللفظة ولا البيت من القصيدة ، فكيف نعذره إذا أورد لفظه قبيحة جارية مجرى ما ذكرناه ، وهو قادر على حذف البيت كله وإطراح ذكر جميعه ، إن لم يكن قادراً على تبديل كلمة منه .

ونعود الى ذكر الألفاظ العامية ، ونقول من الأمثلة قول أبي نصر ابن نباتة :

فقد رفعت أبصارها كلُّ بلدة ^(٣) من الشوق حتى أوجعتها الأخادعُ

^(١) سحقت حلات ، والمقام مقام الرأس ، والقمل استعارة للشعر الذي يكون فيه .

فإن - أوجعتها - من أشد ألفاظ العامة ابتذالا . وإن كانت
- الأخادع - قبيحة ، ومنها قول أبي تمام :

ليزدك وجداً بالسباحة ما ترى من كيمياء المجد تغن وتغنيم

و - كيمياء - من ألفاظ العوام المبذلة ، وليست من ألفاظ الخاصة ،
ولا يحسن نظم مثلها . وكذلك أيضا قول أبي الطيب المتنبي :

تستغرق الكفء فوديه ومنكبه وتكتسى منه ربيع الجورب الخلق^(١)

و - الجورب - مما يكره إيراد مثله لما ذكرته .

وأما هذا كله في الأشعار المطرحة كثير . ولو تأملت قصيدة
واحدة من شعر من يدعى القريض في هذا العصر وجدت فيها عدة
أمثلة لكل ما أكرهه وأنكره ، إلا أنني أعتمد على التمثيل بأشعار
هؤلاء الفحول المتقدمين في هذه الصناعة لأمر : أولها صيانة هذا
الكتاب عن تهجينه بذكر غيرهم . وثانيها أن اللفظة التي نكره في
نظم هؤلاء الخذاق تقع فريدة وحيدة يظهر مباينتها لكلامهم ، فالعلم
بها واضح ، وكشفها جلي . وقد قال حبيب بن أوس :

وكذلك لم تفرط كتابة عاقل حتى يجاورها الزمان بحال^(٢)

(١) رواية الديوان - الجورب العرق - وهو من قصيدة له في دجاء إسحاق بن
كيفلج ، والفردان جانيا الرأس . واستغرق الكفء كناية عن صغر رأسه وقصر عنقه

(٢) حال صاحب حلّى مقابل عاقل .

وقال غيره قبله :

الجهل في الجاهل المغمور مغمور^١ والعيب في الكامل المذكور مذكور^٢
كفوفة الظفر تخفى من مهاتته وبعضها في سواد العين مشهور^(١)

وليس مكانها في أشعار غيرهم كذلك ، بل هي متزاومة مع غيرها
في القبح وأشكالها . وثالثها إثبات أن أملك أن مقدمي الفصاحة
ساحوا نفوسهم ، وأصبحوا في طاعة أهوائهم ، ليتحقق أن الزلل في
طبائع البشر موجود . والبصمة عن أكثرهم بائنة ، هذا على مالى في
طلب ذلك من الكفاية والعتب . إذ كان قايلا في كلامهم ، مغمورا
بمحاسنهم ، وكنت أفقر إلى تأمل الديوان الكامل ، حتى أظفر منه
بالكلمات اليسيرة ، فأوردها مثالا .

فأما اقتصاري في أكثر ما أمثل به على المنظوم دون المنثور ،
مع أن كلامي عليهما واحد ، فإنما أقصد ذلك لكثرة المنظوم
واشتهاره ، ورغبتي في أن يسهل الوزن عليك حفظ ما أذكره ، فإنه
داع قوي ، وسبب وكيد .

والخامس أن تكون الكلمة جارية على العرف العربي الصحيح
غير شاذة ، ويدخل في هذا القسم كل ما ينكره أهل اللغة ، ويرده

(١) الفوفة يباغر في الظفر .

علماء النحو من التصرف الفاسد في الكلمة . وقد يكون ذلك لأجل
أن اللفظة بعينها غير عربية ، كما أنكروا على أبي الشيص قوله :

وجناح مقصوص تحيِّف ريشه ريب الزمان تحيِّف المقراض

وقالوا : ليس المقراض من كلام العرب^(١) .

وتيمه أبو عبادة فقال :

وأبت تركي الغديئات والآصال حتى خضبت بالمقراض

فعابوه عليهما معا . وقد تكون الكلمة عربية إلا أنها قد عُبِّرَ بها
عن غير ما وضعت له في عرف اللغة . كما قال أبو تمام :

حملت محل البكر من معطى وقد

زُفْتُ من المعطى زفاف الأيم^(٢)

وقال أبو عبادة :

يشق عاينه الريح كل عشية جيوب الغمام بين بكر وأيم

فوضع الأيم مكان الثيب وليس الأمر كذلك ، ليس الأيم
الثيب في كلام العرب ، إنما الأيم التي لا زوج لها ، بكرأ كانت أو ثيبا ،
قال الله عز وجل (وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم

(١) لأنه لم يسمع في كلامهم إلا معنى خلافا لسبويه .

(٢) ضمير — حلت — لفظة المدحرج ، وحنوها محل البكر . فلهذا كانت
أولى صداقته له . ويؤيد من فافها زفاف الأيم من المعطى أنه أعطى منها كثيرا غيره .

ولما تكلم) وليس مراده تعالى نكاح الثيبات من النساء دون الأبتكار،
ولما يريد النساء اللواتي لا أزواج لهن . وقال الشَّامِخُ بنِ ضَرَّار :

يقرّ بعيني أن أحدث أنها وإن لم أُنلها أيم لم تزوج

وليس سرّه أن تكون ثيباً . وقد حكى أن بعض كبار الفقهاء -
وهو محمد بن إدريس الشافعي - غلط في ذلك ، والصحيح ما ذكرناه .
ومثال هذا أيضاً قول أبي تمام :

مأمُتَرَبٌ يَخْتَالُ فِي أَشْطَانِهِ مَلَأَنُ مِنْ صَلْفٍ بِهِ وَتَلْمُزُوقٍ^(١)

يريد بالصلف هنا الكبر والته ، وهذا مذهب العامة في استعمال
هذه اللفظة ، وأما العرب فتقول صلفت المرأة عند زوجها
إذا لم تحظ عنده ، و صلف الرجل أيضاً كذلك إذا كرهته .
قال جرير :

لَمَنِي أَوَاصِلٌ مَن أَرَدْتُ وَصَالَةً بِجَالٍ لَا صِلْفَ وَلَا لَوَامٍ

والصِّلْفُ الذي لاخير عنده . ومن أمثالهم : رُبُّ صَلْفٍ
تَحْتَ الرَّاعِدَةِ^(٢) .

^(١) هو من فصيحة له يمدح فيها الحسن بن وهب ، ويصف فرساً حمله عليه ،
وجملة - مأمُتَرَبٌ - مبتدأ وخبر على الاستفهام ، والمقرب المكرم على أمه ،
ويختال في أشطانه أي يختال وإن كان معكولاً ، والتلمزوق التحذاق ، يعنى
هزة نفس القرس .

^(٢) الصلف قلة الخير ، والراعدة السحابة ذات الرعد ، يضرب للبخيل مع
الفتى والسعة .

ومن ذلك أيضا قول أبي عبادَةَ :

شرطى الإنصافُ إن قيل اشترطُ وصديقى من إذا صافى قسَطُ^(١)
وأراد بقسط عدل . لأن الأمر عليه ، وليس الأمر كذلك ،
وإنما يقال - أقسط إذا عدل ، وقسط إذا جار - قال الله تعالى (وأما
القاسطون فكانوا لجهنم حطبا) .

وقد يكون ما ذكرناه على جهة الحذف من الكلمة ، كما قال رؤبة
ابن العجاج :

قواظنا مكة من ورزق الحما^(٢)

يريد - الحمام - كقول خفاف بن ثذبة :

كنواح ريش حمامة نجدية ومسحت بالثين عصف الإمد^(٣)
يريد - كنواحي - وكما قال غيره - هو مُضْرَس بن رُبْعَى :
وطرتُ بمنصلي في يعملات دواى الأيدي يخبطن السريحا^(٤)
والوجه الأيدي

(١) رواية الموازنة - من إذا قال قسط .

(٢) نسبة سيوبه للعجاج .

(٣) شبه شفق المرأة بنواحي ريش الحمامة في رقتها وإطافتها وحوتها ،
وأراد أن لثاتها تضرب إلى السمرة فكانها مسحت بالإمد وهو الكحل ، وصفه
ما سبق منه مصدر بمعنى اسم المفعول .

(٤) المنهل السيف ، واليعملات النرق المطبوعة على العمل ، والدرج السمر
الذى يشد على رجليها ، يعنى عقره لها بسيفه .

ومن ذلك قول النجاشي :

فلست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل

أراد - ولكن اسقني . وقال الآخر :

أو مُعْتَبِرُ الظَّهْرِ يُنْبِي عَنْ وَلِيَّتِهِ مَا حَجَّ رَبُّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرَا^(١)

يريد - ما حجَّ ربه . وقال مالك بن خُزَيْمٍ الهمداني :

فَإِنْ يَكُ غَنًا أَوْ سَمِيحًا فَاتْنِي سَأَجْعَلُ عَيْنِيهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعًا^(٢)

يريد لنفسه . وقال أبو الطيب المتنبي :

تَعَثَّرْتُ بِهِ فِي الْأَفْوَاهِ السُّنْبَا

وَالْبُرْدُ فِي الطَّرْقِ وَالْأَقْلَامُ فِي الْكُتُبِ^(٣)

(١) بتخفيف الهاء في - ربه - وصف لصاً يتمنى سرقة بهيمة لم يستعمله ربه في سفر الحج أو عمرة فينصبه ، والمعبر الظاهر الكثير وره المحتلته ، ومعنى - ينبي - عن وليته - يجعلها تنبؤ عنه لسمته وكثرة وره ، والأصل تنبي وليته عن ظهره فقلب ، لأنه إذا أنبأها من ظهره فقد أنبأ ظهره عنها ، والولية البرذعة .

(٢) هو مالك بن خُزَيْمٍ بالخاء لا الهاء على الصحيح ، يقول : إنه يقدم لضيافته ما عنده من القرى ويحكمه فيه لينتار منه أفضل ما تنفع عليه حينئذ فيقنع به .

(٣) هو من قصيدة له في رثاء أخت لسيف الدولة ، والضمير في - به - لخبر موتها ، والبرد جمع يريد والمراد به الرسول الذي يركب دوابه ، والشاهد في تحقيق الهاء في - به - للوزن .

وقد يكون على وجه الزيادة في الكلمة ، مثل أن يشيع الحركة فيها فتصير حرفاً ، كما قال :

وأنت على الغواية حين ترمي ^(١) وعن عيب الرجال بمنزاح ^(٢)
أى بمنزح . وقال غيره :

وأنتي حينما يسرى الهوى بصرى ^(٣) من حيثما نظروا أدنوا فأنظروا ^(٤)
يريد - أدنو فأنظر - وقال الآخر :

تنفى يداها الحصى في كل هاجرة ^(٥) نفى الدراهم تنقاد الصياريف ^(٦)
يريد الدراهم والصيارف .

وقد يكون إيراد الكلمة على الوجه الشاذ القليل ، وهو أردأ اللغات فيها لشدوذه ، والكثير أبداً خفيف ، كما يقول النحويون في خفة الأسماء لكثرتها . ومن هذا قول البُحتري :

(١) هو لابت هزلة في رثاء ابنه ، ورواية القسطنطين :

فأنت من الفرائل حين ترمي ^(١) ومن ذم الرجال بمنزاح ^(٢)
وأنت بمنزح من كذا أى ببعد عنه .
(٣) أشد الفراء قبله :

الله يعلم أنا في تلفتنا يوم الفراق إلى أحيائنا صور
وصور جمع أصور وهو المائل من الشوق ، أو جمع صورة بمعنى أنهم أشكال
وصور بلا أرواح ، ويسرى من سريت الثوب لغة في سروته ألقينه ، وفي رواية
- بلى - وقوله - من حيثما نظروا - متعلق بأدنوا وبأنظروا .

(٤) هو لفرزدق ، والضمير في - يداها - للناقة .

متحيرين فباهت متعجبين مما يرى أو ناظر متأمل
ف قوله — باهت — لغة رديئة شاذة، والعربي المستعمل — بهت
الرجل يبهت فهو مبهوت. ومنه قول المتنبي :

وإذا التقى طرح الكلام معرضاً في مجلس أخذ الكلام اللذعنا^(١)
فإن — اللذع — في — الذي — لغة شاذة قليلة. ومنه قوله أيضاً :
أيفطمه التوراب قبل فطامه ويأكله قبل البلوغ إلى الأكل^(٢)
فالتوراب لغة في التراب شاذة غير كثيرة .

وقد يكون لأن الكلمة بخلاف الصيغة في الجمع أو غيره، كما قال
الطبري مباح :

وأكره أن يعيب على قومي هجاء الأرذالين ذوى الحنات
فجمع إحنة على غير الجمع الصحيح ، لأنها إحنة وإحن ،
ولا يقال — حنات .

وقد روى أبو بصير أن عبد الملك بن قريش الأصمعي قال :
كنا نظن أن الطرماح شيء حتى سمعنا قوله هذا البيت . وكما قال الآخر :

(١) هو من قصيدة له في مدح بدر بن همار والاعتذار إليه عن تخلفه عنه ، وقوله :

وانه المشير عليك في بضلة فالمر بمنح بأولاد الزنا

يعني أنه عرض بأولاد الزنا ، وقد فهمه من عناء به فأخذ نفسه .

(٢) هو من قصيدة له في رثاء ابن سيف الدولة .

من نسج داود أبي سلام

يريد - أبا سليمان .

ومن هذا الفصل أيضا أن يبدل حرف من حروف الكلمة بغيره ،
كما قال الشاعر - هو رجل من بني يشكر :

لها أشارير من لحم متمرة^(١) من الثعالى ووخر^(٢) من أرانبها^(٣)

يريد - من الثعالب وأرانبها . وقال الآخر :

ومهل ليس به حوازق^(٤) ولضغادى تجمه تقائق^(٥)

يريد - ولضغادع .

ومنه أيضا إظهار التضعيف فى الكلمة ، مثل قول الشاعر - هو
قعنّب بن أم صاحب :

مهلا أعاذل قد جربت من خلقي^(٦) أنى أجود لأقوام وإن ضينوا

وأما صرف مالا ينصرف^(٧) كقول حسان بن ثابت :

وجبريل أمين الله فينا وروح القدس ليس له كفاء^(٨)

(١) يصف عقابا ، والأشارير جمع إشرارة وهى القطعة من اللحم ، وتمرة
مجففة ، وىروى - تمره - والوخر القطع من اللحم ، وأصل الوخر الطمن
الخفيف كأنه يريد ما تقطعه من اللحم بسرعة .

(٢) حوازق جمع حازقة وهى العير طائفة ، ويقال هو جمع حوزقة لغة فى حازقة ،
والجم ما اجتمع من ماء البئر .

(٣) سأتى جواب - أما - فى قوله - فان هذا رأشباها .

ومنع الصرف مما ينصرف ، كما أنشدوا قول العباس بن مرداس :
وما كان حصنٌ ولا حابسٌ يفوقان مرداسَ في مجمع
وكما قال البُحْتُري :

تهزج الصهيل كأنَّ في نغماته نبراتٌ غيباء في الثقل الأول^(١)
فنعما الصرف عن مرداس ومعبود .

وقصر الممدود كقول الآخر :

والقارح العداء وكل طميرة ما إن تنال يد الطويل قذالها^(٢)
وهذا المقصور على ما روى بعضهم :

سيفيني الذي أغاك عني فلا فقر يدوم ولا غناء
وحذف الإعراب للضرورة ، مثل قول امرئ القيس بن حجير :
فاليوم أشرب غير مستحقيق إنما من الله ولا وأغل
وتأنيث المذكر على بعض التأويل ، كقول الشاعر :

وتشرقُ بالقول الذي قد أذعته كما شرقت صدر القناة من الدم^(٣)

(١) هزج مترنم ، ومعبود بن وهب معن ، والثقل الأول نغم .
(٢) هو اللاهثي ، أرد العداء فقصر للضرورة ، وأراد نيل قذالها لحذف العلم
به ، والقارح من ذى الحافر الذى شق نابه وطلع ، والطميرة الفرس الكريم .
(٣) الشاهد في — شرقت صدر القناة — فقد أنت فعله على بعض التأويل ،
وهو إضافته إلى مؤنث .

وتذكير المؤنث ، كما قال الآخر - هو عامر بن جؤين الطائي :

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إيقالها

فإن هذا وأشباهه وما يجري مجراه - وإن لم يؤثر في فصاحة الكلمة كبير تأثير - فإنني أؤثر صيانتها عنه ، لأن الفصاحة تنبئ عن اختيار السكامة وحسنها وطلاوتها . ولها من هذه الأمور صفة نقص ، فيجب اطراحها ، على أن ما ذكرته يختلف قبحه في بعض المواضع دون بعض ، على قدر التأويل فيه وحكمه .

فأما إدخال الآف واللام على الفعل في نحو قول الشاعر :

يقول الخناو أبفض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار إليه جرع^(١)

وتشديد الكلمة المخففة ، مثل قول الشاعر :

كان مهواها على الكلكل^(٢)

وقول الآخر - هو روبة :

ضخم يحب الخلق الأضخم^(٣)

(١) هو لدى الحرق الطوى ، وقوله .

أناني كلام الثعلبي بن ديسق ففي أي هذا ويله ينزع

واليجدع إما من التجديع بمعنى الحبس وفيه الإهمال والاعجام ، أو بمعنى قطع الأنف فهو مهمل لا غير ، وذلك أنه إذا حبس أو عذب بالقطع كثر تصويته ، وآل موصولة ويجدع مضارع ، شبه في لحشه بالحمار .

(٢) الكلكل الصدر .

(٣) يصف رجلا يترف الهمة وعظم الخليفة ، ولم يرد ضخم الجثة .

وتحرك الياء التي تقع قبلها كسرة في الرفع والجر ، مثل قول الشاعر :

ما إن رأيت ولا أرى في مدق كجوارى يلعبن في الصحراء^(١)
فإن هذا كله داخل في باب الزيادة التي ذكرناها وأشرنا إليها ،
وهي مكروهة على ما تقدم .

والسادس ألا تكون الكلمة قد عبر بها عن أمر آخر يكره
ذكره ، فإذا أوردت وهي غير مقصود بها ذلك المعنى قبحت وإن
كدت فيها الصفات التي بينها . ومثال هذا قول عمرو بن الورد العبسي :

قلت لقوم في الكنيف تروحوا عشية بتنا عند ماوان رزح^(٢)

والكنيف أصله السائر ، ومنه قيل للزمن كنيف ، غير أنه
قد استعمل في الآبار التي تستر الحدث وشهرتها^(٣) فأنا أكرهه في
شعر عمرو ، وإن كان ورد موردا صحيحا ، لموافقة هذا العرف الطاري .

(١) الشاهد في قوله — كجوارى — جمع جارية ، والفصيح جوار

(٢) ماوان ماء أو قرية في أودية الغلاة من أرض البامة ، والكنيف الحظيرة
من الشجر ، وقوم رزح مهازبل ساقطون ، ورواية الأغاني .

أقول لأصحاب الكنيف تروحوا عشية قلنا حول ماوان رزح

ورزح سفة لقوم ، وتقديره — قلت لقوم رزح عشية بتنا في الكنيف عند
ماوان : تروحوا .

(٣) الصواب — وشهرتها .

على أن لعروة عذراً وهو جواز أن يكون هذا الاستعمال حدث بعده ،
بل لا أشك أنه كذلك ، لأن العرب أهل الوبر لم يكونوا يعرفون هذه
الآبار ، فهو وإن كان معذوراً وغير ملوم فيئته مما يصح التمثيل به .

ومنه عندى قول الشريف الرضى رحمه الله .

أعزز على^(١) بأن أراك وقد خلت من جانبيك مقاعد العواد^(٢)

فايراد - مقاعد - في هذا البيت صحيح ، إلا أنه موافق لما يكره
ذكره في مثل هذا الشأن ، لا سيما وقد أضافه الى من يحتمل إضافته
اليهم وهم العود : ولو انفرد كان الأمر فيه سهلاً ، فأما إضافته الى
ما ذكره ففيها قبح لاخفاء به .

ومن هذا النحو قول أبى تمام :

متفجر^(٣) نادمته فكأنتي^(٤) للدلو أو للمرزومين ندِيم^(٥)

قالدلوها هنا أحد البروج ، ولا اختاره لموافقة اسم الدلو المعروف .
وأنت تجد بأقرب تأمل فرق ما بين قول القائل لمن يمدحه - أنت
المرزوم جوداً ، والجئنة لمن تقصده الأيام عزاً - وبين قوله - أنت الدلو

(١) قال ابن الأثير في تمليقه على هذا البيت : لو قال الشاعر - مقاعد الزيارة
أو ماجرى مجراه - لذهب ذلك القبح .

(٢) قبله :

لله ككف محمد وولادها بالبذل إذ بعض الأكف عقيم

وهو محمد بن الهيثم ، والمرزومان نجران من نجوم المطر .

كرماً ، والمكثيف لطريد الدهر - سعة - والمعنيان صحيحان ، وحسن
أحدهما وقبح الآخر ظاهر لا يخفى به ، ولولا ما ذكرته ونهيت عليه
لم يكن لذلك وجه ولا علة .

ومن هذا أيضاً قول أبي صخر الهذلي :

قد كان صرمٌ في الممات لنا ففعلت قبل الموت بالصَّرم^(١)

وإنما أنكرت هذا لموافقته لإيراد العامة هذه اللفظة على هذه
الصيغة بالصَّاد فيما هي بالسَّين^(٢) فكان إشاري تجنبها لذلك .
فأما قول عمرو :

وكم من غاطر من دون سلمي قاتل الأنس ليس به كشيخ^(٣)

فجار هذا المجري ، والغائر البطن من الأرض . إلا أنه يستعمل
الآن في الحدث على ذلك الأصل ، فذكره قبيح على ما تقدم ، لكن
عمرو معذور كروية ، لأنه على ما ذكره عرف حدث ، فاعل عمر أقبه .
وعما أوضح ما ذكرنا لك وبينه أنك تجد - تصرم - في قول أبي عبادة :

تصرم الدهر لا وصل فيضمعني فيما لديك ولا يأس فيسليني

مختاراً مرضياً . وكذلك - يتصرم - في الشعر المنسوب إلى يزيد
ابن معاوية ، وهو :

(١) الصرم بضم الصاد القطيعة .

(٢) فيقولون في - صرم - بمعنى الدهر - صرم .

(٣) هو عمرو بن معدكرب ، وليس به كشيخ أي أحد .

خذوا بنصيب من نعم ولذة فكل وإن طال المدى يتصرم^١
ولا يقبحان لمخالفتها الاسم الذي ذكرته في اللفظ، وهو قبيح
في بيت الهذلي للموافقة، لا علة غير ما أعلنتك به .

ومنه أيضاً قول أبي تمام :

وعزائماً في الرّوع متعصمية ميمونة الإديار والإقبال
فلإديار من الألفاظ المكروحة لما ذكرته .

وكذلك قوله :

يضحكن من أسف الشباب المدير^٢ يكنين من ضحكات شيب مقمر^٣
لأن المديرة ههنا مثل الإديار في البيت الأول، والكلمة الفصيحة
غيرهما على ما بين^٤ .

ومنه قول الشريف الرضي رحمه الله :

سلامٌ على الأطلال لا عن جنابة^٥ ولكن بأما حين لم يبق مطمع^٦
فإن جنابة هنا لفظة غير مرضية للوجه الذي ذكرته، وإن كانت
لولا ذلك فصيحة مختارة لخلوها من العيوب غيره .

والسابع مما قدمناه أن تكون الكلمة معتدلة غير كثيرة
الحروف، فإنها متى زادت على الأمثلة المعتادة المعروفة فيجت وخرجت
عن وجه من وجوه الفصاحة . ومن ذلك قول أبي نصر بن نباتة :

(١) من كلمة — الاحكام — وما تصرف منها .

فأياكم أن تكشفوا عن رقوقكم ألا إن مغناطيسهن الذوائب
فمغناطيسهن كلمة غير مرضية لما ذكرته ، وإن كان فيها أيضاً
عيوب آخر مما قدمناه .

ومن هذا النوع أيضاً قول أبي تمام :

فلا ذريجان اختيال بعدما كانت معرّس عبيرة ونكال
سُمجت ونهنا على استسماجها ما حولها من نضرة وجمال

فقوله - فلا ذريجان - كلمة رديئة لطولها وكثرة حروفها وهي غير
عريضة ، ولكن هذا وجه قببحها . وكذلك قوله في البيت الثاني
- استسماجها - رديئة لكثرة الحروف ، وخروج الكلمة بذلك
عن المعتاد في الألفاظ إلى الشاذ النادر .

ونحو من هذا قول أبي الطيب المتنبّي :

إن الكريم بلا كرام منهم مثل القلوب بلا سويداواتها^(١)
فسويداواتها كلمة طويلة جداً ، فلذلك لا اختارها .

ومنه أيضاً قول أبي تمام :

أنّله باستماعك محلاً يفوت علوه الطرف الطموحا

^(١) سويداء القلب حبه ، وجمعه سويداوات ، وقد ذكر ابن الأثير أن قببحها
لم يكن بسبب طولها لورود مثلها في القرآن وغيره ، وإنما هو لقببحها في نفسها .

فليس بقبح قوله - باستماعكه - خفاء ، لكثرة الحروف على ما ذكرناه لاغير .

وكذلك قوله أيضاً :

العيس تعلم أن حوباواتها ربح إذا باعك إن لم 'تجر'^(١)
وحوباواتها كلمة طويلة .

ومنه قوله أيضاً - وليس في كل الروايات :

والى محمد ابتعث قصائدى ورفعت للمستنشدین لوائى
فالمستنشدین كلمة كثيرة الحروف على ما تراه . وهذا قد يستدل به على غيره ، وإن أمثاله كثيرة .

والثامن أن تكون الكلمة مصفرة في موضع عبر بها فيه عن شئ لطيف أو خفى أو قليل أو ما يجري مجرى ذلك ، فإن أراها تحسن به ، ويجب ذكره في الأقسام المفصلة . ولعل ذلك لموقع الاختصار بالتصغير^(٢) ومثال ذلك قول الشريف الرضى رحمه الله :

يولع الطل بردنسا وقد نمت

روية الفجر بين الضال والسم^(٣)

(١) الحوبااء النفس ، وجمعه حوباوات .

(٢) وجه ما يشير اليه التصغير ما ذكره ، فيه يدخل في الإيجاز والاختصار .

(٣) يولع يبيض ، يقال ولع جسده برصه .

فلما كانت الرّيح المقصودة هناك نسيما مريضاً ضعيفاً حسنت
العبارة عنه بالتصغير . وكان للكلمة طلاوة وعذوبة .

ومثاله أيضاً قول أبي العلاء صاعد بن عيسى الكاتب :

إذا لاح من يرق العقيق ومبتضة تدق على لوح العيون الشوائم^(١)
أفلا تراه لما أريد أنها خفية تدق على من ينظرها حسن التصغير
في العبارة عنها

وكذلك قول شيخنا أبي العلاء بن سليمان :

إذا شربت رأيت الماء فيها أزيق ليس يستره الجران^(٢)
لما كان ماء قليلاً بلوح ودونه حائل من أعناق الإبل وسائر على
كل حال حسن ورود مصغراً .

وكذلك قول الرضى رحمه الله :

زال وأبقى عهد ورأته جذيم مال عرقته الحقوق
فصغر لما أراد القلة .

(١) ومبتضة تصغر ومبتضة ، يقال ومض البرق لمع ، والشوائم جمع شائمة
اسم فاعل من شام البرق نظر إليه أين يتجه وأين يطر .
(٢) الجران باطن عنق البعير ، وأزيق تصغير أزرق أى صاف ، يعنى أن
هذه الإبل في دقة راقها ورقة جلودها بحيث إنها إذا شربت الماء ظهر في جلودها
حتى أبصر فلا يستره باطن عنق البعير .

وأما قول المخزومي :

وغاب قنير كنت أرجو طلوعه^(١) وروح رعيان ونوم سمر^(٢)

فإنما جعله قنيراً لأنه كان هلالاً غير كامل ، ويمكن الدلالة على ذلك بقوله - إنه غاب في أول الليل وقت نوم السمر - والقمر إذا كان هلالاً غاب في ذلك الوقت بلا شك . وهذا تصغير مختار في موضعه ، فأما الأسماء التي لم ينطق بها إلا مصغرة كاللجين والثريا وما أشبههما فليس للتصغير فيهما حسن يذكر ، لأنه غير مقصود به ما قدمناه ، ولذلك لا أختار التصغير في قول أبي الطيب :

إذا عدلوا فيها أجبت بأنة^(٣) حبيبنا قلبي فؤادي هيأ جمل^(٤)

لأنه عار من الوجه الذي ذكرته . فأما ما يذهب إليه من التصغير بمعنى التعظيم في مثل قول الشاعر :

وكل أناس سوف يدخل بينهم^(٥) دويهيته تصغر منها الأنامل^(٦)

فقد حكى أن أبا العباس المبرّد كان ينكره ، ويزعم أن التصغير في كلام العرب لم يدخل إلا لشيء التعظيم ، ويتأول - دويهيته - وما يجرى مجراها بأن يقول : أراد خفائها في الدخول فصغرها لهذا الوجه ، وهو ضد التعظيم المذكور ، ويقوّى عندي ما ذهب

(١) في رواية — كنت أخشى غيابه .

(٢) التقدير — يا حبيبي يا قلبي يا فؤادي ، وما حرف تاء ، وجمل

لم محبوبته .

إليه أبو العباس المبرد أنهم إذا وضعوا التصغير أمارة للتحقير والتعظيم معاً فقد زالت الفائدة به ، ولم يكن دليلاً على واحد منهما ، بل يرجع إلى المقصود باللفظة ، ويلتمس بيان ذلك من جهة المعنى دون اللفظ ، فليس للتصغير تأثير ، وعلى كلا القولين فإيس التصغير عندي وجهاً من وجوه الفصاحة إلا في الموضع الذي ذكرته : دون ما يسمونه تصغيراً في التعظيم ، وعلى هذا أحمل قول المتنبي :

أحاذ أم سداس في أحادٍ لئيلتنا المنوطة بالتناد

فلا أختار التصغير في - لئيلتنا - لأنه تصغير تعظيم ، وليس على الوجه الذي ذكرته .

فأما قول أبي نصر بن نباتة يصف الحية :

ففي الهضبة الحمراء إن كنت سارياً أغير بأوى في صدوع الشواهد
فإن تصغيره هاهنا مرضى على ما ذكرته ، لأن الحية توصف بأنها لا تغتذى إلا بالتراب ، فقد جف لحمها وذهبت الرطوبة منها ، ألا ترى إلى قول النابغة :

فت كاني ساورتي ضئيلة من الرءقش في أنيابها السم ناعم
فوصفها بأنها ضئيلة لما ذكرته .

« يريد الحاد على الاستفهام ، والتنادى يوم القيامة لأن النداء بكثرة فيه . يقول : أمي واحدة أم ست في واحدة . يريد ليالي الأسبوع ، وجعلها اسمياً لليالي الدهر كلها لأن كل أسبوع بعده أسبوع آخر إلى آخر الدهر ، ولا يخلو البيت من التعقيد .

وأما قول أبي الطيب :

ظِلَّاتٌ بَيْنَ أَصِيحَانِ أَكْفَكْفِهِ وَظِلٌّ يَسْفَعُ بَيْنَ الْعَذْرِ وَالْعَذْلِ^(١)

فالتصغير فيه مختار ، لأن العادة جارية في قلة عدد من يصحب الإنسان في مثل هذه المواضع . ولهذا كانوا في الأكثر ثلاثة . وجرى ذكر الصاحبين والخليلين في الشعر كثيراً لهذا السبب ، كما قال امرؤ القيس :

خَلِيلِي مَرَّ ابْنِي عَلَى أُمِّ جُنْدَبٍ نَقَضَ لِبَاقَاتِ الْفُؤَادِ الْمَعْدَبِ

وقال أبو نصر بن نباتة :

قَفَا فَاَقْضِيَانِي لَذَّةً مِنْ حَدِيثِهِ عِلَانِيَةَ إِنْ السَّرَارِ مُرِيبُ

وأمثال هذا يعرفها كل أحد ، وهي أكثر من أن يحاط بها أو تحصى .

فهذه الأقسام الثمانية هي جملة ما يحتاج إلى معرفته في اللفظة المفردة بغير تأليف ، فتأملها وقس عليها ما يرد عليك من الألفاظ ، فإنك تعلم الفصيح منها من غيره إن شاء الله تعالى .

الكلام في الألفاظ المؤلفة

وإذا كنا قد تكلمنا على الكلمة المفردة ، وقلنا فيها ما يستدل به على غيره ، فلنذكر الآن ما يحضرنا من القول في الكلام المؤلف ، وهو القسم الثاني مما ابتدأنا بذكره أولاً ، ونقول قبل ذلك :

(١) الضمير المفعول في — أكفكفه — نفسه ، والعذل التوم.

إن كل صناعة من الصناعات فكما لها بخمسة أشياء على ما ذكره الحكماء : الموضوع ، وهو الخشب في صناعة النجارة . والصانع ، وهو النجار . والصورة ، وهي كالتريع المخصوص إن كان المصنوع كرسيًا . والآلة — مثل المنشار والقذوم وما يجرى مجراها . والغرض : وهو أن يقصد على هذا المثال الجلوس فوق ما يصنعه .

وإذا كان الأمر على هذا ولا تمكن المنازعة فيه وكان تأليف الكلام المخصوص صناعة وجب أن نعتبر فيها هذه الأقسام فنقول :

إن الموضوع هو الكلام المؤلف من الأصوات على ما قدمته ، وقد ذكرت فيه ما يقنع طالب هذا العلم ، وشرحت من حال اللفظة بانفرادها وما يحسن فيها ويقبح ما اعتمدت في تلخيصه وإيضاحه . على أنني لم أرجع فيه إلى كتاب مؤلف ، ولا قول يروى ، ولا وجدت ما ذكرته مجموعاً في مكان ، وإنما عرفتته بالذرية وتأمل أشعار الناس ، وما نبه أهل العلم في أبحاثها^(١) ولهذا لست أدعي السلامة من الخلل ، ولا العصمة من الزلل ، وأعترف بالتقصير ، وأسأل من ينظر في كتابي هذا بسط عذري ، والصفح عما لعله يشيره على ، فإنني سلكت فيه مسلكاً صعباً ، وألفت منه تأليفاً مقتضباً ، يجب على المنصف الإعراض عما يجذني أشير فيه إلى التجاوز عنه والتغمد له^(٢) .

(١) جمع ثبت .

(٢) يقال غمده وتغمده ستر ما كان منه .

فأما الصانع المؤلف فهو الذى ينظم الكلام بعضه مع بعض ،
كالشاعر والكاتب وغيرهما ، وسأذكر بعون الله فى موضع من هذا
الكتاب ما يفتقر المؤلف الى معرفته ويحتاج الى علمه .

وأما الصورة فهى كالفصل للكاتب والبيت للشاعر . وما جرى
بجراهما .

وأما الآلة فأقرب ما قيل فيها إنها طبع هذا الناطم ، والعلوم التى
اكتسبها بعد ذلك ، ولهذا لا يمكن أحداً أن يدعى الشعر من لا طبع له
وإن جهد فى ذلك ، لأن الآلة التى يتوصل بها غير مقدورة للخلق ،
ويمكن تعلم سائر الصناعات لوجود كل ما يحتاج إليه من آلاتها .

وأما الغرض فيحسب الكلام المؤلف ، فإن كان مدحاً كان
الغرض ■ قولاً يبنى عن عظم حال الممدوح . وإن كان هجواً
فبالضد . وعلى هذا القياس كل ما يؤلف ، وإذا تأملته وجدته كذلك

وقد ذهب أبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب الى أن المعانى فى
صناعة تعلم الكلام موضوع لها ، وذكر ذلك فى كتابه الموسوم بتقيد
الشعر ، وقال فى كتابه فى الخراج وصناعة الكتابة عند كلامه على البلاغة :
إن اللغة تجرى مجرى الموضوع لصناعة البلاغة . وهذان القولان على
ما تراه مختلفان ، والصحيح منهما ما قدمناه وذكره فى كتاب الخراج .
ويجب أن يقال له إذا ذهب الى أن المعانى هى الموضوع : خبرنا عن الآلة
التي أخذها هذا الصانع المؤلف فألفها إذا لم تكن عندك موضوعاً

لصناعة فما منزلتها من الأقسام التي اعتبرها الحكماء في كل صناعة أو التأمل
 قاض بصحتها، ونحن نرى الألفاظ تأثيرها في هذه الصناعة التي كلامنا
 عليها تأثير بين في الحسن والقيح، ولا يجوز أن تكون مع هذه
 العنافة الوكيدة غريبة منها. فإن قلت: إنها آلة. قلنا لك: وأي صناعة
 من الصناعات تصاحبها الآلة بعد فراغ الصانع منها حتى تصير أصلاً
 والمصنوع تابعاً لها؟ فإننا نجد الألفاظ على هذه الصفة، فبطل هذا
 الوجه أن تكون آلة. وفساد أن تكون الألفاظ هي الصانع المؤلف
 أو الصورة المصنوعة أو الغرض المقصود ظاهر لا يخفى على أحد.
 فحي أخرجت الألفاظ من أن تكون موضوعاً لصناعة التأليف
 أخرجتها من جملة الأقسام المعتبرة في كل صناعة، ونحن نجد تعلقها
 ظاهراً. فإن قال لنا: ماتقولون أتم في المعاني مع أن علقها أيضاً
 وكيدة؟ قلنا: المعاني وتأليف الألفاظ هي صناعة هذا الصانع التي
 أظهرها في الموضوع، وهي التي تكمل الأقسام المذكورة، فأما
 الألفاظ فليست من عمله، وإنما له منها تأليف بعضها من بعض حسب
 وقد وقعت في بعض المواضع على كلام في هذه الصناعة — لا أعلم
 الآن صاحبه قدامة أو غيره. لأنني قد أنسيت الكتاب الذي وجدته
 فيه — يدل على أن الألفاظ موضوع كما قلنا، إلا أنه يدعى أن الناظم
 متى ألف لفظة رديئة فليس ذلك بعيب عليه، كما أن التجار إذا
 صنع كرمياً من خشب رديء فليس بعيب في صناعته — وقد أحكمها —
 كون الموضوع الذي هو الخشب رديئاً. وهذا الذي ذكره هذا
 القائل فاسد، وذلك أن التجار يعاب إذا كان قليل البصيرة بموضوع

صناعته : ولو تمكن من عمل ذلك الكرسي الذي تمثل به من خشب مرضى فعدل عنه إلى خشب ردى جهلا منه بالمختار من هذا الجنس كان معيباً عند أهل صناعته ، وإنما يتوجه له العذر إذا سلم إليه خشب ردى انتظم صناعته فيه ، فإنه عند ذلك لا يعاب لاجل الخشب ، فأما ناظم الكلام فقادر على اختيار موضوعه ، غير محذور عليه تأليف ما يؤثره منه ، ففى عدل عن ذلك جهلا أو تسهما توجه الإنكار واللوم عليه ، وكان أهلا له وجديراً به ، على أن كلامنا فى الصورة نفسها ، ولا شبهة فى قبح صورة الكرسي المصنوع من ردى الخشب ، وإن كان النجار قد أحكم عمله .

ومع هذا البيان كله فالفصاحة عبارة عن حسن التأليف فى الموضوع المختار ، فإذا كنت قد ذكرت الموضوع والوجه فى اختياره وعلى أى صفة يكون المرضى منه والمكروه بما فيه مقنع أو كفاية ، ثم شرعت الآن فى الكلام على التأليف بحسب ذلك ، ويثبت منه الوجوه التى بها يحسن أو يقبح — كان الكلام فى معرفة الفصاحة وحقيقتها واضحا جليا ، وأمكن من لم تكن له بها درية ولا معرفة الفرق بين فصيح الكلام وغيره باعتبار الصفات التى ذكرتها ، وكانت منزلة هذا الكتاب لمن لا يعرف البلاغة وطلاوة الكلام منزلة العروض لمن لا ذوق له يميز به بين صحيح النظم وفاسده ، والنحو لمن لا يعرف طبعا وعادة ، وإنما يتكلف ويتصنع ، وليس يمكن إيضاح الفصاحة لمن يجعلها إلا بهذا السبب وعلى هذا النحو ، لأن منزله بها معرفة وسابق علم وإنما

حصل له ذلك بالمخالطة والمناشدة وتأمل الأشعار الكثيرة والكلام المؤلف على طول الوقت وتراخي الأزمنة ، وليس يمكنه أن يحضر لمن أراد تعليمه كل بيت سمعه ، وفصل تأمله ، ولفظة كرهها ، ومعنى حكم بفساده أو بصحته . لأن هذا يحتاج إلى الزمان الطويل والأيام الكثيرة ، بل ولا يمكن حصوله البتة ، فلا طريق إلى العلم بما شرحتة إلا من هذا النحو الذي قصدته ، والطريق الذي سلكته فيه .

فأما من يفرق بين الكلام المختار وغيره فإنه وإن كان غير مفتقر إلى كتابي هذا كافتقار العاري من هذه الصناعة الراغب في اقتباسها ، فهو محتاج إليه من وجه آخر مزلته أيضاً منزلة العروض والنحو لصاحب الذوق والطبع ، لأن العالم بالفصاحة إذا قطع على فصاحة بيت من قصيدة أو فصل من رسالة أو كلمة أو ما أشبه ذلك وفضله على غيره لم يمكنه أن يبين من أين حكم ، ولا لأي وجه فضل ، بل إنما يفرع إلى مجرد دعواه ومحض قوله ، فإذا عرف ما بينته وفصلته في هذا الكتاب علل واستدل ، وذكر الوجوه والأسباب ، كما أن العارف صحيح النظم بذوقه والمعرب بطبعه وعادته فإذا وقف^(١) على علم العروض والنحو علل في البيت الموزون والكلمة المعربة ، وقال : هذا إنما كان صحيح الوزن لأنه من الدائرة الفلانية ، والبحر الفلاني ، وضربه كذا وعروضه كذا ، وعدد أجزائه كذا ، وذكر ما يحسن فيه من الزخاف ويقبح ، وفصل ما يفصله العروضيون . وقال في الكلمة المعربة : إنما كانت مثلاً مرفوعة

(١) للصواب إذا وقف الخ .

لأنها فاعلة والفاعل في كلام العرب مرفوع ، وما يجرى هذا المجرى .
وعلى مثل هذا النحو يقول في الفاسد الذي يفر منه ذوقه أو يكرهه
طبعه ، ويعلمه على حد هذا التعليل الذي ذكرته .

ونبتدى الآن بالقول في تأليف الكلام على ما قدمناه من أن
القسم الثاني من الفصاحة صفات توجد في التأليف ، ونعتبر ما يتفق
فيه من الأقسام الثمانية المذكورة في اللفظة المفردة . فنقول :

إن الأول منها أن يكون تأليف اللفظة من حروف متباعدة المخارج ،
وهذا بعينه في التأليف ، وبيانه أن يجنب الناظم تكرار الحروف
المقاربة في تأليف الكلام . كما أمرناه بتجنب ذلك في اللفظة الواحدة ،
بل هذا في التأليف أقبح ، وذلك أن اللفظة المفردة لا يستمر فيها من
تكرار الحرف الواحد أو تقارب الحرف مثل ما يستمر في الكلام
المؤلف إذا طال واتسع .

وما زال أصحابنا يمجّبون من البيت :

لو كنت كنت كنت كنت كنت كنت كنت

كنا نكون وليكن ذاك لم يكن

وليس يحتاج إلى دليل على قبحه للتكرار أكثر من سماعه .

وقد روى أن أبا تمام لما أنشد أحمد بن أبي دؤاد قوله :

فالمجد لا يرضى بأن ترضى بأن يرضى المؤمل منك إلا بالرضى

قال له إسحاق بن إبراهيم الموصلى : لقد شققت على نفسك يا أبا تمام ،
والشعر أسهل من هذا .

وكنت حاضراً عند شيخنا أبي العلاء — وقد قرئت عليه قصيدة
لأبي الطيب — فلما وصل القارىء إلى هذا البيت :

ولا الضعف حتى يبلغ الضعف ضعفه

ولا ضعف ضعف الضعف بل مثله ألف

قال : هذا والله شعر مديري^(١) وكان من العصية لأبي الطيب على
الصفة التي اشتهرت عنه .

فأما قول الآخر :

وقبر حرب بمكان قفر^(٢) وليس قرب قبر حرب قبر^(٣)

فبنى من حروف متقاربة ومكررة ، ولهذا يثقل النطق به ، حتى يزعم
بعض الناس أنه من شعر الجن ، ويختار المتكلم بإنشاده ثلاث مرات
من غير غلط ولا توقف .

وكذلك قول الآخر :

لم يضرها والحمد لله شئ . واثنت نحو عزف نفس ذهول

(١) في بعض النسخ — مدين .

(٢) زعموا أن هذا البيت لبعض الجن ، وكان قد صاح على حرب بن أمية
في فلاة فأت بها ، ونقر صفة لمكان مرفوع على القطع .

فإن المصراع الثاني من هذا البيت يثقل التلفظ به وسماعه ، لما فيه من تكرر حروف الحلق .

وقد ذهب أبو الحسن علي بن عيسى الرَّمْثَانِي إلى أن التأليف على ثلاثة أضرب : متنافر ، ومتلائم في الطبقة الوسطى ، ومتلائم في الطبقة العليا . قال : والمتلائم في الطبقة الوسطى كقول الشاعر :

رَمْثَانِي وَسِرَاتُهُ بَيْنِي وَبَيْنَهَا عَشِيَّةُ آرَامِ الْكُنَاسِ رَمِيمٌ^(١)

الْأَرْبُ يَوْمَ لَوْرَمْثَانِي رَمِيَّتْهَا وَلَكِنْ عَهْدِي بِالنِّضَالِ قَدِيمٌ

قال : والمتلائم في الطبقة العليا القرآن كله ، وذلك بين لمن تأمله ، والفرق بينه وبين غيره من الكلام في تلاؤم الحروف على نحو الفرق بين المتنافر والمتلائم في الطبقة الوسطى . وهذا الذي ذكره غير صحيح ، والقسمة فاسدة ، وذلك أن التأليف على ضربين : متنافر ، ومتلائم . وقد يقع في المتلائم ما بعضه أشد تلاؤماً من بعض على حسب ما يقع التأليف عليه ، ولا يحتاج أن يجعل ذلك قسماً ثالثاً ، كما يكون من المتنافر ما بعضه أشد في التنافر وأكثر من بعض . ولم يجعل الرَّمْثَانِي ذلك قسماً رابعاً . فأما البيتان فليسا في هذا الموضع بأحق من غيرهما ، وأما قوله — إن القرآن من المتلائم في الطبقة العليا وغيره في الطبقة الوسطى — وهو يعني بذلك جميع كلام العرب ، فليس الأمر

(١) هما لاني حية الفيرى ، ورواية اللسان - عشية أحجار الكناس رميم - والكناس موضع في بلاد عبادقة بن كلاب ، ويقال له أيضاً رمل الكناس ، فوضع أحجار موضع رمل للوزن ، ورميم امرأة فاعل رمتني ، ورواية الخامسة - ونحن بأكناف الحجاز .

على ذلك، ولا فرق بين القرآن وبين فصيح الكلام المختار في هذه القضية، ومتى رجع الإنسان إلى نفسه وكان معه أدنى معرفة بالتأليف المختار وجد في كلام العرب ما يضاهاى القرآن في تأليفه، ولعل أبا الحسن يتخيل أن الإعجاز في القرآن لا يتم إلا بمثل هذه الدعوى الفاسدة، والأمر بحمد الله أظهر من أن يعضده بمثل هذا القول الذى ينفر عنه كل من شدا من الأدب شيئا، أو عرف من نقد الكلام طارفا.

وإذا عدنا الى التحقيق وجدنا وجه إعجاز القرآن صرف العرب عن معارضته، بأن سلبوا العلوم التى بها كانوا يتمكنون من المعارضة في وقت مرامهم ذلك، وإذا كان الأمر على هذا فنحن بمزول عن ادعاء ما ذهب إليه من أن بين تأليف حروف القرآن وبين غيره من كلام العرب كما بين المتنافر والمتلازم، ثم لو ذهبنا الى أن وجه إعجاز القرآن الفصاحة، وادعينا أنه أفصح من جميع كلام العرب بدرجة ما بين المعجز والممكن، لم يفتقر في ذلك الى ادعاء ما قاله من مخالفة تأليف حروفه لتأليف الحروف الواقعة في الفصيح من كلام العرب، وذلك أنه لم يكن بنفس هذا التأليف فقط فصيحاً، وإنما الفصاحة لأمر عدة تقع في الكلام. من جعلتها التلازم في الحروف وغيره، وقد بينا بعضها، وسنذكر الباقي، فلم ينكر على هذا أن يكون تأليف الحروف في القرآن وفصيح كلام العرب واحداً، هو يكون القرآن في الطبقة العليا لما ضام تأليف حروفه من شروط الفصاحة التى التأليف جزء يسير منها. فقد بان أن على كلا القولين لاجابة بنا الى ادعاء ما ادعاه، مع وضوح

بطلانه وعدم الشبهة فيه ، ثم يقال له : اليس التلاؤم معتبراً في تأليف حروف الكلمة المفردة على ما ذكرناه فيما تقدم ؟ فلا بد من نعم ، فيقال له : فما عندك في تأليف كل لفظة من ألفاظ القرآن بانفراده ؟ أهو متلائم في الطبقة العليا أم في الطبقة الوسطى ؟ فإن قال : في الطبقة العليا . قيل له : أو ليس هذه اللفظة قد تكلمت بها العرب قبل القرآن وبعده ؟ وأولاً ذلك لم يكن القرآن عربياً ، ولا كانت العرب فهمته ، فقد أقررت الآن أن في كلام العرب ما هو متلائم في الطبقة العليا ، وهو الألفاظ المفردة ، ولم يترجم عليك في ذلك ما يفسد وجه إعجاز القرآن ، فملا قلت في كلامهم المؤلف من الألفاظ ما هو أيضاً كذلك . فإن علم الناظر بأحدهما كالعلم بالآخر ، وإن قال : إن كل لفظة من ألفاظ القرآن متلائمة في الطبقة الوسطى . قيل له أولاً : إن مشاركة القرآن لطبقة ألفاظهم على هذا الوجه أيضاً باقية ، ثم ما الفرق بينك وبين من ادعى أن التلاؤم من ألفاظ القرآن^(١) في الطبقة الوسطى ، فإن أحد الموضعين كالآخر ، على أن اللفظة المفردة يظهر فيها التلاؤم ظهوراً يبينها بقلة عدد حروفها واعتبار المخارج وإن كانت متباعدة^(٢) كان تأليفها متلائماً . وإن تقاربت كان متنافراً ، ويلتمس ذلك بما يذهب إليه من اعتبار التوسط دون البعد الشديد والقرب المفرط ، فعلى القولين معاً اعتبار التلاؤم مفهوم . وليس ينازعنا في كلمة من كلم القرآن إذا أوضحنا له تأليفها ويقول ليس

(١) الصواب — بين ألفاظ القرآن .

(٢) الصواب إن كانت متباعدة .

هذا في الطبقة العليا إلا وتقول مثله في تأليف الألفاظ بعضها مع بعض ، لأن الدليل على الموضوعين واحد ، فقد بان أن الذي يجب اعتماده أن التأليف على ضربين : متلائم ومتنافر . وتأليف القرآن وفصيح كلام العرب من المتلائم ، ولا يقدح هذا في وجه من وجوه إعجاز القرآن ، والحمد لله .

وفد ذهب على بن عيسى أيضا إلى أن التنافر أن تتقارب الحروف في المخارج أو تتباعد بعدا شديدا ، وحكى ذلك عن الخليل بن أحمد . ويقال : إنه إذا بعد البعد الشديد كان بمنزلة الطنفر ، وإذا قرب القرب الشديد كان بمنزلة مشي المفيد . لأنه بمنزلة رفع اللسان ورده إلى مكانه ، وكلاهما صعب على اللسان ، والسهولة من ذلك في الاعتدال ، ولذلك وقع في الكلام الإدغام والإبدال ، والذي أذهب أنا إليه في هذا ما قدمت ذكره ، ولا أرى التنافر في بعد ما بين مخارج الحروف ، وإنما هو في القرب ، ويدل على صحة ذلك الاعتبار ، فإن هذه الكلمة - ألم - غير متنافرة . وهي مع ذلك مبذية من حروف متباعدة المخارج ، لأن الهمزة من أقصى الحلق ، والميم من الشفتين . واللام متوسطة بينهما ، وعلى مذهبه كان يجب أن يكون هذا التأليف متنافرا لأنه على غاية ما يمكن من البعد ، وكذلك - أم وأو - لأن الواو من أبعاد الحروف من الهمزة . وليس هذان المثالان مثل - عح ولا سر - لما يوجد فيهما من التنافر لقرب ما بين الحرفين في كل كلمة ، ومتى اعتبرت جميع الأمثلة لم تر للبعد الشديد وجهها في التنافر على ما ذكره . فأما الإدغام

والإبدال فتشاهدان على أن التنافر في قرب الحروف دون بعدها ،
لأنهما لا يكادان يردان في الكلام إلا فراراً من تقارب الحروف ، وهذا
الذي يجب عندي اعتماده ، لأن التبع والتأمل قاضيان بصحته .
وإذا ثبت ما ذكرناه فقد بان أن تكرر الحروف والكلام يذهب
بشطر من الفصاحة ، وقد كان بعض العلماء بالشعر يعيب في
قول أبي تمام :

كريم متى أمده أمده والورى (معى ومتى ما ملته ملته وحدى
تكرّر حروف الحاق ، على سلامة المعنى واختيار الألفاظ .

فأما قول أبي الطيب :

العارض الهنّ ابن العارض الهنّ ابـ

ن العارض الهنّ ابن العارض الهنّ^(١)

فن أقبح ما يكون من التكرار وأشنعه ، وإذا كان يقبح تكرار
الحروف المتقاربة المتخارج فتكرار الكلمة بعينها أقبح وأشنع .

وأما قوله أيضاً :

وأنت أبو الهيجان حمدان يا ابنه تشابه مولود كريم ووالده

(١) هو من قصيدة له في مدح محمد بن عبد الله الخصمي ، والعارض السحاب
المعرض في الألف ، والهنّ الكثير الصب ، يعني أنه جواد ابن أيام أجواد .

وحدان حمدون وحمدون حارث وحارث لقمان ولقمان راشد^(١)

فليس هذا التكرار عندي قبيحاً ، لأن المعنى المقصود لا يتم إلا به ، وقد اتفق له أن ذكر أجداد الممدوح على نسق واحد من غير حشو ولا تكلف ، لأن أبا الهيثم هو عبد الله بن حمدان بن حمدون بن الحارث ابن لقمان بن راشد ، ولو ورد هذا الكلام ثراً لم يرد إلا على هذه الصفة ، فلما عرض في هذا التكرار معنى لا يتم إلا به سهل الأمر فيه ، وكان البيت مرضياً غير مكروه ، وعلى ذلك يجب أن يحمل كل تكرار يجرى هذا المجرى .

وقيل : أذن أبو مهدية الأعرابي يوم ما فقال - أشهد أن لا إله إلا الله - مرة ، فقبل له : خالفت السنة ، إنما هو - أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله - فقال : أو ليس المعنى واحداً ، وزبح التكرار^(٢) الذي هو عي .

وأجاز لنا في بعض الأيام شيخنا أبو العلاء بن سليمان قول الشاعر :

(١) الهيثم الحارث والحطاب سيف الدولة ، وفي قوله - يا ابنه - استخدام ، يريد أبا الهيثم والد سيف الدولة ، وقوله حمدان حمدون الخ - من باب التشبيه البليغ ، وهؤلاء هم آباء سيف الدولة ، يعني أن كل واحد منهم يشبه آباء في كرمه وغيره من محاسنه .

(٢) الظاهر - ونزيل التكرار - وقد أخطأ أبو مهدية في دعواه أن هذا من التكرار المعيب .

ألا طرقتنا بعد ما هججوا هند^(١) وقد سرن خسا واتلأب^(٢) بنا نجد^(٣)
ألا حبذا هند وأرض بها هند^(٤) وهند أتى من دونها النأى والبعد^(٥)
وقال : من حبه لهذه المرأة لم ير تكرير اسمها عيباً ، ولأنه يجد
لذا لفظ باسمها حلاوة ، فلم ير من الاعتذار للتكرير إلا هذا العذر .

فأما قول أبي الطيب :

لك الخير غيرى رام من غيرك الغنى وغيرى بغير اللاذقية لاحق^(٦)
فلا خفاء لقبحه بالتكرار ، وكذلك قوله :

و من جاهل بي وهو يحجل جهله^(٧) ويحجل على أنه بي جاهل^(٨)

لأنه ذكر الجهل خمس مرات ، وكرر - بي - فلم يبق من ألفاظ
البيت ما لم يعبده إلا اليسير . وأما قوله أيضا :

فقلقت^(٩) بالهم الذي قلقل الحشا قلقل عيس كلهن قلقل^(١٠)

(١) البيتان للحطيفة ، ورواية الأغاني - وقد جزن غورا واستبان لنا نجد -
وما هنا رواية الدوان ، ويقال اتلأب الأمر استقام وانتصب ، والطريق استقام
وامتد ، والحار أقام صدره ورأسه .

(٢) هو من قصيدة له في مدح الحسين بن إسحاق النخعي ، وجملة - لك الخير -
دعاء للمدح ، واللاذقية بلدة .

(٣) قبله :

وما في خساس الناس من صائب استه وآخر قطن من يديه الجنادل

(٤) قلقت حركت ، وقلقل العيس التوق الخفيفة ، وقلقل الثانية جمع قلقة
بمعنى الحركة .

ثَلاثَةُ عِشَى أَنْ تَغْثَ كَرَامِي ۖ وَلَيْسَ يَغْثُ أَنْ تَغْثَ الْمَاءُ كُلُّ^(١)

قد اتفق له أن كرر في البيت الأول لفظة مكررة المحسوف ،
فجمع القبح بأسره في صيغة اللفظة نفسها ، ثم في إعادتها وتكرارها ،
وأُتبع ذلك بثلاثة في البيت الثاني ، وتكرار - تغث - فليست تجدد
ما تزيد على هذين البيتين في القبح .

ولم يزل الناس على وجه الدهر منكبين قول امرئ القيس
ابن حُجْر :

أَلَا إِنِّي بَالٍ عَلَى جَمَلٍ بَالٍ يَقُودُ بِنَا بَالٍ وَيَتْبَعُنَا بَالٍ

وهو لعمري قبيح ، وإن كان بيت هذا الفن الذي لا غاية وراءه
في القبح قول مسلم بن الوليد الأنصاري :

سَلَّتْ وَسَلَّتْ ثُمَّ سُلَّ سَلِيلُهَا فَأَنَّى سَلِيلُ سَلِيلِهَا مَسْلُولا^(٢)

ولولا أن هذا البيت مروى لمسلم وموجود في ديوانه لكانت
أقطع على أن قائله أبعد الناس ذهناً ، وأقلهم فهماً ، ويمن لا يمد في عقلاء
العامة فضلا عن عقلاء الخاصة ، لكنني أخال خطرة من الوسواس
أو شعبة من البرسام عرضت له وقت نظم هذا البيت ، فليته لما عاد

(١) هذا البيت بعد أبيات من البيت الذي قبله ، والثلاثة الرداءة بمعنى أن
رداءة عيشه في رداءة كرامته لأن رداءة ما كله .

(٢) رواية الموشح - سلت فسلت - وخمير سلت للخمر ، يقول : إنها
رقت بطول القدم ثم رقت رقيقاً فأني رقيق رقيقاً مرفقاً .

إلى صحة مزاجه وسلامة طباعه جحده فلم يعترف به ، وتفاء فلم ينسب إليه ، وما أضيف هذا وأمثاله إلا إلى عوز الكمال في الخلقة ، وعموم النقص لهذه الفطرة .

وأما قول أبي الطيب :

قِيلَ أَنْتَ أَنْتَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ وَتَجِدُكَ يَشْرُ الْمَلِكُ الْهَامُ^(١)

فقيح التكرار ، وقد زاده قبحاً وقوعه بغير فصل .

والحروف التي تربط بعض الكلام ببعض وتدل على معنى في غيرها - كما يقول النحويون - يقبح تكررها في الكلام وإن اختلفت ألفاظها ، وذلك لأنها جنس واحد ومشاركة في المعنى ، وإن تميزت فائدة بعضها من بعض . ومما يسهل الأمر فيها قليلا وقوع الفصل بينهما بكلمة من غيرها ، فأما أن ترد على نحو ما قال أبو الطيب :

وَتَسْعِدُنِي فِي غَمْرَةٍ بَعْدَ غَمْرَةٍ تَسْبُوحٌ لَهَا مِنْهَا عَلَيْهَا شَوَاهِدُ^(٢)

فذلك العيب الذي لا يتوجه عذر فيه .

وقد أنكر أبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب ما ذكرناه من قبح تكرار حروف الرباطات ، وقال في كتابه - في الخراج وصناعة

(١) تقديره قيل أنت منهم وأنت أنت ، يني في علو قدرك ، فإذا كنت منهم وجدك بشر فكيفام بذلك فخرا .

(٢) الغمرة الشدة ، والسبوح الفرس السريعة ، والشواهد العلامات .

الكتابة : فأما — له منه ، أو منه عليه ، أو به له ، أو ما جرى هذا
المرجى — ففيه قبح ، وسبيل ذلك إذا وقع أن يحتال في فصل ما بين
الحرفين بكلمة ، مثل أن يأتى ما يحتاج إلى أن يقال فيه : أقمت شهيدا
به عليه . فيقال — أقمت عليه شهيدا به — ثم قال بعد أوراق يسيرة :
وبلغنى أن المأمون أمر عمرو بن مسعدة يوما أن يكتب لرجل له به
عناية ، فأنسى أبو الفرج ما قدمه . وسها عما أنكره ، وقد كان يمكنه أن
يعبر عما قاله أو لا ، فيقول — لرجل له عناية به — ويجب أن يجعل
هذا الزلل عذرنا فيما لعنا أن نأتى به في هذا الكتاب من لفظة قد
أنكرناها وأمرنا بتجنبها ، فإن الإنسان عم عن عيبه . ولنا بمن
ذكرناه أسوة .

وهذا الذى أنكرناه من تكرار الالفاظ فن قد أوقع به الشعراء
والكتاب من أهل زماننا هذا ، حتى لا يكاد الواحد منهم يغفل عن
كلمة واحدة فلا يعيدها في نظمه أو ثره ، ومتى اعتبرت كلامهم
وجدته على هذه الصفة ، وما أعرف شيئا يقدر في الفصاحة وبهتاض
من طلاوتها أظهر من التكرار لمن يؤثر تجنبه ، وصيانة نسجه عنه ،
إذ كان لا يحتاج إلى كبير تأمل ، ولادقيق نظر ، وقلبا يخلو واحد من
الشعراء المجيدين أو الكتاب من استعمال ألفاظ يديرها في شعره ، حتى
لا يخل في بعض قصائده بها ، فرُبما كانت تلك الالفاظ مختارة ، يسهل
الامر في إعادتها وتكريرها ، إذا لم تقع إلا موقعها . وربما كانت على
خلاف ذلك .

وقد كان أبو الحسن ميار بن مرزويه عن 'غري' بلفظة طين
وطينة ، فما وجدت له قصيدة تخلو من ذلك إلا اليسير ، حتى وضع
هذه اللفظة تارة في غير موضعها ، ومستعارة لما لا يليق بها ، وأقرها
مقرها في بعض الأماكن ، ووافق بينها وبين ما ألفت معها . وذلك
موجود في شعره لمن يتبعه . فهذا وإن لم يكن محموداً عندي ، فهو
أصلح من التكرار في القصيدة الواحدة أو البيت الواحد .

فأما قول بعضهم :

ولولا دموعي كنت الهوى ولولا الهوى لم تكن لي دموع
فليس من التكرار المكره ، لما قدمته في بيت أبي الطيب^(١)
وذلك أن المعنى مبنى عليه ، ومقصود على إعادة اللفظ بعينه . وهذا
حد يجب أن تراعيه في التكرار ، فتي وجدت المعنى عليه ولا يتم
إلا به لم تحكم بقبوله ، وما خالف ذلك قضيت عليه بالاطراح ، ونسبته
إلى سوء الصناعة .

وقال أبو الفتح بن جني : قلت لأبي الطيب المتنبى : إنك تكرر
في شعرك - ذا ، وذى - كثيراً . ففكر ساعة ثم قال : إن هذا
الشعر لم يعمل كله في وقت واحد . فقلت : صدقت ، إلا أن المادة
واحدة . فأمسك .

(١) يعني قوله :

ومحمدان حمدون ومحمدون حارث وحارث لقمان ولقمان راشد

وأما القسم الثاني من الثمانية المذكورة أولا ، وهو أن تجدد اللفظة في السمع حسنا ومزية على غيرها ، لامن أجل تباعد الحروف فقط ، بل لأمر يقع في التأليف ، ويعرض في المزاج ، كما يتفق في بعض النقوش على ما بيناه فيما تقدم ، فإن هذا إنما يكون في التأليف إذا ترادفت الكلمات المختارة ، فيوجد الحسن فيه أكثر ، وتزيد طلاوته على ما لا يجمع من تلك الكلمات إلا القليل . وهذا لعمري إنما يرجع إلى اللفظة بانفرادها ، وليس للتأليف فيه إلا ما أثاره التواتر والترادف .

وكذلك الثالث والرابع من الأقسام ، وهما أن تكون الكلمة غير وحشية ولا عامية ، لأن هذين القسمين أيدينا لا علاقة للتأليف بهما ، وإنما يصبح إذا كثرت فيه الكلام الوحشي أو العامي ، على حد ما يحسن إذا كثرت فيه الكلام المختار ، فهو يرجع إلى اللفظة المفردة كما قلناه ، وعلاقة التأليف ما قدمناه من حكم الإسهاب في إيراد المحمود والمذموم ، إلا أن يتفق لفظ لم يتخذ لها العامة بانفرادها ، وإنما تستعملها مضافة إلى غيرها ، فيكون التأليف على هذا الغرض عاميا ، بحكم ما أفادته الإضافة لتلك اللفظة ، وإذا اتفق هذا وجب تجنبها مضافة ، والاحتراز من الصيغة التي تعرض فيها بعض الوجوه المذمومة .

وأما الخامس — وهو أن تكون الكلمة جارية على العرف العربي الصحيح — وللتأليف^(١) بهذا القسم علفة وكيدة ، لأن إعراب

(١) الصواب — فالتأليف .

اللفظة تبع لتأليفها من الكلام ، وعلى حكم الموضع الذي وردت فيه .
ولهذه الجملة تفصيل طويل إذا ذكرناه عدلنا عن الغرض المقصود بهذا
الكتاب . وشرعنا في عريح النحو ، ومحض علم الإعراب ، ولذلك كتب
موضوعه له ومقصوده عليه ، تغني الناظر فيها عما ذكره في كتابنا هذا ،
ويجدها يبتغيه هناك مستوفى مستقصى . فإن قال لنا قائل : إنني إذا أنعمت
النظر ، وأحسن الفكر ، واعتبرت قول حسبان :

يُغْشَوْنَ حَتَّى مَاتَهُرُ كَلَامِهِمْ لَا يَأْلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمَقْبَلِ

وغيرت الإعراب عن وجهه ، فرفعت المخفوض ، وخففت المرفوع ،
وأثبت بما لا يُسَيِّغُهُ تأويل ، ولا يتوجه في مثله عذر ، وجدت فصاحة
هذا البيت على ما كانت عليه وهو جار على القانون العربي ، ومتى
اعتبرت باقي الأقسام وجدت الأمر فيه على ما ذكرتموه ، ومخالفة لحكم
هذا النوع ، لتأثيرها في الفصاحة ورونق الكلام ، وهذا يوجب عليكم
الامتناع من إيراد هذا القسم في الجملة ، والاقتصار على ما تشهد النفوس
بصحته ، ويقضى التأمل بتقبله . قيل له : إننا لا نتسکر أن يكون بعض
ما ذكرناه من الأقسام أظهر من بعض ، وتأثيرها في الفصاحة أوضح وأجلى
من غيره ، لكننا على كل حال لا نرضى بالقطع على اختيار الكلام العربي
المؤلف والشهادة بحسنه وهو مخالف لما تلفظت به العرب وتواضعت
عليه إن كان مواضع وفيه وجه آخر من وجوه القبح عندهم ، ولا يكون
حسناً حتى تنقضي عنه وجوه القبح في مثله . على أننا نجد في تغيير الكنايات

وعدول الضمائر عن النسق في إيرادها ما يزيل شطراً من الفصاحة ،
وطرفاً من الروق ، ومن تأمل قول عبيد الله بن قيس الرقيّات :

فتاتان أما منهما فشيبة الـ هلال وأخرى منهما تشبه الشمس
فتاتان بالتجم السعيد ولدتما ولم تلقيا يوماً وهواناً ولا محسا^(١)

علم أن بين قوله - ولدتما - وولدنا - فرقاً واضحاً ، ومزية بيّنة^(٢)
ورجد الكلام الثاني كاملاً قطع من الأول .

وكذلك قول المتنبي :

قوم تفرست المنايا فيكم فرأت لكم في الحرب صبر كرام

لأن وجه الكلام - قوم تفرست المنايا فيهم فرأت لهم .

فهذا وما يجري مجراه في جانب التأليف مذكور ، وفي شنبه
معدود ، واتساع العرف في إيراد الظاهر المعروف دون الشاذ النادر
واجب لمن آثر مشاركتهم في فصاحة النظم ، وسلامة النسيج ، فإنما بهم
يفتدى ، وعلى منارهم يهتدى . ثم يقال لمن عساه يمنع أن يكون إعراب
الكلام شرطاً في فصاحته : هل يجوز عندك أن يكون عربياً وإن
استعمل كل اسم منه لغير ما وضعته له العرب ؟ فإن قال : نعم . لزمه أن
يكون متسكلاً باللغة العربية إذا سمي الفرس إنساناً والسواد بياضاً

(١) فتاتان خير مبتدأ محذوف تقديره هما ، وقوله - أما منهما - تقديره
أما واحدة منهما .

(٢) لأن في قوله - ولدتما - انتقالاً من القبية إلى الخطاب .

والموجود معدوما وغير ذلك من الكلام، وهذا حد لا يذهب إليه محصل. وإن قال: لا يكون عربيا حتى يضع كل اسم في موضعه، ويلفظ به على حد ما يلفظ به أهله. قلنا: فقد دخل في هذا إعراب الكلام، لأن معانيه تتعلق به، وهو الدليل على المقصود منها، وبه يزول اللبس والجواز فيها. وإذا ثبت أنه لا يكون عربيا حتى يجري على ما نطقت العرب به وجب أن يشترط في فصاحته تبعهم فيما تسلموا به، ولا نجيز العدول عنه. لأن كلامنا إنما هو في فصاحة اللغة العربية، ومتى خرج الكلام عن كونه عربيا لم يتعلق قولنا به، كالاتعلق بغيره من اللغات، فقد بان أن اشتراطنا ما ذكرناه في الفصاحة صحيح لازم، وتفصيل هذه الجملة يوجد في كتب النحو، ولا يليق بكتابنا هذا ذكره، لأنه علم مفرد، وصناعة متميزة.

وأما السادس بما ذكرناه - وهو أن تكون الكلمة قد عُبِّرَ بها عن أمر آخر بكرة ذكره - فللتأليف فيه نعلق بحسب إضافة الكلمة إلى غيرها، فإن القبح يختلف بحسب ذلك، كما قلنا في قول الشريف الرضي:

أعز علي بأن أراك وقد خلت من جانبيك مقاعد العواد^(١)
لأن - مقاعد - لما أضيف إلى - العواد - زاد قبح الكلام، ولو قال قائل - مقاعد الجبال - على وجه الاستعارة أو غير ذلك لكان الأمر أسهل وأيسر. فهذا ونحوه يتعلق بالتأليف بهذا القسم.

(١) انظر: ص ٩٣

وأما السابع - وهو اجتناب الكلمة الكثيرة الحروف - فلا علاقة للتأليف بهذا ، إلا أن ظهور قبحه أجلى إذا ترادفت فيه الكلمات الطوال ، على حد ما قلناه في الكلمة الوحشية .

وأما الثامن - وهو التصغير - فلا علاقة للتأليف به ، إذ كان لا يتعدى الكلمة بانفرادها ، لكنى أقول : إن تكرار التصغير والنداء والترخيم والثناء والعطف والتوكيد وغير ذلك من الأقسام والإسهاب في إيرادها معدود في جملة التكرار ، ويجب التوسط فيه ، فإن لكل شيء حداً ومقداراً لا يحسن تجاوزه ، ولا يحمد تعديه .

فإن قيل : كيف يحمدون التصغير في الكلمة على ما قدمتموه ، فإذا انضاف إليه تصغير آخر قبح ، وكل واحد منهما - من في نفسه ؟ قلنا : إن التصغير المحمود معنى واحد وغير مختلف ولا متباين ، فنحن نكره تكراره كما نكرم تكرار الكلمة الواحدة بعينها ، وإن كانت مرضية غير ذميمة ، والعلة في الجميع واحدة .

فهذا ما يتعلق بالأقسام المذكورة في السكامة بانفرادها قد أوضحناه وبيناه ، ونعود إلى ما يختص بالتأليف وينفرد له ، ونقول :

إن أحد الأصول في حسنه وضع الالفاظ موضعها حقيقة أو مجازاً لا ينكره الاستعمال ولا يبعد فيه ^(١) وهذه الجملة تحتاج إلى تفصيل نحن نذكره ونشرحه ونبين أمثلته ، ليقع فهمه والعلم به .

^(١) جملة لا ينكره الاستعمال الخ صفة مجازاً والظاهر - ولا يبعد فهمه .

فمن وضع الالفاظ موضعها ألا يكون في الكلام تقديم وتأخير ،
حتى يؤدي ذلك إلى فساد معناه وإعراجه في بعض المواضع ، أو سلوك
الضرورات حتى يفصل فيه بين ما يقبح فصله في لغة العرب كالصلة
والموصول وما أشبههما ، ولهذا أمثلة :

منها قول الفرزدق يمدح إبراهيم بن إسماعيل خال هشام بن عبد الملك :

وما مثله في الناس إلا ملوكا أبو أمه حتى أبوه يقاربه

ففي هذا البيت من التقديم والتأخير ما قد أحال معناه وأفسد إعراجه ،
لأن مقصوده - وما مثله في الناس حتى يقاربه إلا ملوكا أبو أمه أبوه -
يعني هشاما لأن أبا أمه أبو الممدوح .

ومن هذا أيضا قول عمرو بن الورد العبسي :

قامت لقوم في الكيف تروحوا عشيةً بتنا عند ما وان رزح

تنالوا الغنى أو تبلغوا بنفوسكم إلى مستراح من حمام مبرح^(١)

لأن تقديره : قلت لقوم رزح في الكيف عشيةً بتنا عند ما وان
تروحوا تنالوا الغنى - ففصل بين الصفة والموصوف والأمر وجوابه -

فأما قول أبي الطيب :

المجد أخسر والمكارم صفقة^(٢) من أن يعيش لها الهام الأروع^(٣)

(١) سبق البيت الأول في ص ٩٢ وقوله — أو تبلغوا بنفوسكم إلى
مستراح الخ — بمن أو تقتلوا .

(٢) هو من قصيدة له في رثاء أبي شجاع فالتك . يعني أن المجد والمكارم كان
حياتها به فلخسرتها كان موته .

فجار هذا المجرى، وفيه تقديم وتأخير وفصل بين الصلة والموصول^(١)
وتقديره: المجد والمكارم أخسر صفقة.

وأما قول الفرزدق :

فليست خراسان التي كان خالد بها أسداً إذ كان سيفاً أميرها

فإن جماعة من النحويين قالوا : إنه يمدح خالداً ويذم أسداً ، وكانا
والبين بخراسان وخالد قبل أسد. وتقدير البيت - فليست خراسان بالبلدة التي
كان خالد فيها - سيفاً إذ كان أسداً أميرها. ويكون رفع أسد بكان الثانية وأميرها
نعت له ، و- كان- في معنى وقع^(٢) أو يكون في - كان- ضمير الشأن ويكون
أسد وأميرها مبتدأ وخبراً في موضع خبر الضمير . وقال أبو سعيد
السيرافي : إن تقدير البيت عنده أن يجعل أسداً بدلاً من خالد ، ويجعله
هو خالداً على سبيل التشبيه له بالأسد . فكأنه قال : فليست خراسان
التي كان بها أسد إذ كان سيفاً أميرها . ويجعل سيفاً خبراً لكان الثانية
ويجعل أميرها الاسم . وعلى التأويلين معاً فلا خفاء بقبح البيت والتعسف
فيه ووضع الالفاظ في غير موضعها ، والفرزدق أكثر الشعراء استعمالاً
لهذا الفن ، حتى كأنه يعتمد عليه ويقصده ويعتقد حسنه . ومن ذلك
قوله أيضاً :

وترى عطية ضارباً بفنائه ربةً بين حظائر الأغنام

(١) المراد بالصلة والموصول في هذا المعطوف والمعطوف عليه .

(٢) فتكون تامة لا تحتاج إلى خبر .

متقلداً لآيه كانت عنده أرباق صاحب ثلة وبهام^(١)

يريد : متقلداً أرباق ثلة وبهام كانت لآيه عنده .

ومن التقديم والتأخير أيضاً قول الشاعر :

صددت فأتويات الصدود وقلبا وصال على طول الصدود يدوم^(٢)

يريد : وقلبا يدوم وصال على طول الصدود .

وكذا قول الآخر :

لما رأت سائيدا ما استعبرت لله در اليوم من لامها^(٣)

أى لله در من لامها اليوم .

وعلى هذا قول المتنبي :

جفخت وهم لا يجفخون بها بهم شيم على الحسب الأغر دليل^(٤)

يريد : جفخت بهم وهم لا يجفخون بها .

(١) الربق جبل فيه عدة عرى ، وهو يهجر في البيتين عطية والدجبر ، والثلة جماعة الغنم الكثيرة ، والبهام أولاد البقر والمز والضأن .

(٢) هو للمرار بن سعيد الأسدي ، رحله على التقديم والتأخير لآياتي على عذهب البصريين ، لأنهم لا يميزون تقديم الفاعل ، وقيل إن - وصال - مرفوع بفعل محذوف بفسره المذكور .

(٣) سائيدا نهر يقرب أوزن ، وقيل فيه غدير ذلك ، وأوزن بلد بأرمينية

(٤) جفخت فخرت وتمكرت ، وشيم فاعل جفخت ، وما بينهما اعتراض .

وكذلك قوله :

وفاؤكما كالربع أشجاء طاسمة أن بأن تسعدا والدمع أشقاء ساجدة
لأن تقديره : وفاؤكما بأن تسعدا كالربع أشجاء طاسمة ، ففصل
وقدم وأخر .

وكذلك قول أبي عدى القرشى :

خير راعي رعية سره الله هـ هشام وخير مأوى طريد
أى خير راعي رعية هشام سره الله .

وقول الآخر :

لعمري أيها لاتقول خليلي ألا فرغنى مالك بن أبي كعب
يريد : لعمري أبا خليلي^(١)

ومن وضع الألفاظ موضعها ألا يكون الكلام مقالوبا ، فيفسد
المعنى ويصرفه عن وجهه ، ولذلك أمثلة مذكورة :

منها قول عروة بن الورد العبسي :

فلو أنى شهدت أبا سعاد غداة غدا ما بهجته يفوق
فديت بنفسه تقى ومالى وما آلوك إلا ما أطيق

^(١) فى البيت عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

يريد أن يقول : قدبت نفسه بنفسى .

ومنه قول خدّاش بن زهير :

وتركب خيـل لا هواةَ بينها ^(١) وتشفى الرماحُ بالضياطرة الحمر ^(٢)

والضياطرة هي التي تشفى بالرماح ^(٣) .

وكذلك قول الفرزدق :

وأطلس عسالٍ وما كان صاحباً ^(٤) رفعتُ لنارى مؤهناً فأتانى

وإنما النار هي المرفوعة للذئب ^(٥) .

ومن المقلوب أيضاً قول الآخر :

كانت فريضة ما تقول كما كان الزنا فريضة الرجم ^(٦)

وإنما الرجم فريضة الزنا .

وعلى هذا حمل أبو القاسم الأمدى قول الطائي الكبير :

(١) الضياطرة الضخام الأجسام الذين لا غناء عنهم .

(٢) يجوز أن يكون شقاقاً ما بهم لعدم معرفتهم العطن بما فلا يكون فيه قاب

(٣) فالأصل رفعت له نارى .

(٤) هو للنايضة الجمدى ، والزنا بالمد أصله الزنا بالقهر ، فقيده شاهد المد

المقصود أيضاً .

ظلل الجميع لقد عفوت حميدا وكفى على رزنى بذلك شهيدا^(١)
 قال : لأنه يقول : مضى حميدا شاهدا^(٢) على أنى رزئت ، ووجه
 الكلام أن يكون^(٣) وكفى برزنى شاهداً على أنه مضى حميدا من
 الطلل^(٤) قد مضى وليس بمشاهد معلوم ، ورزؤه بما يظهر^(٥) من تفعيله
 مشاهد معلوم ، فلأن يكون الحاضر شاهداً على الغائب أولى من أن
 يكون الغائب شاهداً على الحاضر . وهذا الذى ذكره الشيخ أبو القاسم
 رحمه الله قول مثله من يتقدم^(٦) الناس فى هذا العلم ودقيق النظر فيه
 وكشف سرائره .

وقد حمل بعضهم قول أبى الطيب :

وعذلت أهل العشق حتى ذقت^(١) فعجبت كيف يموت من لا يعشق
 على المقلوب ، وتقديره عنده : كيف لا يموت من يعشق ؟ وقال
 غيره : إن الكلام جار على طريقته . والمراد به : كيف تكون المنة
 غير العشق ، أى أن الأمر الذى يقدر فى النفوس أنه فى أعلى مراتب
 الشدة هو الموت ، ولما ذقت العشق فعرفت شدته عجبت كيف يكون

(١) هو لابي تمام . وإنما وصفه بالطائى الكبير لأنه كان أقدم من البحرى وهو
 من طي . أيضا ، يعنى أنه درس بمردا ، لأن ما فارقه من فارقة حقيق بالدروس .
 (٢) الصواب — لأنه يقول : وكفى بأنه مضى حميدا شاهدا .

(٣) الصواب — يقول .

(٤) الصواب — لأن حمد أمر الطلل .

(٥) الصواب — أظهره . (٦) الصواب — من يتقدم .

هذا الأمر الصعب المتفق على شدته غير العشق ، وكيف يجوز ألا
تعم علته حتى تكون منايا الناس كلهم به ، وكان هذا أشبه بمراد أبي
الطيب من حمل الكلام على القلب .

فأما قول الله تعالى (ما إن مفاتيحه لتنوء بالعصية أولى القوة)
فليس من هذا شيء ، وإنما المراد والله أعلم أن المفاتيح تنوء بالعصية أى
تميلها من ثقلها ، وقد ذكر هذا القراء وغيره . وكذلك قوله عز اسمه
(وإنه لحب الخير لشديد) ليس — على ما يزعم بعضهم — المراد به
وإن حبه للخير لشديد ، بل المقصود به أنه لحب المال لبخل ، والشدة
البخل ، أى من حبه للمال يبخل .

فأما قول الحطيطه :

فلها خشيت الهوّن والغير ممسك^(١) على رغمة أمسك الحبل حافره^(٢)
فقد قيل فيه : إن الحبل إذا أمسك الحافر فالحافر أيضاً قد شغل
الحبل ، فعلى هذا ليس بمقلوب .

وكذلك قول أبي النجم :

قبل دُنُو الأفق من جوزائه

لأن الجوزاء إذا دنت من الأفق فقد دنا منها .

(١) يقول : مادام الحافر مقبداً غير ذليل معترف بالهوان . قال شارحه : وهو
مقلوب ، أراد ما أثبت الحبل حافره ، فقلب فجعل الفاعل مفعولاً .

وقد حمل أبو الفتح عثمان بن جني قول أبي الطيب :

نحن ركب ملجئ في زى ناس فوق طير لها شخوص الجمال
على المقلوب ، وقال تقديره : نحن ركب من الإنس في زى الجن فوق
جمال لها شخوص طير . وهذا عندى تعسف من أبي الفتح لا تقود
إليه ضرورة ، ومراد أبي الطيب المبالغة على حسب ما جرت به عادة
الشعراء ، فيقول : نحن قوم من الجن لجوبنا الفلاة والمهامه والقفار
التي لا تسلك ، وقلة فرقنا فيها ، إلا أننا في زى الإنس ، وهم على الحقيقة
كذلك ، ونحن فوق طير من سرعة إلتنا . إلا أن شخوصها شخوص
الجمال ، ولا شك أيضاً في ذلك .

فأما قول قطري بن الفجاءة المازني :

ثم انصرفت وقد أصبت ولم أصب جذع البصرة قارح الإقدام
فقد حملوه على المقلوب ، وقالوا : يريد قارح البصرة جذع
الإقدام^(١) كما يقال : إقدام غرور أي مجرب . وقد كان أبو العلاء صاعد
ابن عيسى الكاتب أجازني في بعض الأيام هذا البيت ، وقال : ما المانع
من أن يكون مقصوده لم أصب أي لم ألق على هذه الحال ، بل وجدت
على خلافها جذع الإقدام قارح البصرة ، ويكون الكلام على جهته

(١) لأن جذع البصرة بمعنى غير مجرب للأور ، وقارح الإقدام بمعنى إقدام
أهل السن القديم ، وهذا لا يتمدح به ، ومقصود البيت المدح ، وإنما يتمدح
بعكسه . كما هو ظاهر .

غير مقلوب ، وتمكن الدلالة على أن قوله — لم أصب — في البيت بمعنى لم ألف دون ما يقولون من أن مراده به لم أجرح قوله ^(١) قبله :

لا يركن أحد إلى الإحجام يوم الوغى متخوفاً للحام
فلقد أرائى للرماح دريئةً من عن يميني تارةً وأمامي
حتى خضبتُ بما تحدر من دمي أكناف سرجي أو عنان لجامي

فكيف يكون لم يصب وقد خضب هنا بدمه ؟ فأما قولهم : إنه أراد من دمي أي من دم قومي 'وطني' عني فبالغة منهم في التعسف والعدول عن وجه الكلام ، ليستمر لهم أن يكون فاسداً غير صحيح . وهذا الذي ذكره أبو العلاء وسبق إليه وجه يجب تقبله واتباعه فيه ، وخوى كلام قطري يدل على أنه أراد أنه جرح ولم يمت لإعلام أن الإقدام غير علة في الحام ، وحثاً على الشجاعة ونها عن الفرار .

ومن طريق التفسير للشعر أن يتأول ليقع الفساد فيه ، ولو حل على ظاهره كان صواباً صحيحاً ، وما أعرف أعجب من حل كافة المفسرين قول الفرزدق :

إن الذي سمك السماء بني لنا بيتاً دعائمه أعز وأطول

على وجهين : أحدهما أن يكون أعز وأطول بمعنى عزيزة طويلة ^(٢) والثاني أعز وأطول من بيتك يا جرير . فيتعسفون في التأويل ، ومراد

(١) الصواب — بقوله .

(٢) فيكون أفضل التفضيل على غير ما به .

الشاعر أوضح من أن يخفى ، وأشهر من أن يحجل ، وهو أعز وأطول من السماء التي ذكرها في أول البيت ، وإنما جاء بها لهذا الغرض ، وهذا مبالغة في الشعر معروفة مستعملة . وليست بالمكروهة ولا الغريبة .

ومن وضع الألفاظ في موضعها حسن الاستعارة ، وقد حدها أبو الحسن علي بن عيسى الرمازي فقال : هي تعليق العبارة على غير ما وضعت في أصل اللغة على جهة النقل للإبانة ، وتفسير هذه الجملة أن قوله عز وجل : (واشتعل الرأس شيباً) استعارة ، لأن الاشتعال للنار ، ولم يوضع في أصل اللغة للشيب ، فلما نقل إليه بان المعنى لما اكتسبه من التشبيه ، لأن الشيب لما كان يأخذ في الرأس ويسعى فيه شيئاً فشيئاً حتى يحيله إلى غير لونه الأول ، كان بمنزلة النار التي تشتعل في الخشب وتسرى حتى تحيله إلى غير حاله المتقدمة . فهذا هو نقل العبارة عن الحقيقة في الوضع للبيان ، ولا بد من أن تكون أوضح من الحقيقة لأجل التشبيه العارض فيها ، لأن الحقيقة لو قامت مقامها كانت أولى ، لأنها الأصل والاستعارة الفرع ، وليس يخفى على المتأمل أن قوله عز اسمه (واشتعل الرأس شيباً) أبلغ من — كثر شيب الرأس — وهو حقيقة هذا المعنى . وقول امرئ القيس — قيد الأوابد — أبلغ من — مانع الأوابد عن جريها — والأصل في ذلك ما أفاده التشبيه في الاستعارة من البيان .

فإن قال قائل : فما الفرق بين الاستعارة والتشبيه إذا كان الأمر على ما ذكرتم ؟ قيل : الفرق بينهما ما ذكره أبو الحسن ، وهو أن التشبيه

على أصله لم يغير عنه في الاستعمال ، وليس كذلك الاستعارة ، لأن مخرج الاستعارة مخرجٌ ليست العبارة له في أصل اللغة ، على أن الرماني قال في كلامه : إن التشبيه في الكلام بأداة التشبيه . وهو يعني - كأن - والكاف وما جرى مجراها - وليس يقع الفرق عندى بين التشبيه والاستعارة بأداة التشبيه فقط ، لأن التشبيه قد يرد بغير الألفاظ الموضوعية له ويكون حسناً مختاراً ، ولا يعده أحد في جملة الاستعارة خلوه من آلة التشبيه^(١) . ومن هذا قول الشاعر :

سفرن بدورا وانتقبن أهلةً ومن غصونا والتفتن جاذراً^(٢)
وقول الآخر :

وأسبلت لؤلؤاً من نرجس فسقت^(٣) ورد أو عصت على العناب بالبرد^(٤)
وكلاهما تشبيه محض وليس باستعارة ، وإن لم يكن فيهما لفظ من ألفاظ التشبيه ، وإنما الفرق بين الاستعارة والتشبيه ما حكيناها أولاً . ولا بد للاستعارة من حقيقة هي أصلاً : وهي مستعار ، ومستعار منه ، ومستعار له . فالمستعار لفظ الاشتعال فيما مثله ، والنار مستعار

(١) هذا لا يرد على ذلك الفرق لأن أداة التشبيه مقدرة فيما سيذكره ، والمقدر كالمذكور عندهم .

(٢) هو لاني القاسم الزاهي ، وإنما شبهت بالأهلة عند لبس النقاب لظهور حواجبهن مقوسات فرقة ، والجاذر أولاد البقر الوحشي .

(٣) هو اللؤلؤاء الدمشقي ، شبه الدمع باللؤلؤ ، والعين بالنرجس ، والحلء بالورد ، والأنامل بالعناب ، والسن بالبرد .

منه ، والشيب مستعار له . ولها تأثير في الفصاحة ظاهر وعلقة وكيدة ،
والبعيد منها يقضى بإطراح الكلام ، ويذهب طلاوته وورونقه . ولأجل
هذا أحتاج إلى إيضاحها ووصف ما يحسن منها ويقبح ، والإكثار من
الأمثلة التي تدل على ما أريده .

وهي على ضربين : قريب مختار ، وبعيد مطروح ، فالقريب المختار
ما كان بينه وبين ما استعير له تناسب قوى وشبه واضح ، والبعيد
المطروح إما أن يكون لبعده عما استعير له في الأصل ، أو لأجل أنه
استعارة مبذية على استعارة فضعف لذلك ، والقسمان معا يشملهما
وصفى بالبعد ، لكن هذا التفصيل يوضح ، وإذا ذكرت الأمثلة
بان القريب في الاستعارة من البعيد ، وعرف المرضي منها والمكروه ،
وتنزلت الوسائط بينهما بحسب النسبة إلى الطرفين .

وهذا الفن قد أوردته المحدثون كثيرا ، وإن كان المتقدمون بدؤوا
به ، ومن أكثر استعماله أبو تمام حبيب بن أوس ، فأورد منه في شعره
الجيد المحمود ، والردي الذي هو الغاية في القبح . وسأذكر في شعره
خاصة ما يستدل به على ذلك . وقد خرج على بن عيسى ما ورد في القرآن
من الاستعارة ، فكان من ذلك قوله تعالى : (وقدمنا إلى ما عملوا من عمل
فجعلناه هباء منثورا) لأن حقيقته عمدنا لكن (قدمنا) أبلغ لأنه يدل
على أنه عام لهم معاملة القادم يقدم من سفر ، لأنه من أجل إهماله لهم
عامهم كما يفعل الغائب عنهم إذا قدم فرأهم على خلاف ما أمرهم به ،
وفي هذا تحذير من الاغترار بالإهمال . وقوله تعالى : (إننا لما طغى الماء

حملناكم في الجارية). لأن حقيقة (طغى) علا، والاستعارة أبلغ، لأن - طغى - علا قاهراً. وكذلك: (ربيع صرصر عاتية) لأن حقيقة (عاتية) شديدة، والعنوا أبلغ لأنه شدة فيها تمرد. وقوله عز اسمه: (وآية لهم الليل نسلخ منه النهار) لأن انسلاخ الشيء عن الشيء هو أن يتبرأ منه ويؤول عنه حالاً فحالاً، وكذلك انفصال النهار عن الليل، والانسلاخ أبلغ من الانفصال لما فيه من زيادة البيان. وقوله عز وجل: (والصبح إذا تنفس) لأن تنفسها^(١) هنا استعار، وحقيقته بدأ انتشاره، و(تنفس) أبلغ لما فيه من التروح عن النفس. وقوله تعالى: (ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط) وحقيقته لا تمنع نائلك كل المنع، والاستعارة أبلغ، لأنه جعل منع النائل بمنزلة غل اليد إلى العنق، وحال المغلول أظهر، وأمثال هذا في كتاب الله كثيرة، وهو جار على عادة العرب المعروفة في الاستعارة.

ومنه قول طغفيل الغنوى:

وجعلت كورى فوق ناجية^(٢) يقات شحم ستامم الرجل^(٣)

فإن استعارة هذا البيت مرضية عند جماعة العلماء بالشعر، لأن الشحم لما كان من الأشياء التي تقات، وكان الرجل يتخوفه ويذيه، كان ذلك بمنزلة من يقاته، وأوحسنت استعارته القوت للقرب والمناسبة والشبه الواضح.

(١) الصواب - لأن تنفسه.

(٢) الكور رجل البعير، والناجية الناقة السريعة.

وكذلك قول ذي الرمة في إحدى الروايات :

أقامت به حتى ذوى العود والثرى (١) وافء الثرىا في ملامته الفجر
لأن الفجر لما غطى الليل بياضه وشمل الأرض عند طأوعه حسنت
استعارة الملامة له لئلا يظن أنها المعنى ، وعبر بطأوع الثرىا (٢) وقت طأوع
الفجر بأنه لفها في ملامته ، وتلك أحسن عبارة وأوضح استعارة .
وقد اختار أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدى الكاتب من جملة
الاستعارة قول امرئ القيس :

فقلت له لما تمطى بصلبِهِ وأردف أتجاز أو فاء بكسل (٣)

وقال : إن هذه الاستعارة في غاية الحسن والجودة والصحة ، لأنه
إنما قصد وصف أحوال الليل الطويل ، فذكر امتداد وسطه وتناقل صدره
للذهاب والانبعاث وترادف أعجازه وأواخره شيئاً فشيئاً . قال : وهذا
عندى منتظم لجميع نعوت الليل الطويل على هيئته ، وذلك أشد
ما يكون على من يراعيه ويتقرب تصرفه . فلما جعل له وسطاً يمتد وأعجازه
رادفة للوسط استعار له اسم الصلب وجعله متمطياً من أجل امتداده ،
لأن قولهم تمطى وتمدد بمنزلة واحدة . وصلاح أن يستعير للصدر اسم
الملكسل من أجل نهوضه ، وهذه أقرب الاستعارات من الحقيقة .
للامامة معناها لمعنى ما استعيرت له .

(١) الظاهر — وعبر عن طأوع الثرىا .

(٢) هو من معلقته — فقائك .

وهذا الذى قاله أبو القاسم لأرضى به غاية الرضى ، ولو كنت أسكن إلى تقليد أحد من العلماء بهذه الصناعة أو أجنح إلى اتباع مذهبه من غير نظر وتأمل لم أعدل عما يقوله أبو القاسم ، لصحة فكره ، وسلامة نظره ، وصفاء ذهنه وسعة علمه . لسكنى أغلب الحق عليه . ولا أتبع الهوى فيما يذهب اليه . وبيت امرئ القيس عندى ليس من جيد الاستعارة ولا رديتها . بل هو من الوسط بينهما ، وبيتا الفزوى وذى الرمة أحرفى الاستعارة ، واشبه بالمذهب الصحيح منها . وإنما قلت ذلك لأن أبا القاسم قد أفصح بأن امرأ القيس لما جعل الليل وسطا وعجزا استعار له اسم الصلب وجعله متمطيا من أجل امتداده . وذكر الكلمكل من أجل نهوضه ، فكلل هذا إنما يحسن بعضه لأجل بعض . فذكر الصلب إنما حسن لأجل العجز ، والوسط والنمطى لأجل الصلب ، والكلمكل لمجموع ذلك . وهذه الاستعارة المبنية على غيرها ، فلذلك لم أر أن أجعلها من أبلغ الاستعارات وأجدرها بالحمد والوصف . وكانت استعارة طفيل وذى الرمة عندى أوفق وأصح ، لأنها غنية بنفسها ، غير مفتقرة إلى مقدمة جلبتها ^(١) .

وقد اختار الآمى أيضاً قول زهير :

(١) رد على هذا ابن الأثير بأن جعله استعارة امرئ القيس من الوسط بين الجليل والردى . يناقض ما ذكره فى تقسيم الاستعارة من أن الاستعارة المبنية على استعارة أخرى بعيدة مطرحة ، ثم اختار أن استعارة امرئ القيس مقبولة ، لأن المدار فى حسن الاستعارة على وجود التناسب بين المستعار منه والمستعار له ، ولا فرق بين أن يوجد فى استعارة واحدة أو فى استعارة مبنية على استعارة .

صحا القلب عن سلى وأقصر باطله وعمرى أفراس الصبا ورواحله

وقال : لما كان من شأن ذى الصبا أن يوصف أبداً بأن يقال —
ركب هواه ، وجرى في ميدانه ، وجمع في عنانه ، ونحو هذا — حسن
أن يستعار للصبا اسم الأفراس ، وأن يجعل النزوع عنه بأن "عمرى"
أفراسه ورواحله ، وكانت هذه الاستعارة من أليق شيء بما استعيرت له ،
وعندى أن الاستعارة في بيت طفيل أليق منها في هذا البيت ، والعلّة
ما ذكرته في بيت امرئ القيس ، وذلك أن الاستعارة في بيت زهير
مبنية على قولهم - ركب هواه وجرى في ميدانه - على نحو ما قاله أبو القاسم ،
وتلك استعارة بغير شك ، وقد بنى عليها ، وبيت طفيل أقرب وأحسن
لغناء بنفسه .

وقد كنت مثلك في بعض المواضع الاستعارة المحمودة
والمذهومة بيتين .

أحدهما قول أبي نصر بن نباتة :

حتى إذا بهر الأباطح والربا نظرت إليك بأعين النوار

فنظر أعين النوار من أشبه الاستعارات وأليقها ، لأن النوار يشبه
العيون ، وإذا كان مقابلاً لمن يجتاز فيه ويمر به كان كأنه ناظر إليه ،
وهذه الاستعارة الصحيحة الواضحة التشبيه .

والبيت الثانى قول أبي تمام :

قرئت بقرا ان عين الدين وانشرت بالاشترين عيون الشرك فاصطلمنا^(١)
 وقررة عين الدين وانشتار عيون الشرك من أقبح الاستعارات ،
 لعدم الوجه الذى لأجله جعل للدين والشرك عيوننا ، ومع تأمل هذين
 البيتين يفهم معنى الاستعارة ، لأن النوار والشرك لا عيون لهما على
 الحقيقة ، وقد قبحت استعارة العيون لأحدهما وحسنت للآخر ،
 ويبان العلة فيه أن النوار يشبه العيون ، والدين والشرك ليس فيهما
 ما يشبهها ولا يقاربها ، وهذه طريقة متى سلكت ظهر المحمود فى هذا
 الباب من المذموم .

وأما قول الشريف الرضى :

والحب داء يضره حل كأنما ترغو رواحله بغير لغام^(٢)

فقريب من قول زهير — أفراس الصبا ورواحله — لكنه أبعد
 منه ، لأنه بنى عليه أمرا آخر غير قريب ، وهو قوله — إن رواحله
 الصبا ترغو ولا لغام لها — وهذا المذهب الردى فى الاستعارة على
 ما قدمناه .

وقد أعاد أبو نصر بن نيازة قوله — نظرت إليك بأعين النوار —
 فى موضع آخر فقال :

(١) قرآن علم ، والاشتران ثنية الاشترا علم أيضا ، وانشرت مطاوع شطر
 العين قلب جفتها وشتر الشيء قطعه ، واصطلم استوصل ، والبيت مع غثاثة لفظه
 وسوء التجنيس فيه يؤخذ عليه أن انشتار الدين لا يوجب الاصطلام .
 (٢) الرواحله ما كان صالحا لأن يرحل من الإبل ، والغام زيد أغواء الإبل .

إذا نظرت أرض الخليج بأعين من النور قامت للصوارم سُوقُ
وكلاهما واحد .

فأما قول الرضى :

رسا النسيم بواديكم ولا برحت حوامل المزن في أجداثكم تضع
ولا يزال جنين النبت نرضمه ^{نيم} على قبوركم العرّاضة ^{الهمع} ^(١)
فن أحسن الاستعارات وأليقها ، لأن المزن تحمل الماء ، وإذا حملت
وضعتة : فاستعارة الحمل لها والوضع المعروفين من أقرب شيء وأشبهه .
وكذلك قوله - جنين النبت - لأن الجنين المستور مأخوذ من الجنّة ،
وإذا كان النبت مستورا والغيث يسقيه كان ذلك بمنزلة الرضاع ، وكانت
هذه الاستعارات من أقرب ما يقال وأليقه .

وأما قول أبى ذؤيب الهذلى :

وإذا المنية أنشبت أظفارها ^إ ألفت كل تميم لا تنفع ^(٢)

فليس من أحسن الاستعارات ولا أقبحها ، ولا أراه نظير ما اخترته
من قول طفيل وذى الرمة وابن نباتة والشريف الرضى ، ولا الأمثلة
البعيدة التى ذكرتها ، بل هو وسط وإن كان إلى الاختيار أقرب ، لما
جرت به العادة من قولهم : علقت به المنية ونشبت وما أشبه ذلك ،

(١) رواية الديوان - أرسى - والعراضة السحاب العريض ، والهمع المطر .

(٢) المنية الموت ، وألفت وجدت .

ولأجل كثرة هذا حسن ، ولأنه مبنئ على غيره لم أجعله من أبلغ الاستعارات على ما قدمت ذكره .

وأما قول أبي تمام :

أيامنا مصقولة أطرافها بك والليالي كلها أسحار

فن الاستعارة المختارة ، لأنه لما أراد الأيام المحموددة الصافية من الكدر والقذى جعلها مصقولة على وجه الاستعارة ، وهذا تشبيه ظاهر .

وأما قوله :

يادهر قوم من أخذك فقد أضججت هذا الأنام من تحرقك^(١)

وقوله :

فضربت الشتاء في أخذ عيبي ضربة غادرته تعوداً ركوباً^(٢)

وقوله :

سأشكر فرجة اللئيب الرخي ولين أخداع الدهر الابي^(٣)

(١) الأخداع عرقان في صفحتي العنق قد خفيا وبطنا ، والخرق الحق .

(٢) العود المسن من الإبل .

(٣) هو من قصيدة له في مدح الحسن بن وهب ، ويحده :

وأن لدى للحسن بن وهب حياء مثل شربوب الحبي .

واللبي المنحر ، وفي الديوان — الليث — وهو صفحة العنق : وهذا من تمام الغزل قبله .

فإن أخادع الدهر والشتاء من أقبح الاستعارات ، وأبعدها عما استعيرت له ، وليس بقبح ذلك خفاء ، ولا يعرف أبو تمام الوجه الذي لأجله جعل للشتاء والدهر أخادع إلا سوء التوفيق في بعض المواضع .

وأما قول أبي الطيب :

مسرة في قلوب الطيب مفترقا وحسرة في قلوب البيض واليلب^(١)

فن أبعد ما يكون في هذا الباب ، ولا عذر يتوجه له في الاستعارة للطيب والبيض واليلب قلوباً تسر وتحسر .

وذكر القاضي أبو الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني صاحب كتاب — الوساطة بين المتنبى وخصمه — أن بعض أصحابه جاراهاً أياتاً أبعد أبو الطيب فيها الاستعارة ، وخرج عن حد الاستعمال والعادة ، وكان منها هذا البيت الذي ذكرناه ، وقوله أيضاً :

تجمعت في فؤاده همم مله فؤاد الزمان إحداها

قال : فقلت له : هذا ابن أحر يقول :

ولمست عليه كل مغيصة هو جاء ليس للبها زبر^(٢)

(١) مفرقا موضع افتراق الشعر من الرأس ، والبيض واحد بيضة وهي الخوفة ، واليلب الدروع ، حتى أن الطيب يسر باستعمالها إياه ، والبيض واليلب يحمران لأنهما من ملابس الرجال .

(٢) الزبر الرأي .

فما الفصل بين من جعل للريح لباً ومن جعل للبيض واللب قلوباً ،
وهذا السكينة يقول :

ولما رأيت الدهر يقلب ظهره على بطنه فعل الممعلك بالرمل^(١)
وهذا ابن رمية^(٢) يقول :

هم ساعد الدهر الذي يُتقى به وماخير كف لاتنوه بساعدي

وذكر أبياتاً من هذا النحو ، ثم قال : فكيف أنكرت على أبي
الطيب أن جعل له قواداً ؟ قال : فلم يُحز جواباً غير أن قال : إذا استبرأت
نفسى^(٣) وجدت بين استعارة ابن أحر للريح لباً واستعارة أبي الطيب
للطيب قلوباً بوناً بعيداً ، وربما قصر اللسان عن مجازاة الخاطر ، ولم
يلغ الكلام مبلغ الهاجس ، ثم قال القاضي أبو الحسن : وقد أجد لهذا
الفصل الذي تخيل له بعض البيان ، وذلك أن الريح لما خرجت بمصوفها
عن الاستقامة وزالت عن الترتيب شُبِّهت بالأمواج الذي لا مُسَكَّة
في عقله ، ولا زبر للبه ، ولما كان مدار الهوج في الالتيات على العقل^(٤)
حسن من هذا الوجه أن يجعل للريح عقلاً . فأما الدهر فإنما يراذب كره
أهله ، فإذا جعل الممدوح للدهر ساعداً فقد أقيم لأهله مقام هذه الجوارح

(١) الممعلك من التملك وهو القرغ .

(٢) هو الأشهب بن رمية منسوب إلى أمه .

(٣) عبارة الوساطة — أنا استبرأت ووجدت — وهو من سبر الشيء اختبره ،
ويمكن تصحيح ما هنا كما يأتي : إذا استبرأت نفسي وجدت .

(٤) الصواب على التباس العقل أو على الالتيات في العقل .

من الانسان^(١) وليس للطيب والبيض واليَلَسَب ما يشبه القاب ، ولا ما يجرى مع هذه الاستعارة في طريق . ثم قال ابن عبد العزيز : وإنما يحمل ما جاء من ألفاظ المحدثين وكلام المولدين زائلا عن السنن على وجوه تفرقهم من الإصابة ، وتقيم لهم بعض العذر ، وتلك الوجوه تختلف بحسب اختلاف مواضعه ، وتباين على قدر تباين المعاني المتضمنة له . فإذا قال أبو الطيب :

مسرة في قلوب الطيب مفرقةا

فإنما يريد أن مباشرة مفرقةا شرف ، وبجوارته له زين ومفخرة ، وأن التحاسد يقع فيه ، والحسرة تعظم عليه ، فلو كان الطيب ذا قلب لسر كالألوان كانت البيض ذوات قلوب لأسفت ، وإذا جعل الزمان فؤادا ملأته هذه الهمة فإنما أوردته على مقابلة اللفظ باللفظ ، فلما افتتح البيت بقوله :

تجمعت في فؤاده همم

ثم أراد أن يقول إحداها تشغل الزمان وأهله ، ترخص بأن جعل له فؤادا ، مواعنه على ذلك أن الهمة لا تحمل إلا الفؤاد ، وسهله ما تقدم من تسامح الشعراء في نعوت الدهر ، وتوسعهم في استعارة الأوصاف له . وإذا قال أبو تمام .

(١) الصواب — فإذا جعل الدهر ساعدا وعصدا ومنكبا فقد أقيم أهله مقام هذه الجوارح من الانسان .

يأدهر قوم من أخذ عليك

فإنما يريد - اعدل ولا تجر، وانصف ولا تحف، لكنهما رآهم قد استجازوا أن ينسبوا إليه الجور والميل، وأن يقذفوه بالعسف والظلم، وبالخرق والعنف، وقالوا: قد أعرض عنا، وأقبل على فلان، وقد جفانا وواصل غيرنا. وكان الميل والإعراض إنما يكون بانحراف الأخدع وإزوار المنكب، استحسن أن يجعل له أخدعا، وأن يأمره بتقويمه. وهذه أمور متى حملت على التحقيق وطلب فيها محض التقويم أخرجت عن طريقة الشعر، ومتى اتبع فيها الرخص وأجريت على المسامحة أدت إلى فساد اللغة واختلاط الكلام، وإنما القصد فيها التوسط والاجتزاء بما قرب وعُرف، والاقتصار على ما ظهر ووضح. وهذه حكاية كلام القاضي أبي الحسن.

ونحن نذكر ما عندنا في كل فصل منه، والانتفاع به في فهم الاستعارة ظاهر.

أما الذي أنكر على أبي الطيب استعارته هذه^(١) فلم يضع يده إلا على ما تشهد الأفهام له، وتقطع العقول على صحته، وأما اعتذار القاضي له بالآيات التي ذكرها، فإن كان قصد بذلك التنبيه على أن أبا الطيب غير مبتدع لهذا الزلل ولا مخترع، بل هو مشارك فيه بمائل به، وقد تقدمه من سلك هذا الطريق، ونحنا هذا النحو، فإن وجب اطراح شعر

(١) الصواب حذف - هذه.

أبي الطيب لهذا السبب وجب اطراح الأشعار كلها ، لأن العلة واحدة ،
فعلى هذا الوجه الكلام في موضعه ، وإن كان القصد بذلك إقامة العذر
للمتنبي وترك الإنكار عليه ، إذ كان النهج الذي سلك فيه مطروقا ، فليس
هذا الرأي من معتقده بصواب ، لأن القول في استعارة أبي الطيب إذا
كانت بعيدة غير مرضية كالقول في كل استعارة كذلك ، سواء كانت متقدم
أو متأخر ، وليس يتميز قبها بإضافتها إلى رجل من الرجال ، ولا زمان
من الأزمنة ، وإنما هذا شيء يقع للعامة وأشباههم من أغمار الأدباء ،
فتخيلون أن للحسن والقبح حكما يرجع إلى التاريخ ، ويتعلق بالإضافة ،
ولا بد لنا من الكلام على هذا المذهب الفاسد فيما يأتي من هذا الكتاب
في موضع مفرد يليق به ، وإن كانت الشبهة لا تعترض فيه لمحصل ،
ومن لم يعلم الصواب فيه ابتداء من نفسه فأجدر به ألا يعرف مواقع
الأدلة عليه والحجج فيه ، لسكنا نذكره هناك على كل حال مستوفى
مستقصى . فعلى ما قلناه ليس قول ابن أحرر حجة لأبي الطيب ، لأننا نقول
لها جميعا أخطأتما منهج الاستعارة ، وعدلتما عن الغرض المختار فيها .

وأما قول القاضي — إن الفصل الذي يتخيل بين استعارة أبي الطيب
للطيب قلوبا ، واستعارة ابن أحرر للريح لبا ، إنما هو أن الريح لما خرجت
بعصوفها عن الاستقامة شبت بالأهوج الذي لا مُسْنَكَة في عقله ، ثم
لما كان مدار الهوج على الالتياث في العقل حسن من هذا الوجه أن
يجعل للريح عقلا — فلعمري إن الأمر على ما ذكره ، وقد سهل بيت
ابن أحرر بهذا التخريج الذي جرت به العادة ، وإن لم يكن حسنا ولا

محموداً ، لكنه أصلح من قلوب الطيب ، لأن تلك الاستعارة لاوجه لها من عادة ولاغيرها ، وكذلك ماقاله في ساعد الدهر . لأنه تأويل لا يستمر لأبي الطيب مثله .

فأما قوله - إنما يحمل ما جاء من ألفاظ المحدثين وكلام المولدين زائلاً عن الشئ على وجوه تقريبهم من الإصابة وتقييم لهم بعض العذر - فكانه بهذا القول يخص المحدثين من المتقدمين ، وليس بينهم من هذا الوجه فرق . وكما يلتمس من المتأخر الحسن الصحيح كذلك يلتمس من المتقدم ، ومن عدل منهما كان التأويل له واحداً ، بحيث يمكن ولا يبعد ، ولم يقع بينهما تمييز فيما يوجب النظر ، ويقتضيه الفحص ، وما أحسب أن أحدا ممن ينسب إلى العلم ويتميز بصحة الفهم يحتاج في اختيار الاستعارة إلى معرفة صاحبها وزمانه ، حتى يكون حكمه على من تقدم مولده يخالف حكمه على من قرب عهده ، فاعل من يحدثنا نستدل بكلام العرب المتقدمين على لغتهم ولانستدل بكلام المتأخرين يتخيل أن هذا شئ يرجع إلى الزمان ، وليس الأمر كذلك ، وإنما العرب الأول لما كثرت الاسلام واتصلت الدعوة وانتشرت ، حضراً أكثرهم " وسكنوا الأرياف وفارقوا البدو ، وخالطهم الباقي ، فامتزج كلامهم بمن جاوروه من الأنباط وعاشروه من الأعاجم ، وعدم منهم الطبع السليم الذي كانوا عليه قبل هذه المخالطة . فهم الآن لا يحتاج بكلامهم لهذه العلة ، لأن القدم والحدوث سببان في الصواب والخطأ . ولهذا كان الأصمعي

ينكر أن يقال في لغة العرب - مالح - فلما أنشد في ذلك شعر ذى الرِّمَّة قال : إن ذا الرمة قد بات في حوانيت البقالين بالبصرة زماناً . فأراد بذلك أنه يخالطهم سمعهم يقولون - مالح - فقال ، فلم يحز أن يحتج بكلامه لهذا السبب ، ولو فرضنا اليوم أن في بعض الصحارى النائية عن العمارة قوماً على عادة المتقدمين في البدو وترك الإمام بأهل المدر ، متمسكين بطبعهم وجارين على سجيئتهم ، كان على هذا الفرض قولهم حجة واتباعهم واجباً ، ولهذا العلة تختلف العرب في كلامهم بحسب تباينهم في المخالطة . فتجد اليوم من بُعد منهم عن الحضرة أكثر من غيره إلى الصواب أميل ، ومن جانبه أقرب .

وأما قوله - إن أبا الطيب يريد أن مباشرة مفرقها شرف ، ومجاورته زين ومفخرة ، وأن التحاسد يقع فيه والحسرة تعظم عليه ، فلو كان الطيب ذا قلب لسر ، كما لو كانت البَيْض ذوات قلوب لأسفت - فلم يزد على أن فسر مراد أبي الطيب بقوله إن الطيب يسر بمفرق هذه المرأة والبيض تتحسر ، والمعنى ظاهر فيه لاختفائه ، وقوله - إن مراده لو كان الطيب ذا قلب لسر - ليس بعذر في قوله - قلوب الطيب - لأن بين قوله - لو كان للطيب قلب - وبين قوله - للطيب قلب - فرقاً ظاهراً لا يخفى على أحد ، لأن أحدهما قد جعله واجباً والآخر ممتنعاً ليس فيه أكثر من الفرض الذي يعلم من فحوى اللفظ أنه لم يقع ، وليس يخفى على متأمل أن بين قول البحتري :

فلو أن مشتاقا تكلف غير ما في طبعه لمشي إليه المنبر^(١)

وبينه لو كان قال - إن المنبر مشى إليك - ميزة بينة ظاهرة ، وهذا أمر لا يستمر في مثله شبهة ، فيحتاج إلى الإسهاب في إيضاحه .

وأما قوله - إنه جعل للزمان فؤادا ملأته هذه الهمة على مقابلة اللفظ باللفظ لما افتتح البيت بقوله :

تجمعت في فؤاده همم

- فليس بمعتمد ، لأن مقابلة اللفظ باللفظ على ما أراده مجاز ، والمجاز لا يقاس عليه ، وليس يحسن بنا أن نقابل اللفظ باللفظ في كل موضع من الكلام قياسا على مقابلة اللفظ باللفظ في قوله تعالى^(٢) : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) كما لا يجوز منا أن نحذف المضاف ونقيم المضاف إليه مقامه أبدا اتباعا لقوله عز اسمه : (واسأل القرية التي كنا فيها) والمراد أهل القرية ، حتى نقول - ضربت زيدا - وزيد غلام زيد ، والعلة في الجميع واحدة ، وهو أن المجاز لا يقاس عليه^(٣) وإنما يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه في موضع دون موضع ، بحسب

(١) هو من قصيدة له في مدح المتوكل ، وفي رواية - تكلف فوق ما .

(٢) في الآية مشاكلة ، لأن السيئة أطلقت فيها على جزائها ، وبهذه يرى أن المشاكلة من المجاز المرسل لعلاقة المجاورة ، والحق أنها ليست منه .

(٣) قد عد الحذف في الآية من المجاز ، وهو مذهب لبعضهم .

ما يتفق من فهم المقصود و زوال اللبس والإشكال . وكذلك نقابل بعض الكلام ببعض بحيث لا يعرض فيه فساد في المعنى ولا خلل في العبارة ، فإذا اعترضنا في المقابلة مثل هذه الاستعارة لم نجزها ، كما إذا تطرق إلينا في حذف المضاف وجود اللبس لم نركن إليه ولا نخرج عليه .

وأما قوله — إنه أراد أن يقول إحداها تشغل الزمان وأهله . فترخص بأن جعل له قواداً ، وأعانه على ذلك أن المهمة لا تحل إلا القواد ، وسهله ما تقدم من تسامح الشعراء في نعوت الذهر وتوسيعهم في استعارة الأوصاف له — فليس هذا القول بحجة ، لأن الشعراء إذا تسامحوا وأبعدوا في الاستعارة نسبوا إلى ما نسب إليه أبو الطيب من الخطأ والعدول عن الوجه في الكلام ، وليس يُغذّر لهم ، كما لا يحتاج لهم به ، وكلهم في هذا الباب شرع واحد .

وقوله فيما بعد — إن أبا تمام قال :

بادهر قوتم من أخذ عيك فقد

لما رأهم قد استجازوا أن ينسبوا إليه الجور والميل ، وقالوا قد أعرض عنا ، وأقبل على فلان وجفاناه ، والميل والإعراض إنما يكون بانحراف الأخدع وازورار المذنب — كلام لا يغني عن أبي تمام شيئاً ، لأننا قد ذكرنا أن الاستعارة إذا بنيت على استعارة قبحت وبعدت ، والواجب أن تكون لها حقيقة ترجع إليها بلا واسطة ، وإذا كان الأمر على هذا وكان قولهم عن الدهر — قد أعرض عنا وأقبل على فلان —

استعارة ومجازا بغير شك ، لم يحسن أن نجريه بجري الحقيقة ونبنى عليه
أمرا بعيدا ، حتى نجعل للدهر أخدعا لأجل قولهم — إنه قد أعرض
عنا وانحرف .

ويقال للقاضى أبى الحسن : هل تميز لبعض المحدثين أن يبنى
استعارة أخرى على الأخدع فى الدهر لأن أبا تمام قد استعمل ذلك .
ويبنى غيره على قول هذا المحدث استعارة أخرى بعيدة ، ويقول هذا
إلى ما لا نهاية له ، حتى يفسد الكلام . وتختل العبارة ، ويذهب التمييز
فى الوجوه المحموده والذميمة ؟ فإن أجاز ذلك بأن فساد قوله لكافة
العقلاء ، وإن امتنع منه وقال : لا بد للاستعارة من حقيقة يرجع إليها
ويكون بينهما شبه ظاهر وتعلق وكيد . قيل له : فهذا مخاطبك ، وله
قطعنا على قبح استعارة أبى تمام للدهر أخدعا ، فأعرض الآن عن هذا
التعليل منك بالباطل جانبا ، فإنه غير لائق بك وبمن يجرى مجراك من
أهل العلم بهذه الصناعة ، ثم ما الفرق بينك فيما ذكرته وبين من
عذر القائل :

ياض الهوى فى فؤادى وفرخ التذكار

وقال : لما كانت العادة جارية فى الهوى أن يقال — حل فى الفؤاد
وأقام ، وليس بزائل ولا ذاهب — وكان الطائر ذو البيض أو الفراخ
شديد المقام على وكره والإلف له والحنين إليه ، ترخص بأن استعار
للهوى — ياض — وللتذكار — فرخ — كناية عن مقامهما وثباتهما
فى فؤاده ، وتشبيها بما ذكرناه من حال الطائر . فإن ادعى صحة هذا

التخريج وألفقه بما ذكره في بيت أبي تمام وجب الإمساك عنه ، وإن
أنصح بخلافه لليلة التي بيناها فهي موجودة في الآيات التي ذكرها ،
على أنه قال في آخر كلامه : إن هذه أمور لا تحمل على التحقيق ،
ولا يتبع فيها الرخص . ثم حمّاها على أشد الرخص إحالة وفسادا .

ومن التوسط الذي حده وأشار إليه ألا يتعدى في الاستعارة
حدها ، ولا يعدل بها عن منهجها .

فأما قول أبي الطيّب :

وقد ذقتُ حلواء البنين على الصبا

فلا تحسبني قلتُ ما قلت عن جهل^(١)

فقد كان صاحب كافي الكفاة أبو القاسم إسماعيل بن عباد أنكره
على أبي الطيب ، وذكره في جملة المساوي من شعره ، والأمرفيه على ما قاله ،
وهو من ردى الاستعارة ، وأرى أن الزائد في قبحه قوله — حلواء —
لأن المستعمل في هذا الفن حلوة ، وتلك اللغة في العرف مفردة لأمـر
آخر حقيقى هي غير مستعارة فيه .

(١) هو من قصيدة له في رثاء ابن سيف الدولة ، وقوله .

هل الولد المحبوب إلا نعمة وهل خطوة الحسناء إلا أذى البمل
والحلواء الحلوة ، والصبا الشباب ، يعنى صبا أو صباه .

وأما قول أبي تمام :

وكم أحرزت منكم على قبح قندما

صروف النوى من مرهف حسن القند^(١)

فإن استمارة القند لصروف النوى من أبعد ما يقع في هذا الباب وأقبحه، وإنما يقود أباتمام إلى هذا وأمثاله رغبته في الصنعة، حتى كأنه يمتقد أن الحسن في الشعر مقصور عليها، فيورد منه لأجل التكلف مالا غاية لقبحه، ويسعده الخاطر في بعض المواضع فيأتي بالعجائب الغرائب.

ومن مختار الاستمارة قول الشريف الرضي :

وما نطفة مشمولة في بحمة وعاهاصفأمن آمن الطود فارع
من البيض لولا بردها قلت دمة مرنقة ما أسلها المدامع^(٢)

لأنه استعار لأعلى الجبل الأمن عبارة عن الارتفاع وتعذر الوصول إليه، وهذا لا يتفق بخود في الصناعة، ومعلوم عند أهلها، وما زالت أسمع

(١) بعده :

ومن زفرة تطل الصبابة حقا وتورى زناد الشوق تحت الحشا الصلد
ومن جيسد غيداء التقي كأنما أتلك ليقيها من الرشأ الفرد

(٢) بعد البيتين :

بأعذب مما تولنيه مرهنا وقد شيم بالفرد النجوم الطوالع
والنطفة الماء الصافي، والمجمة مجتمع الماء، والطود الجبل العظيم.

أبا العلاء يقول : إن من الشعر ما يصل إلى غاية لا يمكن تجاوزها .
وهذا البيت عندى من ذلك القليل حُسنًا وصحة نسج وعلوبة لفظ .

وللسرى الموصلى آيات مرضية فى معناها ، وهى :

أقول لحنان العشى المفرد يهز صفيح البارق المتوقد
تبسم عن رى البلاد حيشه ولم يتسم إلا لإنجاز موعد
ثم بعدها آيات :

ويديرها الشرقى لازال رائح يحل عقود المزين فيك ويفتدى
عليلة أنفاس الرياح كأنها يعلى بماء الورد نرجسها الندى
يشق جيوب الورد فى شجراته نسيم متى ينظر إلى الماء يبرد^(١)

وفى هذه الآيات استعارات عدة كل منها مختار : أما — حنان —
العشى المفرد — فمروف ، والعادة جارية باستعارة الحنين والتفريد
للغيث ، لازله صوتا على كل حال . وكذلك — صفيح البارق — وأشبهه
شئ بالبرق لمع السيوف . والتبسم فيه أيضا ظاهر لضوء برقه فى خلاله ،
وعقود المزين لائقة ، لتشبيه الفطرات من الماء والدمع بالنسج عند إذا وهى
من سلسكه ، وأنفاس الرياح تكاد تكون حقيقة لوضوحه ، واستعمال
العلة فيها كناية عن الضعف والخفوت وقلة الحركة على وجه التشبيه
بالمريض ، وجيوب الورد مختار ، لأن النسيم إذا أظهره من أكامه

^(١) وفى دواية — يشق جيوب الورد فى جنباته .

ونشره عن طيه بعد ذلك كان بمنزلة الجيوب التي تشق * وعبارته عن سرعة برد الماء بالنسيم أنه متى نظر إليه برد مرضية ، لأن النظر ليس هو الرؤية ، وإنما هو ضرب من المقابلة والمواجهة تقع الرؤية بعده ، ومثل هذا في النسيم موجود ولا يلق غير بعيد .

وأنا أختار أيضا قول الأمير أبي الحسن علي بن مقلد بن منقذ :

لا يحفظون سوى أهال زادم* ولا يضيعون إلا حرمة الجار

لأن الأسماح الأخلاق^(١) وإذا استعيرت لبقية الزاد وفضلته كانت من أحسن شيء وأنيقه وأقربه إلى الحقيقة . والجامع بينهما أن كلا منهما غنبر وعقاييل قد أنهجت جدته وذهب أكثره ، وهو معرض للنبد ، وهو منسوب إلى الاطراح والرفض ، وهذه وجوه ظاهرة تحمل الاستعارة عليها .

وأما قول أبي عبادة البحرى :

وكنْتُ إذا استبطأت وذكْ ذرئهُ بتغويف شعير كالرداء المحتر
عتاب بأطراف القوافى كأنه طعان بأطراف القنا المتكشر

فلعمري إن هذه المقابلة صحيحة ، لأن للوفا في طرفا بلا شك وأولا ووسطا وآخر ، فإن كان أبو عبادة لا يريد طرف القافية الحقيقي وإنما مقصوده أني ألوح بالعتاب في القصائد ولا أصرح به ،

(١) الأخلاق جمع خلق وهو الشيء البالي

فهو يفهم من معارضتها وملاحقتها وحيا وعلى وجه الإيحاء والإشارة ،
وهى غير مقصورة عليه ولا مفردة لذكره ، فبهذا أيضا ^(١) جرت
العادة فى استعمال الطرف ، وإذا قال القائل — تلوحت من أطراف
كلام فلان كذا وكذا — فإنما هذا المعنى يريد ، وله معنى ، والبحترى
على كل حال محسن . وأما — تفويف شعر — فإن النظم إذا كان نسجا
وصف ^(٢) بالصقال والرقعة وكثرة الماء والمهلهلة والمتانة وغير ذلك مما
يستعمل فى الثياب المنسوجة من النعوت المحمودة والمذمومة ، كان
التفويف فيه جاريا هذا المجرى ومعدوداً من هذا القبيل .

وأما قول الرضى :

مَلِكٌ سَمَحَى تَحْلُقُ فى العِلا وَأَذِلَّ عَرْنَيْنِ الزَّمانِ السَّامِى ^(٣)

فليس عرنين الزمان من الاستعارة الجيدة ، وإنما بناء على ذكر
الأنف الحقيقى عند وصف صاحبه بالذل ^(٤) وقد وردت استعارة
الأنف فى مثل هذا الموضع ، وكلاهما قبيح . قال تأبط شرّاً :

نَحْزُ رِقَابِهِمْ حَتَّى صَدَعْنَا ^(٥) وَأَنْفِ الْمَوْتِ مَنْخَرُهُ رَثِيمٌ

^(١) جواب إن .

^(٢) الظاهر — ووصف — لأن جواب إذا سباق .

^(٣) العرنين فى الأصل الأنف كله أو ماصل منه .

^(٤) نحو قولهم — رغم أنفه — وهو يريد بهذا أن ما فى البيت من بناء استعارة
على استعارة .

^(٥) فى رواية — نزعنا .

فجعل الموت أنفاً ومنخرارثياً ، من قولهم — رثمت أنف الرجل
فمورثيم — إذا ضربته فدمي . وقال ذو الرمة :

‘يعزّ ضعافُ القوم عزّةُ نفسه ويقطع أنف الكبرياء من الكبير
فاستعار للكبرياء أنفاً ، أو لعله أراد أنف صاحب الكبرياء
وحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه . وقال عجل بن خويلد
الهذلي :

تخاصمُ قوماً لا تلقى جوابهم وقد أخذت من أنف لحيتك اليد
يريد — قبضت على طرف لحيتك كما يفعل المموم : فجعل للحية
أنفاً . وقال أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان فيما قرأته عليه :
إذا ذنّ أنف البرد سرتم فليتهُ غقيب الثاني كان عوقب بالجدع
وقال أيضاً :

للطيب في منزلها سورة مناخر البدر بها ‘تفغم’
فاستعار للبرد أنفاً وللبرد مناخر . وقال سلم الخاسر :

(١) ذنّ الأنف سالت منه الرطوبة ، وأنف البرد أوله . يصف الحبيب وقومه
بأن لهم في كل شتاء رحة .
(٢) رواية الهذيان — للطيب في حندسها — وهو من قصيدة بني فليبارق
يقول : لكثرة الجمار والبخور في ليلة الإعراس تصاعد أرجها إلى السماء حتى
امتلاّت بها مناخر البدر . فلما ذكر الطيب استعار للبدر مناخر ، وتفغم
بالمعجمة أو المبهمة .

لولا المقادير ما حط الزمان به لكن تولّى بأنقى كلمته دأب

فجعل للزمان أنقاً دأباً . وقال الحسين بن مطير :

فلما مضى معن مضى الجود وانقضى

وأصبح عرنين المكارم أجدعا

وكل هذا من الاستعارة البعيدة الذميمة ، وقد حمل بهض المفسرين قول ذي الرمة — أنف الكبرياء — على أنه أراد أوله والمقدم منه ، كما قال امرؤ القيس :

قد غدا يحمانى فى أنفه للاحق الإطلين محبوك نمر^(١)

أى فى أول جريه أو فى أول الفيث الذى ذكره قبل هذا البيت ، وهذا التأويل على بعده ليس يسوغ فى جميع الآيات المذكورة ، لأن المعنى فيها مبنى على الأنف الذى هو العضو .

ومن الاستعارة المحمودة التى كأنها حقيقة قول شيخنا أبى العلاء :

وكان حبك قال حظك فى السرى

فالعظم بأيدى العيس وجه السبب^(٢)

(١) للاحق الإطلين ضامر الحصرين ، ومحبوك مدمج قوى ، وممر محكم الفتل والمراد معتدل الخلق .

(٢) الشاهد فى قوله — فالعظم بأيدى العيس وجه السبب .

وهذا من قربه لوقيل إنه حقيقى غير مستعار جاز ذلك ، وإن كان على
محض الاستعارة أحسن وأحمد ، فأما قوله :

ولما ضربنا قونس الليل من على تفرى بنضخ الزعفران أو الرذع^(١)
فإن قونس الليل ليس بمرضى ، على أن ذا الرمة قد أتى بمثله
في قوله :

تيمم يافوخ الدجى أى فصدعته

وجوز الفلا صدع السيوف القواطع^(٢)

وإن كان يافوخ الدجى أفيح وأشنع . لكن هذا عندنا ليس بعذر ،
وما يتوجه على أحدهما إلا ما يتوجه على الآخر . وما زال العلماء بالشعر
ينكرون هذه الاستعارة على ذى الرمة ويعتدونها من إساءاته . وقد
تجاوز الشريف الرضى في بعض المواضع ذكر الرأس ليل إلى أن جعل
له مفعلاً وعظماً ، فقال :

ليالى أسرى فى أضيق حباب ذفة^(٣) ومخ الدجى رار^(٤) وقد دق عظمه^(٥)
وهو من أردإ ما يكون فى هذا الباب وأشنع .

(١) القونس أعلى الرأس ، وتفرى انشق ، والنضخ الأثر يبقى فى الشيء . والردع
من الدم أو الزعفران الماطخ . يعنى أن الصبح بدا وانشق سواد الليل عن حمرة الفجر
لأن الفجر يوصف بالحمرة والشفرة .

(٢) جوز التلا وسطاً أو معظمها . وصدع مفعول مطلق أى صدعته كصدع
السيوف القواطع .

(٣) قبله :

الاهل لحب فات أولاه رجعة وإن زاد عتدى أو تضاعف اسمه
والوار الذائب من المخ .

وما زال الناس ينكرون قول أبي تمام :

لاتسقى ماء الملام فإتنى صـب قد استعذبت ماء بكائى

ويحكون الحكاية المعروفة عن سائل سأل أبا تمام أن ينفذه في إناء
شيئاً من ماء الملام ، وربما نسبها بعض الرواة إلى عبد الصمد بن المعتز .
وقد تصرف أصحاب أبي تمام في التأويل له ، فقال بعضهم : إن أبا تمام
أبكاه الملام . وهو يكي على الحقيقة ، فلما الدموع هي ماء الملام . وهذا
الاعتذار قسـد ، لأن أبا تمام قال - قد استعذبت ماء بكائى - وإذا
كان ماء الملام هو ماء بكائه فكيف يكون مستغنياً منه ، مستعذبا له ^(١)

وقال أبو بكر محمد بن يحيى الصولي : كيف يعاب أبو تمام إذا قال
ماء الملام ، وهم يقولون - كلام كثير الماء - وقال يونس بن حبيب
في تقديم الأخطل : لأنه أكثرهم مامشعر - ويقولون - ماء الصبابة ،
وماء الهوى - يريدون الدمع . وقال ذو الرمة :

أأن توهمت من خرقة منزلة ماء الصبابة من عيذك مسجوم ^(٢)
وقال أيضاً :

أدارأ بحزوى هجت للعين عبرة ماء الهوى يرفض أوبترقرق
وقالوا - ماء الشباب - قال أبو العتاهية .

ظي عليه من الملاحه حلة ماء الشباب يحول في وجناته

^(١) استغفاره منه بقوله - لاتسقى ماء الملام - وعلى هذا يكون متناقضاً
في بيته .

^(٢) في رواية أخرى - أأن ترممت - وخرقة اسم امرأة .

وهو من قول عمر بن أبي ربيعة :

وهي مكنونة تحير منها في أديم الخدين ماء الشباب

فما يكون إذا استعار أبو تمام من هذا كله حرفا فجاء به في صدر بيته ، لما قال في آخره - فإني صب قد استعذبت ماء بكائي - قال في أوله - لا تسقى ماء الملام - وقد تحمل العرب اللفظ على اللفظ فيما لا يستوي معناه ، قال الله جل وعز : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) فالسيئة الثانية ليست بسيئة لأنها مجازاة ، ولكنه لما قال (وجزاء سيئة سيئة) حمل اللفظ على اللفظ ^(١) وكذلك : (ومكر وأومكر الله والله خير الماكرين) إنما حمل اللفظ على اللفظ ، فخرج الاستقام بلفظ الذنب ، لأن الله عز وجل لا يمكر . وكذلك (فبشرهم بعذاب أليم) لما قال : بشره وولاه بالجنة . قال : بشر هؤلاء بالعذاب ، والبشارة إنما تكون في الخير لا في الشر .

هذه جملة ما قاله أبو بكر ، وهي غير لائقة بمثله من أهل العلم بالشعر ، لأن قولهم - كلام كثير الماء ، وماء الشباب . وقول يونس : إن الأخطل أكثرهم ماء شعر - إنما المراد به الروث ، كما يقال - ثوب له ماء - ويقصد بذلك روثه ، ولا يحسن أن يقال - ما شربت أعذب من ماء هذا الثوب - كما لا يحسن أن يقال - ما شربت أعذب من ماء هذه القصيدة - لأن هذا القول مخصوص بحقيقة الماء لا بما

(١) المصواب كما في أخبار تمام - ولكنه لما قال (وجزاء سيئة) قال (سيئة) لحمل اللفظ على اللفظ .

هو مستعار له ، وأبو تمام بقوله — لاتسقى ماء الملام — ذاهب عن الوجه على كل حال ، ثم لا يجوز أن يريد هنا بالماء الروق ، لأن الملام لا يوصف بذلك ، وإنما يذم ويستفح ، ولا يحمد ويستحسن ، وأبو تمام القائل :

عذلاً شبيهاً بالجنون كأنما قرأت به الورهاء شطر كتاب^(١)
فهذا وأمثاله ينعت الملام ، لا بالماء الذي هو الروق والطلاوة ، فقد بان فساد هذا الاعتذار من هذا النحو .

وأما — ماء الصباية وماء الهوى — فقد بين أبو بكر أنهم يريدون به الدمع ، فكيف يقول : إنه استعارة ؟ والدمع ماء حقيقى بلاخلاف ، وعلى أى وجه يحمل ماء الملام فى الاستعارة على ماء الدمع وهو حقيقة ؟

وأما مقابلة اللفظ باللفظ واستشهاده بالآيات المذكورة فقد ذكرنا الكلام عليه فيما تقدم ، وبيننا أن هذا مجاز ولا يقاس عليه ، ولا يحسن منا المقابلة فى موضع يعترضنا فيه فساد فى المعنى أو خلل فى اللفظ ، كهذه الاستعارة أو ما يجرى مجراها ، كما لا يحسن منا غير ذلك فى المجاز إذ أدى إلى اللبس والإشكال .

وقال أبو القاسم الحسن بن بشر الأمدى : ليس قول أبى تمام —

(١) قبله :

أذكت عليه شهاب ناور فى الحشا ، بالعدل وهنا أخت آل شهاب
والورهاء الخفاء . يعنى أنها قرأت شطر كتاب قطع نصفين ،

لا تسقى ماء الملام — بعيد عندي ، لأنه لما أراد أن يقول — قد استعذبت ماء بكائي — جعل للملام ماءً ليقابل ماءً بماء ، وإن لم يكن للملام ماء على الحقيقة ، فإن الله جل اسمه يقول : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) ومعلوم أن الثانية ليست بسيئة وإنما هي جزاء على السيئة ، وكذلك (إن تسخروا منا فإنا نساخركم) والفعل الثاني ليس بسخرية ، ومثل هذا في الشعر والكلام كثير ومستعمل ، فلما كان في مجرى العادة أن يقول القائل : أغلظت لفلان القول ، وجرعته منه كأساً مرة ، أو سقيته منه أمراً من العلقم ، وكان الملام عما يستعمل فيه التجرع ، جعل له ماء على الاستعارة ، وهذا كثير موجود .

وهذا الذي قاله أبو القاسم عن المقابلة قد ذكرناه ، فلا وجه لإعادة الكلام عليه ، وأما اعتذاره بأن العادة جارية أن يقال — جرعته من القول كأساً مرة ، فلما استعمل في الملام التجرع على الاستعارة جعل له ماء على الاستعارة — فلمعمرى إن هذا أقرب ما يعتذر به لأبي تمام في هذا البيت ، وأولى من جميع ما قد ذكر ، لما قدمناه من فساد التعليل بذلك ، لسكنا قدمنا أن الاستعارة إذا بنيت على استعارة بعدت ، وإن اعتبر فيها القرب فماء الملام ليس بقريب ، وإن لم يعتبر فيها لم ينحصر ، وبني على كل استعارة استعارة ، وأدى ذلك إلى الاستحالة والفساد على ما قدمناه .

وليس هذا البيت عندي بمحمود ولا من أقبح ما يكون في هذا الباب بعد قول أبي تمام :

لها بين أبواب الملوك مزامر

من الذّكر لم تنفخ ولا هي ترمز^(١)

وقوله :

إلى ملك في أهلك المجد لم يزل

على كبد المعروف من نينه برز^(٢)

وقوله :

وتقسم الناس السخاء مجزأً وذهبت أنت برأسه وسنامو

وتركت للناس الإهاب وما بقي من قرنه وعروقه وعظامه

فانظر كيف جعل للذكر مزامر لم تنفخ ، وللمعروف كبداً تبرد ،

ولم يقنع بأن استعار للسخاء رأساً وسناماً وإهاباً وعظاماً وعروفاً حتى

جعل له قرناً . وتعالى الله كيف يذهب هذا على من يقول :

أخرجتموه بكره من سجيته

والنار قد ألتفتني من ناضر السلم^(٣)

(١) رواية الديوان :

وما المال أحى عنك من جيش مدحة لها عند أبواب الملوك معسكر

لها عند آذان الرواة مزامر من الذّكر لم تنفخ ولا هي ترمز

(٢) الأيكة الشجر اللث ، وأيكة المجد من إضافة المشبه به إلى المشبه ، ورواية

الديوان - لدى ملك فز أيك الجود .

(٣) السلم شجر يديغ به واحد سلة .

ويقول :

وإذا أراد الله نشر فضيلة
طوبت أتاح لها لسان حسود
لولا اشتعال النار فيما جاورت
ما كان يعرف طيب عرف العود
لكن أعوز الكمال واستولى الخال على هذه الطباع ، فالمحمود من
كانت سيئاته مغمورة بحسناته ، وخطؤه يسيراً في جانب صوابه .
وقد قدمنا فيما مضى من هذا الكتاب أننا لم نذكر هذه الآيات
الذميمة وغرضنا الطعن على ناظمها ، وإعاقبة الحاجة في التمثيل إلى
ذكر الجيد والردى . والفاسد والصحيح ، على ما ذكرناه سابقاً ،
ومعاذ الله أن يخرجنا بغض التقليد وحب النظر من الطرف المذموم
في الانباع والانتقاد ، إلى الجانب الآخر في التسرع إلى نقص الفضل ،
والتشديد^(١) لما لعلة اشتبه على بعض العلماء ، والرغبة في الخلاف لهم ،
وإيثار الطعن عليهم ، بل توسط إن شاء الله بين هاتين المنزلتين ، فننظر
في أقوالهم ، ونأمل المأثور عنهم ، ونسلط عليه صافي الذهن ، ونزهر
له ماضى الفكر ، فما وجدناه موافقاً للبرهان وسليماً على السنن اعترفنا
بفضيلة السبق فيه ، وأقررنا لهم بحسن النهج لسيله . وما خالف ذلك
وبأبته اجتهدنا في تأويله وإقامة المعاذير فيه ، وحملناه على أحسن وجوهه
وأجمل سيله ، إيجاباً لحقهم الذي لا ينكر ، وإضعافاً لفضلهم الذي لا يحصى ،

(١) المواب والتفديد .

وعلمنا أنهم لم يؤثروا من ضلالة ، ولا كلال ذهن ، وفطنة ، ولكن لاستمرار هذه القضية في المحدثين ، وعمومها أكثر المخلوقين ، ومن الله نستمد التوفيق والمعونة برحمته .

فهذه الجملة تكشف لك عن نهج الاستعارة ، وتوضح كيف تقع الألفاظ موقعها في المجاز ، فأما الحقيقة فلا نحتاج فيها إلى مثال ، لأن أكثر الكلام على ذلك ، ولكن هاهنا ألفاظ قد وضعت في غير موضعها ليس على وجه الاستعارة ولا الحقيقة ، فأنا أذكر لك منها ما يجعله دليلاً على الباقي ، وتعتبر في الكلام الذي تؤثر معرفة حظه من الفصاحة أن يكون خالياً من مثل تلك الألفاظ ، بل كل كلمة منه موضوعة في موضعها اللائق بها إما حقيقة أو على وجه المجاز السائغ المختار الذي نبهتك على علمه . فمن تلك الألفاظ قول أبي تمام :

سعى فاستنزل الشرف اقتساراً ولولا السعى لم تكن المساعي^(١)
فإن استنزال الشرف ليس بحقيقة فيه ولا على وجه الاستعارة الصحيحة ، لأن الشرف إذا حُطَّ وأنزل فقد وصف بما لا يليق به من الإنزال والخفض ، والمحمود في هذا أن يقال — رفعت منار الشرف وشيدته ، فهو سام على الكواكب ، وعال عن درجة الأفلاك — فأما — امتنزلته — فلا يحسن في هذا الموضع البتة ، وقد كان يمكنه أن يعبر عن نيله الشرف ووصوله إليه بغير استنزاله ، فإن الرجل الشريف الآباء لو دُمَّ لكان أبلغ ما يُدْمُّ به أن يقال — حططت شرفك ووضعت

(١) المساعي جمع مسعى مصدر يسعى . والمراد به ما يسعى إليه .

عنه وما يجرى هذا المجرى - فهذا هو وضع الالفاظ في غير الموضع الذي يليق بها .

ومن ذلك أيضاً قول أبي تمام :

جذبتُ نداء غدوة السبت جذبةً

فخرٌ صريعاً بين أيدي القصائدِ

لأن هذا الموضع لا يليق به - جذبت - والمدوح بوصف بأنه أعطى طوعاً واختياراً وحباً للمكرم وصباية إلى الإحسان ، وإذا جذب الندي حتى يخر صريعاً فليس من الطوع بشيء ، إنما ذلك لمعط القسر والغلبة والجبر ، وهذا لا يكون مدحاً ، إنما هو صريح الهجو ومحضه .

ومن هذا الفن أيضاً قوله :

ضعفتُ جوانحُ من أذاقتهُ النبوى

طعمَ الفراقِ قدّمَ طعمَ العلقمِ

لأن دعاءه على من ذم طعم العلقم بالإضافة إلى طعم الفراق بضعف الجوانح كلام موضوع في غير موضعه ، وذكر الحواس التي يضاف إليها الذوق في هذا الموضع أليق ، فأما الجوانح فلا معنى لها ، وقوله - ضعفت - كلام ضعيف ها هنا .

فعلى هذا النحو يكون وضع الالفاظ في غير موضعها على الوجه الذي لا يوافق الاستعارة وحقيقتها ، فتأمله وقس غيره عليه ، فإنك تجده في الكلام كثيراً .

ومن وضع الألفاظ موضعها ألا تقع الكلمة حشواً ، وأصل الحشو أن يكون المقصد بها إصلاح الوزن أو تناسب القوافي وحرف الروي إن كان الكلام منظوماً ، وقصد السجع وتأليف الفصول إن كان منشوراً ، من غير معنى تفيد أكثر من ذلك . وهذا الباب يحتاج إلى شرح وبيان ، وتفصيله أن كل كلمة وقعت هذا الموقع من التأليف فلا تخلو من قسمين : إما أن تكون أثرت في الكلام تأثير الولاها لم يكن يؤثر ، أو لم تؤثر بل دخلها فيه كخروجها منه . وإذا كانت مؤثرة فهي على ضربين : أحدهما أن تفيد فائدة مختارة يزداد بها الكلام حسناً وطلاوة ، والآخر أن تؤثر في الكلام نقصاً وفي المعنى فساداً . والقسمان ^(١) مذمومان ، والآخر هو المحمود . وهو أن تفيد فائدة مختارة ، ولكل من ذلك مثال ، فمثال الكلمة التي تقع حشواً وتفيد معنى حسناً قول أبي الطيب :

وتحتقر الدنيا احتقار مجرب يرى كل ما فيها وحاشاك فانياً
لأن - حاشاك - هاهنا لفظة لم تدخل إلا لكمال الوزن ، لأنك إذا قلت - احتقار مجرب يرى كل ما فيها فانياً - كان كلاماً صحيحاً مستقيماً ، فقد أفادت مع إصلاح الوزن دعاءً حسناً للممدوح في موضعه ^(٢) . ومثله قول ابن محنم :

^(١) يعني بالقسمين المذمومين القسم الثاني من القسمين السابقين ، والضرب الثاني من القسم الأول ، ولا ينبغي تناقض ذلك ، لأنه قد يقع ذلك الموقع بقوله - من غير معنى تفيد أكثر من ذلك - فلا يكون من القسم الممدوح الذي يفيد فائدة مختارة ، والحق أنه لا يسمى حشواً كما سيأتي .
^(٢) الحق أن هذا يقال له اعتراض لا حشو .

إبن الثمانين وبلغتها قد أحوجت سمي إلى ترجان^(١)
لأن - وبلغتها - تجرى مجرى - وحاشاك - في الفائدة ، ولو ألغيت
من البيت لصح المعنى دونها على حد ما قلناه في البيت الأول ، وليس
يخفى على المتأمل حسن المقصود بحاشاك وبلغتها في هذين الموضعين .
وكذلك أيضا قوله أبي الطيب :

نهيت من الأعمار ما لو حوته^٢ لهنت الدنيا بأنك خالده

لأن قوله - لهنت الدنيا - بمنزلة الحشو^(٣) إذ كان المعنى يتم من دونه ،
ولو استوى أن يقول - نهيت من الأعمار ما لو حوته لخلت في الدنيا -
لسكان المعنى مستقيما ، لكنه لما احتاج إلى ألفاظ يصح بها الوزن جاء
بقوله - لهنت الدنيا - فأنى بزيادة من المدح ، وفضلة من التقرّيط
والوصف ، لا خفاء بحسن موقعها ، فهذا وما أشبهه هو الحشو المحمّد
المختار .

وقد زلّ في هذا الموضع أبو هاشم عبد السلام بن محمد ، فألحق الحشو
الجيد بالردى ، وقال في المسائل البغداديات في مسألة ذكر ما في إيجاز القرآن :
إن الشاعر إذا احتاج إلى الوزن ذكر ما لا يحتاج إليه في الكلام المشهور ،
ألا ترى إلى قول امرئ القيس :

(١) هو معروف بن عبد الشيباني ، وكان قد دخل على عبادة بن طاهر فلم عليه
فلم يسمع له كبره وضعفه .

(٢) الحق أنه لا حشو في هذا ، وإنما هو من الاستيعاب المذكور في البدع ،
لأنه مدحه بالشجاعة على وجه استيعاب مدحه بكونه سببا لإصلاح الدنيا ونظامها .

ورضتُ فذلتُ صعبةً أى إذلالاً^(١)

ولو كان في الكلام لكان يقول - ورضت فذلت أى إذلال - لو شاء ،
ولو شاء لقال - ورضت فذلت صعبة - فقد بان أنهم ربما ذكروا
المصادر والظروف ليتم الوزن في هذا الشعر الرصين . وهذا كما قال
الأعشى :

فأصبتُ حبةً قلبها وطحالها

ولولا الوزن لا كفى بقوله - فأصبت حبة قلبها - وهذا كلام بعيد من
الصواب ، لأن - صعبة - من بيت امرئ القيس ، وقوله - أى إذلال -
حشو مختار حسن يقصد في المنشور منه الحذاقُ بتأليفه ، لأنه لو قال
- ورضت فذلت - لم يكن في الكلام دليل على أن هناك صعوبة ولائماً
تمنعا ، وبقوله - صعبة - قد حصل هذا الغرض ، وهو مقصود لا يخيل
على عاقل في هذا الموصوف ، وفي تأليف الكلام لا يخفى على
من له أدنى علم بهذه الصناعة ، ثم في قوله بعد - أى إذلال - وصف حسن
لذاتها ليس باستفاد من الأول ، لموقع التعجب فيه والوصف ، وليس
هذا الموضع مما يُقتصر في فهمه أحد من المتوسطين في هذا العلم ، وأبو
هاشم وإن كان العالم المتقدم في صناعة الكلام ، فليس معرفته بالجواهر

(١) مر من قوله :

وصرنا إلى الحق ورق كلامها ورضت فذلت صعبة أى إذلال
والحق أن هذا من الاطناب وليس من الحشو .

والاعراض وكلامه في العدل والالطاف^(١) مما يفيد العلم بصناعة نقد الكلام المؤلف ، وفهم النظم والنثر : كما أن من المتقدمين في هذا العلم^(٢) من يجعل أول ما يجب على العاقل فضلاً عما تجاوزه ، ونعوذ بالله من تعاطي مالا تحسنه ، ونسأله التوفيق والعصمة فيما نقوله ونفعله . فأما بيت الأعشى فالأمر فيه على ما وقع لأبي هاشم ، وهو من أقبح الحشو ، ولا مناسبة بينه وبين بيت امرئ القيس في حال من الأحوال ، وبما تزداد به عجبا أن على بن عيسى الرضائي نقض على أبي هاشم مسائله هذه بكتاب معروف قصره على نقضها ، واعتمد فيه المناقشة وترك المسامحة في كل لفظة من ألفاظ أبي هاشم ، فلما وصل إلى هذه المسألة ونقضها لم يعرض لهذا الموضوع الذي ذكرناه ، بل ظهر من كلامه أنه موافق فيه مسلم له ، ولا نعلم السبب الموجب لحفاء مثله على أبي الحسن ، مع مكانته المشهور من الأدب .

وأما مثال الكلمة التي تقع حشوا وتؤثر في المعنى نقصا وفي الغرض فساداً ، فكقول أبي الطيب يمدح كافورا :

ترعرع الملك الأستاذ مكتلاً^(٣) قبل اكتهال أديبا قبل تأديب
لأن قوله - الأستاذ بعد - الملك - نقص له كبير ، وبين تسميته له بالملك والأستاذ فرق واضح ، فالأستاذ قد وقع هاهنا حشواً ، ونقص به

(١) جمع لطف ، وهو من الله التوفيق والعصمة ، والمعترلة يقولون بوجوبه على الله تعالى .

(٢) علم نقد الكلام المؤلف .

المعنى إذ كان الغرض في المدح تفخيم أحوال الممدوح وتعظيم شأنه ،
 لا تحقيره وتصغير أمره ، وقد رأيت في أخبار كافور الأخشيدي ما يقيم
 عذر أبي الطيب في هذا ، ويزيل عنه بعض اللوم ، وذلك أنه روى أن
 كافورا لما غلب على ولد الأخشيدي فاستبد بالأمور دونهم ، لم يخرج بذلك
 عن حد المدير إلى المالك ، ولم يقم له على منبر دعوة ، ولا نقش باسمه
 سكة ، ولا اختار أن يخاطب إلا بالأستاذ ، فلم يسم في مدة أيامه بالأمير
 ولا بغيره مما يخاطب به من جرى مجراه ، فإذا كان الأمر على هذا - ولا
 شك في صحته - فإن الأستاذ صار له بمنزلة اللقب الذي لا يجوز تغييره ،
 فإذا علم منه الشراء حب المخاطبة بهذه التسمية نظموا ذلك في مدحهم ،
 فكان أبا الطيب ذكر الأستاذ بعد الملك علما منه بغرض كافور ، فاما
 تمثيلنا نحن بهذا البيت فصحيح ، وفي حكم النظم والثرا لا تذكر هذه
 الكلمة بعد كلمة هي أشرف منها بدرجة عالية ، فإن زعم زاعم أن أبا
 الطيب قصد بقوله - الأستاذ - تقييد كافور بذلك ونقصه ^(١) كما كان يقصد
 ذلك بذكر سواده ، فإن أبا الطيب قال : كان كافور الأخشيدي يشق
 عليه أن يعرض له بالسواد ، فكنت أعتد معه في كل قصيدة ذكر
 سواده ، حتى قلت فيه - بشمس منيرة سواد ^(٢) وقلت :

سوابق خيل يهتدين بأدم ^(٣)

(١) لأنها أطلقت عليه لأنه غصى .

(٢) هو من قوله فيه :

يفضح الشمس كلما ذرت الشمس بشمس منيرة سواد

(٣) هو من قوله فيه :

فدى لأبي الملك الكرام فانها سوابق خيل يهتدين بأدم

وغير ذلك مما هو موجود في المديح لكافور . فلعمري إن هذا القول مروي عن أبي الطيب ، لكننا إذا تكلمنا على المديح وما يجب أن يكون مبنيا عليه من التعظيم للممدوح ، لم نخرج على ما يقصده المادح من منافاة هذا الفرض . إذ كان هذا بخلاف ما هو بصدده وقاصده ، وليس يكون فيه أكثر من عذر المادح ، وأنه لم يخف ما يجب عليه ، وإنما قصده وتعمده ، فأما أن يكون ذلك سببا لصحة الكلام في نفسه فلا . ونحن إنما نتكلم على ذلك .

فأما قول أبي الطيب أيضا :

فلا فضل فيها للشجاعة والندى ' وصبر الفتي لولا لقاء شعوب

فإن الندى هاهنا حشو يفسد المعنى ، وذلك أن مقصوده أن الدنيا لا فضل فيها للشجاعة والصبر لولا الموت ، لأن الشجاعة إذا علم أنه يخالد فأى فضل لشجاعته ؟ وكذلك الصابر ، فأما الندى فمخالف لذلك . لأن الإنسان إذا علم أنه يموت هان عليه بذل ماله ، وكذلك يقول إذا عوتب في بذله : كيف لا أبذل ما لا أبقى له ؟ ومن أين أتق بالتمتع بهذا المال ؟ والامر في هذا ظاهر . قال طرفة :

فإن كنت لا تسطيع دفع منيتي فذرني أبادر بما ملكت يدي

وقال مهيार بن مرزويه :

وكل إن أكلت وأطعم أخاك فلا الزاد يبقى ولا الآكل

وأما إذا كان الإنسان خالداً في الدنيا ثم جاد بماله فلعمري إن كرمه يكون أفضل ، وبذله لماله أشد ، والأمر في ذلك يخالف لحكم الشجاعة بغير شك ، لأن تلك لولا الموت لم تحمد ، والندى بالضد ، وإذا كان الأمر على هذا كان قوله — والندى — حشواً يفسد المعنى ، وقد قال الشريف المرتضى علم الهدى رضي الله عنه : إن المراد بالندى في البيت بذل النفس لا بذل المال ، كما قال مسلم بن الوليد :

يجود بالنفس إذ ضنَّ البخل بها والجود بالنفس أقصى غاية الجود

قال : وإذا جاز أن يسمى بذل النفس جوداً جاز أن يسميه ندى أيضاً وكرماً وسخاء . وهذا الذي ذكره رحمه الله أقصى ما يجوز أن يتأول به ، ولا يحمل قول الشاعر على الفساد ، وأما إذا عدنا إلى التحقيق علمنا أن لفظ الندى المطلق لا يفيد إلا بذل المال والكرم ، ولا يكاد يستعمل في بذل النفس ، وإن استعمل فعلى وجه الإضافة ، فأما مع الإطلاق فلا يفيد ذلك ، ثم إذا سوغنا ما ذهب إليه على بعده كان لفظ — الندى — حشواً ، لأن الشجاعة قد أغنت عنه ، فيمكن حمل هذا البيت على الحشو الذي يختل به المعنى على ما ذكرناه من تأويله الظاهر ، وعلى الحشو الذي يكون غير مؤثر في الكلام على ما خرجه الشريف رحمه الله وتأوله .

وأما الكلمة التي تقع حشواً غير مؤثرة فأمثلها كثيرة موجودة في النظم والنثر ، ومنها قول أبي تمام :

جذبت نداء غدرة البيت جذبة نخر صريعا بين أيدي القصائد

لأن قوله — غدوة السبت — حشواً لا يحتاج إليه ، ولا تقع فائدة

بذكره ، ومن ذا الذي يؤثر أن يعلم اليوم الذي أعطى الممدوح فيه أبا تمام ؟ وأي فرق بين أن يقع عطاؤ في يوم السبت أو الاحد أو غيرها من الأيام ؟ وما بقي عليه شيء إلا أن يخبر بتاريخ ذلك الوقت ، وموضع ذلك اليوم من الشهر .

فقل هذا وأشباهه الحشو الذي يقع ولا تعرض في ذكره فائدة إلا ليصح الوزن ، وهو عيب فاحش في هذه الصناعة ، وما أكثر ما تستعمل - أمسى وأصبح وأخواتها - في هذا الموضع من الحشو ، ويجب أن تعتبر ذلك بأن تنظر الفائدة فيه ، فإن كان الأمر الذي ذكر أنه أصبح فيه لم يكن أمسى فيه فالفائدة حاصلة ، وإن كان الأمر بخلاف ذلك فهو حشو لا يحتاج إليه ، فاعتبار الفائدة فيه هو الأصل الذي يرجع إليه ، ويعول على الظن من جهته . ومثال ذلك أن يقال - أصبحنا مغيرين على بني فلان - فإن موقع - أصبحنا - في هذا الموضع موقع صحيح ، لأنهم لم يكونوا أغاروا عليهم في وقت المساء . ومثل ذلك قوله تبارك وتعالى : (فأصبحوا في ديارهم جاثمين) لأن الأمر لم يطردهم إلا ليلاً ، فأما لو قال قائل - أصبح العسل حلواً - لكان قوله - أصبح - حشواً ، لأنه قد أمسى كذلك ، ويدل على صحة هذا واعتبار العلماء له ما ذكره أبو الحسن علي بن عيسى الرضائي في كتابه المعروف بالجامع في علم القرآن . فإنه قال في قوله تعالى : (حبطت أعمالهم فأصبحوا خاسرين) : وإنما ذكر الصباح من غير أن يراد به معنى الصباح لأنهم بمنزلة من أصبح على أسوأ حال ، وذلك لأن أكثر ما يكون من هيجان

الإعلال بالليل . فيؤمل لصاحبها حسن الحال عند الصباح ، فإذا كان
 المضد من ذلك حصل على الهلاك . فلم يررض أبو الحسن أن تقع
 — أصبح — في كلام الله تعالى حشوا . بل تأول ذلك كما يتأوله
 مثله . وفي ضمن قوله الشهادة بما ذكرناه والإذعان له . فإن قال قائل :
 كيف يمكنكم أن تقولوا هذا ؟ وعن الصحيح من مذاهبكم أن دليل
 الخطاب عندكم ليس بحجة ، وأن تعليق الحكم باسم . أو صفة أو شرط أو
 غاية لا يدل على انتفائه بانتفاء ذلك ، وإذا كان هذا قولكم فليس في قول
 القائل — أصبح السكر حلواً — دليل على أنه لم يمس كذلك ، كما زعمتم
 أن ليس في قول النبي صلى الله عليه وسلم : « في سائمة الغنم الزكاة »
 دليل على أن المعلوفة لازكاة فيها . ولا يمتنع عندكم أن يقال : « في سائمة
 الغنم الزكاة » وإن كانت واجبة في معلوقها ، فكذلك لا يمتنع أن
 يقال : « أصبح العسل حلواً » وإن كان قد أسمى أيضاً بهذه الصفة .
 قبل : الجواب عن هذا السؤال أن الفرق بين ما نجيظه من تعليق الحكم
 بصفة وثبوته لما انتفت عنه تلك الصفة في مثل قوله عليه السلام
 « في سائمة الغنم الزكاة » وبين ما نكرعه من قول القائل — أصبح
 السكر حلواً — لأن النبي صلى الله عليه وسلم إذا قال « في سائمة الغنم
 الزكاة » فليس مراده أن يبين لنا حال المعلوفة هل تجب فيها الزكاة
 أم لا ؟ بل هي مسكوت عنها ، فتجوز فيها ما كنا نجوزه في السائمة قبل
 هذا القول . وليس كذلك قول القائل — أصبح العسل حلواً —
 لأنه يريد حلوا في كل حال من صباح أو مساء ، فلذلك كان ذكر
 الصباح تحشوا . ومثله في مسألتنا أن يكون صلى الله عليه وسلم يقصد

أن يبين لنا حال الزكاة في الغنم جميعها السائمة والمعلوقة ، ثم يقول : في سائمة الغنم الزكاة ، فإننا نقول إن هذا اللفظ غير موافق للصدق ، إذ كان لا يعطينا تصريحه ولا خرواه في المعلوقة حكماً . كما قلنا إن من أراد أن يصف لنا العسل بالحلاوة في جميع الأوقات ثم قال — أصبح العسل حلواً — فإنه قد أتى بأصبح حشواً للغير فائدة ، فبان الفرق بين الأمرين .

ومن الحشواً أيضاً قول أبي تمام :

كالظبية إذا ما صافت فارعت زهر العرار الغض والجشجانا
فإن الجشجان إنما جاء به حشواً للأجل القافية ، وإلا فليس للظبية فضيلة إذا رعت الجشجان ، ولأله فيها ميزة على غيره من النبات ، وقد سبقه إلى مثل هذا الحشو في القافية عددي بن الرقاع العاملي فقال :

وكانها بين النساء أعارها فعم عينه أحور من جاذر جامم .

لأن جامم إنما وردت هنا لأجل القافية لا لمعنى فيها ، وهي قرية بالشام من أعمال دمشق ، وفيها ولد أبو تمام الطائي ، وليس لجاذرها ميزة على غيرها ، وقد سألت عن ذلك جماعة ممن يخبر تلك الناحية فما وجدت عندهم فيها إلا ما عندهم في غيرها من البلاد .

ومن ذلك أيضاً قول علي بن محمد البصري :

وسابقة الأذيال زُخْفُ مفاضة تكنفها منى بجاذ مخطوط^(١)
فليس لكون البجاد مخططاً تأثير في صفة الدرع ، وإنما الغرض بذكره
القافية .

وأضداد هذا في وقوع الفائدة بالكلمة التي تكون فيها القافية كثير ،
ومنه قول امرئ القيس :

كان عيون الوحش حول خباتنا وأرحلنا الجزع الذي لم يشقب^(٢)
فإنه لما أتى على التشبيه قبل القافية واحتاج إليها جاء بزيادة حسنة
في قوله — لم يشقب — لأن الجزع إذا كان غير مثقوب كان
أشبه بالعيون .

وكذلك قول زهير بن أبي سُلي :

كان قنات العيين في كل منزل نزلن به حب الفنا لم يحطم
فقوله — لم يحطم — في هذا البيت مثل — لم يشقب — في البيت الذي
قبله^(٣) .

وروى أبو الفرج قدامة بن جعفر عن محمد بن يزيد المبرّد عن
التوزي ، قال : قلت للأصمعي : من أشعر الناس ؟ فقال : من يأتي
إلى المعنى الخسيس فيجعله بلفظه كبيراً ، أو الكبير فيجعله بلفظه

(١) الزخف من الدروع المحكمه اللينة الواسعة ، ومفاضة واسعة ، والبجاد
الثوب المخطط .

(٢) هذا وما بعده من الأطناب ، وهو خلاف الحشو .

(٣) لأن حب الفنا أحمر الظاهر أيضاً الباطن ، فهو لا يشبه الحروف الأحمر
— العين — إلا ما لم يحطم .

خسيسا ، أو ينقضى كلامه قبل القافية فإذا احتاج إليها أفاد بها معنى .
قال : نحو من ؟ قال : نحو ذى الرئمة حيث يقول :

قف العيس في أطلال مئة فاسأل رسوما كأخلاق الرداء ...
قم الكلام . ثم قال — المسلسل — فزاد شيئا . ثم قال :

أظن الذى يحدى عليك سؤاها دموعا كتبديد الجنان ...

قم كلامه . ثم قال — المفصل — فزاد شيئا . قال : قلت : ونحو من ؟
قال : الأعشى حيث يقول :

كناطح صخرة يوما ليفلقها ^(١) فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل
فزاد معنى . قال : قلت : وكيف صار الوعل فضلا على كل ما ينطح ؟
قال : لأنه ينحط من أعلى الجبل على قرنيه فلا يضيره .

وقد سمي أصحاب صناعة الشعر هذا المعنى الإيغال ^(٢) وأرادوا
بذلك أن الشاعر يوغل بالقافية فى الوصف إن كان واصفا ، وفى
التشبيه إن كان مشبها .

ويجب أن تعلم أن هذا الموضع من حشو البيت شديد المراجعة
لأجل أنه القافية ، فإذا وقعت فيه الإصابة أو الخطأ كان أظهر لها إذا
وقعا فى كلمة من متن البيت ، لما يختص به هذا الموضع من فضل
العناية ، إذ كان متميزا بالقصد بما هو طرف وقافية .

(١) الرواية المشهورة — ليومها — والشاهد فى أن كلامه تم بقوله — يضرها —
وما بعده إيغال .

(٢) عرفوه بأنه هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها . وقيل : إنه
لا يختص بالشعر ، وهو حشوا من الإطناب لا الحشو .

وعلى هذا يقع الأمر أيضاً في السجع من الكلام المشور ، وكثيراً ما يتعذر على مؤلفه القرينة فيتمحل الكلام تمحلاً شديداً ، ويأتي بمعان خارجة عن غرضه ، حتى يظفر بالسجعة بعد تعب ، ويكون معها بمنزلة من يطلب شيئاً يصيده ، فهو يجتهد في الطلب ، والمقصود يجتهد في الهرب ، ويحجى من هذا اختلاف الفصول في الطول والقصر ، لأنه يحتاج في طلب القرينة إلى إطالة الفصل حتى يزيد على ما قبله زيادة فاحشة ، وهذا عيب ظاهر في أكثر من يتمحل صناعة الكتابة في زماننا هذا ، وقد سنّ الكتاب المتقدمون من تجنب السجع في أكثر كلامهم سنة لو اعتمدت لوجدت فيها الراحة من هذا العارض ، لأنهم إذا كانوا لا يحفلون بالسجع فالواجب اطراحه في الموضع الذي يكون متكلفاً نافراً ، فأما الشعر فلا مندوحة عن القافية ، فإن تعذرت في البيت فليس غير ترك ذلك البيت رأساً ، وسيأتي الكلام في هذا الباب إذا صرنا إلى ذكر التناسب في الألفاظ بمشيئة الله وعونه .

فأما زيادة — ما — في قول الله تعالى : (فيها رحمة من الله لنت لهم) وقوله تعالى : (فيما نقضهم ميثاقهم) فإن لها هنا تأثيراً في حسن النظم ، وتمكيناً للكلام في النفس ، وبعداً به عن الألفاظ المبتذلة ، فعلى هذا لا يكون حشواً لا يفيد . وأهل النحو يقولون : إن — ما — في هذا الموضع صلة مؤكدة للكلام . وقد يكون التوكيد عندهم بال تكرار كما يكون بالعلامة الموضوعية له ، وإذا أفاد الكلام شيئاً فليس من الحشو المذموم ، لأن حقيقة الحشو هو الذي يكون دخوله في

الكلام وخروجه على سواء ، وإنما الغرض به إقامة الوزن في الشعر ،
أو ما يجري مجرى ذلك في النثر ، وقد جاءت — ما — في الشعر أيضا
على معنى ما وردت في الآية ، قال الشاعر :

فأذهبي ما ليك أدركي الحيا^(١) ثم عداني عن هيجيكم أشغالي^(٢)
ومن هذا القبيل أيضا دخولها في — أينما — قال المنلس :

وهل لي أم غيرهما إن تركتها أبي الله إلا أن أكون لها أينما^(٣)
وقال الآخر :

لثقتنيم^(٤) بن لقيمان من أخته فكان ابن أخت له وأينما^(٥)
ورودها في هذا الموضع خاصة كثير ، فهذا مبلغ ما نقوله في
الحشو ، ليكون دليلا على غيره ، ومنها على مثله .

ومن وضع الالفاظ موضعها اللائق بها ألا يكون الكلام شديد
المداخلة يركب بعضه بعضاً ، وهذا هو المعاظلة التي وصف عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه زهير بن أبي سلمى بتجنّبها فقال : كان
لا يعاقل بين الكلام . لأن المعاظلة المداخلة ، ومن ذلك يقال —

(١) هو لأعنى قيس ، وما زائدة ، يأمرها أن تنصرف إلى سبطها وتركها ،
لأنه أدركه الحلم حلم الكبر ، وعرفه عنها أشغاله أي مآله .

(٢) هو من قصيدة له مطلقها :

يعرفني أمي رجال ولا أرى أخا كرم إلا بأن ينكرنا

(٣) رواية اللسان والنتاج — وكان ابن أخت — ولقيم اسم رجل مصفر لقيان
على الترجيح أو مصفر المقم .

تعاظلت الكلاب - وغيرها مما يتعلق ببعضه ببعض عند السفاد ،
وقد غلط في تمثيل هذا أبو الفرج 'قدامة بن جعفر الكاتب ، وبين
خطأه فيه أبو القاسم الحسن بن بشر الأمدى رحمه الله . لأن أبا الفرج
قال : إن المداخلة التي تكره ووصف عمر رضى الله عنه زهيراً بتجنُّبها
أن يدخل بعض الكلام فيما ليس من جنسه . قال : وما أعرف ذلك
إلا فاحش الاستعارة : مثل قول أوس بن حجر .

و ذاتُ هذمٍ عارٍ نواشِرُها قصمتُ بالماءِ تولباً جَدْعاً^(١)
فسمى الصبي تولباً والتولب ولد الحمار . ومثل قول الآخر :
وما رقد الولدانُ حتى رأيتُه على البكرِ نيميه بساقٍ وحافرٍ^(٢)
فسمى رجل الإنسان حافراً ، وهذا ليس من المعاظلة التي هي ركوب
بعض الكلام بعضاً ومداخلة بعضه في بعض^(٣) والصحيح من تمثيل
ذلك ما ذكره أبو القاسم الأمدى وهو قول أبي تمام :

^(١) هو من قصيدة له في رثاء فضالة بن كعدة ، وقوله :

ليبكك الترب والتربة والمدامة والفتيان طرا وطامع طامعا
والهدم الثوب البالي ، والنواشِر عروق وعصب ياطن الذراع والمراد ذراعها ،
وجدعاً سبى الغذاء .

^(٢) هو الجيها الأسدى يصف ضيفا طارفاً أمرع إليه ، وقوله .

فأبهر نارى وهى شقراء أوقدت بليلى ملاحث للعيون النواظر

ومعنى إربه يستخرج ما عنده من الجرى

^(٣) لأنه من قبح الاستعارة ، فهو يدخل في التعقيد المعنوى ، والمعاظلة هي
التعقيد اللفظى .

خان الصفاء أخُ خان الزمان أخاً عنه فلم يتخون جسمه الكد^(١)
لأن الفاظ هذا البيت يتشبه بعضها ببعض، وتدخل الكلمة من
أجل كلمة أخرى تجانسها وتشبهها، مثل خان وخان ويتخون وأخ
وأخا، فهذا هو حقيقة المعاطلة.

وكذلك قول أبي تمام أيضا :

يا يوم شرّد يومَ لهوى لهوّه بصباني وأذلّ عزّ تجلّدي^(٢)
فقوله — يا يوم شرّد يومَ لهوى لهوّه — شديد التعاضل حتى
كأنه سلسلة .

ومنه أيضا قول أبي تمام :

يوم أفاض جوى أغاض نغزياً
خاض الهوى بحرى حجاجه المزيد^(٣)

^(١) يريد — خان الصفاء أخُ خان الزمان أخا من أجله فلم يتخون جسمه
الكد ، ولم يتخون لم يتقص ، والكد الحزن والهم الشديد .

^(٢) لهو اليوم أن يفرق الجمع ويكسر الصافي ، يقول : يا أيها اليوم الذي
شرّد لهوّه يومَ لهوى ، وأذلّ ما كان مصونا من صبرى ، ولو قال — يا يوم شرّد
لهوى لهوّه — لكان أصح معنى ، لأن التشديد إنما وقع بلموه ، ولكنه جاء باليوم
الثاني من أجل الأول ، وبالماءر الثاني من أجل ما قبله ، فكانت ألفاظه كأنها سلسلة
في شدة تعلق بعضها ببعض .

^(٣) يريد ببحرى حجاجه الدماغ والقلب ، فقد جعل الحجا مزبدا ، ولا يعرف
عاقلة يقول إن الماء يزد ، وكذلك خوض الهوى بحر التمزى من أبعاد الاستعارات ،
وفاعل أغاض ضمير جوى .

وقال أبو القاسم : فإن قال قائل : إن هذا الذي أنكرته من تشبث الكلام بعرضه ببعض ، وتعلق كل لفظة بما يليها ، وإدخال كلمة من أجل أخرى تشبهها وتجانسها ، هو المحمود من الكلام ، وليس من المعاطلة في شيء ، ألا ترى أن البلاء والفصحاء لما وصفوا ما يستجد ويستحب من النثر والعظم قالوا : هذا كلام يدل بعرضه على بعض ، وبأخذه بعضه برقاب بعض . قيل : هذا صحيح من قولهم ، ولم يريدوا به هذا الجنس من النظم والنثر ، ولا قصدوا هذا النوع من التأليف ، وإنما أرادوا المعاني إذا وقعت ألفاظها في مواقعها ، وجاءت الكلمة مع أختها المشاكلة لها التي تقتضي أن تجاورها بمعناها ، إما على الاتفاق أو التضاد حسبما توجبه قسمة الكلام ، وأكثر الشعر هذا سبيله . وذلك نحو قول زهير :

سُمت تكاليف الحياة ومن يعيش

ثمانين حولاً — لا أبالك — بسام

لأنه لما قال في أول البيت — سُمِت — وقال — ومن يعيش

ثمانين حولاً — اقتضى أن يكون في آخره — بسام .

وكذلك قوله :

والسُترُ دون الفاحشات وما يلقاك دون الخير من سُتر^(١)

^(١) مطوف على قوله قبله :

ولأن أشجع حين تنجه
وأجر جمع جرو وهو ولد الأسد .

فالسُّرُّ الأول اقتضى السُّرُّ الثاني .

وكذلك قول امرئ القيس .

فإن تكنموا الداء لا تُخَفِّه وإن تَقْصِدُوا الذم لا تَقْصِدِ

فإن كل لفظة تقتضى ما بعدها .

فهذا هو الكلام الذى يدل بعضه على بعض ويأخذ بعضه برقاب بعض ، وإذا أنشدت صدر البيت علمت ما يأتى من عجزه . فالشعر الجيد أو أكثره على هذا مبنى . وهذا الذى ذكره أبو الفاسم رحمه الله صحيح ، ويجب أن يقتدى به فى هذا الباب ، وقد بين المعاملة وفرق بينها وبين غيرها من العيوب بالتمثيل الذى ذكره .

فأما الذى قاله من دلالة بعض الكلام على بعض حتى يمكن استخراج قوافيه إن كان شعرا ، ويكون بعض البيت شاهدا لبعض ، فهو من الدعوات المحمودة ، وسيأتى الكلام فى ذلك مستوفى عند ذكر القوافى والأسجاع بعون الله ومشيتة . وبعض الناس يسمى هذا الفن من الشعر التوشيح ، وبعضهم يسميه التسميم ^(١) ومثاله قول الشاعر :

عَجِبْتُ لِمَسَى الدَّهْرُ بِنِي وَبِنِهَا ^(٢) فَلِمَا اقْتَضَى مَا بَيْنَنَا سَكَنَ الدَّهْرُ ^(٣)

^(١) هو أن يكون مبتدا الكلام ينبىء عن مقطعه وأوله يخبر بآخره . وهذا نوع من البديع يسمى الإرساد أيضا .

^(٢) هو لآبى صخر المزدلى . والشاهد فى أن قوله — عَجِبْتُ لِمَسَى الدَّهْرُ — أن أول البيت يقتضى قوله — سَكَنَ الدَّهْرُ — فى آخره ، وسمى الدهر كناية عن مرعاة قضا أوقات الرمال ، وسكونه كناية عن استطالة أيام الفراق .

وقول عمرو :

وكننت سناماً في فَرْزارة نامكا وفي كلِّ حى ذورة و سنام^(١)
وقوله أيضاً :

إذا لم تستطع شيئاً فدعته وجاوزه إلى ما تستطيع^(٢)
وقول أبي عباد :
مَشِيبٌ كَبْتُ السَّرْعَى بِحَمَلِهِ مَحْدَثُهُ أَوْ ضَاقَ صَدْرُ مُذِيعِهِ
تَلَا حَقٌّ حَتَّى كَادَ يَأْتِي بِطَيْثِهِ بَحْثُ اللَّيَالِي قَبْلَ أَنْ يَسْرِيْعَهُ^(٣)
وقوله :

أَبْكِيكَ دَمْعاً وَلَوْ أَنَّنِي عَلَى قَدْرِ الْجَوَى أَبْكِي بِكَتْمَادَمَ^(٤)
لأن هذه الأبيات كلها إذا سمع الإنسان صدورها ، وكان قد عرف
الروى المقصود فيها ، عرف الكلمة التي تكون قافية قبل الوصول
إليها ، وأمثال هذا كثيرة ، وسيأتى ذكرها في باب القوافي والأسجاع
وترك التكلف والتعقيد في الكلام ، بمشيئة الله وعونه .

ومن وضع الألفاظ موضعها ألا يعبر عن المدح بالألفاظ
المستعملة في الذم ، ولا في الذم بالألفاظ المعروفة للمدح ، بل يستعمل
في جميع الأغراض الألفاظ اللانفة بذلك الغرض ، في موضع الجذ

(١) هو عمرو بن معد يكرب الزبيدي ، والشاهد فيه ظاهر .

(٢) الإِرْصَادُ في قوله — إذا لم تستطع .

(٣) الإِرْصَادُ في قوله — حتى كاد يأتى بطيئته .

(٤) الإِرْصَادُ في قوله — أَبْكِيكَ دَمْعاً — لأنه ليس يبكي بكاء الدمع إلا

بكاء الدم :

ألفاظه ، وفي موضع الهزل ألفاظه ، ومثال ما استعمل من هذه الألفاظ في غير موضعه قول أبي تمام :

ما زال يهذى بالمكارم دائماً حتى ظننا أنه محموم^(١)
وقوله :

وتشفي الحرب منه حين تغلّ مراجلها بشيطان رجيم^(٢)
وقوله :

ولى ولم يظلم وهل ظلم امرؤ حث السجاء وخلفه التنين^(٣)
وقول الحسين بن الضحاك :

كذا من يشرب الراح مع التنين في الصيف^(٤)
وقول أبي نواس :

جاد بالأموال حتى حسبه الناس حمتا

(١) في رواية — ما زال يهذى بالمكارم والعلا .

(٢) رواية — تشفى — بتشديد الفاء أى توضع على الأثافي وفيه استعارة . جعل الممدوح شيطانا رجما .

(٣) هو من قصيدة له في وقعة لبايك انهزم فيها بمذح بها الأتسين ، وضمير — لى — لبايك ، ويريد بالتنين الأتسين ، وما سمع أحد من الشعراء شبه به ممدوحا .

(٤) هو من قطعة له في النسيب :

ندمي غير مقصوب الى شيء من الحيف
سقاى مثل ما يشرب بفعل الضيف بالضيف
فلما دارت الكأس دعا بالنطع وال سيف
كذا

وقد تمثل بها الخلاج حين قدم للقتل .

وقول العنبري :

ما كان يعطى مثلها في مثله إلا كريم الخيم أو مجنون

وقول أبي تمام :

يا أبا جعفر جعلت فداكا فاق حسن الوجوه حسن قفاكا

لأن - يهذى ، والمحموم ، والشيطان الرجيم ، والتنين ، والحق ،
والجنون ، وذكر القفا - من الألفاظ التي تستعمل في الذم ، وليست
من ألفاظ المدح .

وقد كان بعض الأدباء يعيب قول ابن الرومي :

من شعرها من فضة وثغرها من ذهب

ويقول : إن التشبيه بالفضة والذهب إنما يقع في المدح ، وكان
يجب أن يهجو هذه المرأة بما يستعمل من ألفاظ الذم وطرقه .

فإن قال قائل : إذا كان التنين هو الحية وكانوا كثيراً ما يشبهون
الممدوح بالحية - ويقولون - هو صل صفاة ، وحية واد ، وأرقم
وأسود وغير ذلك - كما قال أبو الطيب :

يمد يديه في المفاضة ضيغم وعيناه من تحت التريكة أرقم^(١)

وقال آخر :

(١) المفاضة الدرع الواسعة ، والتريكة البيضة تشبها لها بيضة النمامة إذا خرج
عنها الفرج فتركت - ورواية الديوان - وعينه

إني على رأس العدو ونحتي للأغنام قسطة وحينة وإي^(١)
وقال الرضى :

نهت منى يا أبا الغيداق أصم لا يسمع صوت الراق
ذا ريفة تهزأ بلدوياق^(٢) كأنما أم من الإطراق^(٣)
وقال حريث بن عتاب :

أترجو الحياة يا ابن بشر بن مسهر وقد علقت رجلاك في ناب أسودا
من الصم تكفى مرة من لعبه وما عاد إلا كان في العود أحدا
وأمثال هذا كثيرة ، فكيف يكون ذكر التين عيبا ولا يكن
ذكر الأرقم والصل والأسود عيباً ومعنى الجميع واحد ، قيل له : إنما
لم نذكر التين لأجل معناه فيقال لنا - إن معنى التين والحية واحد ؟ وإنما
عيبناه من أجل مدحه ، لأن هذه اللفظة لم تستعمل في المدح ، وتلك
الألفاظ قد استعملت فيه ، وليس يمتنع أن يكون للشيء الواحد اسمان
يستعمل أحدهما في موضع ويستعمل الآخر في موضع آخر . وهذا
شيء إنما أصله العرف والعادة ، دون أصل وضع الأسماء في اللغة ، ألا
ترى أن الإنسان إذا مدح ذكر الرأس والسكاكل والهامة ، وإذا هجا
ذكر القفا والأخادع والقذال . وإن كانت معاني الجميع متقاربة . وليس
يحسن أن يخاطب الملوك فيقال لبعضهم - وحق يافوخك أو قعدودتك

(١) الأغنام زبد أفواه الإبل ، والقسطة هديرها .

(٢) قبله :

صل صفا ملعن البصاق

(٣) أم شج في رأسه .

أو أخادعك أو قذالك أو قفاك - قياسا على أن يقال له -
 - وحق رأسك - لأن الاستعمال يختلف في الالفاظ ، وإن كان المعنى
 فيها غير مختلف على ما قدمناه .

ومن هذا الجنس حسن الكناية عما يجب أن يكنى عنه في الموضع
 الذي لا يحسن فيه التصريح ، وذلك أصل من أصول الفصاحة ، وشرط
 من شروط البلاغة . وإنما قلنا في الموضع الذي لا يحسن فيه التصريح ،
 لأن مواضع الهزل والمجون وإيراد النواذر يليق بها ذلك ، ولا تكون
 الكناية فيها مرضية ، فإن لكل مقام مقالا ، ولكل غرض فنا وأسلوبا .
 ومما يستحسن من الكنايات قول امرئ القيس :

فصرنا إلى الحسنى ودق كلامنا ﴿ ورضت فذلت صعبة أي إذلال ﴾^(١)
 لأنه كنى عن المباشرة بأحسن ما يكون من العبارة .

وروى عن أبي الحسين جعفر بن محمد بن ثوبة : أنه لما أجاب أبا
 الجيش خناريه بن أحمد بن طولون عن المعتضد بالله من كتابه بإتخاذ
 ابنته التي زوجها منه ، قال في الفصل الذي احتاج فيه إلى ذكرها : وأما
 الوديمة فهي بمنزلة ما انتقل من شمالك إلى يمينك ، عناية بها ، وحياطة لها ،
 ورعاية ما واثق فيها . وقال للوزير أبي القاسم عبيد الله بن سليمان بن
 وهب : والله إن تسمي إياها بالوديمة نصف البلاغة . واستحسن
 هذه الكناية حتى صار الكتاب يعتمدونها .

وكتب أبو إسحاق الصابي عن عز الدولة بمختار بن معز الدولة

(١) سبق هذا البيت في ص ١٧٢

إلى أبي تغلب بن ناصر الدولة في إنفاذ ابنه المزوجة منه : وقد توجه أبو النجم الحرمي أيده الله نحوك بالوديعة ، وهو الأمين على ما يحوطه ويحفظه ، والوفى بما يجرسه ويلحظه ، وإنما نقلت من مخرس إلى معرّس " ومزوطان إلى سكن ، ومن مأوى برّ وانطاف . إلى مشوى كرامة والاطاف . فأجاب أبو تغلب عن هذا بكتاب من إنشاء أبي الفرج البيضا ، قال في جوابه عن هذا الفصل : ووصل أبو النجم بدر الحرمي بالأمانة العظيم قدرها ، والصنوة اليانة فداها وذكرها . فقال عوض الوديعة الأمانة ليغار بين اللغطين .

وكذلك سبق بعضهم إلى الكناية عن الحرمة بالتحيز اتباعاً لقول الله تعالى : (ومن يؤتم يومئذ ذرّة إلا متحرقاً لقسار أو متحيزاً إلى فئة) ثم صارت هذه العبارة للكتاب سنّة . وخبرني من أثق به عن رجل من أهل بغداد يصنع الفزل من الذهب . قال : أحضرني الوزير أبو الحسن علي بن عبدالعزيز المعروف بابن حاجب النعمان وزير القادر بالله ، وأخرج إلى علماء مذهباً عليه اسم المقتدر بالله ، قد بلى وخلق وبقي فيه الذهب . فقال لي : كيف السبيل إلى أخذ ما على هذا من الذهب ؟ فقلت : محرق . فصاح صيحة عظيمة . وقال : ويلك ، ما هذا التهم ؟ أتحرق أعلام أمير المؤمنين ؟ وأمر يا خراجي ، فدفعت وقد قاربت التلف من هيبة والخوف منه . وتعقبتني أهل المجالس بالسؤال في هذا عندي بعدم الفهم يا أنكره على ، فأمر بإعادتي إليه وقال : ربه الذي

المعرس الموضع الذي يعرس فيه القوم أي ينزلون من السفر ليرتاحوا ثم يسافرون .

تقول؟ فقلت: ما يرسمه سيدنا الوزير . فقال: قل: يستخلص . فقلت: يستخلص . فقال: خذ وانصرف . فأخذت العلم ومضيت فأحرقته ، وأحضرت له ماخرج فيه من الذهب فأخذه .

ومن هذا الفر أيضاً من حسن الكناية قول أبي الطيب :
تدعى ما ادعيت من ألم الشوق إليها والشوق حيث النحول^(١)
لأنه كنى عن كذبها فيما ادعته من شوقها بأحسن كناية . وكذلك قوله:
لو أن فتاً خسرت صبحكم وبرزت وحدثك عاقه الغزل^(٢)
لأنه أراد - انهزم - فكنى عن هزيمته بعاقه الغزل ، وتلك
أحسن كناية في هذا الموضع .

وأضداد هذا من قبح العبارات قول أبي الطيب :

إني على شغف من باقى خمرها لا شغف عما فى سراويلاتها
وقول الآخر :

تعطين من رجلك ما تعطينى الأكف من الوغاب^(٣)
وقول الرضى يرثى والدته :

كأن ارتكاضى فى حشاك مسبباً ركض الغليل عليك فى احشائى^(٤)

(١) فتاخر اسم عضد الدولة ، والغزل الكلف بالنساء .

(٢) الرغاب الأرض اللينة الواسعة الدثة ، يمكن بهذا عن امتلاء رجلها
ولبنها .

(٣) يبنى أن ارتكاضه وهو جنين فى بطنها كان سبباً لارتكاض غليله فى
احشائه لموتها .

لأنك إذا تأملت هذين البيتين وجدتهما يجريان من بيت امرئ القيس مجرى الضد ، وذلك أن امرأ القيس عبر عما يجب أن يكنى عنه من المباضة فكنى بأحسن كناية ، وهذان عبرا عما لا يجب أن يكنى عنه ، فأتيا بالفاظ يجب أن يكنى عنها .

وقد ذهب بعض المفسرين إلى أن قوله تعالى : (كَانَا بِأَكْلَانِ الطَّعَامِ) كناية عن الحدث ، وليس الأمر على ما قال ، بل معنى الكلام على ظاهره ، لأنه كما لا يجوز أن يكون المعبود محدثا ، كذلك لا يجوز أن يكون طاعما ، وهذا شيء ذكره أبو عثمان الجاحظ ، وهو صحيح .

ومن وضع الألفاظ ، وضعها ألا يستعمل في الشعر المنظوم والكلام المنشور من الرسائل والخطب ألفاظ المتكلمين والنحويين والمهندسين ومعانيهم والألفاظ التي تختص بها أهل المهن والعلوم ، لأن الإنسان إذا خاض في علم وتكلم في صناعة وجب عليه أن يستعمل ألفاظ أهل ذلك العلم وكلام أصحاب تلك الصناعة . وبهذا شرف كلام أبي عثمان الجاحظ ، وذلك أنه إذا كاتب لم يعدل عن ألفاظ الكتاب ، وإذا صنف في الكلام لم يخرج عن عبارات المتكلمين ، فكأنه في كل علم يخوض فيه لا يعرف سواه ولا يحسن غيره ^(١) . وما يذكر من هذا النوع في استعمال ألفاظ المتكلمين قول أبي تمام :

(١) ذكر ابن الأثير أن مذهب إليه من أنه يجب على الإنسان إذا خاض في علم أو صناعة أن يستعمل ألفاظ أهلها مسلم له ، ولم يسلّم له مذهب إليه من منع هذا في صناعة المنظوم والمنثور ، لأنها مستمدة من كل علم ، فلا مانع فيها من استعمال ما تدعو إليه الحاجة إليه من معاني العلوم .

مودة ذهب أثمارها شبة ^(١) وهمة جواهر معروفها عرض ^(٢)
لأن الجواهر والعرض من ألقاظ أهل الكلام الخاصة بهم .

ومن ألقاظ النحويين قوله أيضاً :

خرقاء يلعب بالعقول حبايبها كتاب الأفعال بالاسماء ^(٣)
وقول أبي الطيب :

إذا كان ماتويه فعلاً مضارعاً مضى قبل أن تلقى عليه الجوازم ^(٤)
وقوله :

وكان أبنا عدو كازاه لذي يامى حروف أنيسيان ^(٥)

وقول أبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان فيما قرأته عليه :

تلاق تفرى عن فراق تدمه آق وتكسير الصحائح في الجمع ^(٦)

^(١) هو من قصيدة له في العتاب ، والشبه النحاس الأصفر ، وقد ذكر ابن الأثير أنه لا يعاب في البيت إلا لفظ - شبه - لأنه عامي ركيك .

^(٢) خرقاء حقا صفة للخمر في الآيات قبله ، والحبيب الفقايع التي تعلو الماء والخمر ، وقد خالف ابن الأثير الحقايب فيما أنكره في هذا البيت ، لأن التثنية فيه واقع موقعه .

^(٣) يعني أنه يبادر إلى فعله ولا ينتظر أمراً أو نهياً .

^(٤) ضمير التثنية في - كازاه - يعود إلى أبني المدح في قوله :

وكشت الشمس نهر كل عين فكيف وقد بدت معها اثنتان

والضمير الميم في - يامى - يعني أهما إذا فاجرا يشكراهما رط أيبها فليكن ابنا بمنزلة يامى أنيسيان تصغير إنسان في أهما فييدان نفسه وإن زادا في عدده .

^(٥) تفرى تشقق ، يعني أنه تلاق أدى إلى فراق ، كما يؤدي الجمع إلى تكسير الاسماء الصحاح نحو عمرو وعمود .

وقوله أيضاً في بعض رسائله : خرس الله عز سيدنا حتى تدغم
الطاء في الهاء ، فتلک حراسة بغير انتهاء ، وكثيراً ما يسلك هذه الطريقة
في كلامه ، وهي لا ثقة به ، لأنه لم تكن له يد في صناعة الكتابة ، ولا
طريقة محدودة ، وإنما رسائله معدودة في كتب اللغة ومساير الأدب ،
فاستعمال هذا وما يجري مجراه فيها لا تقى .

ومن هذا النوع ما يحكى من أشعار أصحاب المهن واستعمالهم
لألفاظ صناعاتهم ومعانيها فيما ينظمونه أو ينثرونه ، وربما كان ذلك
أوبعضه شيئاً يصنع وينسب إليهم . وحكى أن بعض المهندسين
حضرته الوفاة فقال : يا عالماً بجذر الأصم ومحيط الدائرة ، لا تقبض
روحي إلا على خط مستقيم وزوايا قائمة .

وقيل : إن بعض الملوك أنفذ صاحباً له في جيش وكان طبيباً ، فلما
عاد إليه سأل عن الواقعة فقال له : التفت الفئتان في موضع كرجبة
السيارستان ، فلو ألقى مبضع لما وقع إلا على قيفال^(١) ، فكانت إلا ساعة حتى أبحر
أعدونا ببحرانا مهلكا ، وعدنا في صحة مطلقة يا قبالك يا معتدل المزاج .

وخبرت أن عز الدولة بختيار بن معز الدولة قال يوماً وفي مجلسه
جماعة من ندمائه وكتابه : لينشدني كل واحد منكم أغزل ما يعرفه من
الشعر ، فأنشده كل واحد منهم ما حضره ، فلما انتهى القول إلى أبي
الخطاب مفضل بن ثابت الصابي وكان أبوه طبيباً أنشده قول أبي
العتاهية :

(١) القيفال عرق في اليد يفضده ، وهو مغرب .

قال لي أحمد ولم يدر ما بي أنحب الغداة عتبة حقا
فتنفست ثم قلت نعم حبة ساجري في العروق عرقا فعرقا
فقال له بخيار : لا تخرج بنا يا أبا الخطاب عن صناعة الطب التي
ما ترثها عن كلاله .

وكان أصحابنا إذا سمعوا قول المهلي :

يامن له رتب ممكنة القواعد من فؤادي
قالوا . هذا يصلح أن يكون شعر بناء .
وقال الظاهر الجزري :

محاسنه هيولى كل حسن . ومغنا طيس أذنة الرجال
وهذا كأنه شعر فيلسوف .

وحكى أبو عثمان عمر بن بحر الجاحظ قال : أنشدت أبا شعيب القلال
آيات أبي نواس :

ودار ندامى عطلوها وأدجلوا بها أثر منهم جديد^(١) ودارس
فقال : هذا شعر لو نقرته طن . فوصفه من طريق صناعته .
وقال أبو القاسم الأمدى في قول أبي تمام :

العار والنار والمسكره والعطب^(٢)
والقتل والصلب والمرءان والخشب^(٣)

(١) هو مطلع قصيدة له في الهجاء ، ويبدء :

أحل وأعذب من نيل محمود به . ولن تجود به يا كلب يا كلب
والمران الرماح اللدنة في صلاية وشجر يتخذ منه الرماح .

هذا كأنه من كلام خالد الحداد .

وكان بمعرفة النعمان شاعر يعرف بالواق ، موصوف بالخلاعة
والمجون ، فكان ينظم أشعاراً في حائك وإسكاف وصانغ ومن يجرى
بجراهم ، ويستعمل ألفاظ تلك الصناعة ومعانيها في ذلك الشعر ، فما
يروى له في غلام إسكاف قوله :

إن سنّ بالهجران شفرةً ليقذّ قلبي قدّ مجتهد
فلا صبرن كصبر تحنة متمسكا بمحائل العقد

وهذا إنما يسوغ على هذا السيل من الهزل والخلاعة . فأما في
باب الجدة فليس يحسن أن يستعمل في كل موضع منه إلا الألفاظ
اللائقة به . وشعر أبي عبد الله بن الحجاج وإن تضمن كثير من الألفاظ
التي لا تحسن في مواضع الجد ، فإنه قد جاء بها في الموضع اللائق بها ،
ولأجل هذا حسنت ولم تقبح ، ألا ترى أن قول ابن نباتة :

وقال لنا الزمان ظلمتموهم فقلنا للزمان ذبح الفضولا

ليس بمختار على طريقته في الجد وقته ، ولو ورد في شعر أبي
عبد الله بن الحجاج كان مرضياً مختاراً .

ومن شروط الفصاحة المناسبة بين اللفظين ، وهي على ضربين :

مناسبة بين اللفظين من طريق الصيغة : ومناسبة بينهما من طريق
المعنى ، فأما المناسبة من طريق المعنى فستذكرها في المعاني إذا وصلنا
إليها من هذا الكتاب بعون الله ومشيئته . وأما المناسبة بينهما من

طريق الصيغة فلها تأثير في الفصاحة ، ومثال ذلك ما رواه أبو الفتح
عثمان بن جنى ، قال : قرأت على أبي الطيب قوله :

وقد صارت الأجفان فرحاً من البكا

وصار بهاراً في الحدود الشقائق^(١)

فقلت : قرأت على . فقال : إنما قلت - فرحاً - لأن قلت - بهاراً^(٢)

فهذه المناسبة التي تؤثر في الفصاحة ، والشعراء الخذاق والكتّاب
يعتمدونها ، وكتب بعضهم إذا كنت لا تؤثر من نقص كرم ، وكنت لا أوتي
من ضعف سبب ، فكيف أخاف منك خيبة أمل ، أو عدولاً عن
عن اغتفار زلل ، أو فتوراً عن لم شعث وإصلاح خال . فتناسب بين
نقص وضعف ، وكرم وسبب ، وعدول وفتور - بالصيغ ، وإلا فقد
كان يمكنه أن يقول : مكان نقص قلة ، فلا يكون مناسباً للضعف ،
ومكان كرم جوداً فلا يكون مناسباً لسبب ، ومكان سبب شكراً فلا
يكون مناسباً للكرم ، ومكان فتور تقصيراً فلا يكون مناسباً للعدول .

ومن هذا النحو أيضاً قول أبي تمام :

مها الوحش إلا أن هاتماً أو أنس^(٣) قنما الخط^(٤) إلا أن تلك ذوابل^(٥)

^(١) قرسى جمع قريح أي جريح ، والبهار زهر أصفر ، والشقائق جمع شقيقة
زهر أحمر ، يعني أن حمرة الحدود صارت صفرة لأجل الفراق .

^(٢) يعني أنه قال - فرحاً - بالنون جمع قرحة وهي اسم لوصف ، كما أن
بهاراً جمع بهارة ، وقرسى جمع قريح لانتون .

^(٣) مها الوحش بقره تشبه بها السماء في سعة الميول ، وقنما الخط وما جوارهم
يلد تحنن فيها ، وتشبه بها السماء في اعتدال القاعة ، وذوابل جافة ، يعني أن
الرياح ذوابل أمامها فتواضر .

فناسب بين ما وقنا ، والوحش والخط .
وكذلك قول أبي عبيدة :

فأحجم لما لم يجد فيك مطمعا وأقدم لما لم يجد عنك مهربا^(١)
فناسب بين - أحجم وأقدم ، ومطمعا ومهربا ، وعنك وفيك - وأمثلة
هذا أكثر من أن نحصى .

ومن المناسبة بين الألفاظ في الصيغ السجع والازدواج ، ويُحذف
السجع بأنه تماثل الحروف في مقاطع الفصول^(٢) وبعض الناس يذهب
إلى كراهة السجع والازدواج في الكلام ، وبعضهم يستحسنه ويقصده
كثيراً . وحجة من يكرهه أنه ربما وقع بتكلف وتعمل واستكراه ،
فأذهب طلاوة الكلام ، وأزال مائه . وحجة من يختاره أنه مناسبة بين
الألفاظ يحسنها ، ويظهر آثار الصنعة فيها . ولولا ذلك لم يرد في كلام الله
تعالى ، وكلام النبي صلى الله عليه وسلم ، والفصيح من كلام العرب ، وكما
أن الشعر يحسن بتساوي قوافيه ، كذلك النثر يحسن بتماثل الحروف في
فصوله : والمذهب الصحيح أن السجع محمود إذا وقع سهلاً متيسراً بلا

(١) هو من قصيدة في وصف مبارزة الفتح بن خاقان للأسد ، يعني
أن الأسد أحجم عنه لقوته ، فلما عرف أنه لا ينجو منه أقدم
دعماً إليه .

(٢) الظاهر أنه يرى أن السجع والازدواج مترادفان ، وقد غابر بينهما غير
وسمى الازدواج المزوجة ، وهي أن يزوج بين معنيين في الشرط والجزاء ،
كقوله :

إذا ما نهى الناهي للرجل في الهوى أصاحت إلى الواشي فلج بها الحجر

كلفة ولا مشقة، وبحيث يظهر أنه لم يُقصَد في نفسه، ولا أحضره إلا صدق معناه دون موافقة لفظه، ولا يكون الكلام الذي قبله إنما يتخيل لأجله، وورد ليصير وصلة إليه. فإن متى حمدنا هذا الجنس من السجع كنا قد وافقنا دليل من كرهه وعملنا بموجبه، لأنه إنما دل على قبح ما يقع من السجع بتعمل وتكلف، ونحن لم نستحسن ذلك النوع ووافقنا أيضا دليل، من اختياره، لأنه إنما دل به على حسن ما ورد منه في كتاب الله تعالى وكلام النبي صلى الله عليه وسلم، والفصحاء من العرب. وكان يحسن الكلام ويبين آثار الصناعة، ويجرى مجرى القوافي المحمودة، والذي يكون بهذه الصفات هو الذي حمدناه واخترناه، وذكرنا أنه يكون سهلا غير مستكره ولا متكلف.

وقد حكى الجاحظ عن بشر بن المعتمر أنه قال في وصيته في البلاغة: إذا لم تجد اللفظة واقعة موقعها، ولا صائفة إلى مستقرها، ولا حالة في مركزها، بل وجدت ألفة في مكانها. فافرة من موضعها، فلا تشكر ههنا على القرار في غير موطنها، فإنك إذا لم تتعاط قريض الشعر الموزون، ولم تتكلف اختيار الكلام المنثور، لم يعبك بترك ذلك أحد، وإذا أنت تكلفتها ولم تكن حاذقا فيهما. عابك من أنت أقل عيباً منه، وأزرى عليك من أنت فوقه. وهذا كلام صحيح يجب أن يقتدى به في هذه الصناعة.

وأما الفواصل التي في القرآن فإنهم سموها فواصل ولم يسموها أسجاعات، وفرقوا فقالوا: إن السجع هو الذي يقصد في نفسه ثم يحمل المعنى عليه،

والفواصل التي تتبع المعاني ولا تكون مقصودة في أنفسها . وقال على ابن عيسى الرماني : إن الفواصل بلاغة ، والسجع عيب . وعلل ذلك بما ذكرناه من أن السجع يتبع المعاني ، والفواصل تتبع المعاني ، وهذا غير صحيح . والذي يجب أن يحذف في ذلك أن يقال : إن الأسجاع حروف متماثلة في مقاطع الفصول على ما ذكرناه ، والفواصل على ضربين : ضرب يكون سجعاً ، وهو ما تماثلت حروفه في المقاطع ، وضرب لا يكون سجعاً ، وهو ما تماثلت^(١) حروفه في المقاطع ولم تماثل ، ولا يخلو كل واحد من هذين القسمين - أعني المتماثل والمتقارب - من أن يكون يأتي طوعاً سهلاً وتابعا للمعاني ، وبالضد من ذلك . حتى يكون متكلفاً يتبعه المعنى فإن كان من القسم الأول فهو المحمود الدال على الفصاحة وحسن البيان وإن كان من الثاني فهو مذموم مرفوض .

فأما القرآن فلم يرد فيه إلا ما هو من القسم المحمود ، لعلوه في الفصاحة ، وقد وردت فواصله متماثلة ومتقاربة . فقال المتماثلة قوله تعالى : (والطور ، وكتاب مسطور ، في رق منشور ، والبيت المعمور) وقوله عز اسمه : (طه ، ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى ، إلا تذكرة لمن يخشى ، تنزيلاً لمن خلق الأرض والسموات العلى ، الرحمن على العرش استوى) وقوله تبارك وتعالى : (والعاديات ضبحاً ، فالموريات قدحاً ، فالمغيرات صبحاً ، فأثرن به نفعاً ، فوسطن به جمعاً) وقوله تبارك وتعالى : (والفجر ، وليال عشر ، والشفيع والوتر ، والليل إذا يسر ، هل في

(١) الصواب — ما تماثلت .

ذلك قسم لذي حجر) وقوله تبارك وتعالى : (ألم تركيف فعل ربك
بعاد ، إرم ذات العماد ، التي لم يخلق مثلها في البلاد ، وثمود الذين
جابوا الصخر بالواد ، وفرعون ذي الأوتاد ، الذين طغوا في البلاد ،
فأكثروا فيها الفساد) وحذفوا الياء من (يسرى والوادي) طلبا للموافقة
في الفواصل . وقوله تعالى : (اقتربت الساعة وانشق القمر ، وإن
يروا آية يمرضوا ويقولوا سحر مستمر) وجميع هذه السورة على
هذا الازدواج ، وهذا جائز أن يسمى سجعا لأن فيه معنى السجع ، ولا
مانع في الشرع يمنع من ذلك . ومثال المتقارب في الحروف قوله تبارك وتعالى
(الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين) وقوله تبارك وتعالى : (ق ، والقرآن
المجيد ، بل عجبوا أن جاءهم منذر منهم فقال الكافرون هذا شيء
عجيب) وهذا لا يسمى سجعا ، لأننا قد بينا أن السجع ما كانت
حروفه متماثلة .

فأما قول الرمازي - إن السجع عيب والفواصل بلاغة - على الإطلاق
فغلط ، لأنه إن أراد بالسجع ما يكون تابعا للمعنى وكأنه غير مقصود ،
فذلك بلاغة والفواصل مثله ، وإن كان يريد بالسجع ما تقع المعاني تابعة
له وهو مقصود متكلف ، فذلك عيب والفواصل مثله . وكما يعرض
التكلف في السجع عند طلب تماثل الحروف ، كذلك يعرض في الفواصل
عند طلب تقارب الحروف ، وأظن أن الذي دعا أصحابنا إلى
تسمية كل ما في القرآن فواصل ، ولم يسموا ما تماثلت حروفه سجعا ،
رغبة في تنزيه القرآن عن الوصف اللاحق بغيره من الكلام المروى

عن الكهنة وغيرهم ، وهذا غرض في التسمية قريب ، فأما الحقيقة فما ذكرناه ، لأنه لا فرق بين مشاركة بعض القرآن تفسيره من الكلام في كونه مسجوعاً ، وبين مشاركة جميعه في كونه عرّضاً وصوتاً وحروفاً وكلاماً وعربياً ومؤلفاً . وهذا مما لا يخفى فيحتاج الى زيادة في اليان . ولا فرق بين الفواصل التي تتألف حروفها في المقاطع وبين السجع . فإن قال قائل : إذا كان عندكم أن السجع محمود . فهل ورد القرآن كله مسجوعاً ، وبما الوجه في ورود بعضه مسجوعاً وبعضه غير مسجوع ؟ قيل : إن القرآن أنزل بلغة العرب وعلى عرفهم وعاداتهم وكان الفصيح من كلامهم لا يكون كله مسجوعاً ، لما في ذلك من أمارات النسكاف والاستكراه والتصنع ، لاسبابها يطول من الكلام . فلم يرد مسجوعاً جرياً به على عرفهم في الطبقة العالية من كلامهم . ولم يخل من السجع لأنه يحسن في بعض الكلام على الصفة التي قد صفاها ، وعليها ورد في فصيح كلامهم ، فلم يزر أن يكون عالياً في الفصاحة وقد أخل فيه بشرط من شروطها . فهذا هو السبب في ورود القرآن مسجوعاً وغير مسجوع ، والله أعلم .

ومن الكتاب المحدثين من كان يستعمل السجع كثيراً ، ولا يكاد يخل به ، وهو أبو إسحاق إبراهيم بن هلال الصابي ، وأبو الفرج المعروف بالبيضا ، ومنهم من كان يتركه ويتجنبه ^(١) وهو أبو الفضل محمد بن الحسين بن العميد ، وطريقة غير هؤلاء ^(٢) استعماله مرة ورفضه أخرى .

(١) الظاهر — يكرهه ويتجنبه — لأن ابن العميد لم يتركه أصلاً ، وإن كان أقل كتاب مصره مجداً

(٢) الظاهر — وطريقته غير هؤلاء

بحسب ما يوجد من السهولة والتيسير أو الإكراه والتكليف ، فأما
عبد الحميد بن يحيى ، وعبد الله بن المقفع ، وأبو الربيع محمد بن الليث ،
وجعفر بن يحيى بن خالد ، وإبراهيم بن العباس ، وسعيد بن حميد ،
وأبو عثمان الجاحظ ، وأبو علي البصير ، وأحمد بن يوسف ، وإسماعيل
ابن صبيح . ومحمد بن غالب . ومحمد بن عبد الله الأصفهاني ، وابن ثوابه ،
وأبو الحسين أحمد بن سعد ، وأبو مسلم محمد بن بحر ، وأشباههم ، فإن
السمع فيما وقفت عليه من كلامهم قليل . لكنهم لا يكادون
يخفون بالمناسبة بين الألفاظ في الفصول والمقاطع ، إلا في اليسير
من المواضع .

وأما قول أبي الحسين بن سعد في بعض رسائله : وقد عرفت القدر
فيما تراخى من كتبك ، وأبطأ عني من يرك ، ورجعت فيما اتفق من حال
الجفاء في هذه الوعدة^(١) إلى ما عرفت صحة من العهد ، وخلوصه من الود ،
فلم أجد لسوء الظن مساعا . ولا لظاهر الإعراض قبولا ، لأنك الآخ
المبلوثة أخباره ، المتكاثرة في الجميل أفعاله ، غير أن النفس تستوحش لما
تتكرر من حيث عرفت ، وتذم من حيث حمدت ، ويتضاعف عليها
الأسف للجفاء إذا وقع من معدن البر ، والارتياح إذا كان رديفا للثقة ،
وأرجو أن أكون من تلوئن الزمان فيك على أمن ، ومن وفائه بعهد
مودتك على أقوى أمل .

فإن في هذا الكلام تركا للنسبة بين الألفاظ ، لأن - قبولا - ليس

(١) مأخوذ من وهل عنه غلط فيه ونسبه .

على وزن - مساغ - وتستوحش ليس بأزائها كلمة ، لأنه كان ينبغي أن يقال - تستوحش لما تستنكر من حيث عرفت ، وتفرعاً تدم من حيث حدثت - أو غير - تستنكر - من الألفاظ التي تكون مناسبة لتستوحش ، وكذلك - البر - لا يناسب - الثقة - في الصيغة ، وأمن ليس على وزن أمل ، وهذا ليس بعيب فاحش ، وإنما هو ترك للأفضل والأولى من اعتماد المناسبة^(١) .

وحدثني أبو القاسم زيد بن علي الفارسي ، قال : حدثنا أبو عبيد نعيم بن مسعود الهروي ، قال : حدثنا أبو القاسم يحيى بن القاسم القصباتي ، قال : حدثنا دعلج بن أحمد بن دعلج ، قال : حدثنا علي بن عبد العزيز البغوي ، قال : حدثنا أبو عبيد القاسم بن سلام عن غير واحد من رجاله عن أبي تمام عمرو بن عيسى العدوي عن مسلم بن بديل عن إياس بن زهير عن سويد بن شبيب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « خير المال سكة مأبورة ، ومهرة مأبورة ، فقال - مأبورة - لأجل المناسبة ، والمستعمل - مؤمرة - أي كثيرة النتائج ، كما قرئ (وإذا أردنا أن نهلك قرية أمثرنا مترفها) أي كثرتنا .

وحدثني زيد بن علي بهذا الإسناد عن أبي عبيد القاسم بن سلام عن يزيد بن سفيان عن منصور بن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه كان يعوذ الحسن والحسين

^(١) الحق أنه ليس من ترك الأولى والأفضل أيضاً ، لأنه أتى فيه على محبة ، وما كان له أن يتكلف ما أرادته منه

عليهما السلام فيقول : « أريد كما يكلم الله التامة ، من كل شيطان وهامة . ومن كل دين لافقة » ولم يقل — ملة — لأجل المناسبة^(١) وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم في بعض الحديث : « ترجعن مأزورات غير مأجورات » لأن مأزورات من الوزر والمستعمل مأزورات ، فجاء به هكذا لأجل المناسبة .

والستيع الواقع موقعه كثير لمن طلبه ، ومنه قول أبي الفرج عبد الواحد بن نصر البستي في أول رسالة له : إذا كانت حقيقة الشكر — أطال الله بقاء سيدنا الأمير سيف الدولة — في متعالم العرف والعادة ، إنما هي علة موضوعة لاستجلاب الزيادة . فقد لازم بدليل العقل ، وحجة الفضل ، أن يسمى الشاكر مستزيدا لا مكافيا ، ومستديما لا مجازيا ، وتبقى النعمة مطالبة بواجبها ، والمنة مقتضية عن صاحبها . وقوله في فصل آخر : وعلى بأن أقرب مؤمنيه إليه ، وأوجههم حرمة عليه ، أشدهم امتزادة لنعمه ، وأكثرهم إلحاحا على كرمه ، بشى على التقرب إلى قلبه بالسؤال ، ومناجاة كرمه بلسان الآمال ، فسألت متقربا ، وطلبت متفحيا .

ويبلغ على بن الحسن عليه السلام قول نافع ابن خبير في معاوية : كان يسكنه الحلم ، وينطقه العلم . فقال : بل كان يسكنه الحصر ، وينطقه البطر . ووقف الأحنف على قبر الحارث بن معاوية المازني فقال : رحمتك

^(١) قسئ لامة ذات لم ، وهو طرف من الجنون يلم الإنسان أى يقرب منه ويمتريه ، والأصل على هذا ملة أى موقفة في اللم

الله أبا المورق، كنت لا تحقر ضعيفا، ولا تحسد شريفا.

وقال بعضهم: سل الأرض من شق أنهارك، وغرس أشجارك،
وجنى ثمارك؟ فإن لم تجبك حواراً، أجابتك اعتباراً.

وقال أبو إسحاق الصابي في بعض كتبه: ويسر له الفتوح شرقاً
وغرباً، ويمكنه من نواصي أعدائه سداً وحرباً، ويجعله في أحواله
كلها سعيداً محظوظاً، ويعين رعايته ملحوظاً محفوظاً، ولا يخله من
مزيد تتوافر مآذنه إليه، وإحسان الله يتظاهر لديه، ويصل ما منحه
بنظائر تلوّه وتقبّعه، وأمثال تقفوه وتشفعه.

ومن كتاب له آخر: وصل كتاب ولانا الأمير الجليل عضد الدولة
جواباً، وفهمته وما اقترن به ثواباً، وقبضته ووقع منى موقع الماء من
ذى الغلّة، والشفاء من ذى العيلة: وأعظمت قدر ما اختصني به من
عنايته، وأبانه في من رعايته، وجعلت ذلك جنة بيني وبين الزمان،
وأثرة لي على الأضراب والأقران، وشكرت إنعامه مجتهداً محتفلاً،
واذّرعته مفتخراً متجملاً.

وهذا كله سجع يتبع المعاني غير متكلف ولا مستكره، وأمثاله
أكثر من أن تحصى.

وقد سمي قدامة بن جعفر ترك المناسبة في مقاطع الفصول - التجميع -
ومثل ذلك بقول سعيد بن حميد في أول كتاب له وصل كتابك فوصل

به ما يستعبد الحر وإن كان قديم العبودية ، ويسترق الشكر وإن كان
سالف فضلك لم يبق شيئاً منه . لأن المقطع على - العبودية - منافر
للمقطع على - منه .

فهذا هو مثال ما ترك به المناسبة قد قدمناه . ومثال الاسجاع التي
تكون غير متكافئة قد ذكرناه ، فأما اذا تكلفت واعتمدت وكانت
المعاني تابعة لها فليس ذلك بمرضى .

وما يجب اعتياده في هذا ألا تجعل الرسالة كلها مسجوعة على
حرف واحد ، لأن ذلك يقع تعريضاً للتكرار ، وميلاً إلى التكلف .
وقد استعمل ذلك في الخطب وغيرها من المثور ، وهو يقع في
المكتابات خاصة .

فأما القوافي في الشعر فإنها تجري مجرى السجع ، وإن المختار منها
ما كان متمكناً يدلُّ الكلام عليه ، وإذا أشد صدر البيت عرفت قافيته
كما قال ابن نباتة في وصف قصيدته :

خذها إذا أشدت للقوم من طرب
صدورها عادت منها قوافيها
وقد قدمنا لذلك أمثلة ، وبيننا ما يكون من القوافي حشواً في
باب الحشو .

وقد صنّف العلماء في باب القوافي كتباً يتناول فيها ما يجب إعادته
من الحروف والحركات وما لا يجب إعادته ، ووضعوا لتلك الحروف
والحركات أسماء لا حاجة بنا إلى ذكر شيء من ذلك ، لأنه هناك مستوفى
مستقصى ، وليس بما نحن بسيله .

وقد التزم بعض الشعراء في القوافي إعادة ما لا يلزمه طلباً للزيادة
في التناسب، والإغراق في التماثل، كقول الحطيطية :

ألا مَنْ لَقِبَ عَارِمَ النظراتِ يُقَطِّعُ طَوَلَ اللَّيْلِ بِالزَّفَرَاتِ
إِذَا مَا الثَّرَيَا آخِرَ اللَّيْلِ أَعْنَقَتْ كَوَاكِبَهَا كَالْجَزْعِ مِنْ حُدْرَاتِ^(١)

فالتزم الراء في جميعها قبل حرف الروى وهى غير لازمة.
وكقول حسان :

بِكُلِّ كَمِيَةٍ جَوْزُهُ نَصْفُ خَلْقِهِ وَقَبِ طَوَالِ مَشْرِفَاتِ الْخَوَارِكِ^(٢)
فالتزم الراء التى تسميها أصحاب القوافي الدخيل بين ألف التأسيس
وحرف الروى.

وكان شيخنا يذهب إلى أن قصيدة كثير التى أولها :

خَائِلٌ هَذَا رُبُّ عَزَّةٍ فَاعْقِلَا قُلُوبَ صَيْنِكَمَا تُمِ ابْكِيَا حَيْثُ حَلَّتِ
قَدْ لَزِمَ اللَّامُ فِي جَمِيعِهَا، فَلَمَّا سَأَلْنَاهُ عَنِ الْبَيْتِ الَّذِي يَجُوزُ
فِيهَا وَهُوَ :

(١) عَارِمَ النظراتِ مشتدماً ، وَأَعْنَقَتْ مَالَتْ لِلْفُرُوبِ ، وَالْجَزْعِ خُرْزِفِهِ
سَوَادٍ وَيَبَاضِ

(٢) هَرَمٌ مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ فِي غَزْوَةِ بَدْرٍ ، وَقِيلَ :

أَفْنَا عَلَى الرِّسِّ الزَّيْعَ لِيَالِيَا بِأَرْضِ جَرَارٍ عَرِيضَ الْمُبَارَكِ
وَالرِّسِّ الْبَثْرَ ، وَالزَّيْعَ الْقَرْبَةَ الْقَمَرِ ، وَالْأَرْضَ الْجَيْشَ الْمَعْطَرِبَ لِكَثْرَتِهِ ،
وَكَمِيَةٍ بَعِيرٍ لَوْنُهُ بَيْنَ السَّوَادِ وَالْحُمْرَةِ ، وَجَوْزُهُ وَسَطُهُ أَيْ بَطْنُهُ ، وَالْقَبِ الْخَيْلَ
الضَّوَامِرَ ، وَالْخَوَارِكِ جَمْعُ حَارِكٍ وَهُوَ أَعْلَى الْكَاهِلِ

أصحاب الردى من كان يهوى لك الردى ^١ وُجِنَ اللواتي قان عزةُ جنت
قال : هذا البيت ليس من القصيدة .

وأما أبو عبادَةَ البحتري فإنه ألزم الدال في قصيدته الثائية التي مدح
فيها المهدي بالله ، وفيها يقول :

أسفتُ لأفوامٍ ملكتُ بعينهم وكانت دجتُ أياهم واسوأدتِ
مضوالمير وامن حسن عدلك منظرًا ولم يلبسوا نعلًا حين استجدت
ولم يعلموا أن المكارم أبديتُ جذاعًا ولأن المظالم رُدَّتْ ^(١)

وكان علي بن العباس الرومي يلتزم هذا كثيرا ، وهو موجود في
شعره : ونظم أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان شعره المعروف بلزوم
مالا يلزم على هذه الطريقة . وكذلك أكثر كلامه المنشور سلك فيه
هذا المنهج .

وليس يغتفر للشاعر إذا نظم على هذا الفن لأجل ما ألزم نفسه مالا
يلزمه شيء من عيوب القوافي ، لأنه إنما فعل ذلك طوعا واختيارا من غير
إلجاء ولا إكراه . ونحن نريد الكلام الحسن على أسهل الطرق وأقرب
السبل ، وليس بنا حاجة إلى المتكلف المطروح ، وإن ادعى علينا
قائله أن مشقة ذلك وتعبا مر به في نظمه .

^(١) جذاعا جمع جذع وهو من الهائم الشاب الحدث ، يقبه بها المكارم
في القوة

وود القوافي متمكنة في الأشعار المختارة موجود، ومنه قول
أبي عباد :

أخيال علوة كيف زرت وعندنا أرق^(١) يشرّد بالخيال الزائر
 طيف ألم لها ونحن بمهمه قفر يشق على الملم الخاطر
 أنفضي إلى شعث تطير كراهم روحيات قود كالقسي ضوامر^(٢)
 حتى إذا نزعوا الدجى وتسربلوا من فضل هلملة الصباح النائر^(٣)
 ورنوا إلى شعب الرجال بأعين يكسرن من نظر النعاس القائر^(٤)
 أهوى فأسعف بالتحية خلصة والشمس تلعب في جناحي طائر
 سرنا وأنت مقيمة ولربما كان المقيم علاقة للنائر
 وقول أبي الطيب المتنبي :

يا من يعزّ علينا أن نفارقهم وجدانا كل شيء بعدكم عديم
 إن كان سرّكم ما قال حاسدنا فإلجرح إذا أرضاكم ألم
 وبيننا لو رعيتم ذلك معرفة إن المعارف في أهل الشهى ذم
 وقول أبي العلاء بن سليمان فيما قرأته عليه :

رددي كلامك ما أملت مستمعا ومن يمل من الأنفاس ترديدا

(١) قود جمع أقود وهو القنول المنقاد من الإبل والحيل والبحرها .

(٢) النائر اسم فاعل من ناز الصبح ظهر نوره ، وهلملة ضعفه ورقته ، ورواية الديوان — الصباح القائر .

(٣) رواية الديوان — ورنوا إلى شعب الرجال .

باتت عري النوم عن جفني عحلة^(١) وبات كورى على الوجناء مشدودا

وقوله أيضا :

لأفأك في العام الذي ولى فلم يسألك إلا قبلة في القابل
إن البخيل إذا يمد له المدى في الجود هان عليه وعد السائل
وأمثال هذا أكثر من أن تحصى .

ومما يجب أن يعتمد في القافية ألا تكون الكلمة إذا سكنت عليها
كانت محتملة لمعنى يقتضى خلاف ما وضع الشعر له ، مثل أن يكون مدحاً
فيقتضى بالسكوت عليها وقطع الكلام بها وجهاً من الذم أو معنى يتطير
منه الممدوح أو ما يجرى هذا المجرى ، كما حكى أن الصاحب إسماعيل
ابن عباد أنشد عضد الدولة قصيدة مدحها ، فقال فيها :

ضممت على أبناء تغلب^(٢) تأمها فتغلب ما كر الجديدان تغلب

فتطير ضد الدولة من مواجهته إياه بتغلب ، وقال : يكفى الله
ذلك . ولو قال في وسط البيت — تغلب — لم يكن في ذلك من القبح
ما يكون في القافية ، لأنها موضع قطع وسكوت ووقوف على ما مضى
واستئناف لما يأتى .

وروى أن أبا الطيب لما أنشد قصيدته التي ودع بها ضد الدولة فقال فيها :

وأنا شئت يا طرقي فكوني أذاعة أو نجاة أو دلاكا

(١) تغلب بكسر اللام قبيلة عربية .

قال عضد الدولة : يوشك أن يصاب في طريقه . وكانت منيته فيه .
وقال أبو الفتح عثمان جني : جعل القافية هلاكا فهلك .

ومن هذا الجنس أيضا الابتداء في القصائد ، فإنه يحتاج إلى تحرز فيه ،
حتى لا يستفتح بلفظ محتمل أو كلام يتطير منه ، وقد روى أن ذا الرمة
أنشد هشام بن عبد الملك قصيدته البائية ، فلما ابتداء وقال :

ما بال عينك منها الماء ينسكب^(١) كأنه من كلي مفرية سرب^(٢)

قال هشام : بل عينك^(٣)

وقد كان أبو الطيب افتتح قصيدته التي مدح فيها عضد الدولة بقوله :

أوه بديل من قولتي واه^(٤) لمن فأت والحديث ذكرها^(٥)

فقال له : أوه وكيه^(٦) . ويقال : إن بعض الشعراء دخل على الداعي

العلوي في يوم مهرجان فأنشده :

لا تغل بشري ولكن بشر بان^(٧) غرة الداعي ويوم المهرجاني^(٨)

(١) كانت عين هشام تدمع دائما ، فظن أنه يمرض به .

(٢) أوه كلمة ترجع ، وواه كلمة تعجب ، ورواية الديوان — وبديل ذكرها — يعني توجعه لفراقها وتعجبه من حسنها قبله .

(٣) لعل الصواب — أوه رقية — كما قال فيه النعماني في اليتيمة : هو رقية المقرب أشبه منه بافتتاح كلام في مخاطبة ملك .

(٤) هو لنصر بن نصر الحلواني المعروف بابن مقاتل ، والفرقة اسم من الفراق ، والداعي العلوي هو محمد بن زيد صاحب طبرستان .

فيطيرهم وضربه خمسين عصاً ، وقال : إصلاح أدبه أبلغ في ثوابه .

وكان شيخنا يعيب قول أبي الطيب :

إذا ما لبست الدهر مستعجلاً به { تخرقت والمليوس لم ينخرق^(١) }

ويقول : إذا طوب الشاعر بحسن الأدب وجب ألا يقابل المدح بمثله هذا الكلام^(٢) .

وقد أنكر عبد الملك بن مروان على جرير ما هو دون هذا من القول ، وذلك أنه لما أنشده :

أنصحو أم فؤادك غير صائح

فقال له عبد الملك : بل فؤادك .

ويروي أن أبا نؤاس لما أنشد الفضل بن يحيى قصيدته :

اربع إلى إن الحشوع لبأدي عليك وإني لم أخنك ودادي

تطير الفضل من هذا الابتداء ، فلما انتهى إلى قوله في القصيدة :

سلام على الدنيا إذا ما فقدتم^(٣) بني برمك من رائيين وغاد

استنحك تطيره ، فلم يهض إلا أسبوع حتى نكب بنو برمك ، وقتل جعفر بن يحيى .

^(١) هذا لا يرد على أبي الطيب ، لأن هذا البيت ليس مدحاً لقصيدته ، والضمير في — به — للدهر لا للمدح ، يعني أن الدهر يشتمل على ناصه اشتغال الثوب على لابس ، وأنه لا يبلل وهم يبلون

وبعض الناس يروى أن أبا عبادة أنشد يوسف بن محمد بن يوسف
الغفرى قوله :

لك الويل من ليل تطاول آخره ووشك نومي حتى تُزِمَّ أبا عرَّة
فقال له يوسف : الويل لك والحرب . والرواية المشهورة - له
الويل - وهي أقرب وأصلح .

ومن القوافي التي جاءت حشواً لأجل حرف الروي من غير معنى
يختص به قول أبي عدي القرشي :

ووقيت الختوف من واريث وإل وأبقاك صالحاً ربُّ هود
فليس في تسمية الباري تبارك وتعالى - رب هود - معنى ، ولا
وجه لذلك إلا أن القصيدة دالية ، وإلا فهو تعالى رب نوح وهود وكل
أحد ، وهذا كثير في الأشعار الضعيفة .

ومن تناسب القوافي تجنب الإقواء فيها ، وهو اختلاف إعرابها ،
فيكون بعضها مثلاً مرفوعاً وبعضها مجروراً ، وهذا يوجد في أشعار
العرب ، وقد روى أن النابغة كان يُقوى حتى دخل المدينة وسمع أهلها
يغنُّون بقوله في قصيدته التي أولها :

أمن آل مئة رائج أو مقتدى عجلائ ذاً زاد وغير مزود
زعم البوارح أن رحلتنا غداً وبذاك خبرنا الغراب الأسود^(١)

(١) البوارح الطيور التي تهجم عن يمينك فتوليك ميامرها ، وكانوا
يتطيرون بها .

فقطن للافواه قتركه .

والإبطاء في القوافي عيب ، وهو أن تتفق القافيتان في قصيدة واحدة وأمثال ذلك كثيرة ، فأما أن يكون معنى القافيتين مختلفاً ولفظهما واحداً فذلك ليس بعيب ، مثل أن تأتي العين ويراد بها الجارحة ، والعين ويراد بها الذهب . وإذا بعد ما بين القافيتين المتكررتين في القصيدة كان أصلح ، وإن كان الإبطاء عيباً على كل حال .

والسناد أيضاً عيب ، وهو اختلاف في الحركات قبل حرف الروي ، كما قال عدى بن زيد :

ففاجأها وقد جمعت جموعاً على أبواب حصن مصلتين
فقددت الأديم لراشيه وألفى قولها كذبا وميناً^(١)
فاليم من - مينا - مفتوحة ، والتاء من - مصلتين - مكسورة .

والسناد من قولهم : تخرج بنو فلان برأسين متساندين أى كل واحد منهما على حياله . وكذلك قالوا : كانت قريش يوم الفجار متساندين أى لا يقودهم رجل واحد .

ومن عيوب القوافي أن يتم البيت ولا تتم الكلمة التي منها القافية حتى يكون تمامها في البيت الثاني ، مثل أبيات كتبها إلى الشيخ أبو العلاء

^(١) البيتان من قصيدة له في قصة الزباء وجذيمة بن الأبرش ، والمصلتون الجردون سيوفهم ، والأديم الجلد ، والراشيان عرقان في باطن الذراعين ، وقد روى — كذبا مينا — فلا يكون فيه سناد

ابن سليمان في بعض كتبه ، وحكى أن أبا العباس المبرد ذكرها في كتابه الموضوع في القوافي ، وسمى هذا الجنس من عيوب القافية - المجاز - والآيات :

شبهه ^١ بأبن يعقوب	ولكن لم يكن يؤ
سُفَّ يشرب الخمر	ولا يزنى ولا يؤ
سمع الأواه بالقمو	ة مزجالم يكن ذو
ن في صبح وإساء	وهذا منكر يؤ
يشك الرحمان أن يصلي ^٢ ه	في نار خزي هو
لها أهل فلا يكشف	ف عنه ربه ^٣ نا السؤ
إن الأخصر الإبط	ن ذا الفحشاء لا يؤ
قد النار لأضياف	ولو قيل له ذو
دنابير وأم ^٤ وال	فيا رحمان لا تؤ
سمع الرزق على هذا ^٥	ذى منظره ^٦ لو
لو والفعل تشوق ^٧	فوزن الريش لا يؤ ^٨

وقطع الكلام على بو .

ومما يجرى هذا المجرى التضمين ، وهو ألا تستقل الكلمة التي هي القافية بالمعنى حتى تكون موصولة بما في أول البيت الثاني^(١) وذلك مثل قول النابغة الذبياني :

(١) أي لا يوزن ، وشتوق زيف بهرج ملابس بالفضة

(٢) ذكر السكاكي وغيره أنه لا شيء في التضمين ، وقد ورد نظيره في بعض

فواصل القرآن

وهم وردوا الجفار على تميم وهم أصحاب يوم عكاظ إلى
شهدت لهم مواطن صادقات أتيتهم بنصح الهود مني
ومن عيوب القوافي فترك التناسب أن يكون الروي على حرفين
متقاربين، كما قال بعض العرب :

بني إن البر شيء هين المنطق اللين والطميم

وهذا من الشاذ النادر الذي لا يلتفت إليه .

ومن عيوب القوافي أن تكون قافية المصراع الأول من البيت
الأول على روي يبنى أن تكون قافية آخر البيت بحسبه فيأتي بخلافه،
كقول عمرو بن شاس :

تذكرت ليلى لات حين أدكارها

وقد حُنى الأضلاع ضل بتضلال^(١)

فلما قال - ادكارها - أوهم أن الروي حرف الراء بوصل وخروج
ورذف قبله ، ثم جاء بالقافية على اللام ، كذلك قول الشماخ :
لمن منزل عاف ورسم منازل عفت بعد عهد العاهدين رياضها
وقد سمي هذا الفن - التجمع - وهو على كل حال من أسهل عيوب
القوافي وأقربها إلى الجواز والصحة .

(١) ادكارها ذكرها أي ليس الحين حين ذكرها ، وضل بتضلال خبر
مبتدأ محذوف أي أرى ، ويقال للبطل - ضل بتضلال أرضلا بتضلال

وكذلك اعتمد جماعة من الشعراء في بعض قصائدهم . والذي أراه أن التصريح بحسن في أول القصيدة ليميز بين الابتداء وغيره ، ويُفهم قبل تمام البيت روى القصيدة وقافيتها ، ولذلك قال أبو تمام :

وإنما به يروك بيت الشعر حين يُصرع^(١)

فأما إذا تكرر التصريح في القصيدة فاستأراه مختاراً ، وهو عندي يجري مجرى تكرر الترصيع والتجنيص والطباق وغير ذلك مما سيأتي ذكره . وإن هذه الأشياء إنما يحسن منها ما قل وجري منها مجرى اللمعة واللمحة . فأما إذا تراءى وتكرر فليس عندي ذلك مرضياً .

فإن قال لنا قائل : كيف يكون التصريح وغيره من الاصناف التي أشرت إليها أحسنًا إذا قل وإن كثرت لم يكن حسناً ؟ قيل له : هذا غير مستنكر ولا مستطرف ، وله أشباه كثيرة ، فإن الخال يحسن في بعض الوجوه ، ولو كان في ذلك الوجه عدة خيلان لكان قبيحاً ، ويكون في بعض النقوش يسير من سواد أو حررة أو غيرهما من الألوان ، فيحسن ذلك المزاج والنقش بذلك القدر من اللون ، فإن زاد لم يكن حسناً . وتستحسن غرة الفرس وهي قدر مخصوص ، فإن كان وجهه كله أبيض أو زاد ذلك القدر من البياض لم يحسن ، وأشباه هذا أكثر من أن تحصى ، والعلة فيه أنه إنما كان حسناً بالإضافة إلى غيره .

وقد ترك التصريح جماعة من الشعراء المتقدمين والمحدثين في أول القصيدة ، كما ابتداء ابن أحر قصيدته فقال :

(١) البيت كما في الديوان :

وتقفول الجدوى بجدوى وإنما يروك بيت الشعر حين يصرع

قد بكرت عاذلي بُكرَة - تزعم أنى بالنصبا مشتهر

فلم يصرع ، ثم قال من بعده :

بل ودعيني طفل إني بكرٌ " فقد دنا الصبح فما أنتظر ^(١)

وربما أخل الشاعر بالتصرع في جميع القصيدة .

ومن التناسب أيضا الترتيب ، وهو أن يعتمد تصوير مقاطع الأجزاء في البيت المنظوم أو الفصل من الكلام المنثور مسجوعة ، وكأن ذلك تشبّه بترصيع الجوهر في الحلي ، وهذا مما قلنا إنه لا يحسن إذا تكرر وتوالى ، لأنه يدل على التكلف وشدة التصنع ، وإنما يحسن إذا وقع قليلا غير متكرر .

ومن أمثلة ذلك في النثر قول أبي علي البصير في بعض كلامه : حتى عاد تعريضك تصريحاً ، وتمريضك تصحيحاً . وقالت الخنساء :

حامي الحقيقة محمود الخليفة م - لدى الطريقة نفاع وضرار

جواب قاصية جزاز ناصية - عقّاد ألوية للخيّل جرّار

وقال امرؤ القيس :

فتور القيام قطع الكلا - ثم تفتّر عن ذى غروب خصر ^(٢)

(١) طفل منادى أى باطفال وهو الرخص الناعم من كل شيء - ومؤنه طفلة ، وبكر قوى على البكور

(٢) فتور القيام متراخيته لكبر عجيزتها ، وقطيع الكلام قليلته لحبانها ، وتفتّر تبسم ، والغروب بياض الأسنان ، والحصر البارد العذب

وقال بشامة بن عمرو بن الغدير :

هو ان الحياة وخزى المات وكلاً آراه طعماً وبيلاً

وقال أبو العلاء أحمد بن عبد الله :

ألفت الملا حتى تعلت بالفسلا رموا الطلى أو صنعة الآل في الخدع^(١)

فهذا وأمثاله إذا كان قدراً يسيراً حسن على ما ذكرناه ، فأما إذا توالى وكثر فإنه يقبح لدلالته على التكلف ، وإن كان كل منه بانفراده جيداً ، وذلك مثل قول أبي صخر الهذلي :

عذب مقبلسها جدلٌ تخلق لها كالدعص أسفلها محصورة القدم^(٢)

سود ذوائبها بيض ترائبها محض ضرائبها صيغت على السكرم^(٣)

عبل مقيدها حال مقلدها بض مجردها لفاء في عهم^(٤)

سمح خلاثها دُرُم مراقفها يروى معانقها من بارد شيم^(٥)

(١) الملا المتسع من الأرض ، والنو إدامة النظر ، والطلى ولد الطيبة ، والآل السراب ، ويضرب به المثل في الخداع

(٢) الدعص كثيب الرمل المتجمع شبه به عجيزتها ، وقد ذكر أبو هلال في الصناعتين أن قوله — محصورة القدم — ناب عن موضعه ، وله نقد دقيق على ما بعده من الآيات

(٣) الترائب جمع تريبة وهي أعلى الصدر ، وضرائبها بجوابها (٤) عبلى ضخم يعنى أنها تمتلئة الساقين ، وحال مقلدها به حلى ، وبض مجردها رفيقة الجلد ناعمة ، ولفاء غير مسترخية ، والعهم التام العام من كل شيء

(٥) درم مراقفها من درم العضو درما وارى اللحم عظمه ، وشيم بمعنى بارد مؤكده

فهذا لما تناهوا إلى لم يحسن ، والعلة في ذلك ما ذكرناه .

ومن التناسب أيضا حمل اللفظ على اللفظ في الترتيب ليكون ما يرجع إلى المقدم مقدماً وإلى المؤخر مؤخراً ومثال ذلك قول الشريف الرضي :
قلبي وطرفي منك هذا في حمى^(١) فيظير وهذا في رياض ربيع^(٢)
فإنه لما قدم - قلبي - وجب أن يقدم وصفه بأنه في حمى فيظير ، فلو
كان قال - طرفي وقلبي منك - لم يحسن في الترتيب أن يؤخر قوله
- في رياض ربيع - والطرف مقدم .

وكذلك أيضا قول الآخر ،

فاللامعات أسنة وأسرة^(٣) والمائسات ذوابل^(٤) وقدود^(٥)

لأن القدود لما كانت مؤخرة وجب أن تكون الأسرة كذلك ،
وأن يقدم الأسرة كما قدمت الذوابل ، وأمثال هذا كثيرة .

ومن المناسبة أيضا التناسب في المقدار ، وهذا في الشعر محفوظ بالوزن ،
فلا يمكن اختلاف الآيات في الطول والقصر ، فإن زاحف بهض
الآيات أو جعل الشعر كله مراحفا حتى مال إلى الانكسار وخرج
من باب الشعر في الذوق كانت قبيحاً نقص الطلاوة ، كنصيدة
تحميد بن الأبرص :

أقفر من أهله ملحوب^(٦)

(١) الطرف العين . وما في البيت من ألف والشر المترب

(٢) الأسنة الرماح ، والأساور جمع أمرار جمع سرد وهي خطوط الكف
والجبهة ، وتطلق أيضا على محاسن الوجه ، والذوابل الرماح

وكقول ابن يعفر:

لما ذمنا على ما خيلت سعد بن زيد و همرا من نعيم

وضبة المشتري العار بنا وذلك عم بنا غير رحيم

ونحن قوم لنا رماح وثروة من مال وصميم^(١)

فإن هذا غير مستحسن لأنه خارج عن أسلوب المنظوم والمنثور، وإن كان في العروض مستقيماً، وكان الخليل بن أحمد يستحسن بعض الزحاف^(٢) في الشعر إذا قل، وإذا كثر قبح عنده. وقال بعض الأدباء: هو مثل اللثغ في الجارية، يشتهي القليل منه، وإن كثر هجن وسمج. فأما الكلام المنثور فالأحسن منه تساوي الفصول في مقاديرها أو يكون الفصل الثاني أطول من الأول. وعلى هذا أجمع الكتاب، وقالوا: لا يجوز أن يكون الفصل الثاني أقصر من الأول. والذوق يشهد بما قالوه وينقض بصحته، ولهذا السبب استقبحوا إطالة الفصول لتلاؤقي بالجزء الأول طويلاً فيحتاج إلى إطالة التاللي له ليساويه أو يزيد عليه فيظهر في الكلام التكلف، ويقع ما لا حاجة للبعث والغرض إليه.

ومن التناسب بين الألفاظ المجانس: وهو أن يكون بعض الألفاظ مشتقاً من بعض إن كان معناهما واحداً^(٣) أو بمنزلة المشتق إن كان معناهما

(١) الصميم من كل شيء خالصه ومحبسه، والآيات من مجرود البسيط، ولكنها غير متفقة لكثرة الزحاف فيها، وهذا يسمى التخليل

(٢) الزحاف أن ينقص الجزء عن سائر الأجزاء.

(٣) نحو قوله تعالى (فأقم وجهك للدين القيم)

مختلفاً^(١) أو توافق صيغتنا اللفظيتين مع اختلاف المعنى ، وهذا إنما يحسن في بعض المواضع إذا كان قليلاً غير متكلف ولا مقصود في نفسه ، وقد استعمله العرب المتقدمون في أشعارهم ، ثم جاء المحدثون فلهج به منهم مسلم بن الوليد الأنصاري ، وأكثرنه ومن استعمال المطابق والمخالف وهذه الفنون المذكورة في صناعة الشعر ، حتى قيل عنه : إنه أول من أفسد الشعر . وجاء أبو تمام حبيب بن أوس بعده فزاد على مسلم في استعماله والإكثار منه ، حتى وقع له الجيد والردى الذي لا غاية وراءه في القبح ، فها للعرب قول امرئ القيس :

لقد طمع الطمّاح من بعد أرضه ليُلبسني من دائه ما تلبسنا^(٢)
وقول القطامي :

كنية الحى من ذى القيظة احتملوا مستحقين فؤاداً ماله فاد^(٣)
وقول جرير بن عطية :

- (١) نحو قوله تعالى (قال إني لمعلم من القالين)
(٢) طمع ذهب ، والطاح رجل من بني أسد ، وداؤه حقه عليه ، وهو الذى وشى به عند قبصر حتى غضب عليه وسمه
(٣) الجار والجور يتعلق بقوله قبله :

ما للمذارى يودعن الحياة كما ودعنى واتخذن القبيب ميعادى
أبصارهن إلى الشبان مائلة وقد أراهن عني غير صداد
إذ باطل لم تقشع جامليته عني ولم يترك الخلان تقرادى
كنية الحى . . .

ورواية ديوانه — ذى الفضبة — ورواية — الشعر والشعراء —
كرواية الخفاجي

وما زال معقولا عقالا عن الندى وما زال محبوسا عن الخير حابس^(١)
وقول حسان بن ربيعة الطائي:

لقد علم القبائل أن قومي لهم حد إذا لبس الحديد^(٢)
وقول النعمان بن بشير:

ألم تبندركم يوم بدر سيوفنا وليك عما ناب قومك نائم
وقول رجل من بني عبس:

وذلكم أن ذل الجار حالكم وأن نكمم لا يعرف إلا نقا^(٣)
وقول مسكين الدارمي:

وأقطع الخرق بالخرقة لاهية إذا الكواكب كانت في الدجى سرجا^(٤)
وقول زياد الأعجم

ونسبتهم يستنصرون بكاهل وللؤم فيهم كاهل وسنام^(٥)
وبعض البغداديين يسمى تساوى اللفظتين في الصفة مع اختلاف
المعنى - المائل - ككاهل وكاهل في البيت ، وهو جل وهو جل في
قول الأفوه الأودي:

(١) عقال وحابس من أجداد الفرزدق

(٢) حد قوة ومنعة ، والحديد الدروع

(٣) قبله :

أبلغ لديك بني سعد مغلفة أن الذي يتناقه مات أو دنفا

(٤) الخرق الغلاة الواسعة ، والخرقة الناقة ، وسرج جمع سراج

(٥) كاهل الأول اسم رجل ، وكاهل الثاني ما بين الكسفين ، وهذا كناية عن

بلوغ اللؤم فيهم غايته

وأقطع المروجل مستاناً بهوجل عيراة عنتريس^(١)

لأن لفظ الموجل واحدة والمراد بالاولى الأرض البعيدة وبالثانية الناقة العظيمة الخلق، ويسمى - المجانس - ما توافق فيه اللفظتان بعض الاتفاق، وأبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب يسمى هذا الفن الجنس ويسمى المطابق - المتكافئ^(٢) وقد أنكر عليه ذلك أبو القاسم الحسن ابن بشر الآمدي . وقال : إن هذا البيت^(٣) وإن صح بموافقة معنى الألقاب وإنها غير محظورة^(٤) فإن الناس قد تقدموا أبا الفرج في تلقيب هذه الأنواع ، مثل أبي العباس عبد الله بن المعتز بالله وغيره ، وكفوه المؤونة في اختراع ألقاب تخالفهم . والصواب ما قاله أبو القاسم .

ومن مجانس أبي تمام المختار قوله :

يمدون من أيد عواص عواصم . نطول بأسيا ف قواض قواضب^(٥)

وقوله :

أرامة كنيت مألّف كل ريم لو استمتعت بالأناس المقيم

(١) العيراة السريعة ، والعنتريس الفليضة الوثيقة

(٢) الصواب — يسمى هذا الفن من المجانس المطابق ، ويسمى المطابق المتكافئ . — لأن المتكافئ عنده هو المتقابل بالإيجاب والسلب ونحوهما كما سيأتي :

(٣) الصواب — إن هذا لقب — يعنى المطابق

(٤) الصواب — لموافقة معنى الملقبات وكانت الألفاظ غير محصورة

(٥) عواص جمع عاصية أى على الأعداء ، وعواصم أى حانطات لأولياتها ، وقواض قاتلات ، وقواضب قواطع

وقوله :

فبادع أنجدني على ساكني نجد
ومن قبح تجنيسه قوله :

قوت بقران عين الدين واشتريت بالاشترين عيون الشرك فاصطلبها^(١)
قوله :

خُشنت عليه أخت بني خُشين

وقوله :

فاسلم سلمت من الآفات ماسلمت سلام سلمي ومهسا أورق السلم^(٢)
وقوله :

سلم على الربع من سلمي بذى سلم

وقوله :

تجرع أسى قد أقفر الأجرع الفرد^(٣)

وله من هذا الجنس أبيات كثيرة ، والسبب في ذلك أنه أحب
الإكثار ولم يقنع باليسير الذي يسمع به خاطره ، ويقع بغير تكلف
ولا تعمل .

(١) سبق هذا البيت في ص ١٤١

(٢) السلام شجر من العظم واحسنه سلامة ، والسلام شجر يدبغ به
واحدته

(٣) الأجرع والمجرع أوض ذات ومل وحجارة مختلطة خشنة ، وقيل :
وملة سيلة .

وعما ورد في القرآن العظيم من هذا الفن قوله تبارك وتعالى :
 (ثم انصرفوا صرفاً الله قلوبهم) وقوله تبارك وتعالى : (يخافون
 يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار) وقوله عز وجل : (ياتحق الله
 الربا ويربي الصدقات) ومن كلام النبي صلى الله عليه وسلم : « عَصِيَّة
 عَصَتِ الله ، وَغَفَارٌ غَفَرَ الله لها ، وَأَسْلَمَ سَأَلَهَا الله » وقال خالد بن
 صفوان لرجل من عبد الدار : هَشَمْتُكَ هاشم ، وَأَمَدْتُكَ أُمَيَّة ، وَخَزَمْتُكَ
 خُزُوم ، فَأَنْتَ ابْنُ عَبْدِ دَارِهَا ، وَمُنْتَهَى عَارِهَا . وكتب بعض الكتاب :
 العذر مع التعذر واجب ، فأريك فيه . وقال آخر : لا ترى الجاهل
 إلا مفسر طأ أو مفسر طأ .

وقال أبو العلاء بن سليمان :

والحسن يظهر في شيتين رونقه بيت من الشعر أو بيت من الشعر

وقال مهيار بن مرزويه :

وإذا عددت سني لم أك صاعداً عدد الأنايب التي في صمدي

والأم فيك وفيك شبت على الصنبا يا جوز لا تمني عليك وليتي^(١)

وقال أبو العلاء بن سليمان :

إن جهلاً سلى لآل سليمان وثناني على عذاب التنايا^(٢)

وقال أبو عبادة :

(١) الصعدة القناة المستوية المستقيمة ، والمة الشعر المجاوز شعبة الأذن

(٢) ثناني معطوف على سلى ، وعذاب جمع عذب من إضافة المفعول

إلى الموصوف

ورأيتي فرأيت أحسن منظر ^(١) رَّبُّ القصائد في القنا المتقصد ^(٢)
وقال أيضاً :

ومذهب حبيب لم أجد عنه مذهباً وشاغل حب لم أجد عنه شاغلاً ^(٣)
وقال :

هل لما فات من تلاقٍ تلافٍ أو لشاكٍ من الصبابة شافٍ
وقد سمي قدامة بن جعفر هذا الفن من المجانس في - تلاقٍ وتلافٍ -
المضارعة ، إذ كانت إحدى اللفظتين تماثل الأخرى بأكثر الحروف
ولا تشابهها في الجميع ، ومثل ذلك يقول نوفل بن مساحق للوليد وقد
اعتدَّ عليه بالإذن له على نفسه وهو يلعب بالحمام ، وقال : خصصتك
بهذه المنزلة . فقال له نوفل : ما خصصتني ولكن خسستني ، لأنك كشفت
لي عورة من ثورتك . وأمثال هذا كثير ، والمحمود منه مائل ووقع
تابعاً للمعنى غير مقصود في نفسه .

ومن المجانس فن ورد في شعر أبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان
وسماه لنا - مجانس التركيب - لأنه يركب من الكلمتين ما يتجانس به
الصيغتان ، كقوله :

(١) قبله :

وأنا الشجاع وقد بدالك موقني بعقرقش والمشرقية شـهدى
والقنا واسده قناة وهي الزمخ ، والمتقصد المنكسر
(٢) ربيعة الديوان - وشاغل بك - واليت أشد الحزن .

مطايا مطايا وجدكن منازل^(١) متى زل عنها ليس عنى يقطع^(٢)
وما أحفظ لأحد من الشعراء شيئاً من قبيله ، وهو عندى غير
حسن ولا مختار ولا داخل فى وصف من أوصاف الفصاحة والبلاغة .

فأما بجائس التصحيف فقد ورد فى شعر أبى عبادة ، كقوله :
ولم يكن المغتر بالله إذ شرى ليغجز^(٣) والمغتر بالله طالبه^(٤)
وكقوله :

وكان الشليل والنثرة الحصداً ، منه على سليل غريف^(٥)
وهذا أقل طبقات المجائس ، لأنه مبنى على تجانس أشكال الحروف
فى الخط ، وحن الكلام وقبحه لا يستفاد من أشكال حروفه فى الكتابة ،
إذ لا علاقة بين صيغة اللفظ فى الحروف وشكله فى الخط .

فأما تناسب الألفاظ من طريق المعنى فإنها تتناسب على وجهين :
أحدهما أن يكون معنى اللفظتين متقارباً ، والثانى أن يكون أحدهما المعنيين
مضاداً للآخر أو قريباً من المضاد ، فأما إذا خرجت الألفاظ عن هذين
القسمين فليست بمتناسبة ، وقد سمي أصحاب صناعة الشعر المتضاد من

(١) مطامد فاعله منازل ، ومطايا منادى جمع مطية والمطى القدر ، يقول :
استدعى وجد هذه المطايا منازل للآحباب زل القدر عنها ، أى لم يصبها الحدان
فهى معذورة بهم ، ولكنه لم يقطع عنى إذ لا يزال يصيبى .

(٢) هو من قصيدة له فى مدح المغتر بالله وهجاء المستعين ، وشرى غضب ولج
ومنه الشراة للخوارج ، والشاهد فى المغتر والمغتر ، والمغتر بالله هو المستعين .

(٣) الشليل الغلالة تلبس تحت الدرع ، والنثرة الدرع السلسلة الملبس أو الواسعة
والحصدا الضيقة الخلق المحسكة ، والفريف الأجمة وليلها الأسد .

معاني الألفاظ — المطابق — وسماه أبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب المتكافئ. — وأنكر ذلك عليه أبو القاسم الحسن بن بشر على ما حكيناه في المجانس. وحكى أبو علي محمد بن المظفر الحاتمي عن أبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني ، قال : قلت لأبي الحسن علي بن إيمان الأخفش : أجد قوماً يخالفون في الطبايق ، فطائفة تزعم — وهي الأكثر — أنه ذكر الشيء ^(١) وطائفة يخالف في ذلك وتقول : هو اشتراك المعنيين في لفظ واحد . فقال : من هو الذي يقول هذا ؟ فقلت : قدامة . فقال : هذا يابني هو التجنيس ، ومن زعم أنه طبايق فقد ادعى خلافاً على الخليل والأصمعي . فاتفق الأخفش والآمدي على مخالفة أبي الفرج في التسمية وسمى أصحاب صناعة الشعر ما كان قريباً من التضاد — المخالف — وقسم بعضهم التضاد ، فسمى ما كان فيهما لفظان معناهما ضدان كالسواد والبياض — المطابق — وسمى تقابل المعاني والتوفيق بين بعضها وبعض حتى تأتي في الموافق بما يوافق وفي المخالف بما يخالف على الصحة — المقابلة — وسمى ما كان فيه سلب وإيجاب — السلب والإيجاب — ولم يجعله من المطابق ، ولكل من ذلك أمثلة سنذكرها ونوضحها ، فأما التسمية فلا حاجة بنا إلى المنازعة فيها ، لأن الغرض فهم هذه المناسبة دون الكلام في أحق الأسماء بها . على أن الذي اختاره تسمية الجميع بالمطابق ، لأن التطبيق للشيء إنما قيل له طبق لمساواته إياه في المقدار إذا جعل عليه أو غطي به وإن اختلف الجنس ، وفي المثل : وافق شئ طبقه . ومنه

(١) الصواب — ذكر الشيء — وما يقابله .

طبايق الخيل . يقال : تطابق الفرس إذا وقعت رجلاه في موضع يديه في المشي والعدو وكذلك الكلاب . قال النابغة الجعدي :

وخيل يطابقن بالدارعين^(١) طبايق الكلاب يطآن الهراستا^(٢)
وقد فسّر قول الله تعالى : (لتركبن طبقا عن طبق) أي حالا بعد حال ، ولم يرد تساويهما في نفس المعنى ، وإنما أراد تساويهما في المرور عليكم والتغير لکم ، فإذا كان هذا حقيقة الطبايق — وهو مقابلة الشيء بمثله الذي هو على قدره — سموا المتضادتين إذا تقابلا متطابقتين .

وهذا الباب يجرى مجرى المجانس ، ولا يستحسن منه إلا ما قلّ ووقع غير مقصود ولا متكلف . فأما إذا كان معنيا الكلمتين غير متناسبين لا على التقارب ولا على التضاد فإن ذلك يفسح ، ومنه ما أنكره نُسَيْب على الكميت في قوله :

أم هل طعائن بالعلياء رافعة وإن تكامل فيها الدل والشنب^(٣)
فإنه قال له : أين الدل من الشنب ؟ إنما يكون الدل مع الغنج ونحوه ، والشنب مع اللامس أو ما جرى مجراه من أوصاف الثغر والقم . فكان الدل والشنب في قول الكميت عيبا ، لأنهما لفظتان لا يتناسبان بتقارب معنيهما ولا بتضادهما .

ومما يستحسن من المطابق قول أبي عبيدة البحتري :

(١) الهراس شوك كأنه حسل ، بقول : إنها لا تريد الحرب ، فهي تثبت في مشيها كما تمشي الكلاب في الهراس متفية له .
(٢) الشنب يياض الأسنان وحسها .

فأراك جهل الشوق بين معالم منها وجد^١ الدمع بين ملاعب^٢
وهذه هي ديباجة أبي عباد^٣ المعروفة ، وكلامه السهل الممتنع . وشعره
الحضل لكثرة مائه . وقول أبي الطيب :

أزورهم وسواد الليل يشفع لي وأثنى ورياض الصبح يغري بي
فهذا البيت مع بعده من التكلف كل لفظة من الفاظه مقابلة بلفظة
هي لها من طريق المعنى بمنزلة الضد : فأزورهم وأثنى ، وسواد ورياض ،
والليل والصبح ، ويشفع ويغري ، ولي بي ، واصحاب صناعة الشعر
لا يجعلون الليل والصبح ضدين : بل يجعلون ضد الليل النهار ، لأنهم
يراعون في المضادة استعمال الألفاظ . وأكثر ما يقال الليل والنهار ،
ولا يقال الليل والصبح ، وبعضهم يقول في مثل هذا - مطابق محض
ومطابق غير محض - فالليل والصبح عنده من بيت المتنبي طباق غير محض
ومن المطابق المحض قول دغبل بن علي :

لا تعجبي يا سلم من رجل ضحك المشيب برأسه فبكى
ولو قال - تبسم وبكى - لم يكن عندهم من المطابق المحض .
ومن المطابق قول بعضهم : كدر الجماعة خير من صفو الفرقة .
فسكدر وصفو والجماعة والفرقة من الطباق المحض . وقال محمد بن
عمران التيمي : ما أجد في الحق ، ولا أذوب في الباطل . وقال عمر
ابن الخطاب : ما عاقبت من عصي الله فيك بمثل أن تطيع الله فيه .

(١) قبله :

ما أنت للكلم المشوق بصاحب فاذهب على مهل فليس يذهب
عرف الديار وقد شتم من البلى وملل من سقا السحاب الصائب

وقال زهير :

ليثٌ يعثرُ يصطاد الرجالَ إذا ما الليثُ كذبَ عن أقرانه صدقا^(١)

وقال طفيلُ الغنوي :

بساهم الوجه لم تقطع أباجله^(٢) يسان وهو لبوم الزوع مبذول^(٣)

وقال حبيب بن أوس :

ما إن ترى الأحساب يعضأ وضحا^(٤) إلا بحيث ترى المنايا سودا^(٥)

وقال جرير بن عطية :

وباسط خير فيكم يمينه وقابض شر عنكم بشمالها

وقال عبد الله بن الزبير الأسدي :

فرد شعورهن السوداء يعضأ ورد وجوههن البيض سودا^(٦)

وقال الفرزدق :

لعن الإله بنى كليب إنهم لا يغدرون ولا يفون لجار

^(١) ليث خير مبتدا محذوف أي هو كليب ، وعثر موضع توجد

فيه الأسد

^(٢) ساهم الوجه متفهمه من المزال بكثرة الجرى صفة لفرس ، والآباجل هروق غليظة في الرجل أو اليد ، وبوم الروح يوم الحرب

^(٣) المنايا السود كناية عن منايا الحرب

^(٤) والضميم لنسوة آل حرب في البيت قبله :

رمى الحدثان نسوة آل حرب بمقدار عمدن له محمودا

يستيقظون إلى نفاق حميرهم وتنام أعينهم عن الأوتار^(١)

وقال أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان فيما قرأنا عليه :

ومن دونها يوم من الشمس عاظم^(٢) وليل بأطراف الأسنه حال^(٣)

وقال بشار بن بُرْد :

إذا أيقظتك حُرُوب العدَا فبُسه لها عمر أتم نعم^(٤)

وهذا كله من المطابق المختار ، فأما المتكلف القبيح فكقول حبيب

ابن أوس :

لعمري لقد حررت يوم لقيته^(٥) لو أن القضاء وحده لم يبرد^(٦)

وقوله :

وإن خفرت أموال قوم أكفهم من النيل والجدوى فكفالك مقطوع^(٧)

فهذان البيتان من الطباق القبيح الذي لم يُردّ لحسن معناه وسلامة

لفظه ، بل لتكون في الشعر مطابقة فقط .

(١) نفي الغدر عنهم كناية عن هجرهم ، واستيقاظهم إلى نفاق حميرهم ليعرفوا

سببه ويدفعوا المكروه عنها

(٢) عطل اليوم من الشمس بفشار الحرب ، والأسنه الزمان ، وحال

من الحلى

(٣) يريد عمر بن العلاء من قواد المهدي

(٤) هو من قصيدة له في مدح أبي سعيد ، ويوم مقول به الحرث ، وقوله :

هذا الليل فيها عن مارية الردي وماشك ريب الدهر في أنه ردي

وبعده :

فإن يكن المقدار فيه مقتدا فما هو في أشياعه بمقتد

(٥) خفرت حمت وحفظت ، بمعنى بخلهم بأموالهم

وما يجرى مجرى المطابق أن يقدم في الكلام 'جزء' ألفاظه منظومة
نظاماً ويتلى بآخر يجعل فيه ما كان مقدماً في الأول مؤخراً في الثاني
وما كان مؤخراً مقدماً ، وقد سمي قدامة بن جعفر الكاتب هذا الفن
- التبديل - ومثله بقول بعضهم : أشكر لمن أنعم عليك ، وأنعم على
من شكرك . ويقول الحسن البصري : إن من خوفك حتى تلقى الآمن
خير لك من أمّنتك حتى تلقى الخوف . وقول عمرو بن عبيد في
بعض دعائه : اللهم أغنى بالفقر إليك ، ولا تفقرني بالاستغناء عنك .
وقول رجل لآخر وكان يتمده بالبر : أسأل الذي رحمني بك . أنت
يرحمك بي .

فأما - المخالف - وهو الذي يقرب من التضاد ، فكقول
أبي تمام :

تردى ثياب الموت حمراً فما أنى لها الليل إلا وهى من سندس خضر^(١)
فإن الحمر والخضر من المخالف ، وبعض الناس يجعل هذا من المطابق .
وكذلك قول عمرو بن كلثوم :

بأننا 'نورد' الرايات بيضاً ونصدرهن حمراً قد رويناه
وقول الوليد بن عبيد البحتري :

والألقيت الموت أحمر دونه كما كان يلقي الدهر أغبر دوني

(١) ثياب الموت هي الثياب التي استشهد فيها ، والسندس الحرير ، يعني أنه
كان من أهل الجنة ، لأن هذا ليسهم

والصحيح أنهم يعتبرون في التضاد استعمال الألفاظ ، والأحمر والأبيض ليسا بضدين على معرفتهم . وإنما ضدّ الأبيض السواد على ما ذكرناه آنفا .

ومن قبيح المخالف قول أبي تمام :

مكرهم عنده فصيح وإن هم خاطبوا مكره رأوه جلياً
لأنه لما أراد أن يخالف بين فصيح وجليب — وهو الذي قد
جلب في السبي فلم يفصح بالكلام — جعل المكر جلياً ، وذلك من
الاستعارات المستحيلة والأغراض الفاسدة .

وأما الإيجاب والسلب فكقول أبي عبيدة :

يقبض لي من حيث لا أعلم النوى ويسرى إلى الشوق من حيث أعلم^(١)
وكقول السموأل :

وتنكر إن شئت على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول
وكقول الشماخ :

هضم الحشا لا يملأ الكف خصرها

ويملا منها كل حجـل ودملج

فقول — لا أعلم وأعلم ، وتنكر ولا ينكرون ، ولا يملأ ويملا —
من السلب والإيجاب .

فأما الذي ذكرناه أنه يسمى — المقابلة — في مراعاة المعاني حتى

^(١) يقبض يها ، يريد أن يفراقها له من غير سبب يعلمه ، وأنه يعلم سبب شوقه
إليها وهو حبه لها

يأتى فى الموافق بما يوافق وفى المخالف بما يخالف على الصحة ، فسنورد أمثله عند شروعتنا فى الكلام على المعانى بعد الفراغ من الألفاظ وما يتعلق بها بمشيئة الله وبعمونه .

ومن شروط الفصاحة والبلاغة الإيجاز والاختصار وحذف فضول الكلام ، حتى يعبر عن المعانى الكثيرة بالألفاظ القليلة . وهذا الباب من أشهر دلائل الفصاحة وبلاغة الكلام عند أكثر الناس . حتى إنهم إنما يستحسنون من كتاب الله تعالى ما كان بهذه الصفة ، ومن الناس من يقول : إن من الكلام ما يحسن فيه الاختصار والإيجاز ، كأكثر المكاتبات والمخاطبات والأشعار ، ومنه ما يحسن فيه الإسهاب والإطالة ، كالخطب والكتب التى يحتاج أن يفهمها عوام الناس وأصحاب الأذهان البعيدة ، فإن الألفاظ إذا طالت فيها وترددت فى إيضاح المعنى أثر ذلك عندهم فيه ، ولو اقتصر بهم على وحى الألفاظ وموجز الكلام لم يقع لأكثرهم . حتى يقال فى ذكر السيف - الحسام القاطع ، الجراز البائر - وفى وصف الشجاع - البطل الفاتك - النجد الباسل - وما يجرى هذا المجرى . قالوا : وربما كان ذلك الكتاب بالفتح أو الخطبة تقرأ فى موقف حافل يكثر فيه لفظ الناس وصخبهم ، فيحتاج إلى تكرار الألفاظ ليكون ما يقوت سماعه قد استدرك ما هو فى معناه ^(١) .

والذى عندى فى هذا الباب أنهم إن كانوا يريدون بالإطالة تكرار المعانى والألفاظ الدالة عليها وخروجها فى معاريض مختلفة ووجوه متباينة - وإن كان الغرض فى الأصل واحدا - فليس هذا

(١) السواب - بما هو فى معناه

بما نحن بسبيله ، لأنه بمنزلة إعادة كلام واحد مراراً عدة . فإن تلك الإعادة لا تؤثر فيه حسناً ولا قبحاً ، وإن كانوا يريدون أن المعنى الذي يمكن أن يعبر عنه بالفاظ يسيرة موجزة قد يحسن أن يعبر عنه بالفاظ طويلة ، ليكون ذلك داعياً إلى فهم العامى والبلید له ، وتكون الإطالة في هذا الموضوع خاصة أصح وأحمد ، كما أن الوحي والإشارة في موضعهما أوفق وأحسن ، فإننا لانسلم ذلك ، لانا نذهب إلى أن المحمود من الكلام ما دل لفظه على معناه دلالة ظاهرة ولم يكن خافياً مستغلقاً ، كالمعاني التي وردت في شعر أبي الطيب ، وسند كر ذلك مستوفى مستقصى فيما يأتي من هذا الكتاب . فإن كان الكلام الموجز لا يدل على معناه دلالة ظاهرة فهو عندنا قبيح مذموم . لا من حيث كان مختصراً ، بل من حيث كان المعنى فيه خافياً ، وإن كان يدل على معناه دلالة ظاهرة إلا أنها تخفى على البلید والبعید الذهن ومن لا يسبق خاطره إلى تصوّر المعنى ، ولو كان الكلام طويلاً لجاز أن يقع لهم الفهم . فليس هذا عندنا بموجب أن يكون الإسهاب في موضع من المواضع أفضل من الإيجاز ، كما أن النقوش الغليظة في كثير من الصناعات لا تكون أحسن من النقوش الدقيقة ، لأن ذلك يدركها الضعيف البصر ويتعذر عليه إدراك هذه ، ولو اعتبرنا هذا في الكلام وفهم البلید له لا اعتبرنا ذلك في النقوش وإدراك الضعيف البصر لها ، وهذا فاسد . ويأزم من ذهب إلى اختيار العبارة عن المعنى بالالفاظ الكثيرة من حيث كان ذلك سبباً لفهم عوام الناس ومن لا يسبق ذهنه إلى تصوّر المعنى أن يختار الالفاظ العامة المبتذلة على الالفاظ الفصيحة

التي لم تكثر استعمالها العامة ولا ابتدلوها ، لأن علته في اختيار الطويل لأجل فهمهم له قائمة في الألفاظ المبذلة ، ولا خلاف أنهم إلى فهمها أقرب من فهم ما يقل ابتداهم له . وهذا مما لا يذهب إليه أحد ، ولا التزمه ملتزم .

وقد قسموا دلالة الألفاظ على المعاني ثلاثة أقسام : أحدها المساواة ، وهو أن يكون المعنى مساوياً للفظ ، والثاني التذييل " وهو أن يكون اللفظ زائداً على المعنى وفاضلاً عنه ، والثالث الإشارة ، هو أن يكون المعنى زائداً على اللفظ . أي أنه لفظ موجز يدل على معنى طويل على وجه الإشارة واللمحة .

وقالوا : إن التذييل يصلح للمواقف الجامعة ، وبحيث يكون الكلام مخاطباً به عامة الناس ومن لا يسبق ذهنه إلى تصور المعاني ، والإشارة تصلح لمخاطبة الخلفاء والملوك ومن يقتضى حسن الأدب عنده التخفيف في خطابه وتجنب الإطالة فيما يتكلف سماعه ، والمساواة التي هي الوسط بين هذين الطرفين — من الإشارة والتذييل — تصلح للوسط بين الطرفين اللذين هما الملوك وعوام الناس . والذي عندي في هذا ما ذكرته ، وهو أن المختار في الفصاحة والدال على البلاغة هو أن يكون المعنى مساوياً للفظ أو زائداً عليه ، وأعني بقولي — زائداً عليه — أن يكون اللفظ القليل يدل على المعنى الكثير دلالة واضحة ظاهرة ،

(١) هذا القسم هو الذي اتفق على تسميته بالإطناب ، والتذييل نوع من أنواعه ، وقد أراد به هنا ما سموه التطويل

لا أن تكون الالفاظ لفرط إيجازها قد ألبست المعنى وأغمضته ، حتى يحتاج في استنباطه إلى طرف من التأمل ودقيق الفكر . فإن هذا عندي عيب في الكلام ونقص على ما أئيشه فيما بعد ، وقد دلت على اختيار الإيجاز والاختصار بما تقدم . ويدل عليه أيضا أن من اختار الإطالة وسماها - التذيل - إنما حُجته في ذلك أنه اعتبر الكلام بالإضافة إلى المخاطب به ، . وليس للمخاطب تأثير في حسن تأليف الكلام ، وقبحه ، ولو جاز أن يعتبر الكلام بالإضافة إلى المخاطب لجاز أن يعتبر بالإضافة إلى المخاطب به ، حتى يكون ذلك مؤثرا في صحته أو فساده وحسنه أو قبحه ، وكنا نستحسن كلام العالم العاقل وإن كان ردى التأليف ، ونستفيع كلام الجاهل وإن كان في أعلى طبقات الفصاحة ، حتى يكون شعر أبي عثمان الجاحظ وأبي إسحاق النُّظام أعظم عندنا من شعر أبي حبة التميمي ومن جرى مجراه ، وهذا مما لا يدخل في مثله شبهة . وسنتكلم على من يعتبر الكلام بالإضافة إلى زمان قائله - حتى يقدم كثيرا من المتقدمين على المحدثين بمجرد تقدمهم - بما نستوفي الحسجة فيه ، ونزيل موقع الشبهة ، وإن كانت ضعيفة لا تخفى على من طباعه سليمة ، وبنيته صحيحة .

وذكروا أن جعفر بن يحيى بن خالد كان يقول لكتابه : إن استطعت أن يكون كلامكم كله مثل التوقيع فافعلوا . فهذا أمر لهم بالإيجاز وتجنب الإطالة ، وقد كان جعفر كبير في هذه الصناعة . فأما قول قيس بن خارجة

الفزاري لما قيل : له ما عندك في حالات داخس فقال: عندي قرى كل نازل وورضى كل ساخط ، وخطبة من لدن تطلع الشمس إلى أن تغرب ، أمر فيها بالتواصل ، وأنهى عن التقاطع . فليس ذلك من الإطالة في العبارة عن المعنى الواحد بالالفاظ الكثيرة ، لأنه يجوز أن يكون أراد خطبة تكبر فيها المعاني والالفاظ على ما قدمناه .

ومن أمثلة الإيجاز والاختصار قول الله تبارك وتعالى : (ولكم في القصاص حياة) لأن هذه الالفاظ على إيجازها قد عُبِّرَ بها عن معنى كثير ، وذلك أن المراد بها أن الانسان إذا علم أنه متى قتل قتل كان ذلك داعياً له قويا إلى ألا يقدم على القتل ، فارتفع بالقتل الذي هو قصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض . فكان ارتفاع القتل حياة لهم . وهذا معنى إذا عُبِّرَ عنه بهذه الالفاظ اليسيرة في قوله تعالى (ولكم في القصاص حياة) كان ذلك من أعلى طبقات الإيجاز . وقد استحسن أيضا في هذا المعنى قولهم : القتل أنقى للقتل . وبينه وبين لفظ القرآن تفاوت في البلاغة ، وذلك من وجوه : أحدها أنه ليس كل قتل ينفي القتل ، وإنما القتل الذي ينفى ما كان على وجه القصاص والعدل ، ففي ذكر القصاص بيان للمعنى وكشف للغرض ، وثانيها أن في قوله تعالى (ولكم في القصاص حياة) من إيالة الغرض المرغوب فيه بذكر الحياة ما ليس في قولهم — القتل أنقى للقتل — وهذه زيادة في الإيضاح ، وثالثها أن نظير قولهم القتل أنقى للقتل (القصاص حياة) والقصاص حياة أوجز ، لأنه عشرة أحرف ، والقتل أنقى للقتل أربعة عشر حرفا ،

ورابعها أن في — القتل أنفى للقتل — تكريراً ، وليس في (القصاص حياة) تكرير ، وقد قدّمنا أن تكرير الحروف عيب في الكلام ، على ما ذكرناه فيما مضى من هذا الكتاب .

ومن الإيجاز أيضاً قوله تبارك وتعالى : (ولو ترى إذ أقروا فلا قوت ولا أخذوا من مكان قريب) وقوله تبارك وتعالى : (يحسبون كل صيحة عليهم) وقوله تعالى : (إنما بغبكم على أنفسكم) . وأمثال هذا في القرآن كثير ^(١)

والقصد الإيجاز فيما وقع فيه حذف كثير ، حتى حذفت الأجوبة لدلالة الكلام عليها ، كقوله تعالى : (ولو أن قرأنا سيرت به الجبال أو قطعنا به الأرض أو كلم به الموتى) . كأنه يريد — لكن هذا القرآن ، ولم يقل ذلك . وقوله تعالى : (وسبق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمرا حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها سلام عليكم طبتم فادخلوها خالدين) . كأنه يريد — لما كان هذا كله حصولاً على النعيم الذي لا يشوبه كدر ، أو غير ذلك من الألفاظ ، ولم يقله . وفي هذا الحذف في الكلام مع الدلالة على المراد فائدة ، لأن النفس تذهب فيه كل مذهب ، ولو ورد ظاهراً في الكلام لاقتصر به على البيان الذي تضمنه ، فكان حذف الجواب أبلغ لهذه العلة . كما تقول — لو رأيت علياً بين الصفيين — وتحذف الجواب ، فيذهب السامع كل مذهب ، ولو قلت — لو رأيت

(١) هذه الأمثلة تدخل فيما يسمى إيجاز القصر ، وما سمي يسمى إيجاز الحذف

عليها عليه السلام بين الصفين لرأيت شجاعاً ، أو لرأيت رجلاً يقتل الأبطال - أو ما يجري هذا المجرى ، لم يكن في العظم عند السامع بمنزلة حذف الجواب . لأنه يذهب مع المحذوف كل مذهب ، ولا يعول على نفس ما كان يرد في اللفظ فقط .

ومما قد عذبه الإيجاز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه بحيث يقع العلم ويذول اللبس ، كقوله تبارك وتعالى : (واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها) . والمعنى أهل القرية وأصحاب العير .

وكان أبو الحسن علي بن عيسى الرماني يسمي هذا الجنس - وهو إسقاط كلمة لدلالة أخرى الكلام عليها - المحذف - ويسمى بنية الكلام على تقليل اللفظ وتكثير المعنى من غير حذف - القصر - ويجعل الإيجاز على ضربين : القصر والمحذف . وكان يسمي العبارة عن المعنى بالكلام الكثير مع أن القليل يكفى فيه - التطويل - ويسمى العبارة عن المعنى بالكلام الكثير الذي يستفاد منه إيضاح ذلك المعنى وتفصيله - الإطناب - ويجعل التطويل عيباً وعيباً ، والإطناب حسناً ومحموداً . وهذا المذهب من أبي الحسن موافق لما اخترناه ، لأنه يذهب إلى حسن الإطناب الذي هو عنده طول الكلام في فائدة وبيان ، وإخراج للمعنى في معاريف مختلفة وتفصيل له ليتحققه السامع ويستقر عنده فهمه ، وهذا هو الذي اخترناه وقلنا إنه على التحقيق ألفاظ كثيرة ومعان كثيرة^(١) وكذلك قد

(١) لا يخفى أن قوله - ألفاظ كثيرة ومعان كثيرة - يدخل فيه المساواة بخلاف الإطناب على تفسير الرماني ، وهو الذي اتفقت كلهم عليه ، وسأق ما يفيد أنه يطلق عليه المساواة

واقفناه في استقبح التطويل وخذ الإيجاز على ما فسرناه من معنيهما عنده .
 ويجب أن نحدد الإيجاز المحمود بأن نقول : هو إيضاح المعنى بأقل
 ما يمكن من اللفظ ، وهذا الحد أصح من حد أبي الحسن الرماني بأنه العبارة
 عن المعنى بأقل ما يمكن من اللفظ ، وإنما كان حديثنا أولى لأننا قد احترزنا
 بقولنا - إيضاح - من أن تكون العبارة عن المعنى وإن كانت موجزة غير
 موضحة له ، حتى يختلف الناس في فهمه ، فيسبق إلى قوم دون قوم بحسب
 أقساطهم من الذهن وصحة التصور . فإن ذلك وإن كان يستحق لفظ
 الإيجاز والاختصار فليس بمحمود حتى يكون دلالة ذلك اللفظ على
 المعنى دلالة واضحة .

وقد قدّمنا ما ورد في القرآن من أمثلة ذلك وإن كانت كثيرة يطول
 استقصاؤها . ومنه قول أمير المؤمنين عليه السلام : قبيحة كل امرئ
 ما يحسن . فإن هذه الآية - على غاية الإيجاز وإيضاح المعنى
 وظهور حسنها - يفتي عن وصفه . وروى عن أبي الفرج قدامة بن جعفر
 الكاتب عن أحمد بن يوسف الكاتب أنه قال : دخلت يوما على المأمون
 وفي يده كتاب وهو يعاود قراءته تارة بعد أخرى ، ويصعد ويصوب
 فيه طرفه ، قال : فلما مرت على ذلك مدة من زمانه التفت إلي فقال :
 يا أحمد ، أراك مفكراً فيما تراه مني ! قالت : نعم ، وقي الله أمير المؤمنين
 المدكاره ، وأعاذه من المخاوف . قال : فإنه لا مكروه في الكتاب ،
 ولكني قرأت فيه كلاماً وجدته نظير ما سمعت الرشيد يقوله في
 البلاغة ، فإني سمعته يقول : البلاغة التباعد عن الإطالة ، والتقرب من
 معنى البغية ، والدلالة بالقليل من اللفظ على المعنى ، وما كنت

أنهم أن أحداً يقدر على المبالغة في هذا المعنى ، حتى قرأت هذا الكتاب . ورمى به الى ، وقال : هذا كتاب عمرو بن مسعدة إلينا . قال : فقراته ، فإذا فيه : كتابي إلى أمير المؤمنين ومن قبلي من قواده وسائر أجناده في الانقياد والطاعة على أحسن ما يكون طاعةُ جند تأخرت أرزاقهم ، وانقيادُ كفاة نراحت أعطياتهم ، فاخترت لذلك أحوالهم ، والثالث معه أمورهم . فلما قرأته قال لي : إن استحسناني إياه بعثني على أن أمرت للجند قبله بعطاياهم لسبعة أشهر ، وأنا على مجازاة الكاتب بما يستحقه من حل محله في صناعته .

وروي عن المأمون أيضاً أنه أمر عمرو بن مسعدة ان يكتب لرجل يُعنى به الى بعض العمال ، وأن يختصر كتابه ما أمكنه ، حتى يكون ما يكتب به في سطر واحد ، فكتب إليه عمرو بن مسعدة : كتابي اليك كتابٌ واثق بمن كتبتُ إليه ، معنى بمن كتبتُ له ، ولن يضيع بين الثقة والعناية حامله .

ومن أمثلة الإيجاز في النظم قول زهير :

فإني لو لقيتُك وانجها لكان لكل منكراً كفاء
لأن مقصوده إثني لو واجهتك لكان عندي مكافأة لك على كل أمر يبدو منك أنكروه ، فقد أورد المعنى في لفظ قليل ، وبهذا كان يوصف شعر زهير ، لأنه كثير الإيجاز مع الإيضاح لمعانيه .

ومن ذلك أيضاً قول امرئ القيس :

على تهيكل يُعطيك قبل سؤاله أفانين جرى غير كز ولا وان^(١)
لأنه جمع بقوله — أفانين جرى — مالم يعد كان كثيرا، وأضاف
إلى ذلك أوصاف الجودة في الفرس بقوله : إنه يعطى قبل سؤاله
أفانين جريه ولا يحتاج إلى حث . ونفى عنه بقوله — غير كز ولا
وان — أن تكون معه الكرازة من قبل الجراح والمنازلة ، والونى من
قبل الاسترخاء والفترة . فكان في هذا البيت جملة من وصف الفرس
قد عبر بها عن معان كثيرة .

ومما يذكر من الإيجاز أيضا قول امرأة من عسكل :
يا بن الدعي إنه عكل قيقف لتعلمن اليوم إن لم تنصرف
أن الكريم والليم مختلف^(٢)

وهذا إيجال في المعنى ، وإيجاز في العبارة عنه .
ومن ذلك أيضا قول الشريف الرضى :

مالوا على شعب الرحال وأسندوا أيدي الطعان إلى قلوب تخفق^(٣)
لأنه لما أراد أن يصف هؤلاء القوم بالشجاعة في متابعة الغرام
والصبابة^(٤) عبر عن ذلك ذلك بقوله — أيدي الطعان — فأنى
بأخصر الفاظ وأوجزها .

(١) الهيكل الفرس الضخم

(٢) رواية نقد الشعر — لها عكل — وكذلك روى — مختلف

(٣) شعب الرحال عشبة ، وميلهم إليها كناية عن ارتحالهم ، وتخفق تعطرب .
لفراق الأحبة

(٤) عبارة الإيضاح — في أثناء وصفهم بالغرام والصبابة

ومن الإيجاز أيضا قول عمرو بن معد يكرب :
 فلو أن قومي أنطقني رماحهم نطقت ولكن الرماح أجرت
 أي شقت لسانى كما يجرح لسان الفصيل ، يريد أنها أسكتنى .
 ومن هذا الفن أيضا قول حنيد بن نور الهلالي :
 أرى بصرى قد خانتى بعد صحبة وحبك داء أن تصح وتسلما
 فإن قوله - وحبك داء أن تصح وتسلما - من الإيجاز الحسن .
 وكذلك قول نصيب :

فما جوا فأتوا بالذى أنت أهله ولو سكتوا أننت عليك الحقائق
 فإن قوله - لو سكتوا أننت عليك الحقائق - من الكلام
 الحسن الموجز .

والأصل في مدح الإيجاز والاختصار في الكلام أن الالتفات غير
 مقصودة في أنفسها ، وإنما المقصود هو المعانى والأغراض التى احتيج
 إلى العبارة عنها بالكلام ، فصار اللفظ بمنزلة الطريق إلى المعانى التى هى
 مقصودة ، وإذا كان طريقان يوصل كل واحد منهما إلى المقصود على سواه
 فى السهولة إلا أن أحدهما أخصر وأقرب من الآخر ، فلا بد أن يكون
 المحمود منهما هو أخصرهما وأقربهما سلوكا إلى المقصد ، فإن تقارب
 اللفظان فى الإيجاز وكان أحدهما أشد إيضاحا للمعنى كان بمنزلة تساوى
 الطريقين فى القرب وزيادة أحدهما بالسهولة . ومثل هذا قول
 أبى عباد :
 أبى عباد :

ولم أنسَ ليلتنا في العناقِ لفَّ الصَّبَا بقضيبِ قضيا
وقول غيره :

وضمَّ لا يُشبهُهُ اعتناقُ كذا التفَّ القضيبُ على القضيبِ
فإنَّ هذينَّ البيتين وإنَّ تساويا في كمية الألفاظ فإنَّ بيت أبي عبادة
أوضح ، لأنَّه بينَ بذكر الصبا ما يلفَّ القضيب على القضيب .
ومن ذلك أيضا قولُ أبي القاسم المطرُزِ البغدادي :
وردتُ وقد حلَّ لي ماؤُهُ فلمَّا بكيتُ عليه حرُّمُ
وقول ميار بن مرزويه :

بكيتُ على الوادي فحرَّمتُ ماءهُ وكيف يحلُّ الماءُ أكثرُهُ دمُ
فبيت ميار وإنَّ قاربَتُ ألفاظه عدد ألفاظ بيت المطرُز فقد
تضمن من إيضاح المعنى ما لم يتضمَّنه بيت المطرُز ، لأنَّ قائلا لو قال :
لم حرم الماءُ لما بكى عليه ؟ لوجب في حق تفسير المعنى وإيضاحه أن
يقال : لأنَّ دُمُوعه كانت دما غلب على هذا الماء والدم حرام ، فقد أتى
ميار بهذا التفسير في متن البيت .

وعلى هذا القياس يعتبر الإيضاح في الإيجاز ، ثلثا يقع فيه إخلال
بالمعنى وإشكال فيه ، ولذلك أمثلة : منها قول عبيد الله بن عبد الله بن
عتبة بن مسعود :

أعاذلُ عاجلُ ما أشتهى أحبُّ من الأكثرِ الرائي

لأنه أراد عاجل ما انتهى مع القلة أحب إلى من الأكثر البطيء .
فترك - مع القلة - وبه تمام المعنى .

ومنها قول عروة بن الورد :

عجبت لهم إذ يقتلون نفوسهم ومقتلهم عند الوغى كان أعذرا
كأنه أراد أن يقول : عجبت لهم إذ يقتلون نفوسهم في السلم ،
وقتلهم في الحرب أعذر ، فترك - في السلم - وبه يتم المعنى .

ومنها قول الحارث بن حنظلة :

والعيش خير في ظلال النوك من عيش كد^(١)

فأراد أن يقول : والعيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش
الشاق في ظلال العقل ، فأخل بأكثر المعنى .

ومن أمثلة ذلك في الشعر ما حكاه أبو الفرج 'قدامة بن جعفر أن'
بعضهم كتب في كتاب له : فإن المعروف إذا وحي^(٢) كان أفضل
منه إذا توغر وأبطأ ، فأراد أن يقول : إن المعروف إذا قل ووحى كان
أفضل منه إذا كثر وأبطأ ، فترك ما بنى المعنى عليه ، وهو ذكر القلة .
وكذلك كتب بعضهم : فما زال حتى أتلف ماله ، وأهلك رجاله ، وقد
كان ذلك في الجهاد والإبلاء أحق بأهل الحزم وأولى . فأخل بما فيه
تمام المعنى ، وذلك أن الذي أراد أنه أتفق ماله وأهلك رجاله في السلم

(١) النوك الجبل

(٢) وحى أسرع

والمواذعة ، وقد كان ذلك في الجهاد أفضل ، فأخل بذكر السلم أو ما يقوم مقامه ، فصار المعنى ناقصاً .

ولحمد الإيجاز 'فضل أحد الشعراء على صاحبه إذا كانا قد اشتركا في معنى وأوجز أحدهما في ألفاظه أكثر من الآخر ، ولهذا قدموا قول الشماخ بن ضرار :

إذا ماراية رفعت لمجد تلقاها عرابة بالبين^(١)

على قول بشر بن أبي خازم :

إذا ما المكرمات رُفَعْنَ يوماً وقصر مُبْتَغُوها عن مداها

وضاقت أذرع المترين عنها سما أوس إليها فاحتواها^(٢)

وإن كان ابن أبي خازم سبق الشماخ إلى المعنى ، إلا أنه جاء به في بيتين واختصره الشماخ فأتى به في بيت واحد .

ومن هذا القبيل أيضاً قول امرئ القيس :

إذا ما استحمت كان فيض حميمها على متنتيها كالبحر أن لدى الجالي^(٣)

فإن امرأ القيس أتى بهذا التشبيه في بيت واحد ، وأخذ الوليد ابن يزيد فأساء : لأنه أتى به في بيتين فقال :

كان الحميم على متنتها إذا غرقت بأطساها

(١) يريد عرابة الأوسى المذكور في قوله قبله :

وأبت عرابة الأوسى يسو إلى الخمرات متقطع القرين

(٢) يريد أوس بن حارثة بن لام الطائي

(٣) الحميم الماء الحار أو البارد ، وفي رواية — الحالى — بالحاء

بجان يحول على فضة جلته حدائد دواسها

على أن الوليد قد زاد في التشبيه بقوله - على فضة - لكن بين
الفاظه وألفاظ امرى القيس تفاوت لا يخفى :

فأما المساواة بين اللفظ والمعنى فكما وصف بعض الأدباء رجلاً
فقال : كانت ألفاظه قوالب لمعانيه ، أى هى مساوية لها لا يفضل أحدهما
على الآخر ، وهذا المساواة المحموده هو إيضاح المعنى باللفظ الذى لا يزيد
عنه ولا ينقص ، وقد احترزت بقولى - إيضاح - مما احترزت منه فى حد
الإيجاز ، لما أذهب إليه من قبح العبارة عن المعنى باللفظ الذى لا يوضحه ،
وفرت بين المساواة والتذليل بقولى - لا يزيد عنه - لأن التذليل
لفظ يزيد على المعنى ، وفرت بين المساواة والإيجاز والاخلال بقولى
- ولا ينقص - لأن الإيجاز على ما ذكرناه إيضاح المعنى بأقل ما يمكن
من اللفظ ، والاخلال هو نقص المعنى باختصار اللفظ ، فقد فهم بهذا
القول - الإيجاز والاخلال والمساواة والتذليل - ولكل من
ذلك أمثلة .

فأما أمثلة الإيجاز والاخلال فقد ذكرناها ، وأما أمثلة المساواة
فكثيرة ، ومنها قول زهير :

ومهما يكن عند امرئ من خليفة ولو خالها تخفى على الناس تعلم
وقوله أيضاً :

لماذا أنت لم تقصر عن الجهل والخنا أصبت حليماً أو أصابك جاهل

وقول ظرقة بن العبد :

ستبدى لك الأيام ما كنت جاهلا ويأتيك بالأخبار من لم تزود

وقول أبي نصر بن نباتة :

عسى ممسك الريح القبول يعيدها وينقصر من نفاسنا ويريد^(١)ها

وقوله أيضا :

إذا كان نقصانُ الفتي في تمامه فكلُّ صحيح في الأنام غليل

وقول أبي الطيب :

أنى الزمانَ بنوه في شبيبته فسرهم وأثناه على الهرم

وقول أبي عباد :

ما زال يسبقُ حتى قال حاسده له طريق إلى العلياء يختصر

وأمثال هذا أكثر من أن أن تحصي .

وأما التذييل^(٢) فهو العبارة عن المعنى بالقاطع تزيد عليه ، وإنما نقل في التذييل - إيضاح المعنى - كما قلنا في حد المساواة والإيجاز لما نذهب إليه من حد الإيجاز والمساواة إذا كان المعنى فيهما واضحا ، فاحترزنا بالإيضاح من أن ندخل في الحد ما لا نحمد من المساواة والإيجاز اللذين يكون المعنى فيهما غامضا خفيا ، فأما التذييل فإننا على ما قدمناه لا نحمد

(١) ريح القيول هي ريح الصبا ، وهي ريح مهبها جهة الشرق

(٢) يريد به التطويل كما سبق

في موضع من المواضع ، فلا معنى لاحترازنا بذكر الإيضاح في حدة ،
فأما مثله فكما وقعت لبعض الكتاب المتأخرين على فصل من كتاب
له شفاعه ، وهو : وفلان بن فلان الرجل المشهور بالفروسية والرجولة
والشجاعة والنجدة ، وله السن والحسكة والتجارب والدرية . فهذا
كله تطويل بإيراد ألفاظ كثيرة تدل على معنى واحد . وكذلك
قول الشاعر :

فقد دنت الأديم لراشيه ^(١) وألقى قولها كذبا ومينا «
قال كذب والمين واحد .

والفرق بين التطويل والحشو أن الحشو لفظ يتميز عن الكلام
بأنه إذا حذف منه بقي المعنى على حاله ، والتطويل هو أن يعبر عن
المعاني بألفاظ كثيرة كل واحد منها يقوم مقام الآخر ، فأى لفظ
شئت من تلك الألفاظ حذفته وكان المعنى على حاله . وليس هو لفظا
متميزا مخصوصا بما كان الحشو لفظا متميزا مخصوصا ، يبين ذلك
أن الحشو على ما قدمناه من وصفه نحو قول أبي عدي :

نحن الرؤوس وما الرؤوس إذا سميت ^(٢) في المجد الأقوام كالآذنان
فللأقوام هو الحشو . لأن هذه اللفظة دون ألفاظ البيت هي التي
إذا حذفنا منه بقي المعنى بحاله ، والتطويل مثل ما حكيناه في قوله :
الرجل المشهور بالفروسية والرجولة والشجاعة والنجدة . لأن هذه

(١) سبق هذا البيت في ص ٢١٨

الألفاظ كأنها بمعنى واحد، فانت إن شئت حذفت الرحلة، وإن شئت حذفت الشجاعة، وإن شئت حذفت النجدة، وإن حذفتها معا بقي الكلام بحاله، فهذا هو الفرق بين الحشو والتطويل، وعلى أن الحشو في الأكثر إنما يقع في النظم لأجل الوزن، وفي النثر لأجل تساوى الفصول أو الأسجاع، ويجب أن يعتبر الكلام في التطويل والحشو والمساواة والإيجاز والإخلال بهذا الاعتبار، وهو أنت يتأمل الكلام المؤلف، فإن كان المعنى فيه ناقصاً غير مستوفى فذلك الإخلال، وإن كان المعنى تاماً فلا يخلو أن يكون في الألفاظ ما إذا حذفته بقي المعنى بحاله، أو ليس في الألفاظ ما إذا حذفت بقي المعنى بحاله، فإن كان فيها ما إذا حذفت بقي المعنى بحاله، فلا يخلو من أن يتميز ذلك اللفظ الزائد من غيره أو لا يتميز، فإن لم يتميز فذلك الإطالة، وإن تميز فذلك الحشو، وإن لم يكن في الكلام ما إذا حذفت بقي المعنى بحاله، فلا يخلو من أن يكون تمكن العبارة عن ذلك المعنى بأقل من تلك الألفاظ أو لا يمكن، فإن كان تمكن العبارة عن ذلك المعنى بأقل من ذلك اللفظ فذلك المساواة^(١) وإن كان لا تمكن العبارة عن ذلك المعنى بأقل من ذلك اللفظ فذلك هو الإيجاز. فهذا يصح لك اعتبار الأقسام المذكورة، ولا يخفى شئ منها على المتأمل.

(١) أطلق هنا المساواة على ما يطلقون عليه الإطناب، والمساواة عندهم تقابل الإيجاز والإطناب، والثلاثة مقبولة عندهم، وما لا يقبل هو الإخلال والحشو والتطويل، وقد ميز الخطيب الفزري بينها في كتاب — الإيضاح — أحسن تمييز

ومن شروط الفصاحة والبلاغة أن يكون معنى الكلام واضحاً ظاهراً جلياً لا يحتاج إلى فكر في استخراجِه وتأمل لفهمه ، وسواء كان ذلك الكلام الذى لا يحتاج إلى فكر منظوماً أو مشوراً .

وإنما احتجنا إلى هذا التفصيل لأن أبا إسحاق إبراهيم بن هلال الصائى غلط في هذا الموضع : فرغم أن الحسن من الشعر ما أعطاك معناه بعد مطاولة ومعاطلة ، والحسن من النثر ما سبق معناه لفظه ، ففرق بين النظم والنثر في هذا الحكم ، ولا فرق بينهما ولا شبهة تعترض التأمل في ذلك ، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه أنا قد بينا أن الكلام غير مقصود في نفسه ، وإنما احتيج إليه ليعبر الناس عن أغراضهم ، ويفهموا المعاني التى في نفوسهم . فإذا كانت الألفاظ غير دالة على المعاني ولا موضحة لها فقد رفض الغرض في أصل الكلام ، وكانت ذلك بمنزلة من يصنع سيفاً للقطع ويجعل حده كليلاً . ويعمل وعاء لماء يريد أن يحمره فيقصد إلى أن يجعل فيه خروفاً تذهب ما يورع فيه ، فإن هذا مما لا يعتمد عليه عاقل . ثم لا يخلو أن يكون المعبر عن غرضه بالكلام يريد إفهام ذلك المعنى أو لا يريد إفهامه ، فإن كان يريد إفهامه فيجب أن يجتهد في بلوغ هذا الغرض بإيضاح اللفظ ما أمكنه ، وإن كان لا يريد إفهامه فليدع العبارة عنه فهو أبلغ في غرضه .

وإذا كان هذا مفهوماً فالأسباب التى لا جملها ينتمض الكلام على المسامع ستة : اثنان منها في اللفظ بانفراده ، واثنان في تأليف الألفاظ بعضها مع بعض ، واثنان في المعنى .

فأما اللذان في اللفظ بانفراده فأحدهما أن تكون الكلمة غريبة كما ذكرنا فيما تقدم من وحشى اللغة العربية ، والآخر أن تكون الكلمة من الأسماء المشتركة في تلك اللغة ، كالصدى الذي هو العطش والظائر والصوت الحادث في بعض الأجسام .

وأما اللذان في تأليف الألفاظ فأحدهما فرط الإيجاز ، كبعض الكلام الذي يروى عن بقراط في علم الطب ، والآخر إغلاق النظم ، كإيآت المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي وغيره ، وكما يروى من كلام أرسطوطا ليس في المنطق .

وأما اللذان في المعنى ، فأحدهما أن يكون في نفسه . دقيفاً ككثير من مسائل الكلام في اللطيف ، والآخر أن يحتاج في فهمه إلى مقدمات إذا تصورت بُنى ذلك المعنى عليها ، فلا تكون المقدمات حصلت للمخاطب فلا يقع له فهم المعنى . كالذي يريد فهم فروع الكلام والنحو وغيرها من العلوم قبل الوقوف على الأصول التي بُنيت تلك الفروع عليها .

وإذا كان هذا واضحاً فإن استعمال الألفاظ الغريبة الوحشية نقص في الفصاحة التي هي الظهور والبيان على ما قدمنا من ذلك فيما مضى من كتابنا هذا . فأما استعمال الألفاظ المشتركة كالصدى فإنه يحسن في فصيح الكلام إذا كان في اللفظ دليل على المقصود ، مثل قول أبي الطيب :

ودع كل صوت دون صوتي فإني
أنا الطائر المحكي^١ والآخر الصدى^٢

فإن الصدى هاهنا لا يشكل بالصدى الذي هو العطش، ولا يسبق ذلك إلى فهم أحد من السامعين، فأما إن كان ذلك في موضع يشكل فليس ذلك بموافق للفصاحة.

وأما السبيان اللذان في التأليف — وهما إفراط الإيجاز وإغلاق اللفظ — فن شروط الفصاحة والبلاغة أن يسلم الكلام منهما، لما قدمناه من الدلالة على ذلك.

وأما السبيان اللذان في المعاني — وهما دقة المعنى في نفسه وحاجته إلى الإحاطة بأصل قرئني عليه — فليس في أن يجعل المعنى الدقيق ظاهراً جلياً نجلة للمعبر عنه، لكن يحتاج أن يحسن العبارة عنه ويبالغ في إيضاح الدلالة، ليكون مافي المعنى من الدقة واللفظة يازاه مافي العبارة عنه من الظهور والفصاحة، وكذلك يحتاج السامع إلى أحكام الأصل قبل أن يقصد إلى فهم الفرع، وبحاجة المخاطب إلى ذكر المقدمات إذا كان غرضه أن يفهم المخاطب كلامه.

فإن قيل: فما تقولون في تأخير البيان عن وقت الخطاب، أيجوز عندكم أم لا يجوز؟ فإن منتم من جوازه كان قولكم مطرداً، وإن أجزتموه فواجه إنكاركم إغلاق اللفظ ومطالبكم بإيضاح المعنى وبيان

^(١) رواية الديوان — غير صوتي، أنا الصائح — والصدى الصوت الذي يجيب صوته من جبل أو نخوة، يطلب منه عدم الاعتداد بغير شعر.

المراد مع قولكم بتأخير البيان عن وقت الخطاب؟ قيل: الجواب
أنا لا نذهب إلى أن كل أمر يؤثر في الفصاحة وتعتبر سلامة أعلى طبقاتها
منه غير جائز في الاستعمال ولا سائغ في الكلام، وكيف نقول ذلك
وقد قدمنا أن من شروط الفصاحة أن تكون الكلمة مبنية من حروف
متباعدة المخارج وغير كثيرة الحروف، ومع ذلك فالألفاظ العرب
المبنية من الحروف المتقاربة المخارج والكثيرة الحروف أكثر من
أن تحصى، وقد استعملوا تلك الألفاظ في الفصح من كلامهم،
وكذلك إذا قلنا — من شروط الفصاحة الإيجاز — لم يكن ذلك منعاً
لجواز الإسهاب ولا رفضاً لاستعماله، وإنما مقصودنا أن هذا النحو
أحسن من هذا النحو، وهذا الوجه يستدل على الفصاحة أكثر من
هذا الوجه. فإذا كان هذا بيننا، فلو قلنا بجواز تأخير البيان عن وقت
الخطاب لم يكن ذلك مناقضاً لقولنا إن مقارنة البيان لوقت الخطاب
أحسن، وإلى حيز الفصاحة والبلاغة أقرب، لانا لا نتكلم في هذا
الموضوع على الجائز والممتع، وإنما كلامنا على الأفصح والأحسن.
على أن من منع من جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب إنما علل
ذلك لأنه خطاب لا يفهم منه المراد، فجرى في القبح مجرى خطاب
العربي بالزنجية، ومن أبجازه فرق بين الخطاب بالزنجية وبين تأخير البيان
بأن في الخطاب مع تأخير البيان بعض الفائدة والفهم للمراد، كتوطين
النفس على الفعل والعزم عليه إن كان الخطاب أمراً، وليس في الخطاب
للعربي بالزنجية ذلك. فقد وقع بالإجماع على أنه متى لم يفهم من الخطاب
شيء كان قبيحاً.

فإن قيل : كلامكم الماضى يدل على أن في القرآن ما بعضه أنصح من بعض ، وفي الناس من يخالفكم ويأبى ذلك ، فما عندكم فيه ؟ قلنا : أما زيادة بعض القرآن على بعض في الفصاحة فالأمر فيه ظاهر لا يخفى على من علق بطرف من هذه الصناعة ، وشدا شيئاً يسيراً^(١) وما زال الناس يفردون مواضع من القرآن يعجبون منها في البلاغة وحسن التأليف كقوله تعالى : (وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي وغيض الماء وقضى الأمر واستوت على الجودي) وقيل بعداً للقوم الظالمين . وقوله تعالى : (أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم هن لباس لكم وأنتم لباس لهن) . وقوله تعالى : (ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم) . وقوله عز وجل : (ولو ترى إذ فرعوا فلا فوت وأخذوا من مكان قريب) . وقوله تعالى : (ولكم في القصص حياة يا أولى الألباب) وأمثال هذا ونظائره كثير .

فلو كانوا يذهبون إلى تساويه في الفصاحة لم يكن لإفرادهم هذه المواضع المعينة المخصوصة دون غيرها معنى ، وإنما تدخل الشبهة في هذا ومثله على الأعاجم من الفقهاء والمنكلمين لجهلهم بهذه الصناعة وعدم فهمهم لقوانينها . فإن من من عجيب أمرهم أن أحدهم إذا حارل ابتياع ثوب أو دابة وعلم أن غيره أخير بذلك الجنس منه لم يرض بمقدار عليه حتى يرجع إلى من يظن معرفته بالثياب أو الدواب ،

(١) يقال — شدا شعراً أو غناء إذا غنى به وترنم

فيستفتيه ويُقلده ويقبل رأيه، كل ذلك خوفاً من أن يستمر عليه الغبن في شيء من ماله، وإذا وصل إلى الكلام في كتاب الله تعالى ووجه إعجازه - ماهو؟ وهل هو صرف العرب عن معارضته أو علوه عن كلامهم بفصاحته؟ - وكان ذلك يحتاج إلى صناعة لا يفهمها وعالوم لا يعرف شيئاً منها، لم ير أن يرجع إلى أقوال العلماء بتلك الصناعة والمهتمين بفهم أسرار تلك العلوم، بل قال بغير حاجة، وأقوى من غير معرفة، ورضى أن يغبن عقله ودينه من الموضوع الذي تحرز فيه، وأشفق أن يغبن شيئاً من ماله. ولبت شعري أي فرق بين أن يخلق الله وجهين أحدهما أحسن وأصبع من الآخر، وبين أن يحدث كلامين أحدهما أبلغ وأفصح من الآخر؟ وهل من يفرق بينهما إلا مقترح؟

ثم ليس أحدهما ينكر أن يكون بعض القرآن أفصح من بعض يتمنع من القطع على أن القرآن في لغته أفصح من التوراة في لغتها والإنجيل في لغته والزبور في لغته. لأن تلك الكتب عنده لم تكن معجزة خرافتها العادة بالفصاحة، وإن كان الجميع كلام الله تعالى. فما المانع من أن يكون بعض كلامه الذي هو القرآن أفصح من بعض؟ حتى تكون آية منه أفصح من آية، والجميع كلام الله، كما جاز عنده أن يكون القرآن أفصح من الإنجيل. وإن كان الجميع كلام الله، وهذا لا يخفى على محصل.

فإن قيل: الذي يمنع أن يكون بعض القرآن أفصح من بعض

القول بأن قدر كل سورة من قصار سور المفصل منه قد خرق العادة في
الفصاحة بفصاحته ، وكان معجز العلوم في الفصاحة ، وما كان خارقاً للعادة
في الفصاحة لا يكون غيره أفصح منه . قيل : الجواب عن هذا أولاً
أن الصحيح أن وجه الإعجاز في القرآن هو صرف العرب عن معارضته ،
وأن فصاحته قد كانت في مقدورهم لولا الصرف ، وهذا هو المذهب
الذي يعول عليه أهل هذه الصناعة وأرباب هذا العلم ، وقد سطر
عليه من الأدلة ما ليس هذا موضع ذكره ، فالسؤال على هذا المذهب
ساقط . ثم لو سلم أن وجه الإعجاز هو الفصاحة لم يمنع أن يكون كلام
معجز يخرق العادة بفصاحته أفصح من كلام معجز يخرق العادة بفصاحته ،
فإن ندياً لو أظهر الله على يده معجزاً — وهو حملة ألف رطل — لم يمنع
أن يظهر على يده أو على يد نبي غيره معجزاً آخر — وهو حمل ألفي
رطل — فيكون المعجزان أحدهما أعظم من الآخر مع كون كل واحد
منهما معجزاً .

فإن قيل : فما تقولون في الكلام الذي وضع لغزاً وقصد ذلك
فيه ؟ قيل : إن الموضوع على وجه الإلغاز قد قصد قائله إغياض المعنى
وإخفاءه وجعل ذلك فناً من الفنون التي يستخرج بها أفهام الناس ،
رتمتحن أذهانهم ، فلما كان وضعه على خلاف وضع الكلام في الأصل
كان القول فيه مخالفاً لقولنا في فصيح الكلام ، حتى صار يحسن فيه
ما كان ظاهره يدل على التناقض ، أو ما جرى مجرى ذلك . كما قال
بعضهم في الشَّعْع :

تجيا إذا مارؤوسها قطعت وهن في الليل أنجم زهر

وقد كان شيخنا أبو العلاء يستحسن هذا الفن ويستعمله في شعره كثيراً، ومنه قوله :

وَجُبْتُ سَرَابًا كَأَنَّ إِكَامَهُ جَوَارٍ وَلَكِنْ مَا لَهْنُ نَهْدُ
تَمَجَّسَ حَرِيَاءُ الْهَجِيرِ وَحَوْلَهُ رَوَاهِبٌ خَيْطُ وَالنَّهَارِ يَهُودُ^(١)

فألفز بقوله - جوار - عن الجوارى من الناس ، وهو يريد كأنهن يجرين في السراب ، وبقوله - نهود - عن نهود الجوارى ، وهو يريد بنهود نهوض أى كأنهن يجرين في السراب وما لهن على الحقيقة نهوض ، وأراد بقوله - تمجس حرياء - أى صار لاستقباله الشمس كالجبوس التى تعبدها وتسجد لها ، وجعل الرواهب الثعالب لسوادها ، ويودير جمع^(٢) وهريافز بذلك عن اليهود لما ذكر الجوس والرواهب . وكذلك قوله :

إِذَا صَدَقَ الْجَدُّ أَفَرَى الْعَمُّ لَلْفَتَى

مَكَارِمَ لَا تُشْكِرُنِي وَإِنْ كَذَّبَ الْخَالُ^(٣)

لأنه يريد بالجد الخط ، وبالعَم الجماعة من الناس ، وبالخال المخيلة ، وقد ألفز بذلك عن العم والجد والخال من النسب . فهذا وأمثاله ليس من الفصاحة بشئ ، وإنما هو مذهب مفرد وطريقة أخرى .

(١) الحرياء دوية تلون للشمس ألوانا مختلفة ، والخيط من الثعالب الجماعة

(٢) مضارع هاد بمنزوع

(٣) لا تشكرى لا تنقص

فإن قيل : فما عندكم في الحكاية التي تحكى عن أبي تمام أنه لما قصد عبد الله بن طاهر بقصيدته التي أولها :

أهنّ عوادي يوسف ووصواحيه ففرّ ما فقد ما أدرك السؤل طالبة

وعرض هذه القصيدة على أبي العميل صاحب عبد الله بن طاهر وشاعره . فقال له أبو العميل - عند إنشاده أول القصيدة - : لم لاتقول يا أبا تمام من الشعر ما يفهم ؟ فقال : وأنت يا أبا العميل لم لاتفهم من الشعر ما يقال ؟ فانقطع أبو العميل . قيل : إن الذي قاله أبو تمام وأبو العميل صحيح ، لأن أبا العميل طلب من أبي تمام - إذ كان حاذقاً في صناعة الشعر ، وقد قصد مثل عبد الله بن طاهر بالمديح - أن يكون شعره مفهوماً واضحاً يسبق معناه لفظه ، فكان هذا من أبي العميل كلاماً صحيحاً في موضعه ، وطلب أبو تمام من أبي العميل - إذ كان يدعى علم الشعر ويتحقق بالأدب ، ويخدم عبد الله بن طاهر في اعتراض قصائد الشعراء وترتيبهم على مقدار ما يستحقه كل منهم بحظه من الصناعة - أن يكون يفهم معاني الشعر ، ويطلع على الغامض والظاهر منها ، وكان هذا من أبي تمام أيضاً كلاماً صحيحاً ، وكانا فيه بمنزلة من يقول لصاحبه : لم فعلت ذلك الفعل وهو قبيح ؟ فيقول : كما فعلت أنت ذلك الفعل الآخر وهو قبيح . فيكون كل واحد منهما قد أجاب من طريق الجدال ، وإن كان لم يدل على أنه أصاب وأخطأ صاحبه .

وإذا كان هذا مفهوماً فأمثلة الكلام الذي يظهر معناه ولا يحتاج إلى الفكر في استخراجه كثيرة ، وعامة شعر أبي عبادة البحتري عليه .

فأما الذي يسأل عن معناه ويفكر في فهمه فكالآيات التي من شعر
أبي الطيب المتنبي ، وقد نعاها عليه صاحب أبو القاسم بن عباس
رحمه الله ، وكان يسميها رثي العقارب ، والناس إلى اليوم مختلفون
في معاني بعضها ، وكل يذهب إلى فن . ويسبق خاطره إلى
غرض ، كقوله :

ذم الزمان إليه من أجته ماذم من بدره في حمد أحمد^(١)
وقوله :

عيون رواحلي إن حرت عيني وكل يُقام رازحة بغامي^(٢)
فأما غير ذلك مما قد فهم معناه ولم يختلف فيه إلا أنه مع ذلك
لا يخرج إلا بطرف من العكس فكقوله :

ودون الذي يبغون مالو تخلصوا

إلى الشيب منه عشت والطفل أشيب^(٣)

(١) أرجح ما قيل في شرحه أن الزمان ذم إلى المتنبي من أحبه تغيرهم في مودته ،
وهو ما يذمه من بدر الزمان وهو القمر عند حمده الممدوح المسمى أحمد ، وخير
بدره وأحمد الزمان

(٢) الرواحل النوق ، والرايحة الناقة تسقط من الإعياء وبغايها صوتها ،
يعني أنه إذا ضل في مفازة اعتدى بغيرها ، وإذا احتاج إلى أن يصوت لسمع الحى
قام صوتها مقام صوته

(٣) الرواية الصحيحة — إلى الموت — يقول : إن وصول حساده إلى ما يغفون
من التثايت الأمر عليه دونه أهوال أشد عليهم من الموت ، ولو تخلصوا منها إلى
الموت لبقيت وشابت أطفالهم لشدة ما يقاسون

وقوله أيضاً :

مرتب محاسنه حرمت ذواتها
داني الصفات بعيد موصوفاتها^(١)

وقوله :

رجلاه في الركض رجل واليدان يدي
وفعله ما تريد الكف والقدم^(٢)
وأمثال هذا له ولغيره كثير .

وقد قال بشر بن المعتمر في وصيته : إياك والوعد عرفت في الكلام ،
فإنه أسلمك إلى التعقيد ، والتعقيد هو الذي يستهلك معانيك ، وينعك
من مراميك .

وحكى أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ عن بعض من وصف
البلاغة . فقال : ينبغي أن يكون الاسم للمعنى طبقاً ، وتلك
الحال له وفقاً ، ولا يكون الاسم لافضلاً ولا مقصراً ولا مشتركاً
ولا مضمناً .

(١) مرتب جماعه من النساء غير مبتدل محذوف أي الذي اشتاقه مرتب ،
وذواتها صواحباتها ، يعني أنه حرم ربات محاسنهن لأنه حيل بينه وبينهن ، فصفتن
أي محاسنهن دانية إلى ذكره ، وموصوفاتهن بعيدة عنه الحيلولة بينه وبينهن .

(٢) ضمير رجلاه لجواده ، يعني أنه لا استواء وقع قوائمه في الركض كأرجليه
رجل واحدة ، لأنه يفهما مما يضعهما معاً ، وكذلك يدها ، ثم ذكر أنه يفعل
من نفسه ما تريد كف صاحبه وقدمه ، فلا يحتاج إلى حث بهما .

فهذا كله يدل على صحة ماقلناه ، وإن كانت التشبيهة لا تعترض فيه فتأمل .

ومن نعوت البلاغة والفصاحة أن تراد الدلالة على المعنى ، فلا يستعمل اللفظ الخاص الموضوع له في اللغة ، بل يؤتى بلفظ يتبع ذلك المعنى ضرورة ، فيكون في ذكر التامع دلالة على المتبوع ، وهذا يسمى الإرداف والتتبع^(١) لأنه يؤتى فيه بلفظ هو ردْفُ اللفظ المخصوص بذلك المعنى وتابعه ، والأصل في حسن هذا أنه يقع فيه من المبالغة في الوصف ما لا يكون في نفس اللفظ المخصوص بذلك المعنى ، ومثاله قول عمر بن أبي ربيعة :

بعيدة مهوى القرط إما أنوفل أبوها وإما عبيد شمس وهاشم^(٢)

فإنه إما أراد أن يصف هذه المرأة بطول العنق ، فلو عبر عن ذلك باللفظ الموضوع له لقال — طويلة العنق — فعدل عن ذلك وأتى بلفظ يدل عليه وليس هو الموضوع له ، فقال — بعيدة مهوى القرط — فدل ببعيد مهوى قرطها على طول الجيد ، وكان في ذلك من المبالغة ما ليس في قوله — طويلة العنق — لأن بعيد مهوى القرط يدل على طول أكثر من الطول الذي يدل عليه — طويلة العنق — لأن كل بعيدة مهوى القرط طويلة

(١) اصطلاح أخيرا على تسميته بالكناية .

(٢) القرط ما يملق في شعمة الأذن من درة ونحوها ، ونوفل وعبد شمس وهاشم من أشراف قريش ، وهاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم .

العنق ، وليس كل طويلة العنق بعيدة مهوى القرب ، إذا كان الطول في عنقها يسيرا ، وهذا موضع يجب فهمه .

ومنه قول امرئ القيس :

وتضحى فتيت المسك فوق فراشها

نوم الضحى لم تنتطق عن تفضل^(١)

فإنه لما أراد أن يصف ترفه هذه المرأة ونعمتها قال : نوم الضحى يبقى فتيت المسك فوق فراشها لم تنتطق لتخدم نفسها . فعبر بذلك عن غناها وترفها وخفض عيشها ، وأتى بالفاظ تدل على ذلك أبلغ مما يدل عليه قوله — إنها غنية مرفهة .

وكذلك قوله :

وقد أغتدى والطير في وكناتها بمنجد قيد الأوابد هيك^(٢)

لأنه أراد أن يصف الفرس بالسرعة ، فلم يقل إنه سريع ، وقال — قيد الأوابد — وهي الوحوش ، أى أنه إذا طلبها على هذا الفرس لحقها لسرعته ، فكأنه قيدها له ، وفي هذا من المبالغة ما ليس في وصف الفرس بأنه سريع ، لأن الفرس قد يكون سريعا ولا يلحق الوحش حتى يصير بمنزلة المقيدة له . وقد استحسّن الناس هذا اللفظ من امرئ القيس ، حتى قالوا : هو أول من قيد الأوابد .

(١) لم تنتطق لم تعد نطاقة للعمل ، وعن تفضل عن ثوب نوم أى بهده .

(٢) وكناتها أعشاشها ، والمنجد القصير الشعر ، وهيك ضخم .

واصحاب صناعة البلاغة يذكرون الإرداف ولا يشرحون العلة في سببه وحسنه من المبالغة التي فيها عليها ، ومنه في النثر قول أعرابية وصفت رجلا فقالت : لقد كان فيهم عمار ، وما عمار ؟ طناب بأوتار ، لم تخمد له قط نار . فأرادت بقولها - لم تخمد له قط نار - كثرة إطعامه الطعام ، فلم تأت بذلك اللفظ بعينه بل باقظ هو أبلغ في المقصود ، لأن كثيرا ممن يطعم الطعام تخمد ناره في وقت . وكذلك قول الأخرى : له إبل قليلات المسارح ، كثيرات المبارك . إذا سمع صوت المزهر أيقن أنهم هوالك . فأرادت أن هذا الرجل ينحدر إليه فقلما تسرح وتبعد في المرعى ، لأنه يركبها بفنائها ليقرب عليه نحرها للضروف ، والمزهر الموالد الذي يغني به ، فإذا سمعت لإبل صوته أيقنت أنها هوالك ، لما قد اعتادته من نحرها لها إذا سمع العناء وانتشى . وذلك لا اعتاده الإبل وتفهمه إلا مع الاستمرار والدوام ، وهذا كله أبلغ من قولها - إنه ينحدر الإبل - على ما قدمناه وبيناه .

ومن هذا الفن من الإرداف قول أبي عباد :

فأوجرته ، أخرى فأضلت فصله

بحيث يكون اللب والرعب والحق (١)

لأنه أراد - القلب - فلم يعبر عنه باسمه الموضوع له ، وعدل إلى الكناية عنه بما يكون اللب والرعب والحق فيه ، وكان ذلك أحسن

(١) هو من قصيدة له يذكر فيها قتله للذئب ، ورواية الإيضاح - فأنيتمها أخرى فأضلت فصلها .

لأنه إذا ذكره هذه السكنايات كان قد دل على شرفه وتميزه عن جميع
الجسد يكون هذه الأشياء فيه ، وأنه أصاب هذا المرمى في أشرف موضع
منه . ولو قال - أصبته في قلبه - لم يكن في ذلك دلالة على أن القلب
أشرف أعضاء الجسد ، فعلى هذا السبيل يحسن الإرداف .

وما يجرى مجرى قول أبي عبادة قول غيره :

الضاريين بكل أبيض مخدّم والطاعنين بجامع الأضغان^(١)

وفيما ذكرنا ، كفاية في الدلالة على كل مامو من هذا الجنس .

ومن نعوت الفصاحة والبلاغة أن يراد معنى فيوضح بالفاظ تدل
على معنى آخر وذلك المعنى مثال للمعنى المقصود^(٢) . وسبب حسن هذا
مع ما يكون فيه من الإيجاز أن تمثيل المعنى بوضوحه ويخرج إلى الحسن
والمشاهدة ، وهذه فائدة التمثيل في جميع العلوم ، لأن المثال لا بد من أن
يكون أظهر من الممثل ، فالغرض بإيراده لإيضاح المعنى وبيانته . ومن هذا
الفن قول الرماح بن ميثاده :

أَلَسَمَ تَكُ فِي يَمْنِي يَدَيْكَ جَمَلَتْنِي فَلَا تَجْعَلْنِي بَعْدَهَا فِي شِمَالِكَا

فأراد - إني كنت عندك مقدما فلا تؤخرني ، ومقربا فلا تبعدني ،
فعدل في العبارة عن ذلك إلى أني كنت في يمينك ، فلا تجعلني في شمالك ،
لأن هذا المثال أظهر من الممثل .

(١) هو لمعرو بن معد يكرب ، والشاهد في قوله - بجامع الأضغان -

لأنه كناية عن القلب .

(٢) قد اصطلاح أخيرا على تسمية هذا بالتمثيل ، وهو الاستعارة المركبة .

وكذلك قول الآخر :

تركت يدي وشاحاً له . وبعض الفوارس لا يعتق^(١)
فغير عن قوله — عانقته — بأنني تركت يدي وشاحاً له ، فأوضح
المعنى حين جعل له مثالا معروفا مشاهدا .

ومنه أيضا قول زهير :

ومن يعصر أطراف الزجاج فإنه

يطبع العوالي ركب كل لخدم^(٢)

لأنه عدل عن قوله — ومن لم يطع بالدين أطاع بالعنف — إلى أن قال
— ومن لم يطع زجاج الرماح أطاع الأسنة — وكان في هذا التمثيل بيان
المعنى وكشفه .

ومن أمثلة ذلك في النثر ما كتب به الوليد بن يزيد^(٣) لما بويع إلى
مروان بن محمد وقد بلغه توقفه عن البيعة له : أما بعد ، فإنني أراك تقدم
رجلا وتؤخر أخرى ، وإذا أتاك كتابي هذا فاعتمد على أيهما شئت ،
والسلام . فغير عن مراده بمثال أوضحه وأوجزه . ومنه أيضا ما كتب
به الحجاج إلى المهلب حين حضره على قتال الأزارقة وتوعدده له حيث

(١) قبله :

تركت الركاب لأربابها وأكرمت نفسي على ابن الصمق

(٢) الزجاج جمع زج وهو الحديد في أسفل الرمح ، والعوالي التي يكون فيها
السنان ، واللهدم السنان الفاطم

(٣) ذكر الجاحظ في — البيان والتبيين — أن الذي كتب هذا إلى مروان
هو يزيد بن الوليد المعروف بالناقص

قال : فإن أنت فعلت ذلك ، وإلا شرعت إليك صدر الرمح . فأجابه
المهلب وقال : فإن يشرع الأمير إلى صدر الرمح ، قلبت له ظهر المجن .
وهذا كله إنما حسن لما فيه من الإيضاح والإيجاز ، وقدما تأثيرهما في
الفصاحة والبلاغة .

فهذا منتهى ما نقوله في الألفاظ بانفرادها واشتراكها مع المعاني ،
ومن وقف عليه عرف حقيقة الفصاحة ومائتها ، وعلم أسرارها وعللها .
فأما الكلام على المعاني بانفرادها ، فقد قدمنا القول بأن البلاغة عبارة
عن حسن الألفاظ والمعاني ، وأن كل كلام بليغ لابد من أن يكون فصيحاً ،
وليس كل فصيح بليغاً ، إذ كانت البلاغة تشتمل على الفصاحة وزيادة ،
لتعلق البلاغة مع الألفاظ بالمعاني .

فإذا كان قد مضى الكلام في الألفاظ على الانفراد والاشتراك ،
فلنذكر الآن الكلام على المعاني مفردة من الألفاظ ، ليكون هذا
الكتاب كافياً في العلم بحقيقة البلاغة والفصاحة ، فإنهما وإن تميزا من
الوجه الذي ذكرته فهما عند أكثر الناس شيء واحد ، ولا يكاد
يفرق بينهما إلا القليل ، والله يمين بالمعونة والتسديد برحمته .

الكلام في المعاني مفردة

أما حصر المعاني بقوانين تستوعب أقسامها وفنونها على حسب ما ذكرناه في الألفاظ فمسير متعب لا يليق بهذا الكتاب تكلفه ، لأنه ثمرة علم المنطق ، ونتيجة صناعة الكلام ، وأسنا بذاهبين في هذا الكتاب إلى تلك الأغراض والمطالب . لكن نحتاج إلى أن نوميء إلى المعاني التي تستعمل في صناعة تأليف الكلام المنظوم والمنثور ، وتبين كيف يقع الصحيح فيها والفاقد ، والتام والناقص ، على أن من كان سليم الفكر صحيح التصور لم يخف عنه شيء مما تستر النفوس ، وإن كان قد يخفى عنه كثير مما ذكرناه من الكلام والألفاظ ، لأن في الألفاظ مواضع واصطلاحاً يختلف الناس في المعرفة بهما بحسب اختلافهم في معرفة اللغة ، وفهم الاصطلاح والمواضع ، والمعاني ليس فيها شيء من ذلك . وإنما معيارها العقل والعلم وصفاء الذهن ، ولها في الوجود أربعة مواضع : الأول وجودها في أنفسها ، والثاني وجودها في أرقام المتصورين لها ، والثالث وجودها في الألفاظ التي تدل عليها ، والرابع وجودها في الخط الذي هو أشكال تلك الألفاظ المعبر بها عنه . وإذا كان هذا مفهوماً فإننا في هذا الموضع إنما نتكلم على المعاني من حيث كانت موجودة في الألفاظ التي تدل عليها دون الأقسام الثلاثة المذكورة ، ثم ليس نتكلم عليها من حيث وجدت في جميع الألفاظ ، بل من حيث توجد في الألفاظ المؤلفة المنظومة على طريقة الشعر والرسائل وما يجري مجراها فقط ، إذ كان ذلك هو مقصودنا في هذا الكتاب .

وإذ بان هذا فإن الأوصاف التي تطلب من هذه المعاني هي الصحة
والكمال والمبالغة والتحرز مما يوجب الطعن والاستدلال بالتشيل
والتعليل وغيرهما ، وسنذكر من أمثلة ذلك ما يعترِب عن قصدنا ،
ويوضح مرادنا .

أما الصحة في التقسيم فإن تكون الأقسام المذكورة لم يخل بشيء
منها ولا تكررت ولا دخل بعضها تحت بعض ، ومثال هذا في النظم
قول نصيب :

فقال فريق القوم لا وفريقهم نعم وفريق قال ويحك ما ندرى
فليس في أقسام الإجابة عن مطلوب إذا سئل عنه غير هذه الأقسام .
ومنه قول الشماخ يصف صلابة سنانك الحمار وشدة وطئه الأرض :

متى ماتقع أرساغه مطمئنة على حجر يرفض أو يتدحرج
فليس في أمر الوطء الشديد إلا أن يكون الذي يوطأ رخوا فيرفض
أو صلباً فيدفع .

ومن ذلك قول زهير بن أبي سلمى :

يطعنهم ما ارتموا حتى إذا طعنوا ضارب حتى إذا مضربوا اعتنقا^(١)
وهذا تقسيم صحيح .

(١) يطعنهم ما ارتموا أي يطعنهم بالرمح إذا رموا بالنبل من بعد ، وإذا طعنوا
ضارب أي إذا استطاعوا بالرمح ضرب بالسيف ، وإذا مضربوا اعتنق أي ضم
قرته إليه ، فهو أقربهم إلى القتال على كل حال

ومنه قول الحارثي (١).

فكذبت طرقي عنك والطرف صادق

وأصمت أذنك فيك ما ليس تسمع (٢)

وما أسكن الأرض التي تسكنها
لئلا يقولوا صابر ليس يجزع
فلا كدى يُقنى ولا لك ذمة ولا عنك إقصار ولا فيك مطمع (٣)
لقيت أمورا فيك لم ألق مثلها وأعظم منها منك ما أتوقع (٤)
وهذه كلها أقسام صحيحة.

ومن أمثلة ذلك في النثر قول بعضهم في كتاب له : فإنك لم تخل
فيما بدأتني به من مجد أثنته ، أو شكر تعجلته ، أو أجر ادخرته ،
أو متجر انجزته ، أو من أن تكون جمعت ذلك كله . فلم يبق في هذا
المعنى قسم لم يأت به ، ولا من الأقسام شيء نكره .

فأما الأقسام الفاسدة فكقول جرير :

صارت حنيفة 'أثلاثا قسُشهم' من العبيد وثُلث من موالها
فهذه قسمة فاسدة من طريق الإخلال ، لأنه قد أخل بقسم من
الثلاثة . وقيل : إن بعض بني حنيفة سئل من أي الأثلاث هو من بيت
جرير ؟ فقال : هو من الثلث الملقى .

(١) الأبيات لبكر بن النطاح الحنفي لا الحارثي كما في الأغاني

(٢) رواية الأغاني — وأصمت أذنك منك

(٣) رواية الأغاني — فلا كدى نبلى ولا لك رحمة

(٤) رواية الأغاني — وأعظم منها فيك

ومنها قول أبي تمام :

قسم الزمان ربوعها بين الصباح وقبورها ودُيورها أثلاثا
فهذا فاسدٌ من طريق التكرار ، لأن القول هو الصباح على ما ذكره
جماعة من أهل اللغة .

ومن ذلك أيضا قول هذيل الأشجعي :

فما بَرَحْتُ تومي إلى بظرفها وتومض أحيانا إذا خصمها غفل
لأن — تومي بظرفها وتومض — في معنى واحد .
ومنه قول الآخر :

أبادرُ إهلاكَ مُستهلكٍ لما لي أو عيبك العايب
فهذا فاسد لدخول أحد القسمين في الآخر ، لأن عيب العايب
داخل في استهلاك المستهلك .

ومن هذا الجنس أن بعض المتخلفين سأل مرة فقال : علقمة بن
عبيدة جاهلي أو من بني تميم ؟ فضحك منه ؟ لأن الجاهلي قد يكون من
بني تميم ومن بني عامر ، والتميمي قد يكون جاهليا وإسلاميا . وكتب
بعضهم إلى عامل من قبله : ففكرت مرة في عزلك ، وأخرى في
صرفك وتقليد غيرك . وكتب أيضا في هذا الكتاب : فتارة تسترق
الأموال وتخزئها ، وتارة تقتطعها وتحتجها . وهذا مثل الأول في
التكرير . وكتب آخر في فتح فقال : فمن بين جريح مُضَرَّج بدمائه .
وهارب لا يلتفت إلى ورائه . وهذان القسمان يدخل كل واحد منهما
في الآخر ، لأن الجريح قد يكون هاربا ، والهارب قد يكون جريحا .

وروى أبو الفرج 'قدامة بن جعفر أن ابن منارة وقع على ظهر رُقعة عامل من عماله هرب من صارفه - وكتب إليه رُقعه يعلم بها ما عنده - : إنك لا تخلو في هربك من صارفك من أن تكون قدمت إليه إساءة خفت منه معها ، أو خُنت في عمالك خيانة رهبت فكشفه إياك عنها ، فإن كنت أسأت :

فأول راضٍ شئت من يسيرها

وإن كنت خنت خيانة فلا بد من مطالبتك بها ، فكتب العامل تحت هذا التوقيع : قد بقي من الأقسام ما لم تذكره - : وهو أني خفت ظله إيتاي بالبعد منك ، وتكثيره عليّ بالباطل عندك ، ووجدت الحرب إلى حيث يمكنتي فيه دفع ما يخرجه أنفي للظنونة عني ، والبعد عن لا يؤمن ظله أولى بالاحتياط لنفسى - فوقع ابن منارة تحت ذلك : قد أصبحت - فصر إلينا آثما من ظله عاجلا ، على أن ما يصح عليك فلا بد من مطالبتك به .

وقد ذهب أبو الفاسم الأمدى إلى فساد القسمة من قول أبي عبادة البحرى :

ولا بد من ترك إحدى اثنتين إما الشباب وإما العمر

قال : لأن هنا قسما آخر ، وهو أن يترك معا فيموت الإنسان شابا . وأجاب الشريف المرتضى رضى الله عنه عن ذلك بأن المراد بترك الشباب تركه بالشيب . وترك العمر تركه بالموت ، وهذا هو المستعمل المألوف في هذه الألفاظ ، فمن مات شابا فلا يقال عنه إنه ترك الشباب

لأنه لم يشب، وإنما يقال عنه إنه ترك العمر : فدخل في أحد القسمين.
ولى في هذا الموضع نظر وتأمل^(١)

ومن الصحة تجنب الاستحالة والتناقض ، وذلك أن يجمع بين
المتقابلين من جهة واحدة ، والتقابل يكون على أربع جهات : إما على
طريق المضاف ، وهو الشيء الذي يقال بالقياس إلى غيره ، مثل الضعف
بالقياس إلى نصفه ، والأب إلى ابنه ، والمولى إلى عبده ، وإما على طريق
التضاد : مثل الأبيض والأسود والشرير والخير ، وإما على طريق
العدم والقنية ، كالأعمى والبصير والأمرد وذى اللحية ، وإما على طريق
النفي والإثبات ، مثل أن يقال زيد جالسٌ زيدٌ ليس بجالس . فإذا ورد
في الكلام جمع بين متقابلين من هذه المتقابلات من جهة واحدة فهو
عيب في المعنى ، والمراد بقولنا — من جهة واحدة — ألا يكون المتقابلان
من جهتين ، فإنهما إذا كانا من جهتين لم يكن الكلام مستحيلاً ، مثال
ذلك أن يقال : العشرة ضعفٌ ونصفٌ ، لكنها ضعف الخمسة ونصف
العشرين . فيكون هذا صحيحاً ، لأنه تقابلٌ من جهتين ، فأما لو كان من
جهة واحدة حتى يقال — إن العشرة ضعف الخمسة ونصفها — لكان
ذلك محالاً ، وكذلك يقال في المتقابلين بالعدم والقنية — زيد أعمى
العين بصير القلب — فيكون ذلك صحيحاً . فأما لو قيل — زيد أعمى

(١) قيل : لعل وجه النظر أنه لا يسلّم أن ترك الشباب بالشباب بل من مات
شباباً هو الذي ترك الشباب ، وأما من عاش إلى أرذل العمر فكيف يكون تركه ؟
ولا يخفى أنه لا وجه لهذا النظر ، لأن من شاب يقال له إنه ترك الشباب قطعاً .

أعنى العين بصير العين - كان ذلك محالاً ، وكذلك في التضاد أن يقال -
القاتر حارٌّ عند البارد وبارد عند الحار - ولا يكون حاراً بارداً عند
أحدهما ، و - زيدٌ كريمٌ بالطعام بخيل بالثياب - ولا يصح أن يقال
كريم بالثياب بخيل بها .

وإذا كان هذا مفهوماً فالذى يقع في النظم والنثر من هذا التناقض
على هذا النحو عيبٌ في المعاني بغير شك ، وإن كانوا قد تسهوا في
الشعر أن يكون في البيت شئ ، وفي بيت آخر ما ينقضه ، حتى يذم في بيت
شئ من وجهه ويمدح في بيت آخر من ذلك الوجه بعينه ، وإنما أجازوا
هذا لأنهم اعتقدوا أن كل بيت قائم بنفسه ، فجزى البيتان بحرى قصيدتين
فكما جاز للشاعر أن يناقض في قصيدتين كذلك جاز له أن يناقض في
بيتين ، ولم يختلفوا في أن البيت إذا ولي البيت وكان معنى كل واحد
منهما متعلقاً بالآخر فلن يجوز أن يكون في أحدهما ما يناقض الآخر ،
وإنما أجازوا ذلك مع عدم الاتصال والتعلق ، على أن تجنب هذا في
القصيدة - وإن كانوا قد أجازوه - أحسن وأولى . وقد قال أبو عثمان
الجاحظ : إن العرب تمدح الشيء وتذمه . لكنهم لا يمدحون الشيء من
الوجه الذي يذمهونه به . وما أحسن ما قال أبو عثمان لعمرى إنهم على ذلك
ينصرف قلوبهم ، وإن أبا تمام لما وصف يوم الفراق بالطول فقال :

يوم الفراق لقد خُشِقت طويلاً لم تُبق لي جليداً ولا معقولا
قالوا الرّحيلُ فما شككتُ بأنّها نفسي من الدنيا تريد رحيلا
علل طوله بما لقي فيه من الوجد لرحيل أحبائه عنه ، وأبو عبادة

لما وصفه بالقصر فقال :

ولقد تأملتُ الفراق فلم أجد في يوم الفراق على امرئ بطويل
قُصرتْ مسافتهُ على متزودٍ منه ليلٌ صبايةٌ وغليل
علل قصره بأنه اجتمع فيه بمن يحبه للوداع ، وتزود منه لأيام
البعد عنه . فهما وإن كان كل واحد منهما قد خالف صاحبه في مدح
الفراق وذمه ، فقد ذكر لما ذهب إليه وجهاً يصح به ، وعلى هذا الطريق
يحسن وقوع الخلاف في أغراض الشعراء ، إلا أن يكون أحدا القولين
صحيحاً والآخر فاسداً .

فأما المتناقض في الشعر فنكته قول عبد الرحمن بن عبد الله القصبي :
أرى هجرها والقتل مثاين فانصروا الله ملامكم فالقتل أعفى وأيسرُ
فقال هذا الشاعر - إن الهجر والقتل مثلان - ثم سلبهما ذلك .
فقال - إن القتل أعفى وأيسر - فكأنه قال إن القتل مثل الهجر وليس هو
مثله ، وذلك متناقض ، ولو كان استوى له أن يقول - بل القتل أعفى
وأيسر - لكان الشعر مستقيماً ، لأن لفظة - بل - تنفي الماضي وتثبت
المستأنف ، كما قال زهير :

حي الديار التي لم يعفها القدمُ

بلى وغيرها الأرواح والديمُ

على أنهم قد عابوا هذا البيت على زهير ، لكنه مجيء - بلى -
فيه لم يكن عندي فاسداً ، وقد يمكن فيه من التأويل وجه آخر ، وهو أن
زهير أقال - لم يعفها القدم وغيرها الريح والأمطار - وليس ذلك بمتناقض ،

لأن التغير دون أن تغفر، والقدم غير الريح والمطر. ومن قال
- لم يقتل زيد عمراً بل ضربه بكر - لم يكن متناقضاً، وإنما المناقضة أن
يقول - لم يقتل زيد عمراً وقتله زيد - ويكون الأول هو الثاني،
وهذا واضح.

ومن الاستدلال قول الآخر :

أليس قليلاً نظرة إن نظرتها إليك وكلاً ليس منك قليل^(١)
وقد ذهب أبو الفرج قدامة بن جعفر إلى أن قول ابن هرمة في
صفة الكلب :

تراه إذا ما أبصر الضيف مقبلاً يا يكلمه من حبه وهو أعجم
من المتناقض، لأنه أفنى الكلب الكلام في قوله - يكلمه - ثم
أعدمه إياه عند قوله - إنه أعجم - وهذا غلط من أبي الفرج طريف،
لأن الأعجم ليس هو الذي قد عدم الكلام جملة كالأخرس، وإنما
هو الذي يتكلم بمسجمة ولا يفصح، قال الله تبارك وتعالى : (لسان
الذي يُلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين) وإذا قيل
- فلان يتكلم وهو أعجم - لم يكن ذلك متناقضاً. على أن الرواية الصحيحة
في بيت ابن هرمة :

يكاد إذا ما أبصر الضيف مقبلاً

(١) هو يزيد بن الصفة المعروف بابن الطائفة، والاستفهام في قوله - أليس -
لإنكار، فهو للنفي ونفي التثبات، و - كلا - حرف ردع لنفسه من مد نظرتها
قليلاً، وهذا من البديع يسمى الرجوع. والشاهد في أن - كلا - هنا مثل
- بل - في بيت زهير.

وهذا البيت من إحصان ابن هرمة المشهور :

وكذلك ذهب أبو القاسم الآمدي إلى تناقض بيت أبي تمام في
صفة الفرس :

وبشعلة تبدو كأن فلولها في صهوتيه بدو شيب المقرق
مسود شطر مثل ما السود الدحجى مبيض شطر كايضاض المهرق^(١)

قال : لأنه ذكر في البيت الأول أنه أشعل ، ثم قال في الثاني : إن
نصفه أسود ونصفه أبيض وذلك هو الأبلق . فكيف يكون فرس
واحد أشعل أبلق ؟ وهذا من أبي القاسم تحامل على أبي تمام ، لأنه
يصف فرسا أشعل ويريد بقوله — إنه مسود شطر ومبيض شطر —
أن سواده وبياضه متكافئان ، فلو جمع السواد لكان نصفه ، وكذلك
البياض^(٢) وهذا الوصف من تكافؤ السواد والبياض في الأشعل
محمود ، حتى إن النخاسين يقولون : أشعل شعرة شعرة . فعلى هذا
لا يكون شعر أبي تمام من المتناقض .

ومما يعترض الشك فيه قول أبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان :

^(١) في رواية — كأن فلولها — يعني ما تفرق منها في صهوتيه ، والصهوة موضع
البدن وهو مقعد الفارس من الفرس ، وشر الشيء جانبه وناحيته ، وقد يراد به
النصف ولكنه لا يريد هنا كما سيأتي ، والمهرق المصنف .

^(٢) فلا يريد أبو تمام بالشطر النصف وإنما يريد به الجزء ، ولو أراد الأول
لكان الفرس أبلق وهو معيب فيه ، ولكن يبقى أن الآمدي أخذ عليه أن الشعلة
لا تكون إلا في الناصية أو الذنب . وهي عيب من عيوب الخيل ، فإذا كان ظهر
الفرس أبيض خلقة فهو أرسل لا أشعل .

ولقد سلوت عن الشباب كاملاً غيرى ولكن للحزين تذكر
فيقال : كيف يجوز أن يسلو وهو حزين يتذكر ؟ وقد قرأت هذا
البيت عليه في جملة شعره ولم أسأله عنه ، والذي يحتمل عندي من
التأويل أنه أراد بالسُّلو "هنا اليأس" ورفض الطمع ، فكأنه قال :
قد يئست من الطمع للشباب كما يئس غيرى ولكنى حزين عليه أتذكره .
وهذا وجه قريب .

وذهب أبو الفرج قدامة بن جعفر السكاكبي إلى تناقض قول أبي
نواس في صفة الخمر :

كَأَنُّ بَقَايَا مَا عَفَا مِنْ حَيَاتِهَا تَفَارِقُ شَيْبَ فِي سَوَادِ عَذَارِهَا^(١)
تَرَدَّتْ بِهِ ثُمَّ انْفَرَى عَنْ أَدِيمِهَا تَفَرَّى لَيْلٍ عَنْ يَبَاضِ نَهَارِهَا^(٢)
وقال : إنه وصف في البيت الأول الحجاب بالبياض حين شبهه
بالشيب ولن يشبه الشيب في شيء إلا في يياضه ، ووصف الخمر
بالسواد حين شبهها بسواد العذار ، ثم وصف الحجاب في البيت الثاني
بالسواد حين شبهه بتفرى الليل ، ووصف الخمر بالبياض حين قال
— يياض نهار — وكون كل واحد من الحجاب والخمر أسود
وأبيض مستحيل .

وقد سأل أبو الفرج نفسه فقال : إن قيل إنه لم يصف الحجاب في
البيت الثاني بالسواد ، وإنما شبهه بالليل في تفرّيه وانحساره عن النهار

(١) يرزى — ما عفا — أي ما ظهر .

(٢) تردت به اتخذته رداً ، وتفري تشقق وانشق .

دون نفس اللون . وأجاب عن هذا بأن أبان نواس قد صرح بأنه لم يرد غير اللون فقط لقوله — عن بياض نهار — وفي هذا الشعر نظر وتأمل ليس هذا موضع تفصيله . وإنما الغرض هنا التمثيل ^(١) .

وقد فُتِرَ بين المستحيل والممتنع بأن المستحيل هو الذي لا يمكن وجوده ولا تصوره في الوهم ، مثل كون الشيء أسود أبيض وطالعا فزلا ، فإن هذا لا يمكن وجوده ولا تصوره في الوهم ، والممتنع هو الذي يمكن تصوره في الوهم وإن كان لا يمكن وجوده ، مثل أن يتصور تركيب بعض أعضاء الحيوان من نوع في نوع آخر منه ، كما يتصور يد أسد في جسم إنسان . فإن هذا وإن كان لا يمكن وجوده فإن تصوره في الوهم ممكن ، وقد يصح أن يقع الممتنع في النظم والثرعلى وجه المبالغة ، ولا يجوز أن يقع المستحيل البتة . فأما قول أبي عبيدة :

لما مدحكت وإفاني نذاك على أضعاف ظني فلم أظفر ولم أخب
فليس هذا من المتناقض ، لأنه من جهتين على ما ذكرناه فيما تقدم ، ألا ترى أن معناه لم أظفر بنفس ما ظننته ، لأنك زدت عليه فكان ظني لم يصدق ، لأنه لو صدق لكان وقع على ما ظننته بعينه من غير زيادة عليه ، ولم أخب لأنك قد أعطيتني ، ومن أعطى فما خاب ، وهذا صحيح واضح .

(١) ما كان أحسن لو بين وجه نظره ، وقد قيل : إن الموجود يخطئ وتوزون النحوى — تردت به ثم انفرت — وعلى هذه الرواية لاتناقض في البيتين .

ومن المتناقض على طريق المضاف قول عبد الرحمان بن عبد الله القس:

ولمّا إذا ما الموت حلّ بنفسها يزال بنفسى قبل ذاك فأقبر

لأنه وضع هذا القول وضع الشرط ، وجعل جوابه — يزال بنفسى — ثم قال — قبل ذاك — فكأنه قال : إن نفسى تزول بعد نفسها وقبلها . وهذا مثل قول القائل : إذا دخل زيد الدار دخل عمرو قبله ، وذلك متناقض .

وقد ذهب أبو القاسم الأمدى إلى مناقضة أبى تمام فى قوله :

الرزق لا تكمد عليه فإنه يأتى ولم تبعث إليه رسولا
وقوله بعده فى صفة الناقة :

لله درك أى معبر قفرة لا يوحش ابن البيضة الإحفلا
بنت القفار متى نخذ بك لا تدع فى الصدر منك على الفلاة غليلا^(١)

قال : لأنه صرح فى البيت الأول بذكر القعود عن طلب الرزق وأتبعه فى البيت الثانى بلا فصل بذكر الناقة وصفتها والرحيل عليها ، فكان ذلك مناقضة ظاهرة .

ومن الصحة ألا يضع الجائز موضع الممتنع ، فإنه يجوز أن يضع

(١) المبرم ما يبره ، وابن البيضة النعام ، والإحفيل السريع المراحفيل القلب يقول : لله درك أى معبر تقطع به المفاوز ، وإنما كانت لا يوحش ابن البيضة لأنها تمر عليه بسرعة فلا يشعر بها ، أو لأنه يأنفها لمدوامتها السفر ، وتجد تمرح .

المعتنع موضع الجائز إذا كان في ذلك ضرب من الغلو والمبالغة ، ولا يحسن أن يوضع الجائز موضع المعتنع لأنه لا علة لجواز ذلك ، وهو ضد ما يحمد من الغلو والمبالغة في الشعر . ومن أمثلة هذا قول الشاعر :

وإن صورة راقتك فاخبر فرُبما

أمر مذكور في العود والعود أخضر^(١)

فبنى الكلام على أن العود في الأكثر يكون خلواً ، بقوله — فرُبما — وليس الأمر كذلك بل العود الأخضر في الأكثر مر ، وكان هذا الشاعر وضع الأكثر موضع الأقل ، وذلك غلط في المعنى . ومنه ما أنكره أبو القاسم الأمدى على أبي تمام في قوله بمدح الوراق بالله :

جعل الخلافة فيه رب قوله سبحانه للشئ كن فيكون

قال : لأن مثل هذا إنما يقال في الأمر العجيب الذي لم يكن يقدر ولا يتوقع ولا يظن أن مثله يكون ، فيقال إذا وقع ذلك — قدرة قادر واحد ، وفعل من لا يعجزه أمر ، ومن يقول للشئ كن فيكون — فأما الأمور التي لا يتعجب منها ولا تستغرب والعادات جارية بها وبما أشبهها فلا يقال فيها مثل هذا ، وإنما يسبح الله تبارك وتعالى وتذكر قدرته

^(١) هو الخالد بن صفوان ، ورواية قدامة بن جعفر — في صورة — وقد علق عليه بقوله : كأنه يومئذ إلى أن سيل العود الأخضر في الأكثر أن يكون عذبا أو غير مر ، فهذا ليس بواجب ، لأنه ليس العود الأخضر بطعم من الطعوم أوله منه بالآخر .

على تكوين الأشياء لوجاءوا بأبي العبر أو بجحا فجعلوه خليفة ، فأما الواثق
فماوجه تسميته أبي تمام في أن أفضت الخلافة إليه ، وأبوه المعتصم وجده
الرشيد ، وجدّ أبيه المهدي ، وجدّ جدّه المنصور ، وأخو جدّ جدّه
السفّاح ، وعمّاه خليفتان - الأمين والمأمون - وعم أبيه الهادي ،
فذلك ثمانية خلفاء هو تاسعهم . وهذا الذي ذكره أبو القاسم
صحيح واضح .

ومن الصحة صحة التشبيه ، وهو أن يقال أحد الشيتين مثل الآخر
في بعض المعاني والصفات ، ولن يجوز أن يكون أحد الشيتين مثل الآخر
من جميع الوجوه حتى لا يعقل بينهما تغاير البتة ، لأن هذا لوجاز لكان
أحد الشيتين هو الآخر بعينه ، وذلك محال . وإنما الأحسن في التشبيه
أن يكون أحد الشيتين يشبه الآخر في أكثر صفاته ومعانيه ، وبالضدّ
حتى يكون ردّى التشبيه ماقول " شبه بالمشبه به " .

وقد يكون التشبيه بحروفه ، كالكاف وكأف وما يجري مجراها ،
وقد يكون بغير حرف على ظاهر المعنى ، ويستحسن ذلك لما فيه
من الإيجاز .

والأصل في حسن التشبيه أن يمثّل الغائب الحقي الذي لا يعتاد
بالظاهر المحسوس المعتاد ، فيكون حسنٌ هذا لأجل إيضاح المعنى وبيان
المراد ، أو يمثّل الشيء بما هو أعظم وأحسن وأبلغ منه ، فيكون حسن
ذلك لأجل الغلظة والمبالغة .

ومتأورد في القرآن من ذلك قوله تعالى : (والذين كفروا أعمالهم)

كسر اب بقيقه بحسبه الظمان ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً .
 وقوله تعالى : (مثل الذين كفروا يربهم أعمالهم كرماد اشتدت به
 الريح في يوم عاصف لا يقدرُونَ تمسكسبوا على شيء) . وقوله تعالى :
 (إنما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الأرض
 مما يأكل الناس والأنعام حتى إذا أخذت الأرض زخراً فهاوازينت
 ووظن أهلها أنهم قادرون عليها أتاهم ناليلالأنهار أفجعلناها حصيداً
 كأن لم تغن بالأمس) وقوله تعالى : (فإذا انشقت السماء فكانت وردة
 كالذهان) . وقوله جل وعز : (مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها
 كمثل الحمار يحمل أسفاراً) وقوله تباركوتعالى : (مثل الذين اتخذوا
 من دون الله أولياء كمثل العنكبوت اتخذت بيتاً وإن أوهن
 البيوت لبيت العنكبوت لو كانوا يعلمون) . وقوله جل وعز : (وله
 الجوار المنشآت في البحر كالأعلام) .

وهذه التشبيهات كلها على ما بيناه من تشبيه الخفى بالظاهر
 المحسوس ، والذي لا يعتاد بالمعتاد ، لما في ذلك من البيان ، لإقوله
 تبارك وتعالى : (وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام) . فإنه
 شبه الشيء بما هو أعظم منه على وجه المبالغة .

ومن التشبيه في الشعر قول النابغة الذبياني :

فإنك كالليل الندى هو مدركي

وإن خلت أن المشتأى عنك واسع^(١)

(١) المشتأى مكان الانقباء . ومر البعد .

وهذا التشبيه يجمع المقصودين من الظهور والمبالغة ، أما الظهور
فلأن علم الناس بأن الليل لا يبد من إدراكه له أظهر من علمهم بأن
النعمان لا يبد من إدراكه له . وأما المبالغة فإن تشبيهه بالليل الذي لا يصد
دونه حائل أعظم وأفخم وأبلغ في المدح .

ومن التشبيه أيضا قول يزيد بن عوف العليني بذكر صوت جرع
رجل قراء اللين :

فصب دخالاً جرعه متواتر

كوقع السحاب بالطراف المتمد

وهذا تشبيه جيد ، لأنه شبه صوت اللين على عصب المري من
حلق الانسان بصوت المطر على الخباء المصنوع من الآدم ، وذلك من
أصح التشبيه ، لأن المري من جنس الآدم ، واللين من جنس الماء ،
فصورتاهما متشابهان ، لأن السبب في اختلاف الأصوات تخالف الأجسام
التي تحدث فيها ، والغرض في هذا التشبيه المبالغة .

ومن التشبيه المختار قول امرئ القيس :

كان قلوب الطير رطبةً ويابسةً

لدى وكرها العناب والحشف البالي^(١)

وهذا من التشبيه المقصوده إيضاح الشيء ، لأن مشاهدة العناب
والحشف البالي أكثر من مشاهدة قلوب الطير رطبةً ويابسةً . وروى

^(١) يصف عقاباً بكثرة الصيد ، وكرها عشها ، والعناب شجر حبه كعب
الزيتون أحمر ، والحشف أردأ الثمر .

عن بشار بن بُرْد أنه قال : ما زلت منذ سمعت بيت امرئ القيس هذا
أطلب أن يقع لي تشبيهان في بيت واحد حتى قلت :

كان مشار النقع فوق رؤوسنا

وأسيافنا ليلٌ تهاوى كواكبُه^(١)

فشبهت النقع بالليل ، والسيوف بالكواكب ، وهذا تشبيه
للبالغة والتفخيم .

ومن التشبيه المختار قول عدى بن الرقاع العاملي :

وكانها بين النساء أعارها عينيهِ أحوَرُ من جاذر جامم
وسنان أقصده الشمس فرنقت^(٢) في عينه سنة وليس بنائم^(٣)
وقوله أيضا :

تزجي أغن^(٤) كان لبرة روقيه^(٥) قلم^(٦) أصاب من الدواة مدادها^(٧)
وقول عنزة :

وخلا الذباب بها فليس يبارح غردا كفعل الشارب المترشم
هزجاً يحلأ ذراعهُ بذراعهِ قدح^(٨) المكب على الزناد^(٩) الأجذم^(١٠)

(١) النقع الغبار ، والواو في قوله - وأسيافنا - إما واو المعية أو عاطفة متضمنة
معنى مع ، وليست لمحض المعطف لأنه تشبيه مركب لا متعدد .

(٢) أقصده الشمس كسر من عينه ، ورتق النوم في عينيه غشيها .

(٣) ضمير تزجي للظبية ، والأغن الذي في صوته غنة وهو ردها ، وروقه
قرنه وإبرته طرفه .

(٤) هزجا مسرعا مدركا صوته ، والمكب المقبل على الشيء ، والأجذم المقطوع
بالكف صفة المكب .

وقول الحسين بن مطير الأسدي :

قضى عيش في معروفة بعد موته

كما كان بعد السيل مجراه مرتعا^(١)

وقول الطرماع :

يبدو وتضمرة البلاد كأنه

سيف على شرف يسيل ويغمد

وقول أبي الحسن التهامي :

والصبح قد غمر الشجر كأنه

سيل طغى فطغى على النوار

وقول أبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان :

والخل كالساء يبتدى لي ضائره

مع الصفاء ويخفيها مع الكدر

وقوله :

وسهيل كوجنة الحب في اللو

بقلب الحب في الخفقان

يسرع اللحن في احرار كما تن

يرع في اللحظ مقلة الغضبان

وقوله :

(١) تقديره — كما كان مجرى السيل مرتعا بعده .

تراقب أظلاف الوحوش نواصلا
 كأصداف بحر حول أزرق مترع^(١)
 وهذه تشبيهات صحاح، وأمثالها كثيرة.
 وقد والى أبو القاسم محمد بن هاني الأندلسي التشبيه بكان في
 أبيات كثيرة، فقال:

كان رقيب النجم أجدل مرقب
 يُقلب تحت الليل في ريشه طرفا^(٢)
 كان بني نعش ونعش مطافل
 بوجرة قد أضللت في مهمهم خشفا^(٣)
 كان سهيلا في مطالع أقيبه
 مفارق لالف لم يجد بعده ألفا^(٤)
 كان سهاها عاشق بين عود
 فآونة يبدو وآونة يخفي^(٥)

(١) ضمير تراقب للإبل، وأراد بالنواصل ما سقط من أظلاف الظباء من
 شدة الحر، وأراد بأزرق مترع ففرا واسعا ملاء السراب شبيه بحر
 مترع بالماء.

(٢) هو وما بعده من قصيدة له في مدح جعفر بن علي، وورقيب النجم الذي
 يغيب النجم بطوره، مثل الثريا رقيبها الإكليل، والأجدل الصقر.

(٣) بنو نعش أو بناته سبعة كراكي: أربعة منها نعش، وأربعة، وثلاثة
 بناته، ومطافل جمع مطفل وهي ذات الطفل من الأنس والوحش، والخشف ولد النطية.

(٤) سويل كوكب يطلع في آخر الليل ولا يطلع كوكب بعده ليكون رفيقا له

(٥) ضمير سهاها لبنات نعش، وهو كوكب غني منها لا يكاد يبصر، شبه بينها

بمريض بين عود.

كَانَ مَعْلَى قَطْبَهَا فَارِسٌ لَهُ
 لَوْ أَنَّ مَرْكُوزَانَ قَدْ كَرِهَ الزَّخْفَا
 كَمَا أَنَّ الْقَدَامَى النَّشْرَ وَالنَّشْرَ وَافِعَ
 قَيْصُصْنَ فَلَمْ تَنْسَمُ الْخَوَافَى بِهِ ضَعْفًا^(١)
 كَانَ إِخَاهُ حِينَ دَوَّمَ طَائِرًا
 أَتَى دُونَ نَصْفِ الْبَدْرِ فَاخْتِطَفَ النِّصْفَا^(٢)
 كَانَ الْمَرْبِيعَ الْآبَنُوسَى آوْنَا
 سَرَى بِالنَّسِيجِ الْخُسْرَوَانَى مُلْتَفَا^(٣)
 كَانَ ظِلَامُ اللَّيْلِ إِذَا مَالَ مِيلَةً
 صَرِيعُ مَدَامِ بَاتَ يَشْرِبُهَا صَرْفَا
 كَانَ عَمُودُ الصَّبْحِ خَافَانُ مَعْشِيرَ
 مِنَ التَّرْكِ نَادَى بِالنَّجَاشَى فَاسْتَخْفَى
 كَانَ لَوَاهُ الشَّمْسُ نَفْرَةً جَعْفَرِ
 رَأَى الْبِقْرُنَ فَازْدَادَتْ طَلَاقَتَهُ ضَعْفَا

(١) القدامى الرهبان الكبار في مقدم جناح الطائر، والخوافى المؤخرات منه
 (٢) ضمير أحدهما النسر في البيت السابق، وهما كوكبان معروفان على التشبيه بالنسر
 الطائر، أحدهما النسر الواقع، والثاني النسر الطائر.
 (٣) المربع قطعة من الليل دون النصف، والآنوسى نسبة إلى الآبنوس شجر
 يكون عوده أسود اللون صلباً جداً، والنسيج الخسروانى ثوب أبيض من الحرير
 الوثيق، يعنى أن سواد الليل صار محتطاً ببياض الصبح.

فأما التشبيه بغير حرف التشبيه فكقول امرئ القيس :

سموتُ إليها بعد ما نام أهلها ١ سمو حجاب الماء حالا على حال (١)
وقول النابغة :

نظرتُ إليك بحاجة لم تقصُرْها ٢ نظر المريض إلى وجوه العود (٢)
وقوله أيضا :

فإنك شمس والملوك كواكب ٣ إذا طلعت لم يندمهن كوكب
وقول أبي عبادة :

يهوى كما تهوى العقاب وقد رأت

صيداً ويختصب انتصاب الأجدل (٣)

وقول أبي نصر بن نباتة ، وقد يذكر في التمثيل :

خلقنا بأطراف القضا لظهورهم

عيونا لما وقع السيوف حواجب (٤)

وقول أخت ذى الكلب :

تمشى النسور إليه وهي لاهية ٥ تمشى العذارى عليهن الجلايب (٥)

(١) هلى بمعنى بعد ، بمعنى أنه مشى إليها في لطف حتى لا يشعر به أحد .

(٢) لم تقصُرْها لم تقدر على الكلام عنها مخافة أهلها .

(٣) ضمير يهوى للفرس في الآيات قبله ، والعقاب طائر من الجوارح ، والأجدل الصقر .

(٤) دوى — في ظهورهم — والقنا الرماح . جعل أثر الرمح عينا لاستدارته .
وأثر السيف فوقه حاجبا لاستطاعته .

(٥) هو من رثاء لها في أخيها عمرو ذى الكلب ، وضمير إليه يعود عليه .

وقول ديك الجن :

سفرن بدورا وانتقن أهلة

وَمِنَنَ غصونا والتفنن جاذرا

وقول الواواء الدمشقي :

فأسبلت أولوا من زرجس وسقت

وزدا وَعَضْتَ على العناب بالبرد

وقول أبي إسحاق الصابي يصف الطير التي تصاد بالبندق : محمولة

على حكم الكفار ، إذ يقتلون ومصيرهم إلى النار .

ومما يحتاج إليه التشبيه أن يكون الأمر المشبه به واقعا مشاهدا

معروفا غير مستنكر ، ليوافق ذلك المقصود بالتشبيه والتشيل من

الإيضاح والبيان ، ولهذا عاب نصيب على الكميت قوله :

كان النظام مط من غلبها أراجيز أسلم تهجو غفارا^(١)

وقال له : أخطأت ، ما هجت أسلم غفارا قط . وأراد نصيب من

الكميت أن يكون شبه بشي ، واقع معروف وهذا كما يقال - كان

مناقضة فلان وفلان مناقضة جرير والفرزدق - فيكون هذا الكلام صحيحا

ولو قيل - كان مناقضتهما مناقضة الاحوص وعمر بن أبي ربيعة - لم يكن

ذلك التشبيه صحيحا ، إذ كان المشبه به لم يقع ، وعلى هذا أكره قول

علقمة بن عبدة :

(١) النظام مط صيرت غلبان القدر .

كَأَن يُرِيقَهُمْ ظِيٌّ عَلَى شَرْفٍ ^(١) مَقْدَمٌ بِسَبَا الْكَتَانِ مَلُثُومٌ ^(٢)
 عَلَى أَنْ يَكُونَ مَقْدَمٌ مِنْ صِفَةِ الظِّيِّ ، لِأَنَّ الظِّيَّ لَا يَكُونُ مَقْدَمًا بِسَبَا
 الْكَتَانِ مَلُثُومًا ، فَكَانَ التَّشْبِيهُ وَفَعَّ بِمَا لَا يَشَاهِدُ وَلَا يَعْرِفُ . وَإِنْ كَانَ
 الْمَقْدَمُ رَاجِعًا إِلَى الْإِبْرِيْقِ فَذَلِكَ صَحِيحٌ
 وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْحَكَمِ .

كَانَتْ بَنُو غَالِبٍ لَا مَتَابَ ^(٣) كَالْغَيْثِ فِي كُلِّ سَاعَةٍ يَكْفُفُ
 فَإِنَّ الْعَادَةَ لَمْ تَجْرُ بِأَنَّ الْغَيْثَ يَكْفُفُ فِي كُلِّ سَاعَةٍ . وَإِنْ كَانَ هَذَا الْبَيْتُ
 يَحْتَمِلُ مِنَ التَّأْوِيلِ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ كَانَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ كَالْغَيْثِ إِلَّا أَنَّهُ
 غَيْثٌ يَكْفُفُ كُلِّ سَاعَةٍ ، وَإِنْ لَمْ يَدُلْ لَفْظُهُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى دَلَالَةً وَاضِحَةً .
 وَمِنْ هَذَا الْفَنِّ قَوْلُ أَيْمَنِ :

فَإِنَّا فُتِدْنَا وَجَدْنَا أُمَّ بَشَرٍ ^(٤) كَأُمِّ الْأَسَدِ يَدُكَارُ أَوْلَادُهَا ^(٥)
 لِأَنَّ أُمَّ الْأَسَدِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ .

وَأَمَّا رَدِيُّ التَّشْبِيهِ فَكَقَوْلُ الْمُرَّارِ :

وَحَالٌ عَلَى خَدِّكَ يَبْدُو كَأَنَّهُ سَنَةُ الْبَدْرِ فِي دَعَجَاءِ بَادِدٍ ^(٦) جَوْنَهَا ^(٧)

^(١) شَرْفٌ مَكَانٌ مَرْتَفِعٌ ، وَمَقْدَمٌ مِنَ الْفَدَامِ وَهُوَ مَصْفَاةٌ صَغِيرَةٌ (أَوْ خُرْقَةٌ
 تَجْمَلُ عَلَى قَمِيصِ الْإِبْرِيْقِ لِصِنِّيِّهَا مَا فِيهِ ، وَسَبَا الْكَتَانِ سَبَابُهُ جَمْعُ سَبِيَّةٍ وَهِيَ الشَّقَّةُ
 الْبَيْضَاءُ ، وَمَلُثُومٌ جَمْعٌ لَهُ كَاللَّثَامِ ، وَوَجْهٌ أَهْلِيهِ طَوَّلَ الْمُنْقَ فَيُجَمَّا ، وَمَقْدَمٌ خَبَرٌ بَعْدَ
 خَبَرٍ قَطْعًا لِأَصْفَةِ الظِّيِّ ، فَلَا وَجْهَ لِمَا ذَكَرَهُ الْحَفَاجِيُّ .

^(٢) هُوَ لَا يَمِينُ بْنُ خَرِيمٍ فِي مَدْحِ بَشَرِ بْنِ مَرْوَانَ .

^(٣) دَعَجَاءُ سَوْدَاءُ صِفَةُ لِحْفُوفٍ تَقْدِيرُهُ لَيْلَةٌ ، وَدَجُونَهَا حَوَادِثُهَا .

لأن الخدود بيض والمتعارف أن يكون الخصال أسود ، فتشبيه الخدود بالليل والخصال بضوء البدر تشبيه ناقض للعادة .

فإن قيل : قد مضى في كلامكم أن المشبه به يجب أن يكون معروفا واضحا أبين من الشيء الذي يُشَبَّه ، فما تقولون في قوله تعالى في شجرة الزقوم : (إنها شجرة تخرج في أصل الجحيم ، طلعها كأنه رؤوس الشياطين) ورؤوس الشياطين غير مشاهدة ؟ قيل : إن الزقوم غير مشاهد ورؤوس الشياطين غير مشاهدة ، إلا أنه قد استقر في نفوس الناس من قبح الشياطين ما صار بمنزلة المشاهد ، كما استقر في نفوسهم من حسن الخور العين ما صار بمنزلة المشاهد ، حتى إنهم إذا شهوا ربحها بوجه الخور كان تشبهها صحيحا ، وإن كانت الخور لم تشاهد ، ولم يستقر في نفوسهم قبح طلع الزقوم كما استقر في نفوسهم قبح رؤوس الشياطين ، فكان المشبه به أوضح ، وفي رؤوس الشياطين أيضاً من المبالغة في القبح ما ليس في طلع الزقوم . وقد قيل في بعض التفاسير : إن الشياطين هنا الحيات . وعلى هذا القول يسقط السؤال ، لأن الحيات مشاهدة .

ومن ظريف التشبيه قول ابن هرمة :

ولمّا ترك ندى الأكرم بين وقدحى بكفى زناداً شحاحا
كتاركة يعضها بالعرءاء ومليسة يعض أخرى جناحا
وقول الفرزدق :

ولأنك إذ تهجو تيمما وترتشي سرايل قيس أو مسحوق العمام

كشهر يرق ماء بالفلاة وغره^(١) مراب أذاعته رياح السائم^(٢)
 فإن بيت ابن هرمة الثاني يليق ببيت الفرزدق الأول ، وبيت
 الفرزدق الثاني يليق ببيت ابن هرمة الأول ، حتى لو أن ابن
 هرمة قال :

ولم يتركى ندى الأكره^(٣) ين وقدحى بكفى زناداً شحاحا
 كمهر يق ماء بالفلاة وغره سراب أذاعته رياح السائم
 والفرزدق قال :

وإنك إذ تهجو نيميا وترثى سرايل قيس أوسحق العائم
 كشاركة ييضها بالعري^(٤)اء وملبسة بيض أخرى جناحا
 لسكان كل واحد منهما قد شبه تشبيها واضعاً صحيحاً ، فأما الشعر
 على ما هو عليه فإن التشبيه بعيد^(٥) .

ومن الصحة صحة الأوصاف في الأغراض ، وهو أن يمدح
 الإنسان بما يليق به ولا ينفر عنه ، فيمدح الخليفة بتأييد الدين وتقوية
 أمره ، ومحبة الناس وطاعتهم ، والتقوى والورع ، والرحمة والرافة ،
 وإقامة العدل وشرف الحسب ، وحسن السياسة والتدبير والاضطلاع
 بالأمور ، والحلم والعفو ، والعلم وحفظ الشرع ، والجمال والبهاء ،
 والهيبة والشجاعة ، وكرم الأخلاق ولينها ، وما يجري هذا المجرى ،

(١) سحوق السائم إضافة بيانية . والسحوق جمع سحق وهو الثوب الوالى ،
 ورياح السائم إضافة بيانية أيضاً ، والسائم جمع مسموم وهى الريح الحارة .
 (٢) أنظر كيف يكون كل منهما مع هذا كما قال أولاً من ظرف التشبيه

ويعمدح الوزير والكاتب بالعقل والحلم ، وتسداد الرأى وحسن التدبير
والبلاغة ، وتشمير الأموال ، والعدل والكرم ، وما يليق بهذا . ويمدح
الأمير وقائد الجيش بالشجاعة والمعرفة بالحرب ، وحسن النقيبة والظفر
والصبر وسداد التدبير ، وما أشبه ذلك . وعلى هذا السبيل يجرى الأمر
فى النسب ، فيذكر فيه صدق الهوى والمحبة وشدة الوجد والصبابة ،
وكمثال الأسرار ومخالفة العذال ، وما يتفرع عن ذلك ويلحق به .
وكذلك فى كل غرض من الأغراض الشعرية ، من هجاء وفخر
وعتاب ووصف وغير ذلك ، حتى يكون كل شئ موضوعاً فى المكان
الذى يليق به .

فأما النثر فيجرى على هذا المنهاج ، ويحتاج فيه إلى معرفة المواضع
فى الخطاب والاصطلاحات ، فإن للكتب السلطانية من الطريقة
مالا يستعمل فى الإخوانيات ، وللتوقيعات من الأساليب مالا يحسن
فى التقاليد ، وهذا الباب - أعنى المواضع والاصطلاح فى الخطاب -
يتغير بحسب تغير الأزمنة والدول ، فإن العادة القديمة قد هجرت
ورفضت ، واستجدت الناس عادة بعد عادة ، حتى إن الذى يستعمل اليوم
فى الكتب غير ما كان يستعمل فى أيام أبى إسحاق الصابى ، مع قرب
زمانه منا ، وإذا كان الأمر على هذا جارياً فليس يصح لنا أن نضع
رسوماً نوجب اقتفاءها ، لأننا نحن فى هذا الزمان قد غيرنا الرسم المتقدم
لمن قبلنا ، وكذلك ربما جرى الأمر فيها بعدنا .

لكن أصول الأغراض فى الأوصاف والمعانى مما لا يتبدل ولا
تتغير ، فليكن الاهتمام بها واقعاً ، والاجتهاد فى جريها على قانون
السداد والصواب حاصلًا ، فقد عيب أبو عباد فى مديحه الخليفة بقوله :

لا العذل يردعه ولا الذئب عن كرم يصدئه

وقيل : من هو الذى يحسر على عذل الخليفة وتعنيفه ، وليس هذا المدح مما يصلح للولك والأمراء فضلا عن الأئمة والخلفاء .

وعيب أبو ذؤيب الهذلى فى قوله يصف الفرس :

قصرت الصبوح لها فشرج لحمها

بالتى فهى تشوخ فيها الإصبع^(١)

وقيل : وصف لحمها باللين وإنما يحمد صلابه لحم الفرس .
وعيب قول أبي عبادة :

ذئب كما سحبت الرداء يذب عن

عُرف وعرف كالقناع المسبيل

وقول امرئ القيس قبله :

لها ذئب مثل ذيل العرو يس تسد به فرجها من دبر

وقيل : المحمود من ذئب الفرس أن يكون طويلا ولا ينال الأرض ، كما قال امرؤ القيس :

كيت إذا استدبرته سد فرجه

يضاف فوق الأرض ليس بأعزل^(٢)

(١) الصبوح اللبن الذى يقدم لها فى الصباح ، وشرج لحمها بالتى خالطه التى وهو

الحشم ، ويشوخ بغيث

(٢) الكميت الفرس الأحر أو الأملس ، وفرجه ما بين رجله ، والعضاف الذيل الطويل ، وفوق تصغير فوق يعنى أنه قريب من الأرض ولا يصل إليها ، والأعزل الذى يميل ذيله فى جانب

وعيب جميل في قوله :

رمى الله في عيني بُيُوتَةً بالقذَى

وفي الثغر من أنيابها بالقوادح

وقيل : ليس هذا كلام صادق المحبة ، بل هذا دعاء مبغض قد تجاوز قدر السلوة .

وعيب عبد الرحمن القس في قوله :

سلام لَيْتَ لِسَانًا تَنْطَقِينَ بِهِ قَبْلَ الَّذِي نَالَنِي مِنْ صَوْتِهِ قُطْعًا^(١)

وقيل : هذا غاية الغلظ والجفاء والمخالفة لعادة أهل الهوى .

وسمع أبو السائب المخزومي قول إسحاق الأعرج :

فَلِمَا بَدَأَ مَا رَابَسَنِي نَزَعْتَ نَزْوَعَ الْإِبْنِ الْكَرِيمِ

فقال : قبحه الله ، والله ما أحبها ساعة قط .

وعيب على جرير قوله في بشر بن مروان :

قَدْ كَانَ نَوْلُكَ أَنْ تَقُولَ لِبَارِقٍ يَا آلَ بَارِقٍ فِيمَ سُبُّ جَرِيرٍ^(٢)

وقال بشر : أما وجد ابن اللخاء رسولا غيры .

وعيب على أبي نواس قوله في الفضل بن يحيى :

سَأَشْكُرُ إِلَى الْفَضْلِ بْنِ يَحْيَى بْنِ خَالِدٍ هَوَاهَا لَعْلَ الْفَضْلِ يَجْمَعُ كَيْفَنَا

^(١) سلام منادى مرثم ، وهي سلامة المشهورة بالغناء ، وكان يهواها في عفة .

^(٢) يقال — نورك أن تفعل كذا — أى يفتنى لك

وقال له الفضل (١) : ما زاد على أن جعلني قنوءاً .

وعيب على الأخطل قوله يهجو سويد بن منجوف :

وما جذع سوء تخرّب السوس وسطه

لما حمله وائل بمطيق

وقال سويد له : أردت هجائي فدحتني ، جعلت وائلا كلها حملتي

أمرها ، وما طمعت في بني ثعلبة فضلا عن بكر ، وزدتني بني تغلب (٢)

وعيب عليه أيضاً قوله يمدح سحاما كالأسد : وهو من قوم

يلقبون الغبيون :

قد كنت أحسبه قيناً وأنثوه قال يوم طير عن أثوابه الشرر (٣)

وقال سحام : يا أخطل ، أردت مدحي فهجوتني ، كان الناس يقولون

قولا لحقته .

وعيب عليه أيضاً قوله :

وقد جعل الله الخلافة فيكم لأزهر لا عارى الخوان ولا جذب

وقيل : ليس يليق هذا بمدح الخلفاء ، إنما يصلح للطبقة السفلى

من الناس .

وعيب على كثير قوله :

أريد لأنسى ذكرها فكأنما تمثّل لي ليل بكل سليل

(١) الصواب - وقال الفضل

(٢) ثعلبة وبكر وتغلب قروع من وائل ، وعبارة الموشع - فزدتني تغلب

(٣) اثنين الحداد ، والشرر السباب ، وفي نسخة الشرر ، وقوله :

نم المجر سحاما من بني أسد بالطف إذ قتلت جيرانها مضر

وقيل : لم أراد أن ينسى ذكرها حتى تتمثل له ؟

وعيب عليه قوله أيضا :

فأروضة بالحزن طيبة الثرى يمجّ الكدى نجشجائها وعرارها

بأطيب من أردان عزّة موئنا

وقد أوقدت بالمتدل الرّطّب نارها^(١)

وقيل لو : أن زنجية بخرت بمتدل رطب لكانت أردانها طيبة .

وعيب على ذى الرّئمة قوله فى الناقة :

تصفى إذا شدّها بالكور جائحة

حتى إذا ما استوى فى غرزها ثب^(٢)

وقيل : إذا كانت كما وصف رمت الرّاكب قبل أن يستوى

على ظهرها .

وعيب على الأحوص قوله :

يقرّ بعينى ما يقرّ بعينها^(٣) وأفضل شئ ما به العين قرّت

وقيل له : إنه يقر بعينها أن تنكح ، أفقر ذلك بعينك ؟

وعيب عليه أيضا قوله :

فإن تصلى أصلك وإن تبينى بهجر بعد واصلك لا أبالى

^(١) الجشجات رحانة طيبة الريح بزية ، والعرار البارد البرى وهو حسن الصفرة

طيب الريح . وموئنا بعد هد من الليل ، والمتدل العمود

^(٢) الكور الرحلى أو بأداته ، والقرز ركاب من جلد

وقيل له : لو كنت خللا لباليست .

وعيب على الفرزدق قوله :

بأي رشاء يا جرير^(١) وماتح تدليت حومات تلك القمام^(٢)

وقيل : جعل جريرا أعلى من الفرزدق وقومه حين قال : إنه
تدلى عليهم .

وعيب على جرير قوله :

وأوثق عند المردفات عشة^(٣) لحاقا إذا ماجرد السيف لامع

وقيل : جعلهم قدس^(٤) بين الغداة ولحقن بالعشى^(٥)

وعيب عليه أيضا قوله :

طرقتك صائدة القلوب وليس ذا وقت الزيارة فارجمي بسلام

تجري السواك على أغر^(٦) كأنه برد^(٧) تحدر من متون غمام

وقيل : أي وقت لا تصلح فيه زيارة الحبيب ؟ ولما طردها

لم وصفها ؟

(١) الرشاء الحبل عموما أو حبل الدلو ، والماتح اسم قاعل من — منع

الماء — استقاء واستخرجه من البئر ، والقمام جمع قمام وهو البحر أو منظمه

(٢) هذا مما أخذه عمر بن لجا القاهر على جرير عند اجتماعهما ، وروى أن

جريرا قال له : فكيف أقول ؟ قال تقول :

وأوثق عند المرفقات عشة

فقال جرير : والله لهذا البيت أحب إلى من بكري حذرة ، ولكنك محب

لفرزدق .

وعيب على زهير قوله في الضفادع :

يخرج من شربايت ماوشا طحل^(١) على الجندوع يخفن الغم والغرق^(٢)

وقيل : الضفادع لا تخرج من الماء خوف الغم والغرق .

وعيب على أبي العتاهية قوله :

إني أعوذ من التي شفقت مني القواد^(٣) بآية الكرسي

وقيل : إنما يستعاذ بآية الكرسي من الشياطين .

وعيب على أبي الطيب المتنبي قوله :

لو استطعت ركب^(٤) الناس كلهم إلى سعيد بن عبد الله بفران^(٥)

وقيل : من جملة الناس أمه ، فكان ينبغي أن يركبها .

وعيب عليه أيضا قوله :

ليت أنا إذا ارتحلت لك الخيل^(٦) وأنا إذا نزلت الخيام^(٧)

وقيل : الخيام تملو على المدوح .

وعيب على امرئ القيس قوله :

وأركب^(٨) في الروع خيفانة^(٩) كسا وجهها سعف^(١٠) مشتشر^(١١)

وقيل : كثرة شعر الناصية مذكوم في الفرس ، وهو الغم .

(١) شربايت حياض تحفر في أصول النخل قمعلا ماء لربيه ، وطحل يحضر

(٢) الروح الحرب ، وخيفانة جمادة أي فرسا تشبه بها في خفتها وطول قوائمهاء
والسعف شعر الناصية شبه بسعف النخلة في طوله

وعيب عليه أيضا قوله :

أفرك مني أن حُبكِ قاتلي وأنتك مهما تأمرى القلبَ يفعل

وقيل : إذا كان هذا لا يفرّ فاذا الذي يفر ؟

وعيب على أبي نواس قوله في الأسد :

كأنما عينه إذا نظرتْ بارزة الجفن عينٌ مخزوق

وقيل : الأسد لا يوصف بمحوظ العين ، إنما يوصف بغزورها .

وعيب على عبد الله بن السَّمط^(١) قوله :

أضحى إمامُ الهدى المأمون مشغلا بالدين والناس بالدنيا مشاغلا

وقيل : ما زاد على أن جعله عجوزا في محرابها ، وإذا كان مشغلا

عن الدنيا فمن القائم بها وهو الخليفة ؟

وعيب على كعب بن زهير قوله :

ضخمٌ مقلدها فعمٌ مقيدها في خلقها عن نبات الفعل تفضيل^(٢)

وقيل : إنما توصف النجايب بركة المذبح

وعيب على المسيّب قوله :

وقد أتت أسى الهم عند احتضاره بناجٍ عليه الصنعية مكدم^(٣)

(١) الصواب — أبي السمط مروان بن أبي حفصة ، والذي أخذ عليه ذلك

عمارة بن عقيل بن جرير ، وزيد بن ماعنا أنه قال له : حلا قلت كما قال جدي في
عمر بن عبد العزيز :

فلا هو في الدنيا مضجع نصيه ولا عرض الدنيا عن الدين شاغل

(٢) مقلدها عنقها ، ومقيدها موضع القيد من رجلها ، وعمٌ بمعنى

(٣) بناجٍ سريع ، والصنعية سمّة في عنق الناقة ، ومكدم من كدمه وأكدمه

أثر فيه بحديدة

وقالوا : الصعيرة سمة للشوق لللفحول ، وسمعه طرفة بن العبد
وهو ضي فقال : استنوق الجمل .

وعيب على المرقش الأصفر قوله :

صحا قلبه عنها سوى أن ذكره إذا خطرت دارت به الأرض قائما
وقيل : هذا من المتناقض ، لأن من يكون إذا ذكرت دارت به
الأرض قائما ليس بصاح .

وعيب على عدى بن زيد قوله في صفة الخمر :

والمشرف الهندي يقى به أخضر مطمونا بما الخريصر^(١)
وقيل : وصف الخمر بالخضرة وما وصفها أحد بذلك .

وعيب على الفرزدق قوله :

أبى غداة إني حررتكم فوهبتكم لعطية بن جمال
لولا عطية لاجتدعت أنوفكم من بين الأم لحية وسبال

وقيل : كيف بههم له وهو يهجوهم هذا الهجاء . وقال عطية : بين
بلغه هذا الشعر : ما أصرع ما ارتجع أخى في هبته .

وعيب على أبي تمام قوله :

رقيق حوائش الحلم لو أن حلمه بكهيبك ما ماريت في أنه برذ

(١) روى — والمشراف المصقول . والمشراف المشمول — والمشراف إمام
كانوا يشربون به أو المكان المرتفع ، والثاني يناسب رواية المشمول أى الفخذ
أصابته ريح الشمال وهي باردة ، ومطمونا مطبوسا أو ممزوجا ، وخريص بارد .

وقيل : وصف الحـلم بالرقـة وإنما يُوصفُ بالعظم
والثقل والرزانة^(١)

وعيب عليه أيضاً قوله :

الودُّ للقريب ولكنْ عُمُرُ فُؤَادٍ لِلْأَبْعَدِ الْإِوْطَانِ دُونَ الْإَقْرَبِ
وقيل : لم منع ذوى القربى من عرفه وجمله فى الأبعدين دونهم ؟
وتعلا* كان عطائه عامّاً للقريب والبعيد .

وعيب عليه أيضاً قوله :

لو كان فى عاجل من أجل بدل لكان فى وعد من رُفده بدل^(٢)
وقيل : ولم لا يكون فى العاجل من الأجل بدل ؟ والاس كالم
على اختيار العاجل وإثارة

وعيب عليه أيضاً قوله :

يَقْظُ وَهُوَ أَكْثَرُ الدَّاسِ إِعْصَا : عَنِ نَائِلٍ لَهُ تَمْرُوق
وقيل . هذا هجو ، لأنه جعل نائله يؤخذ منه على وجه السرقة .

وعيب على الفرزدق قوله :

وَمَنْ يَأْمَنُ الْحِجَاجَ وَالطَّيْرُ تَتَّقِي عَقُوبَتَهُ إِلَّا ضَعِيفُ الْعَرَاثِمِ
وقال له الحجاج : الطيرُ تتقى الثوب ، وتتقى الصبي

(١) وأخذ عليه أيضاً أن البرد لا يرصف بالرقـة ، وإنما يرصف بالمتانة
والصفاء ، وأكثر ما يكون ألواناً مختلفة

(٢) يعنى أن وعده موثوق به ، فإذا وعد فكأنه أعطى

وأمثال هذا أكثر من أن تحصى مما وقع فيه فساد الأغراض والصفات.

وقد كان أبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب يذهب إلى أن المدح بالحسن والجمال والذم بالقبح والدمامة ليس بمدح على الحقيقة ، ولا ذم على الصحة . ويخطئ كل من يمدح بهذا ويذم بذلك ، ويستدل بإنكار عبد الملك بن مروان على عبد الله بن فيس الرقيبات قوله فيه :
يأتلق التاج فوق مفرقه على جبين كأنه الذهب
وقوله له : تقول في هذا وتقول لمصير :

لأنما مصير شهاب من الله تجلت عن وجهه الظلمات .

وقد أنكر هذا المذهب على أبي الفرج أبو القاسم الحسن بن بشر الأمدى . وقال : إنه خالف فيه مذاهب الأمم كلها عربها وأعجمها ، لأن الوجه الجليل يزيد في الهيبة ويؤمن به ، ويدل على النخيل المحمود . وهذا الذي ذكره أبو القاسم صحيح ، ولو لم يكن في ذلك إلا ما قد جبلت النفوس عليه من الميل إلى الوجوه الحسان لكني وأغنى ، فإن كان قدامة يعتقد أن ذلك ليس بفضيلة لما كان الإنسان قد خلق عليه بهذا حكم جميع الفضائل الإنسانية : فإن الكريم قد خاق كريما ، والشجاع شجاعا ، والعاقل عاقلا ، وكما لا يقدر القبيح الوجه على أن يستبدل صورة غير صورته ، كذلك لا يقدر الجاهل على أن يستفيد عقلا فوق عقله ، ويلزم قدامة ألا يميز المدح بشرف النفس والنسب وكرم الأصل ، لأن ذلك أيضا يجري مجرى الصور ، ولا صانع للمعدوح

في شيء منهما، والامر في هذا ظاهر. فأما إنكار عبد الملك على ابن قيس الرقيات مدحه له بالتاج فإنما أنكره لأن التيجان كانت من زى ملوك العجم، ولم يكن خلفاء العرب يعرفونها. فقال له : تمدحني كما تمدح ملوك الأعاجم، وتمدح مصعباً كما تمدح الخلفاء. والامر على ما قال عبد الملك، لأن مدح الخليفة بأنه شهاب من الله تعالى أبلغ من مدحه باعتدال التاج فوق مفرقة، وهذا كما أنكر على كثير قوله فيه :

على ابن أبي العاص دلاص حصينة

أجاد المسدي نسجها وأذالها^(١)

وقال : قول الأعشى :

كنت المئتمم غير لابس نجدة بالسيف تضرب معلماً أبطالها^(٢)
أحسن من قولك : فأراد عبد الملك في الموضعين المبالغة، ومدحه بالافضل والاحسن^(٣).

ومن الصحة صحة المقابلة في المعاني، وهو أن يضع مؤلف الكلام معاني يريد التوفيق بين بعضها وبعض والمخالفة، فيأتي في الموافق بما

(١) دلاص درع، والمسدي الذي بقي المسدي وهو ما مد من الخيوط خلاف اللحمة. فأذالها جعل لها ذبلاً، وفي رواية : وأذالها

(٢) يمدح به قيس بن معديكرب، وقيل :

وأذا نجى ككتيبة ملومة خرساء يخشى الذائدون نهالها

(٣) لأن الأعشى بالغ في الشجاعة حتى جعل الشجاع شديد الإقدام بغير نجدة، وقد قال كثير لعبد الملك : يا أمير المؤمنين، وصف الأعشى صاحبه بالطيش والخرق والتغريب، ووصفتك بالحزم والعزم. فأرضاه

يوافق وفي المخالف بما يخالف على الصحة . والاصل في هذه المناسبة ^(١)
 فإن لها تأثيراً قوياً في الحسن ، ومن أمثلة ذلك في النظم قول الطرطامح :
 أسرفناهم وانعمنا عليهم وأسقينا دماءهم ^(٢) التراباً
 فما صبروا للبأس عند حرب ولا أدنو الحسن يد ثواباً
 وهذه مقابلة صحيحة ^(٣) .

ومن ذلك أيضاً قول الآخر :

جزى الله خير آذات بدل تصدفت على عزب - نى يكون له أهل
 فإنما سيجزىها بتل فعلها إذا ما تزوجنا وليس لها بعل
 ، هذه أيضاً مقابلة صحيحة . لأنه جعل في مقابلة أن تكون المرأة
 ذات بعل وهو لا زوج له أن يكون ذا زوج وهي لا بعل لها ، وقابل
 حاجته وهو عزب بحاجتها وهي عزبة .

ومن أمثلة ذلك في الشعر قول أبي إسحق الصائفي : وإن يخطئ في
 بطون الصخائف غاطلنا وغلظك ، في احساننا وإساءتك ، وحفظنا
 وإضاعتك . وكتب بعضهم في كتاب له : ولو أن الأندلس إذا رمت بك
 من المراتب إلى أعلاها ، بلغت من أفعال السؤدد إلى ما وازاها ، فوازيت
 بمساعيك مراقيك ، وعادلت النعمة بك بالنعمة فيك ، ولسكنك قابلت

^(١) اسم الإشارة يعمد على صحة المقابلة في المعاني وهو مبتدأ خبره المناسبة ،
 والظاهر تذكير اسم الإشارة

^(٢) لأنه جعل يازاء أن سقوا دماء التراب وقانظهم أن يصبروا ، وبازاء أن
 انعموا عليهم أن يثبوا

سمو الدرجة بدنو الفحة ، ورفع الرتبة بوضع الشيعة ، فعاد علوك
 بالاتفاق ، إلى حال دُوك بالاستحقاق ، وصار جناحك في الاتهاض ،
 إلى مثل ما عليه قدرك في الانخفاض ، ولا لوم على القدر إذا أذنب
 فيك وأتاب ، وغلط فعاد إلى الصواب . وهذا كلام معانيه متقابلة
 على الصحة . ومن ذلك قول هند بنت النعمان : شكرتك يد نالها
 خصاصة بعد نعمة ، ولا ملكتك يد نالت شروة بعد ناقة .

فأما فساد المقابلة فكقول أبي عدي القرشي :

يا ابن خير الأخيار من عبد شمس أنت زين الدنا وعيت الجنود

فليس عيت الجنود مقابلا لزين الدنيا ولا وافقا .

ومن الصحة صحة النسق والنظم ، وهو أن يستمر في المعنى الواحد
 وإذا أراد أن يستأنف معنى آخر أحسن التخلص إليه حتى يكون متعلقا
 بالاول وغير منقطع عنه . ومن هذا الباب خروج الشمره من النسيب
 إلى المدح ، فإن المحمدين أجادوا التخلص حتى صار كلامهم في النسيب
 متعلقا بكلامهم في المدح لا ينقطع عنه ، فأما العرب المتقدمون فلم
 يكونوا يسلكون هذه الطريقة . وإنما كان أكثر خروجهم من النسيب
 إما منقطعا ، وإما مبنيا على وصف الإبل التي ساروا إلى الممدوح
 عليها ، وما يستحسن من خروج المحدثين قول أبي عبيدة البحرى
 يصف الروض :

شقائق يحملن الندى فكانه دموع التصابي في خدود الخرائد

كَأَنَّهُ يَدُ الْفَتْحِ بْنِ خَاقَانَ أَرَفَلَتْ تَلِيهَا بَيْتُكَ الْبَارِقَاتِ الرُّوَاعِدُ^(١)
وَقَوْلُهُ :

وَلَوْ أَنِّي أُعْطِيتُ فِيهِنَّ الْمَنَى لَقَيْتُهُنَّ بِكَفِّ إِبْرَاهِيمَا^(٢)
وَقَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ وَهْبٍ :

مَا زَالَ يُلْثَمُنِي مَرَّاشُفُهُ وَيُعَلِّي الْإِبْرِيْقُ وَالْقَدْحُ^(٣)
حَتَّى اسْتَرَدَّ اللَّيْلُ خَلْعَتَهُ وَبَدَأَ اخْلَالَ سَوَادَهُ وَضَحَ
وَبَدَأَ الصَّبِيْحَ كَأَنَّهُ غَرَمَتْهُ وَجْهُ الْخَالِيفَةِ حِينَ يَمْتَدِّحُ
وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ :

وَرَكِبَ كَأَنَ الرِّيحِ نَظْلَبَ عِنْدَهُمْ لَهَا تَرْدٌ مِنْ جَذْبِهَا بِالْعَصَائِبِ
سَرَوْا يَخْطُونَ اللَّيْلَ وَهِيَ تَلْقُهُمْ

إِلَى شُعَبِ الْأَكْوَارِ مِنْ كُلِّ جَانِبِ

إِذَا آنَسُوا نَارًا يَقُولُونَ لَيْتَهَا وَقَدْ خَصَرَتْ أَيْدِيهِمْ نَارُ غَالِبِ^(٤)

(١) أَرَفَلَتْ مِنَ الرِّفْلِ وَهُوَ التَّبَخُّرُ ، وَفِي رِوَايَةٍ — أَفْبَاتُ — يَعْنِي أَنَّهَا أَقْبَلَتْ
بَقِيَّتُ أَعْظَمَ مِنْ نَدَى الشَّقَائِقِ ، لِأَنَّ الْبَارِقَاتِ الرُّوَاعِدِ السَّحَابَ ذَاتِ
الْبَرَقِ وَالرَّعْدِ

(٢) هُوَ مِنْ قَصْبَةٍ لَهُ فِي مَدْحِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ سَهْلٍ ، وَقَبْلَهُ :

سَقَيْتُ رَبَّاكَ بِكُلِّ نَوْءٍ جَاعِلٍ مِنْ وَبْلِهِ حَقًّا لَهَا مَعْلُومًا

(٣) يُعَلِّي مِنْ أَعْلَى سَفَاهُ سَقِيًّا بِمَدْحِ سَقِيٍّ

(٤) تَرْدٌ نَارًا ، وَالْعَصَائِبُ جَمْعُ عَصَابَةٍ وَهِيَ مَا عَصَبَ بِهِ مِنْ مُنْدِيلٍ وَغَيْرِهِ ،
وَالْأَكْوَارُ جَمْعُ كُورٍ وَهُوَ الرَّحْلُ وَشَمْعُهَا خَشْبُهَا ، وَخَصَرَتْ أَيْدِيَهُمْ آذَاهَا الْبَرْدُ ،
وَوَالِدُ أَبِي الْفَرَزْدَقِ يَصِفُهُ بِالْكَرَمِ

ومن الخروج إلى الذم قول إسحاق بن إبراهيم :
فما ذر قرن الشمس حتى رأيتنا من العي نحكي أحمد بن هشام
وقول أبي عبادة :

ما إن يعاف قذى ولو أوردته يوما خلاق حدويه الأحوال^(١)

فأما الخروج المنقطع فقول أبي عبادة أيضا :

تأبى رباه أن تحجب ولم يكن مستخير ليحجب حتى يفهما

الله جارا بنى المدبر كلما

ذكر الأكارم ما أعف وأكرما^(٢)

وقول أبي تمام :

لو رأى الله أن في الشيب فضلا جاورته الأبرار في الخلد شيئا

كل يوم تبدى صروف الليالي خلقا من أبي سعيد غريبا^(٣)

وأما هذا للمتقدمين كثير .

وأما إذا ابتدئ بالمديح أو بغيره من الأغراض^(٤) فالأحسن أن

^(١) جعل خلاق حدويه نهاية في القذى ، وذكر أنه لو ورد ما لا يعافها ، وضمير
يعاف للفرس في الآيات قبله

^(٢) ضمير رباه للطل في البيت قبله ، والبيتان من قصيدة له في مدح أحمد
ولإبراهيم ابني المدبر

^(٣) هو أبو سعيد محمد بن يوسف الثوري ، وصرف الليالي مرادها ،

ودرى — لو رأى الله أن في الشيب خيرا

^(٤) هكذا مقابل للابتداء في المديح بالنسب وغيره مما يحتاج إلى

حسن التخلص

يكون الابتداء على المعنى المقصود ، كما ابتدأ أبو الطيب المتنبي قصيدته
التي مدح بها سيف الدولة واعتذر له عن ظفر الروم بـ «يشه وقتلهم
وأسرهم جماعة منهم» . يقال :

غيري بأكثر هذا الناس ينخدع إن قاتلوا جبنوا أو حذتوا شجعوا
فابتدأ بغرضه من أول القصيدة .

ومن الصحة صحة التفسير ، وهو أن يذكر مؤلف الكلام معنى
يحتاج إلى تفسيره فيأتي به على الصحة من غير زيادة ولا نقص ،
كقول الفرزدق :

لقد جئت قوما لو لجأت إليهم طريديم أو حاملا ثقل مغرم
لألفيت فيهم معطيا ومطاعنا ورامك شذرا بالوشيح المقوم^(١)
وهذا تفسير للأول موافق .

فأما فساد التفسير فكقول بعضهم :

فيا أيها الخيران في ظلم الدجى^(٢) ومن خاف أن يلقاه بنى من العدى
تعال إليه تاق من نور وجهه^(٣) ضياء ومن كفيه بحرا من الندى

فإن هذا الشاعر لما قدم في البيت الأول الظلم وبنى العدى كان
الوجه في التفسير أن يأتي في البيت الثاني بما يليق به ، فأتى بالضياء يازاه
الظلم وذلك صواب ، وكان يجب أن يأتي يازاه بنى العدى بالضرورة

^(١) الوشيع شجر الرماح والمراد الرماح على المجاز المرسل ، والشاهد في أن
قصر — قوله — حاملا ثقل مغرم وطريديم — بقوله — لألفيت فيهم معطيا
ومطاعنا ، ورواية الديوان — لقد جئت قوما —

أو العصمة أو ماجرى مجرى ذلك ، فلما جعل مكانه ذكر الندى كان التفسير قاسداً

وأما كمال المعنى فهو أن تستوفي الأحوال التي تتم بها صحتها وتكمل جودته ، وذلك مثل قول نافع بن خليفة النخوي :

رجال إذا لم يقبل الحق منهم ويعضوه عاذوا بالسيوف القواضب
فتمم المعنى بقوله - ويدهطوه - لأنه لو اقتصر على قوله - لاذم يقبل الحق منهم عاذوا بالسيوف - كان المعنى ناقصاً ، ومن أمثلة ذلك في الشعر قول بعضهم : خلقت به أسباب الجلالة غير مستشعر فيها النخوة ، وكرامت به أحوال الصرامة غير مستعمل معها السطوة ، هذا مع دمانية في غير حصر ولين جانب من غير نخور ، فأكمل المعنى في هذا الكلام ، لأن من كمال الجلالة أن تزول عنها النخوة ، وكال الصرامة أن تسلم من السطوة ، وتنام الدمانية أن تكون بغير حصر ، ولين الجانب أن يكون من غير نخور ، ومن هذا الجنس قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الوالي : يجب أن يكون معه شدة في غير عنف ، ولين في غير ضعف ،

وأما المبالغة في المعنى والغلو فإن الناس مختلفون في حمد الغلو وذمه ، فمنهم من يختاره ويقول أحسن الشعر أكذبه ، ويستدل بقول النابغة وقد سئل من أشعر الناس ؟ فقال : من استجيد كذبه ، وأضحك رديته . وهذا هو مذهب اليونانيين في شعرهم . ومنهم من يكره الغلو والمبالغة التي تخرج إلى الإحالة ، ويختار ما قارب الحقيقة ودانى الصحة ، ويعيب قول أبي نواس :

وأخفت أهل الشرك حتى إنه إذا لتخافك النشطف التي لم تخفق

لما في ذلك من الغلو والإفراط الخارج عن الحقيقة ، والذي أذهب
إليه المذهب الأول في حمد المبالغة والغلو ، لأن الشعر مبني على الجواز
والسمع ، لكن أرى أن يستعمل في ذلك — كاد — وما جرى في
معناها ، ليكون الكلام أقرب إلى حيز الصحة ، كما قال أبو عبادة :
أتاك الريح الطاق يختال ضاحكا من الحسن حتى كاد أن يتكلما
وقال أبو الطيب :

يطمئع الطير فيهم طول أكلهم حتى تسكاد على أحيائهم تقع^(١)
فهذان البيتان قد تضمننا غلوًا ، لكن لما جاءت فيهما — كاد —
قربتكما إلى الصحة .

وأما المبالغة بغير — كاد — فمكقول أبي العلاء أحمد بن عبد الله
ابن سليمان :

ونبألة من يحترق لو تمعدوا بلبيل أناسي الزواجر لم يخطوا^(٢)
وقول الشاعر يصف السيف :

تظل تحفر عنه إن ضربت به

بعد الذراعين والساقين والهادي^(٣)

(١) يعني أن طول أكل الطير من لحوم أحيائهم ، حتى تسكاد تقع
على لحوم أحيائهم

(٢) نبألة رامون بالنبال ، وأناسي جمع إنسان المعنى ، ولم يخطوا لم يخطئوا

(٣) ضمير عن السيف في قوله قبله :

أبقى الحوادث والأيام من نمر أشباه سيف قديم إثره يادي
والهادي المعنى ، يعني أنه يقطع ذلك ثم ينسحب في الأرض فتخضر عنه فيها

وقول النابغة :

تقدُّ السلوقي المضاعف نسجه

ووتدن بالصفاح ناز الجاحب (١)

وقول ابن هاني الأندلسي :

أمدبرها من حيث دار لشدما

زاحت تحت ركابه جبريلا (٢)

وأما استعمال الغلو الخارج إلى الإحالة في النثر قليل ، وأكثر ما يستعمل فيه المبالغة التي تقارب الحقيقة ، كقول بعضهم : لهم جود كرام اتسعت أحوالها ، وبأس لبوث تتبعها أشبالها ، وهم ملوك انفسحت آمالها ، وفخر صميم شرقت أعمامها وأحوالها . فبالغ لما جعل لهم جود السكرام مع اتساع الحال ، وبأس اللبوث مع اتباع الأشبال ، وكذلك ما بعده من الكلام .

ومن المبالغة قول النابغة الذبياني :

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم
بهن فأول من قرأع الكتائب
وإنما كان هذا الاستثناء من المبالغة في المدح ، لأنه قد دل به على

(١) ضمير تقد للسيوف قبله ، والسلوقي درج يذهب إلى سلوق من بلاد الروم أو الصين ، والمضاعف المنسوج حلقين حلقين ، والصفاح حجارة عراض استمرت لبيضة الرأس ، والجاحب ذهاب له شعاع بالليل

(٢) ضمير — أمدبرها — للفظلة التي كان الفاطميون يستعملونها في مواكبتهم وضمير — دار — للبر ، لأن البيت من قصيدة يمدحه فيها ريد كز عيد النصر ٧١ — مر المصاحفة

أنه لو كان فيهم عيب غيره لذكره ، وأنه لم يقصد إلا وصفهم بما فيهم على الحقيقة .

ومنه أيضاً قول أبي هذان :

ولا عيب فينا غير أن سماحنا أضربنا والبأس من كل جانب
فأقنى الردى أعمارنا غير ظالم وأقنى الدى أموالنا غير عائب
أبو نأب لو كان للناس كلفهم أباً واحداً أغناهم بالناقب^(١)
ومنه قول النابغة الجعدي :

فتى كملت أخلاقه غير أنه جواد فما يبقى من المال باقيا
وأما التحرز مما يوجب الطعن فإن يأتي بكلام لو استمر عليه
لكان فيه طعن ، فيأتي بما يتحرز به من ذلك الطعن ، كقول ظرفة :
فسقى ديارك غير مُفسدِها صوب الربيع وديمة تهنى^(٢)
فلو لم يقل — غير مُفسدِها — لظن به أنه يريد توالي المطر عليها ،
وفي ذلك فساد للديار ومحو لرسومها . كما عابوا قول ذى الرثمة :
ألا يا أسلمى يادار تمى على اليللى

ولا زال منهلاً بجرعائك القطر
وقالوا : إذا لم يزل القطر منهلاً عليها غنى آثارها ودرس معالمها ،

(١) المبالغة في هذا البيت

(٢) هو من قصيدة له في مدح قتادة بن مسلمة الخنفي ، وكانت أصاب قومه
جذب فيذل لهم ، وصوب الربيع مطره ، والديمة المطر الدائم ، وقوله — غير
مفسدِها — أزعج من الإطباب يسمى في اصطلاحهم أخيراً الاحتراس

فاحترز طريقة بقوله - غير مفسدها - من هذا الطعن ، على أن
 ذا الرمة قد احترز بقوله - ألا يا سلمى يادارمى على البلى - ولأجل
 هذا الغرض قال الرضى رحمه الله فى وصف المطر المستسقى به القبر -
 وذكر السحابة :

تجرى وذاك الرمسُ غير مُروّع
 منها وذاك الشربُ غير مُشارِ
 واستُقبِح قول أبى الطيب المتنبي فى مثله :

لِساحيه على الأجداث حفشُ
 كأيدى الخيل أبصرت الخصال^(١)

ومن الاحتراز أيضاً قول عبد الله بن المعتز بالله فى صفة الخيل :

صبنا عليها ظالمين سيافنا
 فطارت بها أندر سراعٍ وأرجلُ
 فإنه لو لم يقل - ظالمين - لكان للمعترض عليه أن يقول : إنما
 ضربت هذه الخيل لبطنها ، كما عابوا قول امرئ القيس :

(١) قبله :

سقى مثواك غاد فى الفوادى ، نظير نوال كففك فى النوال
 والساخى الذى يقشر الأرض بشدة انصبابه ، والأجداث القبور ، وحفش
 وقع شديد ، والخال التى يوضع فيها الشمع للخيل

فلزجر الهوب^(١) وللتاق درة^(٢)

وللسوط منها وقع^(٣) أخرج مذهب^(٤)

وقالوا : إذا أخرج إلى هذا كله فليس يسريع . فقال عبد الله
— ظالمين — تحرزاً من هذا الطعن .

ومن هذا أيضاً قول أبي عبادة :

أقنا أكلنا أكل استلاب^(٥) هناك وشربنا شرب^(٦) يدأر^(٧)

وكانه خاف أن يقال : هذا الذي فعلتم سخف . فقال :

ولم يك ذاك سخفاً غير أني رأيت الشرب سخفاً وقار

وأما الاستدلال بالتمثيل^(٨) فإن يزيد في الكلام معنى يدل على

صحته بذكر مثال له ، نحو قول أبي العلاء :

لو اختصرتم من الإحسان ذرركم^(٩)

والعذب^(١٠) يهجر^(١١) للافراط في الخصر

فدل على أن الزيادة فيما يطلب ربما كانت سبباً للامتناع منه .

(١) رواية الديوان :

فللتاق الهوب والسوط درة ولزجر منه وقع أهوج منعب
والهوب زجر بالسوط ، ودرة دفعة ، والمنعب الذي يستعين بعنقه ويمده
في الجري

(٢) الشرب الشاربون ، وهدار يبادرون إلى الشرب أي ذوو هداو

(٣) يريد به الاستعارة بالتمثيل ، وهو يجمع فيما سيذكره بين التمثيل والمذهب
الكلامي ، ولكنه سيذكر من ذلك ما لا يدخل في الاستعارة ، كالأبيات الأخيرة
للقائفة ، على أن الذي استقر عليه رأيهم أن التمثيل لا يقصد منه الاستدلال

بتمثيل ذلك بالماء الذي لا يُشرب لفرط برده ، وإن كان البرد فيه
مطلوباً محموداً .

ومنه أيضاً قول أبي تمام :

أخرجتموه بكُره من سجيته

والنارُ قد تُنقَضُ من ناضر السلم

وقوله :

وإذا أراد الله نشر فضيلة طوبت أتاح لها لسان حسود

لولا اشتعال النار فيما جاورت

ما كان يُعرفُ طيبُ عَرَفِ العود

وقوله :

وكُنَّا نرجيه على السخط والرضا

وانفُ القى من وجهه وهو أجدع^(١)

وقول أبي عبيدة :

ويحسن دلهًا والموتُ فيه وقد يُستحسن السيفُ الصنقيلُ

وقوله :

مَوَاهِبَ مَا تَكَلَّفْنَا السُّؤَالَ لَهَا

إن الغمام قَلِيبٌ ليس يُخْتَفَرُ^(٢)

(١) الرواية — ونحن نرجيه — والضمير للشيب في قوله قبله :

هذا الشيب غمظا يغودى خطاة طريق الردى منها أن النفس مهب

(٢) هو من قصيدة له في المدح ، والعليب البُر قبل أن ينبت بالحجارة

وأما قول أبي عبادة أيضاً :

ورجال جاروا خلائقك السعد سر^(١) وليست بلامق من دروع^(٢)
فليس تمثيل جيد ، لأن السبق في الجري^(٣) لا يليق تمثيله بتفضيل
الدروع على اليللاق ، وإنما كان يحسن ذلك لو قال : ورجال جاروك
في كونهم عصمة لي أو جنة دوني ، أو ما جرى هذا المجرى ، فيكون
تمثيل ذلك بالدروع واليللاق موافقاً ، فأما على الوجه الذي ذكره
فإن ذلك من ردى الاستدلال بالتمثيل .

ومن الاستدلال بالتمثيل على الوجه الصحيح قول النابغة الذبياني ،
يخاطب النعمان :

ولكشني كنت امرأ لي جانب

من الأرض فيه مستراذ ومذهب

ملوك وإخوان إذا ما لقيتهم

أحكم في أموالهم وأقرب

كفعلك في يوم أراك اصطعتهم

فلم ترهم في شكر ذلك أذبوا

فاستدل النابغة على أنه لا يستحق اللوم بمدحه آل جفنة وقد

أحسنوا إليه بما مثله من القوم الذين أنعم النعمان عليهم ، فلما
مدحوه لم يكونوا عنده ملومين .

(١) بلامق جمع يلق وهو اللقباء ، فارسي معرب

(٢) الظاهر — في الجود

وأما الاستدلال بالتعليل^(١) فكقول أبي الحسن التهامي:
لو لم تكن ربقته خمرة لما تشنى عطفه وهو صاح
وقوله:

لو لم يكن أنحوائاً تفر مبسمها ما كان يزداد طيباً ساعة السحر
وقول أبي عباد:

ولو لم تكن ساخطاً لم أكن أذم الزمان واشكر الخطوب
وقول ابن هاني الأندلسي:

ولو لم تصامح رجلها صفة الثرى لما كنت أدري علة للتيم^(٢)
وقول الله تعالى: (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) جار
هذا المجزى^(٣)

فمذا مبلغ ما نقوله في المعاني مما يستدل به على غيره، لأن حصرها
مما لا سبيل إليه على ما بيناه. وقد قدّمنا ذكره.

فصل في ذكر الأقوال الفاسدة في نقد الكلام

ذهب قوم من الرواة وأهل اللغة إلى تفضيل أشعار العرب
المتقدمين على شعر كافة المحدثين، ولم يجيزوا أن يالحقوا أحداً من

(١) هذا يسمى في البدع حسن التعليل، وهو بمن يديم لاية منه
الاستدلال بالتعليل

(٢) يعني أن مصافحة رجلها للرى طوبته، ولو لا هذا لم يكن هناك علة لصحة
التيمم به

(٣) هذا من المذهب الكلامي وليس من حسن التعليل

تأخر زمانه بتلك الطبقة وإن كان عندهم محسناً ، واختلفوا في علة ذلك :
فرععت طائفة من مجتهدهم أن العلة فيه هي مجرد التقدم في الزمان ،
واستعملوا في الترتيب فعملوا الشعراء طبقات بحسب تواريخ أعصارهم .
وقال قوم منهم : السبب في ذلك أن المتقدمين سبقوا إلى المعاني في أكثر
الالفاظ المأولة ، وفتحوا طرق الشعر ، وسلك الناس فيه بعدهم ، وجرروا
على آثارهم ، فلمهم فضيلة السبق التي لا توازيها فضيلة ، ولا توازيها مرتبة ،
وإذا كان غيرهم قد استفاد منهم وأخذ ألفاظهم وأكثر معانيهم فلن يكون
في المرتبة لاحقاً بهم . وإذا كان مقصراً عنهم فشعره دون أشعارهم .
وقالت طائفة أخرى : إن العلة في تفضيل أشعار المتقدمين على أشعار
المحدثين أن هذه الأشعار المتقدمة كانت تقع من قائلها بالطبع من غير
تكلف ولا تصنع ، والأشعار المحدثنة تقع بتكلف وتعميل ، وما وقع
بالطبع أفضل مما صدر عن التكلف . قالوا : وهذه العلة استدلل بأشعار
المتقدمين دون أشعار المحدثين . واحتاج هؤلاء كلام في نقد الشعر إلى
معرفة قائله قبل أن يظهر لهم مذهب فيه ، حتى رووا عن ابن الأعرابي
أنه أنشد أرجوزة أبي تمام التي أولها :

وعاذل عدلته في عدله فظن أني جاهل من جهله

على أنها لبعض العرب . فاستحسنها وأمر بعض أصحابه أن يكتبها
له . فلما فعل قال لها لابي تمام . فقال : خرق خرق . فخرقها .

وعن الأصمعي أن إسحاق بن إبراهيم الموصلي أنشده :

هل إلى نظرة إليك سبيل فيروى الصدى ويشقى الغليل

إن ما قل منك يكثر عندي وكثير من يحب القليل
فقال له الأصمعي : لمن تشدني ؟ فقال : لبعض الأعراب . فقال :
هذا والله هو الديباج الخسرواني . قال : فإنهما ليلتهما . قال : لاجرم
والله إن آثار الصنعة والتكلف بين عليهما .

وذهب غير هؤلاء من أهل العلم بالشعر . فقال : إن الطريق في
نقد الشعر ما قدمناه من نعوت الألفاظ والمعاني ، فأما قائله وتقدم
زمانه أو تأخره فلا تأثير له في ذلك . لأن القديم كان محدثاً والمحدث
سيصير قديماً ، والتأليف على ما هو عليه لا يتغير ، وفي المحدثين من
هو أشعر من جماعة من المتقدمين ، وفي المتقدمين من هو أشعر من
جماعة من المحدثين . وإلى هذا كان يذهب أبو عثمان الجاحظ وأبو
العباس المبرّد وأبو عبادة البحرى وأبو العلاء بن سليمان آنفاً ، وهو
الصحيح الذي لا يعترض العاقل فيه شك ولا شبهة ، وسنتكلم على ما
تعلقت به تلك الطائفة من الشبه الفاسدة .

أما من ذهب إلى تفضيل المتقدم بمجرد تقدم زمانه فإنه لم يذهب
في ذلك إلى علة غير مجرد الدعوى ، فلو قال له قائل : شعر المحدثين
أفضل لتأخر زمانهم لم يكن بين القولين فرق . ثم يقال له : ما عندك
في امرئ القيس ؟ أهو عندك في الطبقة الأولى من الشعراء أم ليس
في الطبقة الأولى ؟ فإن قال : هو في الطبقة الأولى . قيل له : ولم ؟ وقد
كان قبله جماعة من الشعراء معروفين ، أحدهم ابن حذام الذي قيل إنه
أول من بكى على الديار ، وذكره امرؤ القيس في شعره فقال :

عوجا على السطلل المحيل لعنا فبكي لذيهار كما بكى ابن خنزام^(١)
 وإذا كان زمان امرى القيس قد تأخر عن زمان جماعة من
 الشعراء فيجب تفضيلهم عليه ، لأنك قلت إنما يفضل بتقدم الزمان فقط
 فإن قال : ليس امرؤ القيس في الطبقة الأولى ، بل من كان قبله أشعر
 وأحق بالتقدم . قيل أولا : إن هذا خلاف لكافة من يفضل اشعار
 المتقدمين على المحدثين ، لأنهم ما اختلفوا في أن امرأ القيس في
 الطبقة الأولى .

ثم خبرنا عن الطبقة التي امرؤ القيس منها . أعرفت أن مواليدهم
 في وقت واحد حتى قطعت على أسم طبقة لتساوهم في زمان الوجود ؟
 فإن قال : نعم . كذب ، لأن تلك الطبقة قوما لم يأت حق أحد منهم زمان
 الآخر ، وقد جعل الأعشى فيهم . هو بعد امرى القيس بمدة طويلة ،
 وإن قال : لا يراعى في تفضيل المتقدمين على المحدثين قليل الزمان ، وإنما
 المؤثر في ذلك الزمان الكثير . قيل له : فنخبرنا عمين بينه وبين الأعشى
 من الزمان مثل ما بين الأعشى وامرى القيس . أيجوز أن يجعل
 شعره في طبقة شعر الأعشى ؟ فإن قال : لا . قيل له : ولم ؟ وأنت قد
 ألحقت الأعشى بامرى القيس وبينهما مثل ذلك من الزمان . واعتلت
 بأنه لا يؤثر ، فكيف صار بعد الأعشى مؤثرا في إلحاق من بعده به ؟
 وإن قال : يجوز أن يجعل في طبقة الأعشى من كان بعده بمثل الزمان

(١) مر من قصيدة له ملامها :

لمن الديار غشيتها بسحام فها بين نهض ذى أقدام
 وعرجا ميلا ، والمهيل المنغير ، وإن خدام بالحاء أو الحاء

الذى بينه وبين امرى القيس . قيل : أيجوز أن يجعل في طبقة هذا الشاعر من كان بعده بمثل الزمان الذى بين الشاعر الأول والأعشى ؟ فإن قال : لا . يسأل عن السبب فى ذلك . وقيل له : ما قيل فى الشاعر الأول ، ولا سبيل له إلى الفرق ، وإن قال : نعم . ألزم أن يكون شعر بعض شعرائنا اليوم فى طبقة امرى القيس بهذا الترتيب والنسق ، وإن يجعل الشعر فى طبقة ما هو قبله والأول فى طبقة ما هو قبله حتى يكون بعض شعرائنا اليوم وامرؤ القيس فى طبقة واحدة ، هذا خلاف ما يذهبون إليه .

ويقال له : خبرنا عنك لو أنك فى زمان امرى القيس ووقفت على شعره . أكان رأيك فيه هو رأيك اليوم ؟ فإن قال : نعم . قيل له : ولم ؟ وأنت إنما تختاره اليوم وتفضله بقدره ، فإن كان فى ذلك الوقت محروثاً عندك فحكمه حكم المحدث اليوم . وإن قال : بل كنت أذهب فيه إلى غير ما أذهب اليوم . قيل له : فهل تأليفه على ما كان عليه أم - تنير عما كان عليه ؟ فإن قال : تغير . قيل : فهو إذن غير ما ألفه امرؤ القيس ، وهذا ما لا يقوله أحد . وإن قال : بل هو بحاله فى الأكثر . قيل له : فيجب أن يكون بحاله على صفة ثم يصير هو بحاله على صفة أخرى من غير أن يزيد شيئاً ، ولا ينقص شيئاً ، وهذا خارج عن المعقول . ومحدود فى كلام أهل الوسواس .

وأما من ذهب إلى تفضيل أشعار المتقدمين من حيث سبقوا إلى

المعاني والألفاظ ، ونزل الناس بعد على سكتاتهم ^(١) فإنه يقال له :
هذا لو ثبت لدلّ على فضل المتقدمين على المحدثين ، ولم يدل على فضل
شعر هؤلاء على هؤلاء ، لأنه ليس كل من كان أفضل وجب أن يكون
شعره أحسن ، وهذا الخليل هو الغاية في الذكاء والفطنة بعلوم العرب
وشعره في أنزل طبقة ، وكذلك غيره من العلماء بهذه اللغة ، والأمر
في هذا واضح لا يحتاج إلى دليل .

ثم يقال له : ما تريد بالمعاني التي سبقوا إليها ؟ تريد جميع معاني أشعار
المحدثين أو بعضها ؟ فإن قال : جميعها - قيل : هذا جحد للعين ، لأن الأمر
في تعرف المحدثين بمعان استغنى عنها لم تخطر للعرب المتقدمين على بال أظهر من
كل ظاهر ، وإن قال : بعض المعاني قيل : إن تلك المعاني التي سبق المتقدمون
إليها وأخذها منهم المحدثون لا يخلو الأمر فيها من أن يكونوا نظموها
بحالها أو زادوا عليها أو نقصوا منها ، فإن كانوا زادوا فلم يفضيلة
الزيادة ، كما كان لأولئك فضيلة السبق . وإن كانوا نقصوا فالمقدمون
في تلك المعاني خاصية أفضل منهم ، وإن كانوا نقلوها بحالها فتلك هي
معاني المتقدمين لا يستحق المحدثون عليها حمدا ولا ذمّا أكثر مما يجب
في الأخذ والنقل . وهذا كله يرجع إلى الشعراء دون نفس الشعر ،
لأن المعنى في نفسه لا يؤثر فيه أن يكون غريبا مخترعا ولا منقولاً
متداولاً ، ولا يغيره حال ناظمه المبتدئ المبتدع أو المحتذى المتبع ،

(١) جمع سكت وهو ما يسكن به

وإنما هذا شيء يرجع إلى تفضيل السابق إلى المعنى على من أخذه منه .

فأما الألفاظ فإن كان يريد الألفاظ المفردة فذلك ليست لأحد ، والمحدث فيها والمتقدم واحد ، وإن كان يريد الألفاظ المؤلفة فإن المحدثين إذا أخذوا الألفاظ قد ألغوا نظم قبلهم لم يؤثر فيها أخذهم لها حتى يقال : إنها في شعر الأول أحسن منها في شعر الآخر . بل تكون بمنزلة قصيدة شاعر يتحلها آخر ، فلا يقال إن الاستحالة أثر فيها .

فإن كان هذا واضحا فمن أين يدل سبق المتقدمين إلى بعض المعاني على فضل أشعارهم على أشعار المحدثين الذين سبقوا إلى أضعاف تلك المعاني . أولا عدم الترفيق وفرط الجهل .

وأما من ذهب إلى تفضيل أشعار المتقدمين على أشعار المحدثين من حيث كانوا لم يتكفوا أشعارهم ، وإنما نظموها بالطبع ، والمحدثون بخلاف ذلك ، فإنه يقال له : ما الدليل على أن أشعار المتقدمين كانت تقع من غير تكلف ؟ فإن قال : بهذا جمات الروايات عنهم . قيل : الأمر بخلاف ذلك ، والمروى عن زهير بن أبي سلمى أنه عمل سبع قصائد في سبع سنين ، وكان يسميها الحوليات ، ويقول : خير الشعر الحولي المضحك . والرواة كلهم مجمعون على هذا غير مختلفين فيه ، وإذا فضلوا شعر زهير قالوا : كان يختار الألفاظ ويجهد في إحكام الصنعة . وإذا وصفوا الخطيئة شبهوا طريقته في الشعر بطريقة زهير ،

ويرى أن زهيراً كان يعمل نصف البيت ويتعذر عليه كماله فيتمه
كعب ابنه .

وهذا كله بمنزلة عن الطبع وسهولة النظم ، ولو لم يدل على ذلك
الإقالة أشعارهم — فإن ديوان بعض هؤلاء المحدثين مثل أشعار جماعة
من المتقدمين في الكثرة — لكفى ذلك في تمكلمهم للشعر
ونصيبهم فيه

ثم يقال له : خبرنا عن هذا التكلف الذي ذكرته ، أهو بين
موجود في الشعر أو غير بين موجود فيه ؟ فإن قال : ليس بموجود
فيه . قيل : فلا تفضل أشعار المتقدمين على أشعار المحدثين بشيء غير
موجود فيها . وإن قال : بل هو موجود في أشعار المحدثين دون
المتقدمين . قيل : أنذهب إلى أن التكلف موجود في جميع أشعارهم
أو في بعضها ؟ فإن قال : في جميعها . كابر ، لأن من يزعم أن جميع أشعار
المحدثين مع السهولة في أكثرها والتيسر متكلفة ، وجميع أشعار
المتقدمين مع التوعر في أكثرها غير متكلفة ، فهو جاحد للضرورة
لا تحسن مناظرته ، وإن قال : بعض أشعار المحدثين متكلفة وبعضها
غير متكلف . قيل : وكذلك أشعار المتقدمين فقد تساووا عندك
في هذه القضية ، وبطل تفرد المحدثين بالتكلف الذي ذكرته .

فأما الاستشهاد بأشعار هؤلاء المتقدمين فقد بينا فيما مضى من هذا
الكتاب سببه ، وقلنا : إن تقدم الزمان غير موجب لذلك ، وإنما
موجه أن العرب الذين يتكلمون باللغة العربية ولا يخاطون أحداً

من يتسكلم بغير لغتهم هم الذين أنوالهم حُجَّة في اللغة ، و العرب الذين
 خالطوا غيرهم من العجم وفسدت لغتهم بالمخالطة لا يستدل بكلامهم ،
 فلما كان العرب المتقدمون قبل الإسلام وفي الصدر الأول منه
 لا يخاطبون في الأكثر غيرهم كانت أقوالهم في اللغة حجة ، ولما صاروا
 بالملك والدولة يخاطبون غيرهم ويحضرهم ويسكنون المدن لم يستدل
 بلغتهم . ولهذا السبب كان أبو عمرو بن العلاء يعيب جريرا والفرزدق
 بطول مقامهما في الحضر ، وأبطل الرواة الاحتجاج بشعر الكُفَيت
 ابن زيد والنظر تاح لانهما كانا حضريين ، وعلى هذا فلو فرضنا
 اليوم أن في بعض القفار النائية عن العارة قوما من العرب لا يخاطبون
 غيرهم وكانوا قد أخذوا اللانغة عن مثاهم وكذلك إلى حين ابتداء الوضع
 لوجب أن يكون قولهم حُجَّة كأقوال المتقدمين وإن كانوا محدثين .
 وإذا كان هذا مفهوماً فليس يوجب صحة الكلام بالعربية حسن
 النظم ، لأن ذلك لو وجب لكان كل عربي شاعراً ، والامر بخلاف
 ذلك ، والشعراء من العرب المتقدمين بالإضافة إلى من ليس بشاعر
 جزء من ألوف ألوف .

وقد ذكرت في نقد الكلام ألا يكون المعنى فاحشا ، وعيب
 شعر أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن الحجاج بما تضمنته من فحش
 المعاني ، وليس الأمر عندي على ذلك ، لأن صناعة التأليف في المعنى
 الفاحش مثل الصناعة في المعنى الجميل ، ويطلب في كل واحد منهما
 صحة الغرض وسلامة الألفاظ على حد واحد ، وليس لكون المعنى

في نفسه فاحشاً أو جميلاً تأثير في الصناعة ، ولهذا ذهب قوم إلى استحسان المعنى الغريب ، وليس للاختراع في المعنى نفسه تأثير إلا كما للتداول^(١) وقد أرمنا إلى هذا فيما تقدم ، ويبتنا أنه شيء لا يرجع إلى الشعراء دون المعاني ، والشبهة في مثل هذا ضعيفة جداً .

وذهب قوم أيضاً إلى حسن التردد ، وهو أن يعلق الشاعر لفظة في البيت بمعنى ثم يرددها فيه بعينها ويعلقها بمعنى آخر ، كما قال زهير :

مَنْ يَلْقَى يَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ نَهْرًا
يَلْقَى السَّاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقًا

وقال أبو نواس :

صَفْرَاءُ لَا تَزِلُّ الْأَحْزَانُ سَاحَتَهَا

أو فسها حجير مسته سراه

وهذا عندي لا تعلق له بالنقد ، لأن التأليف في هذا التردد كسائر التأليف في الألفاظ التي لا تستحق به حمدا ولا ذما ، ولا يكسبها حسنا ولا قبحا .

وقد صنف قوم في نقد الشعر رسائل ذكروا فيها أبوابا من الصناعة لا يخرج عما ذكرناه في كتابنا هذا ، إلا أنهم ربما جعلوا للمعنى الواحد عدة أسماء ، كالترصيع الذي يسمونه ترصيعا وموازنة وتسميها وتسجيما ، وهو كله ين جمع إلى شيء واحد ، وإذا وقف على ما صنفوه

(١) هذا كرد على استحسانهم للمعنى الغريب ، وسيأتي له كلام في هذا قريباً

في هذا الباب وجد الأمر فيما قلنا ظاهراً ، والتكرير بيننا واضحاً .

وقد يذهب كثير من يختار الشعر إلى تفضيل ما يوافق طباعه
وعرضه ، ويذهب قوم إلى اختيار ما لم يُداول منه ، حتى يكون للوحش
الذي لم يشتهر مزية عندهم على المعروف المحفوظ ، ويخالفهم آخرون
فيختارون سائر الشعر على خامله ، ومشهوره على مجهوله ، ويستحسن
قوم الشعر لأجل قائله ، فيختارون اشعار السادات والأشراف
ورؤساء الحروب ومن يوافقهم في التحلة والمذهب ، ويمتنع إليهم
بالمودة أو الذنب . وهذه كلها أقوال صادرة عن الهوى ، ومقصورة
على محض الدعوى ، من غير دليل يعضدها ، ولا حجة تنصُرُها ،
والطريق الذي يؤدي إلى المقصود من معرفة الخنار في الألفاظ
والمعاني هو ما ذكرناه ونبها عليه : ومن تأمله علم الإصابة فيه
بمشيئة الله وعونه .

فصل في ذكر الفرق بين المنظوم والمنثور

وما يقال في تفضيل أحدهما على الآخر

أما حدُّ النثر فهو حد الكلام الذي ذكرناه في هذا الكتاب ،
وأما حد الشعر فهو كلام موزون مُقَفَّى يدل على معنى . وقلنا
— كلام — ليدل على جنسه . وقلنا — موزون — لفرق بينه وبين
الكلام المنثور الذي ليس بموزون . وقلنا — مقفًى — لفرق بينه
وبين المؤلف الموزون الذي لا قوافي له . وقلنا — يدل على معنى —
لنحترز من المؤلف بالقوافي الموزون الذي لا يدل على معنى .

وسمى شعرا من قولهم - شعرت - بمعنى فطنت ، والشعر الفطنة ،
 كأن الشاعر عندهم قد فطن لتأليف الكلام ، وإذا كان هذا مفهوما
 فأقل ما يقع عليه اسم الشعر بيتان ، لأن التقفية لا تمكن في أقل منهما
 ولا تصح في البيت الواحد . لأنها مأخوذة من - قفوت الشيء - إذا
 تلوته ، وقد ذهب النحويون إلى أن أقل ما يطلق عليه اسم الشعر
 ثلاثة أبيات . وليس الأمر على ما ذهبوا إليه ، لأن الحد الصحيح قد
 ذكرناه ، وهو يدل على أن البيتين شعر ، فأما اعتلال بعضهم بأن
 البيتين قد يتفقان في كلام لا يقصد قائله الشعر ولا يتفق ثلاثة أبيات
 فيما لا يقصد ، ولفه الشعر فاعتلال فاسد ، لأنه إن كان يريد بالبيتين مثل
 قول امرئ القيس :

فَقَمَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٌ وَمَنْزِلٌ

بَسَقَطَ اللَّتَوَى بَيْنَ الدَّخُولِ وَخَوَلِ

فَتَوَضَّحَ فَاَلْمُقَرَّاةُ لَمْ يَعْرِفْ رَسْمَهَا

لَمَّا نَسَجَتْهُ مِنْ جَنُوبٍ رِبِّ شَمَالٍ (١)

فذلك لا يتفق إلا في كلام يقصد به الشعر ، وإن كان يريد
 بالبيتين مثل ما استشهد به من قول العامة - زعمارة مليحة - بقطعة
 صحيحة - فقد يتفق من هذا الجنس ثلاثة أبيات في كلام لا يقصد به
 الشعر ، فيلغى ذكره دعوى لا دليل عليها .

(١) سقط لاري منقطع الرمل حيث يستدق من طرفه ، والدخول وخول
 وتوضح والمقراة مواضع ، ولم يعرف رسمها لم يح أثرها ، والجنوب والشمال
 وصغير نسجتها للواضع السابقة

وإذا كان هذا بيتاً فالفرق بين الشعر والنثر بالوزن على كل حال ،
والتقنية إن لم يكن المنشور مسجوعاً على طريق القوافي الشعرية ،
والوزن هو التأليف الذي يشهد الذوق بصحته أو العرويض ، أما
الذوق فلا مَرَّ يرجع إلى الحس ، وأما العروض فلائنه قد حصر فيه
جميع ماعينات العرب عليه من الأوزان ، فتي عمل شاعر شيئاً لا يشهد
بصحته الذوق وكانت العرب قد عملت مثله جاز له ذلك ، كما ساغ له
أن يتكلم بلغتهم ، فأما إذا خرج عن الحس وأوزان العرب فليس
بصحيح ولا جائز ، لأنه لا يرجع إلى أمر يسوغه ، والذوق مقدم
على العروض ، فكل ما يصح فيه لم ياتفت إلى العروض في جوازه ،
ولسكن قد يفسد فيه بعض ما يصح بالعروض على المعنى الذي ذكرناه ،
كأز حابات المروية في أشعار العرب المذكورة في كتب العروض ،
وهو الأصل الذي عملت العرب الأول عليه ، وإنما العروض استقراء
للأوزان حدث بعد ذلك بزمان طويل .

وأما التفضيل بين النظم والنثر فالذي يصلح أن يقوله من يفضل
النظم أن الوزن يحسن الشعر ، ويحصل للكلام به من الروق مالا
يكون للكلام المنشور ، ويحدث عليه من الطرب في إمكان التلحين
والغناء به مالا يكون للكلام المنشور . ولهذا العلة ساغ حفظه أكثر
من حفظ المنشور ، حتى لو اعتبرت أكثر الناس لم تجد فيهم من يحفظ
فضلاً من رسالة غير القليل ، ولا تجد فيهم من لا يحفظ البيت أو القطعة
إلا اليسير ، ولولا ما انفرد به من الوزن الذي تميل إليه النفوس
بالطبع لم يكن لذلك وجه ولا سبب .

ونقول : إن الشعر يدخل في جميع الأغراض ، كالنسيب
والمدح والذم والوصف والعتب ، والنثر لا يدخل في جميع ذلك ،
فإن النسيب لا يحسن في غير الشعر ، وكذلك غيره من الأغراض ،
وما صالح لجميع ضروب الكلام وصنوفه أفضل مما اقتصر
على بعضه .

وأما الذي نقوله من تفضيل النثر على النظم فهو أن النثر يعلم فيه
أمور لا تعلم في النظم ، كال معرفة بالمخاطبات ، وبينة الكتب والعمود
والشكيلات ، وأمور تقع بين الرؤساء والملوك يعرف بها الكاتب
أمورهم ، ويطلع على خفي أسرارهم ، وأن الحاجة إلى صناعة الكتابة
ماسة ، والارتفاع بها في الأغراض ظاهر ، والشعر فضل يستغنى عنه
ولا تقود ضرورة إليه ، وأن منزلة الشاعر إذا زادت وتسامت لم ينل
بها قدراً عالياً ، ولا ذكراً جميلاً ، والكاتب ينال بالكتابة الوزارة فما
دونها من رتب الرياسة ، وصناعة تبلغ بها إلى الدرجة الرفيعة أشرف
من صناعة لا توصل صاحبها إلى ذلك ، وإن أكثر النظم إذا كشف
وجد لا يعبر عن جد ، ولا يترجم عن حق ، وإنما الخدق فيه الإفراط
في الكذب ، والغلو في المبالغة ، وأكثر النثر شرح أمور متيقنة
وأحوال مشاهدة ، وما أكثر فيه الجدد والتحقيق أفضل مما أكثر فيه
المحال والتقريب ، وقد يتسع الكلام فيما لا يخرج عن هذا الفن ، وهذه
الجملة كافية في مثل هذا الموضع .

فصل فيما يحتاج مؤلف الكلام إلى معرفته

الذي يحتاج مؤلف الكلام إليه من معرفة اللغة التي هي لغة العرب قدر ما يعرف كل شيء باسمه الذي وضعته له . ويجب أن يكون ذلك الاسم أفصح أسمائه إن كانت له عدة أسماء ، وقد بينا الطريق إلى معرفة الفصيح فيما مضى من كتابنا هذا ، فإذا عرف ما ذكرته من اللغة احتاج إلى معرفة ما يتصرف ذلك الاسم عليه من جمع وتثنية وتذكير وتأنيث وتصغير وترخيم ، ليورده على جميع ما يتصرف فيه صحيحاً غير فاسد ، ولهذا افتقر إلى علم النحو . وسأذكر قدر ما يحتاج منه . فإذا علم ما أشرت إليه افتقر إلى معرفة عدة أسماء لما يقع استعماله في النظم والنثر كثيراً ، ليجد إذا ضاق به موضع أو تحظر عليه وزن إيراد اسم العدول إلى غيره ^(١) .

ويحتاج في علم النحو إلى معرفة إعراب ما يقع له في التأليف ، حتى لا يذكر لفظة إلا موضوعاً حيث وضعتها العرب من إعراب أو بناء على حسب ما وردت عنهم . وليس لأحد أن يظن أن هذا هو معرفة النحو كله والاشتمال على جميع علمه ، لأن الكثير من النحو علم تقدير مسائل لا تقع اتفاقاً في النظم ولا في النثر ، وكذلك التصريف من علم النحو لا يكاد مؤلف الكلام يحتاج إلا إلى الشيء اليسير منه ، فأما أن يكثر منه حتى يسوغ له أن يبنى من الدال في — قد — مثل

^(١) إيراد اسم مفعول لحظر ، والعدول مفعول ليجد

عصفور ، وغير ذلك من مسائل قد وضعت في هذا الجنس ، فما لا أرى
النحوى يفتقر الى معرفته فضلا عن غيره .

ويحتاج الشاعر خاصة إلى معرفة الخمسة عشر بحرا التي ذكرها
الخليل بن أحمد ، وما يجوز فيها من من الزحاف ، واست أوجب عليه
المعرفة . لينظم بعلمه ، فإن النظم مبني على الذوق ، ولو نظم بتقطيع
الافاعيل جاء شعره متكلفا غير مرضى ، وإنما أريد له معرفة ما ذكرته
من العروض لأن الذوق ينبر عن بعض الزحافات ، وهو جائز في
العروض ، وقد ورد للعرب مثله ، فلولا علم العروض لم يفرق بين
ما يجوز من ذلك وبين ما لا يجوز .

ويفتقر أيضا من العلم بالقوافي الى معرفة الحروف والحركات
التي يلزم إعادتها ، وما يصلح أن يكون رويًا أو ردفًا لا يصح .

ويحتاج أيضا الى معرفة المشهور من أخبار العرب وأحاديثها
وانسابها وأمثالها ومنازلها وسيرها ، وصفة الحروب التي كانت لها ،
وماله قصة مشهورة وحديث مأثور ، فإنه قد يفتقر في النظم الى
ذكر شيء منه ، ويكون للمعنى به تعلق شديد ، وإذا ورد استحسن .

ويحتاج السكاك الى جميع هذا أيضا ، ويختص بما يفتقر اليه من
معرفة المخاطبات وفنون المكاتبات والتوقيعات ، ورسوم التقليدات ،
مع الاطلاع على كتاب الله تعالى وشريعته وحديث رسول الله صلى الله

عليه وسلم وسنته ، فإنه مدفوع الى تقليد الولاة وعهود القضاة والتوقيعات في المظالم والمكاتب في ضروب الحوادث .

وبالجملة إن مؤلف الكلام لو عرف حقيقة كل علم واطلع على كل صناعة لأثر ذلك في تأليفه ومعانيه وألفاظه ، لأنه يدفع الى أشياء يصنفها ، فإذا خبر كل شئ . وتحققه كان وصفه له أسهل ونعته أمكن ، إلا أن المقصود في هذا الموضوع بيان ما لا يسعه جهله دين . اذا علمه أثره عنده عليه ، فإن ذلك لا يقف على غاية .

والوصية لها ترك التكاف ، والاسترسال مع الطبع ، وفرط التحرز ، وسوء الظن بالنفس ، ومشاورة أهل المعرفة ، وبغض الإكثار . الإطالة وتجنب الإسماء في فن واحد من فنون الصناعة ، فإن كلام الانسان ترجمان عقله ، ومعيار فهمه . وعنوان حسه ، والدليل على كل أمر لولاه الخفى منه ، وبحسب ذلك يحتاج الى فضل التثيف . واجتماع اللب عند النظم والتأليف .

وإذا قد انتهت بنا القول الى هذا الموضوع قالوا يجب أن نختم الكتاب ، لأننا قد وقفنا بجميع ما شرطناه في أوله ، وقد كنا عزمنا على أن نصله بقطعة مختارة من النظم والنثر ، يتدرّب بالوقوف عليها في فهم ما ذكرناه من أحكام البلاغة ، وكشفناه من أسرار الفصاحة ، لكننا فرقنا من الإطالة والتثقل على الناظر فيه بالملل والسآمة ، فعد لنا الى وضع ذلك

في كتابٍ مُفردٍ . ونحن نستغفر الله من خطئ القول ، كما نستغفره من
خطئ العمل ، ونسأله أن يمن علينا بالهداية والعصمة في الدنيا والآخرة ،
إنه سميع مجيب .

وكان الفراغ من تأليفه يوم الأحد الثاني من شعبان سنة أربع
وخمسين وأربعمائة - ٥٤٥٤ هـ .

تم الكتاب

طبعة محمد علي صبيح دارالادب ١٨٥٨ هـ

سنة ١٩٥٢ م - ١٣٧٢ هـ

الفهارس



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
خطبة الكتاب وبيان ترتيبه	٣
فصل في الأصوات	٥
— د — تعريف الصوت على طريقة علماء الأدب — ٧ — بيان أنه مقول وأنه عرض ليس بجسم ولا صفة لجسم	
فصل في الحروف	١٥
— ١٥ — تعريف الحروف — ١٨ — بيان اختلافها باختلاف مقاطع الصوت، وعددها في اللغة العربية — ٢٢ — بيان دخولها وصفاتها	
فصل في الكلام	٢٥
— ٢٥ — تعريف الكلام — ٣٥ — الرد على من ذهب إلى أن الكلام معنى في النفس من المجرة — ٤١ — بيان حقيقة المتكلم — ٤٣ — نبذ في الحكاية والمحكي	
فصل في اللغة	٤٦
— ٤٦ — تعريف اللغة — ٤٧ — بيان أنها مواضعة لا توقيف — ٤٨ — بيان فضلها على سائر اللغات — ٥١ — بيان فضل العرب على غيرهم — ٥٧ — بيان ما اختصت به العربية من الحروف — ٥٨ — تقسيم تأليف الحروف وبيان المختار منها	
الكلام في الفصاحة	٥٩
— ٥٩ — تعريف الفصاحة — ٦٠ — الفرق بينها وبين البلاغة وتعريف البلاغة — ٦١ — بيان أن كلامه على الفصاحة لا يتميز عن الكلام على البلاغة إلا في موضع الفرق بينهما — ٦٢ — بيان شرف الفصاحة والبلاغة — ٦٥ — شروط الفصاحة وتقسيمها إلى ما يوجد في الأمانة الواحدة ، وإلى ما يوجد في الألفاظ المنظوم	

بعضها مع بعض - ٦٦ - الأول مما يوجد في اللفظة الواحدة تأليفها من حروف متباعدة الخارج - ٦٧ - الثاني حسن تأليفها في السمع - ٦٩ - الثالث أن تكون غير متوعدة وحشية - ٧٨ - الرابع أن تكون غير ساقطة عامة - ٨٢ - الخامس أن تكون جارية على العرف العربي الصحيح غير شاذة - ٩٢ - السادس ألا تكون عبر بها عن أمر آخر يكره ذكره - ٩٥ - السابع أن تكون معتدلة غير كثيرة الحروف - ٩٧ - الثامن أن تكون صغيرة في موضع عبر بها فيه عن شيء لطيف أو قابل أو نحوهما الكلام في الألفاظ المؤلفة

١٠١

- ١٠١ - بيان أن كل الصناعات بخمسة أشياء ومنها صناعة الكلام - ١٠٢ - الخلاف في أن صناعة الكلام موضوعها هو الكلام المؤلف أو المعاني واختياره أن الفصاحة عبارة عن حسن التأليف في الموضوع المختار - ١٠٧ - بيان ما يوجد في التأليف من الأقسام الثمانية في اللفظة المفردة - الأول اجتناب تكرار الحروف المتقاربة في تأليف الكلام - ١٢٠ - الثاني حسن التأليف في السمع بترادف الكلمات المختارة وتواترها - بيان أنه لا علاقة لتأليف بالثالث والرابع إلا بنحو ما في الثاني - الخامس أن يكون التأليف جاريا على العرف العربي الصحيح ، وبيان أن التطويل في هذا يدخل في صريح النحو - ١٢٣ - بيان أن للتأليف علة بالسادس من جهة إضافة الكلمة إلى غيرها - ١٢٤ - اجتناب ترادف الكلمات الطوال وتواترها - بيان أنه لا علاقة للثاني بالتأليف - بيان ما يختص من ذلك بالتأليف : الأول وضع الألفاظ موضعها حقيقة أو مجازا لا ينكره الاستعمال ولا يبعد فهمه - ١٢٥ - من وضع الألفاظ موضعها ألا يكون في الكلام تقديم وتأخير يفسد المعنى وإعرابه - ١٢٨ - ومنه ألا يكون الكلام مقولاً فيفسد المعنى ويصرفه

عن وجهه - ١٢٤ - ومنه جن الاستعارة - ١٧٠ - ومنه ألا تقع الكلمة حشواً - ١٨٣ - ومنه ألا يكون الكلام شديد المداخلة وهو المعازلة - ١٨٧ - الاستطراد إلى بيان التوشيح أو القسم - ١٨٨ - ومنه ألا يعبر عن المدح بالألفاظ المستعملة في الذم وبالعكس - ١٩٢ - ومنه حسن الكناية عما يجب أن يكنى عنه في الموضع الذي لا يحسن فيه التصريح - ١٩٥ - ومنه ألا يستعمل في الشعر والرسائل والخطب ألفاظ المتكلمين والنحويين وأشباههم - ١٩٩ - ومنه المناسبة بين اللفظين من طريق الصيغة - ٢٠١ - بيان أن من المناسبة بين الألفاظ في الصيغة السجع والازدواج - ٢١٠ - بيان أن القوافي تجري في الشعر مجرى السجع في الشعر - ٢٠١ - الزام ما لا يلزم في القوافي - ٢١٥ - بيان أن الابتداء في القصائد يحتاج إلى تحرز - ٢١٧ - بيان أن من تناسب القوافي تجنب الإقواء فيها - ٢١٨ - عيب الإبطاء في القوافي وغيره من عيوبها - ٢٢١ - بيان أن التصريح يجري مجرى القافية - ٢٢٢ - بيان أن من تناسب التصريح - ٢٢٥ - بيان أن من تناسب حمل اللفظ على اللفظ في الترتيب ليكون ما يرجع إلى المقدم مقدماً وإلى المؤخر مؤخراً - بيان أن من المناسبة تناسب في المقدار - ٢٢٦ - بيان أن من تناسب بين الألفاظ المجانس - ٢٢٣ - تناسب الألفاظ من طريق المعنى على وجهين : أن يكون معناهما متقارباً وأن يكون أحدهما مضاداً للآخر أو قريباً من المضاد والمضاد هو المطابق - ٢٢٩ - مما يجري مجرى المطابق التبديل - الذي يقرب من المضاد هو المخالف وبعضهم يجعله من المطابق - ٢٤٠ - الإيجاب والسلب - ٢٤١ - بيان أن من شروط الفصاحة الإيجاز - ٢٤٣ - تقسيم دلالة الألفاظ إلى المساواة والتذليل والإشارة وبيان مواضعها .

— ٢٤٧ — إيجاز الحذف وإيجاز القصر — ٢٥٣ — الإخلال
— ٢٥٥ — المساواة — ٢٥٦ — التذييل — ٢٥٧ — الفرق بين التطويل
والختوم — ٢٥٩ — بيان أن من شروط الصراحة أن يكون معنى
الكلام واضحا وبيان الأسباب التي لأجلها يغمض الكلام على
المسامح — ٢٦٥ — بيان حكم الكلام الذي وضع لغزا — ٢٧٠ —
بيان أن من نعوت الصراحة الإرداف وهو الكتابية — ٢٧٣ —
بيان أن من نعوت الصراحة التخييل

الكلام في المعاني مفرقة

٢٧٦

— ٢٧٦ — بيان أن الكلام على المعاني من حيث توجد في الألفاظ
المؤلفة على طريقة الشر والرمائل ونحوهما وبيان الأوصاف
التي تطلب من المعاني — ٢٧٧ — الصحة في التقسيم — ٢٨١ — بيان
أن من الصحة في التقسيم تجنب الاستحالة والتناقض — ٢٨٨ —
بيان أن من الصحة ألا يضع الجائز موضع الممتنع — ٢٩٠ —
بيان أن من الصحة صحة الشيء — ٣٠٩ — بيان أن من الصحة
صحة الأوصاف في الأغراض من المدح وغيره — ٣١٣ — بيان
أن من الصحة صحة المقابلة في المعاني — ٣١٥ — بيان أن من
الصحة صحة النسق والنظم بحسن التخلص من معنى إلى معنى
— ٣١٨ — بيان أن من الصحة صحة التفسير — ٣١٩ — بيان
كمال المعنى — المبالغة والتلو والخلاف فيهما — ٣٢١ — التحرز
بما يوجب العظم (الاحتراس) — ٣٢٣ — الاستدلال بالتخييل
— ٣٢٥ — الاستدلال بالتعليل (حسن التعليل)

فصل في ذكر الأقوال الفاسدة في التفضيل بين المتقدمين والمحدثين

٣٣٠

فصل في ذكر الفرق بين المنظوم والمنثور وما يقال في تفضيل

٣٣٧

أحدهما على الآخر

فصل فيما يحتاج مؤلف الكلام إلى معرفته

٣٤١

فهرس الاعلام

لألف

٢٣٢ ٢٣١ ٢٢٤ ٢١٨ ٢١٦

٢٢٠ ٢١٩ ٢١٨ ٢١٦ ٢١٨

٢٢٩ ٢٢٤

أبو العباس أحمد بن يحيى - ١٥ ١٦

أحمد بن يوسف الكاتب - ٢٠٩

ابن أحر - ١٤٤ ١٤٥ ١٤٨ ١٤٨

٢٢٢

الأخنف - ٢٠٨

الأخضر - ٢٠٦ ٢٠٨

أبو حبة النهرى - ٢٤٤

أخت ذى النكب - ٢٩٧

ابن خذام - ٢٢٩ ٢٣٠

الأخضر - ١٧٤

الأخضر - ١٦٢ ١٦٣ ٣٠٥

الأخضر - أبو الحسن سعيد بن سعيد

أبو دارد المطران - ٤٨

أبو دارد الإيادى - ٥٣

أبو ذؤيب الهذلى - ١٤٢ ٣٠٣

أرسطوطاليس - ٢٩٠

ابن الرومى - ١٩٠

ابن وميلة - ١٤٥

أبو زيد الأنصارى - ٢٦

أبو السائب المخرومى - ٣٠٤

إسحاق بن إبراهيم الموصلى - ١٠٨

٢٢٨ ٢١٧

آدم أبو البشر - ٤٧

الأمى - أبو القاسم الحسن بن بشر

إبراهيم بن اسماعيل - ١٢٥

أبو العباس - ٢٠٦

أبو محمد الإمام - ٦٣

أبو إسحاق إبراهيم بن هلال الصائى -

١٩٨ ٢٥٩ ٢٠٩ ٢٠٩ ١٩٨

٣١٤ ٣٠٢

أبو بصير - ٨٨

أبو تمام - حبيب بن أوس الطائى

أبو تغلب بن ناصر الدولة - ١٩٣

ابن ثوبة - أبو الحسين جعفر بن محمد

ابن جنى - أبو الفتح عثمان بن جنى

ابن الحجاج - أبو عبد الله الحسين

ابن أحمد

أبو الحسن التهامى - ٢٩٤ ٣١٧

أحمد بن أبى دؤاد - ١٠٧

أبو طالب أحمد بن بكر العبدي -

٢٨ ٣٢ ٦٤

أبو الحسين أحمد بن محمد الكاتب -

٢٠٦

أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان المعرى

١٥٩ ١١٤ ١٠٨ ١٩٨ ٧٥ -

٢١٣ ٢١٤ ١٩٦ ١٩٠ ١٥٩

إسحاق الأعرج - ٢٠٤
 أبو إسحاق النظام - ٢٤٤
 أبو سعيد السمراني - ١٢٦ ، ٢٥
 إسماعيل بن صبيح - ٢٠٦
 أبو القاسم إسماعيل بن عباد - ١٥٤ ،
 ٢٦٨ ، ٢١٤
 أبو شعيب الفلال - ١٩١
 أبو الشيخ - ٨٠
 أبو صخر الهذلي - ٢٢٤ ، ٩٥ ، ٩٤
 الأصمعي - عبد الملك بن قريب
 أبو عباد - الوليد بن عبيد البحتري
 ابن عباس - ٢٠٧
 أبو العبر - ٢٩٠
 أبو العتاهية - ١٩٧ ، ١٦٢ ، ٤٧٢ ،
 ٣٠٨
 أبو عدي القرشي - ٢١٧ ، ١٢٨
 ٣١٥ ، ٢٥٧
 ابن الأعرابي - ٣٢٨
 الأعشى - ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٨١ ، ٣١٣
 أبو علي البصري - ٢٠٦
 أبو عمرو بن العلاء - ١٥٦ ، ٣٣٥
 أبو العميد - ٢١٧
 أبو الأعور السلي - ٦٤
 الأفره الأودي - ٢٢٨
 ابن قيس الرقيات - عبيد الله بن قيس
 الرقيات
 ابن محم - ١٧١
 أمروئ القيس بن حجر - ٧٤ ، ٤٦
 ١٠١٠ ، ١٠٩٠ ، ١٢٤٤ ، ١٢٨٠
 ١٤٠ ، ١٦٠ ، ١٧١ ، ١٧٣ ، ١٨٠
 ١٨٧ ، ١٩٢ ، ١٩٥ ، ٢٢١ ، ٢٢٣
 ٢٢٧ ، ٢٤٩ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٧١
 ٢ ، ٢٩٧ ، ٣٠٢ ، ٣٠٨ ، ٢٢٣
 ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٣٢٨
 الامين - ٢٩٠
 ابن المعتز - عبيد الله بن المعتز
 ابن منارة - ٢٨٠
 أبو مهند الأعرابي - ١١٤
 ابن نباتة - أبو نصر عبد العزيز
 أبو النجم - ١٣١
 أبو نواس - الحسن بن هاني
 ابن هاني الأندلسي - أبو القاسم محمد
 أبو هاشم - الشريف المرتضى
 أبو الهذيل - محمد بن الهذيل
 ابن هرم - ٢٨٤ ، ٣٠٠ ، ٣٠٩
 أبو حقان - ٣٢٢
 أوس بن حجر - ١٨٤
 اباس بن زهير - ٢٠٧
 أيمن - ٢٩٩
 ابن يعفر - ٢٢٦
 الياء :
 البيضا - ١ أو الفرج عبد الواحد بن نصر
 بشارة - ٢٠٤
 البحتري - أبو عباد الوليد بن عبيد
 عز الدولة بخنيار بن عز الدولة - ١٩٢
 ١٩٧ ، ١٩٨

إسحاق الأعرج - ٢٠٤
 أبو إسحاق النظام - ٢٤٤
 أبو سعيد السمراني - ١٢٦ ، ٢٥
 إسماعيل بن صبيح - ٢٠٦
 أبو القاسم إسماعيل بن عباد - ١٥٤ ،
 ٢٦٨ ، ٢١٤
 أبو شعيب الفلال - ١٩١
 أبو الشيخ - ٨٠
 أبو صخر الهذلي - ٢٢٤ ، ٩٥ ، ٩٤
 الأصمعي - عبد الملك بن قريب
 أبو عباد - الوليد بن عبيد البحتري
 ابن عباس - ٢٠٧
 أبو العبر - ٢٩٠
 أبو العتاهية - ١٩٧ ، ١٦٢ ، ٤٧٢ ،
 ٣٠٨
 أبو عدي القرشي - ٢١٧ ، ١٢٨
 ٣١٥ ، ٢٥٧
 ابن الأعرابي - ٣٢٨
 الأعشى - ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٨١ ، ٣١٣
 أبو علي البصري - ٢٠٦
 أبو عمرو بن العلاء - ١٥٦ ، ٣٣٥
 أبو العميد - ٢١٧
 أبو الأعور السلي - ٦٤
 الأفره الأودي - ٢٢٨
 ابن قيس الرقيات - عبيد الله بن قيس
 الرقيات
 ابن محم - ١٧١

دعلاج بن أحمد بن دعلاج — ٢٠٧	أبو نواس الحسن بن هاني — ١٨٩
دبلك الجن — ٢٩٨	٣٠٤٤٢٨٧٤٢٨٦٠٢١٦٠١٩٨
الذال .	٣٣٦٠٣١٩٠٣٠٩
ذو القعدة — ١٣٨٠٧٥٠١٤٢٠	الحسن — ٢٠٧
١٠٩٠١٥٠١٠١٦١٠١٦٢٠١٨١٠	الحسين — ٢٠٧
٢١٥٠٢٠٦٠٣٢٢٠٣٢٣	أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن
الراء :	الحجاج — ١٩٩٠٣٣٥
روبة بن المعراج — ١٠٥٨٠٧١٠٨٥٠٩١	الحسين بن الضحاك — ١٨٩
الرشيد — ٢٤٨٠٢٩٠	أبو القاسم الحسين بن علي المغربي — ٦٨
الشريف الرضي — ٩٣٠٩٥٠٩٧٠٩٨	الحسين بن مطير — ١٦٠٢٩٤
١٢٣٠١٤١٠١٤٢٠١٥٥٠١٥٨	الخطيب — ١٣١٠٢١١٠٢٣٣
١٦١٠١٩١٠١٩٤٠١٩٥٠٢٥٠	الحكم — ٢٩٩
٣٢٣	حميد بن نور الهلالي — ٢٥١
الرماح بن ميادة — ٢٧٣	حيان بن ربيعة الطائي — ٢٢٨
الرماني — أبو الحسن علي بن عيسى	الحناء :
رويشد بن كثير — ٦	خالد الحداد — ١٩٩
الراي :	خالد بن صفوان — ٢٣١
زهير بن أبي سلى — ١٦٩٠٧٩٠٩٣٩	خالد القمري — ١٢٦
١٤٠٠١٤١٠١٨٠٠١٨٣٠١٨٦٠	خداش بن زهير — ١٢٩
٢٢٧٠٢٢٧٠٢٤٥٠٢٤٩٠٢٢٧	خفاف بن نذبة — ٨٥
٢٨٢٠٢٠٨٠٢٢٣٠٢٣٤٠٣٦٠	أبو الجيش بخارويه بن أحمد بن طولون
زياد الأعجم — ٢٢٨	— ١٩٢
زيد بن علي — ٦٤	الحليل بن أحمد — ٥٧٠٧٢٠١١٢٠
أبو القاسم زيد بن علي الفارسي — ٢٠٧	٢٢٩٠٢٣٤٠٢٤٢
السين :	الحفصاء — ٢٢٣
السري الموحلي — ١٥٦	الذال .
سعيد بن جبير — ٢٠٧	الداعي العلوي — ٢١٥
سعيد بن حميد الكاتب — ٩٠٢٠٩٠٢	داود — ٨٩
٢٢ — مر الفصاحه	دعبل بن علي — ٢٣٦

سعيد بن عباد — ٢٠٨

الاعفش سعيد بن مسعدة — ٢٢١١٧

الصفاح — ٢٩٠

سلم الحنابل — ١٥٩

سماك الأسدي — ٢٠٥

السمول — ٢٤٠٠٥٣

سمل بن هارون الكاتب — ٦٣

سويد بن منجوف — ٣٠٥

سويد بن هيرة — ٢٠٧

سيويه — ٣٢٤٧٨٠٢٢٠٩

صيف الدولة — ٢٠٨

الشين :

الشيخ بن ضرار — ٢٤٠٠٢٢٠٠٨٤

٢٧٧٠٢٥٤

الصاد :

الصاحب — [سماعيل بن عباد

أبو العلاء صاعد بن عيسى الكاتب -

١٣٣٠١٣٢٠٩٨٠٧٥

الصول — أبو بكر محمد بن يحيى

الضاد :

ضمرة بن ضمرة — ٦٣

الطاء :

الطائي الكبير : أبو تمام حبيب بن أوس

طرفة بن العبد — ٢١٠٠٢٥٦٠١٧٥

٢٢٢

الطرماح — ٢٣٥٠٣١٤٠٢٩٤٤٨٨

طفيل الغنوي — ١٤٢٠١٣٩٠١٣٧

٢٠٧

الطلاح — ٢٤٧

أبو العليب — المتنبي

الظاء :

الظاهر الجزري — ١٩٨

العين :

عاسر بن جوين — ٩١

العياص — ٦٣

العياص بن مرداس — ٩٠

أبو نصر عبد العزيز بن نباتة — ٦٧٨

١٤٢٠١٤٠١٠١٠١٠٠٠٩٥٠٨٠

٢٩٧٠٢٥١٠٢١٠٠١٩٩

أبو الهيثم — عبدالله بن حمدان — ١١٣

١١٤

عبد الله بن الزبير — ٢٢٧

عبد الله بن السط — ٣٠٩

عبد الله بن طاهر — ٢٦٧

عبد الله بن المتمر — ٢٢٢٣٠٢٢٩

٢٢٤

عبد الله بن المقفع — ٢٠٦

الفاضل أبو الحسن بن عبد الجبار بن أحمد

الهمدان — ١١

عبد الحميد بن يحيى الكاتب — ٢٠٦

عبد الرحمن بن عبدالله القس — ٢٨٢

٣٠٤٠٢٨٩

أبو هاشم عبدالسلام بن محمد الجبائي -

١٧٢٠١٧١٠٤٣٠٢٧٤١٢٠١٠

١٧٣

عبد الصمد بن المنذر — ١٦٢

عبد الملك بن قريب الأصمعي — ٩٠

٢٢٤٠١٨٠٠١٦٩٠١٨٠٧٤٠٧٠

أبو الفرج علي بن الحسين الأصماني

١٣٤

علي بن عبد العزيز البقوي — ٢٠٧

أبو الحسن علي بن عبد العزيز المرحاني

١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٨ ، ١٥٢

أبو الحسن علي بن عبد العزيز وزير

القادر — ١٩٣

أبو الحسن علي بن عيسى الرماني —

١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٢ ، ١٢٤ ، ١٣٦

١٧٢ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤

٢٤٧

علي بن محمد البصري — ١٧٩

أبو الحسن علي بن مقلد بن منقذ —

١٤٧

عمر بن الخطاب — ١٨٣ ، ١٨٤

٢٣٦ ، ٢١٩

عمر بن أبي ربيعة — ١٦٣ ، ٢٧٠

٢٩٨

أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ —

٥٥ ، ٦٥ ، ٦٩ ، ٧٨ ، ١٩٥ ، ١٩٨

٢٠٦ ، ٢٤٤ ، ٢٦٩ ، ٢٨٢ ، ٣٢٩

عمرو (بن محمد يكره) — ٩٤

١٨٨ ، ٢٥٩

عمرو بن شاس — ٢٢٠

عمرو بن هيب — ٢٣٩

أبو نعام عمرو بن عيسى العدوي —

٢٠٧

عمرو بن كلثوم — ٢٣٩

عمرو بن مسعدة — ١١٨ ، ٢٤٩

٣٢٨ ، ٣٢٩

عبد الملك بن مروان — ٣١٢ ، ٢٠٦

٣١٣

أبو الفرج عبد الواحد بن نصر البيضا

— ١٩٣ ، ٢٠٥ ، ٢٠٨

عبيد بن الأبرص — ٢٢٥

أبو القاسم عبيد الله بن سليمان بن وهب

— ١٩٢

عبيد الله بن قيس الرقيات — ١٢٢

٢١٢ ، ٣١٣

عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود

— ٢٥٢

أبو الفتح عثمان بن جني — ١٧ ، ٢٠٠

٢١ ، ١١٩ ، ٢٠٠ ، ٢١٥

المعاج — ٧١ ، ٧٤

عدي بن الرقاع العاملي — ١٧٩

٢٩٣

عدي بن زيد — ٢١٨ ، ٣١٠

هرو بن الرود — ٩٢ ، ١٢٥ ، ١٢٨

٢٥٣

عصدة الدولة — ٢٠٩ ، ٢١٤

عطية بن جمال — ٣١٠

عاقمة بن عبدة — ٢٧٩ ، ٢٩٨

علم الهدى — السيد المرتضى أو الشريف

المرتضى

علي — ٢٤٨

علي بن الحسن — ٢٠٨

الأخفش علي بن سليمان — ٢٣٤

كعب بن زهير — ٢٣٤٠٢٠٩	المنرى — ١٩٠
كعب بن مائة الأيادي — ٥٢	عترة — ٢٩٣٠٧٣
كليب — ٥٢	لقماء :
الكيت بن زيد — ١٤٥٠٧٣	الفتح بن خاقان — ٢١٦
٢٢٥٠٢٩٨٠٢٢٥	الفرار — ١٢١
المسح :	الفرزدق — ١٢٦٠١٢٥٠٧٣
المأمون — ٢٤٩٠٢٤٨٠١١٨	٢٠٠٠٢٩٨٠٢٣٧٠١٢٣٠١٢٩
٢٠٩٠٢٩٠	٣١٦٠٣١١٠٣١٠٠٢٠٧٠٢٠١
مالك بن أسماء بن خارجة — ٧٣	٢٢٥٠٢١٨
مالك بن خريم الحمداني — ٨٦	الفضل بن يحيى — ٣٠٤٠٢١٦
مالك بن أبي كعب — ١٢٨	القفاف :
المبرد — أبو العباس محمد بن يزيد	القادر باقة — ١٩٣
المثلس — ١٨٣	أبو عبيد القاسم بن سلام — ٢٠٧
أبو الطيب المنبي — ٦٨٠٥٦٠٤٨	القاضي الجرجاني — علي بن عبد العزيز
٩٩٠٩٦٠٨٧٠٨٦٠٨١٠٧٨٠٦٩	القاضي عبد الجبار — أبو الحسين
١١٥٠١١٣٠١٠٨٠١٠١٠١٠٠	عبد الجبار بن أحمد الحمداني
١٢٧٠١٢٥٠١٢٣٠١١٩٠١١٧	أبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب -
١٤٦٠١٤٥٠١٤٤٠١٣٢٠١٣٠	١٨٤٠١٨٠٠١١٧٠١٠٤٠١٠٣
١٥٢٠١٥٠٠١٤٩٠١٤٨٠١٤٧	٢٢٩٠٢٣٤٠٢٢٢٠٢٢٩٠٢٠٩
١٧٤٠١٧٣٠١٧١٠١٧٠٠١٥٤	٢٨٦٠٢٨٤٠٢٨٠٠٢٥٣٠٢٤٨
٢٠٠٠١٩٦٠١٩٤٠١٩٠٠١٧٥	٣١٢
٢٢٦٠٢١٦٠٢١٥٠٢١٤٠٢١٣	القطامي — ٢٢٧٠٧٧
٢٣٠٨٠٢٦٨٠٢٦٠٠٢٥٦٢٤٢	قطري بن الفجاءة — ١٣٣٠١٣٢
٢٢٢٠٣٢٠٠٣١٨	قنبر بن أم صاحب — ٨٩
محمد بن إدريس الشافعي — ٨٩	قيس بن خارجة — ٢٤٤
أبو مسلم محمد بن بحر — ٢٠٦	الكاف :
أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد — ١٦	كانودي الاخشيدى — ١٧٥
أبو الفضل محمد بن الحسين بن العميد	كثير بن عبد الرحمان — ٢١١٠٧٦
٢٠٥ —	٢١٢٠٢٠٥
محمد بن عبد الله الأصمغاني — ٢٠٦٠	

أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجبلي	معاوية - ٢٠٨
٤٥٠٤٤٠٤٣٤٣٥٠١٢	معيد - ٩٠
محمد بن عمران التيمي - ٢٣٦	المعتصم - ٢٩٠
محمد بن غالب الكتائب - ٢٠٦	المعتضد بالله - ١٩٢
أبو الربيع محمد بن الكيث الكتائب - ٢٠٦	المعتز بالله - ٢٣٣
أبو علي محمد بن المظفر الحاتمي - ٢٣٤	المعري - أبو العلاء أحمد بن عبد الله
محمد بن مناذر - ٧٢	معقل بن خويلد الهذلي - ١٥٩
أبو القاسم محمد بن هاني الأندلسي - ٢٢٧٠٢٢١٠٢٩٥	أبو عبيدة معمر بن المثنى - ١٥
أبو الهذيل محمد بن الهذيل - ٤٥٠٤٣	معن - ١٦٠
محمد بن وهيب - ٣١٦	أبو الخطاب مفضل بن ثابت - ١٩٧
أبو بكر محمد بن يحيى الصولي - ١٦٢	المقتدر بالله - ١٩٣
أبو العباس محمد بن يزيد المبرد - ١٧	منصور - ٢٠٧
٢٢٩٠٢١٩٠١٨٠٠٩٩٠٢١٠١٩	المنصور - ٢٩٠
الغزوي - ٩٩	المنهال بن عمرو - ٢٠٧
المرار - ٢٩٩	المهتدي بالله - ٢١٢
أبو هاشم الشريف المرتضى - ١٠١٠	المهدي - ٢٩٠
٢٨٠٠١٧٦٠١٢	المولب - ٢٧٥٠٢٧٤
المرفق الأحمر - ٢٩٠	المهملي - ١٩٨
مروان بن محمد - ٢٧٤	أبو الحسن عبيد بن مرزوق - ١١٩
مسكين الدارمي - ٢٢٨٠	٢٥٢٠٢٣١٠١٧٥
مسلم بن بديل - ٢٠٧	مروى - ٢٥
مسلم بن الوليد - ١٧٦٠١١٦	ميمون الزنجي - ٧٦
٢٢٧	التوف :
المسيب - ٣٠٩	التأيفة الجعدي - ٣٢٢٠٢٣٥
مسيلة - ٤	التأيفة الذبياني - ٢١٩٠٢١٧٠١٩٠٠
مصعب - ٣١٢	٣٢٦٠٢٢١٠٢١٩٠٢٩٧٠٢٩١
مضر بن ربيع - ٨٥	نافع بن جبر - ٢٠٨
أبو القاسم المطرز البغدادي - ٢٥٢	نافع بن خليفة القنوي - ٣١٩
	التجاشي - ٨٦
	نصيب - ٢٩٨٠٢٧٧٠٢٥١٠٢٣٥

۴۲۸ - نہجاء میں اُسیر

الكتاب بن المختار - ٦٣ - ٢٩٢ ٢٢٩٦

أبو عبيد نعيم بن مسعود الهروي -

7. 7

تقویر - ۱۸

الغمر (بن آولم) - ۳۲۰

ذو قیل بن مساحق - ۲۴۲

الحمد لله

۲۹۰ - آبادی

הארון — 59

هذیل الاشخاص - ۲۷۹

عشام بن عبد الملك - ١٢٥ - ١٢٨٠

218

عند بنت النعمان - ٣١٥

الخواص :

الوواء دمشق - ٤٩٨

الوفاق ياقه - ٢٨٩

الوأمق — ١٩٩

الوليد بن عبد الملك - ٧٢ ، ٢٢٢

أبو عبادة البهتري الوليد بن هبيل -

69. $\Delta V \in \Delta \alpha \in \Delta \beta \cdot \gamma \gamma \cdot \gamma \gamma$

 $1.7 \times 10^{-14} \text{ A} \times 10 \text{ V} \times 10 \times 10^3$

232, 231, 228, 213, 212

Y07 : Y01 : Y2. : Y396 Y50

• 2AV 6 2AY 2A • 2VZ 6 2VW

NY 6510-2-262-2629

४४९. ४४४. ४४३. ४४०. ४४२. ४४०.

الوليد بن يزيد - ٢٥١، ٢٥٥، ٢٧٤

الماء :

أبو القاسم يحيى بن القاسم القصباني

Y. Y.

زید بن حنیان — ۲۰۷

زيد بن هوف العليمى — ٢٩٢

زید بن معاویہ — ۹۴

يوسف بن محمد بن يوسف الثغري

११५

فهرس الشعراء وقوافيهم

الألف :

أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان
المصري :

٩٨ ، الجران ١٥٩ ، المدح ، تنقيح

١٦٠ ، السبب ١٦١ ، الردع ١٩٦ ،

الجمع ٢١٣ ، ترويدا ، ٢١٤ ، ٢١٤ ،

القبائل ٢٢٤ ، المدح ٢٣٩ ، الشعر ،

الشنايا ٢٢٣ ، مقلح ٢٣٨ ، حال ٢٦٩

نورد ، الحال ٢٨٦ ، تذكر ٢٩٤ ،

الكندر ، الحفان ٢٩٥ ، مروح ٢٢٠

مخطو ، ٣٧٤ ، الخضر

أبو الحسن التهامي :

٢٩٤ ، النوار ٣٢٧ ، صاح

ابن أحر :

١٤٤ ، ذر ٢٢٣ ، مشتهر

الأحوص :

٣٠٦ ، قوت ، آبال

أبو حبة الفيري :

١٠٩ ، رميم :

أخت ذي الكلب

٢٩٧ ، الجلابيب

أبو غراش الهذلي :

٧٠ ، كمل

الاضطل :

٣٠٥ ، مطبق ، المرر ، جدب

أبو ذؤيب الهذلي

١٤٢ ، تنفع ٣٠٣ ، الأصبع

ابن الرومي :

١٩٠ ، ذهب

ابن رمية :

١٤٥ ، بساعد

إسحاق بن إبراهيم الموصل

٣٩٧ ، عشام ٣٢٨ ، الغليل

الصاحب أبو القاسم إسماعيل بن عباد

٣١٤ ، تغلب

أبو الشيح :

٨٣ ، المقراض

أبو صخر الهذلي

٩٤ ، بالصرم ١٨٧ ، الدهر ٢٢٤ :

القدم

أبو الغتاهية :

١٦٢ ، وجناه ١٩٨ ، حقا ٣٠٨ ،

الكري

أبو عدي القرشي :

١٢٨ ، طريد ٢١٧ ، هود ٢٥٧ ،

كالأذنان ٣١٥ ، الجنود

الاعشى :

٩٠ ، فذالها ١٧٢ ، طحاها ١٧١ ،

الوعل ١٨٣ ، أشغال ٣١٣ ، أبطالها

أبو الأعور السلي :

٦٤ ، التكلم

الأفوه الأوي :

٢٢٩ ، عنتريس

أبو القاسم الزاهي :

١٣٥ ، جاذرا

أمرؤ القيس :

٧٤ ، سنا ٩٠ ، واغل ١٠١ ، المذهب

بكر بن النطاح :

٢٧٨ ، تسع

النساء :

تأبط شرا :

١٥٨ ، رثيم

الجيم :

جها الأسدي :

١٨٤ ، وحافر

جرير :

٩ ، بالنوايس ٧١ ، مبيع ٧٢ ، يردع

٨٤ ، لوام ٢١٦ ، بالرواح ٢٢٨ ،

حابس ٢٢٧ ، بشايا ٢٧٨ ، موالها

٣٠٤ ، جرير ٣٠٧ ، لامع ، بسلام

جبل :

٣٠٤ ، بالقوادح

الحاء :

الحارث بن حلوة :

٢٥٣ ، كذا

أبر تمام حبيب بن أوس الطائي :

٣٠ ، ٣١ ، الفزاد ٥٥ ، بصحاب ٩٩

كول ٧٠ ، قنطر ٧٢ ، تالد ٧٦ ، رثانا

٧٩ ، جدyla ٨٠ ، قاري ٨١ ، تغيم ،

بحال ٨٣ ، الأيم ٨٤ ، تلوق ٩٣ ،

نديم ٩٥ ، الإنيال ، مقمر ٩٦ ، نكال

الطموحا ٩٧ ، تنعر ، لوائي ١٠٧ ،

بالرضى ١١٣ ، وحدي ١٣٠ ، شهيدا

١٤١ ، ٢٣٠ ، قاصطنا ١٤٢ ، أسمار

خرقك ، ركوبا ، الأبي ١٥٥ ، القد

١١٦ : بال ١٣٨ ، بكلكل ١٦٠ ،

مر ١٧٢ ، ١٩٢ ، إذلال ١٨٠ ،

بثقب ١٨٧ ، نقصد ٢٢١ ، ٣٢٨ ،

غومل الحالي ٢٢٣ ، خصر ٢٢٧ ،

تلبسا ٢٥٠ ، وان ٢٥٤ ، الجالي ٢٧١ ،

تفضل ٢٩٢ ، ألبال ٢٩٧ ، حال ٣٠٣ ،

در ، بأعزل ٣٠٨ ، منقشر ٣٠٩ ،

يفعل ٣٢٤ ، مذهب ٣٣٠ ، خدام

أبو النعم :

١٢١ ، جوزاته

ابن هرمة

٨٧ ، بمنزاح ٢٨٤ ، أعجم ٣٠٠ ،

شعاعا

أبو هفان

٣٢٢ ، جانب

أوس بن حجر

١٨٤ ، جدطا

أبمن بن خريم

٢٩٩ ، ولودا

ابن بقر

٣٢٦ ، تميم

الباء :

بشار بن برد

٢٣٨ ، ثم نم ٢٩٣ ، كواكي

بشامة بن عمرو بن القدير :

٢٢٤ ، وبلا

بشر بن أبي خازم

٢٥٤ ، مداها

- ١٦٢ ، بكائي ١٦٤ ، كتاب ١٦٦
 نزم ، برد ، ستامه ، السلم ١٧٦ ،
 الفصائد ١٧٩ ، الجنجائا ١٨٥ ، السكد
 تجملى ، المزيه ١٨٩ ، محوم ، رجم ،
 التنين ١٩٠ ، قفاكا ١٩٦ ، عرض ،
 بالاسماء ١٩٨ ، الخشب ٢٠٠ ، ذوابل
 ٢٢٢ ، يصرع ٢٢٩ ، قواضب ، المقيم
 ٢٣٠ ، نجد ، السلم ٢٢٧ ، سودا —
 ٢٣٨ ، يبرد ٢٣٩ ، خضر ٢٤٠ ،
 جليبا ٢٦٧ ، طابله ٢٧٩ ، اثلاثا ٢٨٢
 معقولا ٢٨٥ ، المفرق ٢٨٨ ، رسولا
 ٢٨٩ ، فيسكون ٣١٠ ، برد ٣١١ ،
 الاقرب ، بدل ، مسروق ٣١٧ ، شيا
 ٣٢٥ ، السلم ، حسود ، أجدع ٣٢٨
 جهله
 حريث بن عتاب :
 ١٩١ ، أسودا
 حسان بن ثابت :
 ٥٩ ، المرجان ٨٩ ، كفاه ١٢٩ ،
 المقبل ٢١١ ، الخوارك
 أبرو اس الحسن بن هاني :
 ١٨٩ ، حقا ١٩٨ ، دارس ٢٩٦ ،
 ودادي ٢٨٩ : عذاري ٣٠٤ ، بيتنا
 ٣٠٩ ، غنوق ٣١٩ ، تخلق ٣٢٦ ، سرا
 الحسين بن الضحاك :
 ١٨٩ ، الحيف
 الحسين بن مطير :
 ١٦٠ ، أجدعا ٣٩٤ ، مرتعا
 الخطبة .
 ١١٥ ، نجد ١٣١ ، حافره — ٢١١ ،
 بالزفرات
 الحكم :
 ٢٩٩ ، يكف
 حميد بن ثور الهلال :
 ٢٥١ ، تسليما
 حيان بن ربيعة الطائي :
 ٢٢٨ ، الحديد
 الحاء :
 خالد بن صفوان :
 ٢٨٩ ، أخضر
 خداس بن زهير :
 ١٢٩ ، الحر
 خفاف بن ثدي :
 ٨٥ ، الإند
 الخليل بن أحمد :
 ٧٢ ، بوزع
 الحناء :
 ٣١ ، لا قاطا ٢٢٣ ، ضرار
 الدال :
 دعبل بن علي :
 ٢٢٩ ، فبكي
 ديك الجن
 ٢٩٨ ، جاذرا
 الدال :
 ذو الحرق الطهوي :
 ٩١ ، البيجدع

ذو الرمة :

٧٥٠ . اعتدالها ١٣٨ ، الفجر ١٥٩ :
الكبر ١٦١ ، القواطع ١٦٢ ، مسجود
يفترق ١٨١ ، المسلسل ٢١٥ ، سرب
٣٠٦ . شب ٣٢٢ القطر

الراء :

روقة بن العجاج :

٥٨ . كالفق ٨٥ ، الحاء ٩١ الاضخا
الشريف الرضى :

٩٣ ، ١٢٣ ، المواد ٩٥٥ ، مطمع ٩٧
السم ٩٨ ، الحقوق ١٤١ ، لقام ١٤٢
تضع ١٥٥ ، قارح ١٥٨ ، السامى ١٦١
عظمه ١٩١ ، الفيداني ١٩٤ ،
أحشاني ٢٢٥ ، ويح ٢٥٠ ، تخفق
٢٢٣ ، شار

الرماح بن ميادة :

٢٧٣ . شمالكا

رويشد بن كثر الطائي :

٩ ، الصورت .

الراى :

زهير بن أبي سلى :

٣٠ ، الدم ٩٩ ، محفله ٨٠ ، القمل
١٤٠ ، رواحله ١٨٠ ، يحطم ١٨٩ ،
يسام ٢٢٧ ، حدقا ٢٤٩ ، كفاء ٢٥٥
تلم - جامل ٢٧٤ : لقدم ٢٧٧ ،
اعتقا ٢٨٣ ، الديم ٣٠٨ ، الفرقا
٣٣٦ ، خلقا

زياد الأعجم :

٢٢٨ ، ستام

السين :

السرى الموصلى :

١٥٦ . المتوقد

سلم الحاسر :

١٦٥ ، دام

السمول :

٣٤٠ . نقول

الشين :

الشاخ بن ضراد :

٨٤ - تروج ٢٢٠ ، رياضها ٢٤٠ ،

دمليج ١٥١ ، بالين ٢٧٧ ، بند حرج .

الصاد :

أبو العلاء ماعدن هيسى الكاتب

٩٨ - الشوائم

الطاء :

طرفة بن العبد :

١٧٥ - يدى ٢٥٦ تزد ٣٢٢ - تهمى

الطرماح

٨٨ - الحنات ٢٩٤ - يتمد ٣١٤ -

الترابا

طفيّل الفتوى :

١٣٧ - الرجل ٢٣٧ - مبدول

الظاء :

الظاهر الجزائري :

١٩٨ - الرجال

عروة بن الورد :	العين :
٩٢ ١٢٥٦ ، رزح ١٢٨ ، يفوق ٢٥٣ أعذرا	حامر بن جوين الطائي :
هقمان بن قيس بن حاصم :	٩١ إبقالها
٢١ تشفق	المبايخ بن مرداس :
حلي بن محمد البصري :	٩٠ ، مجمع
١٨٠ ، عخطط	أبو نصر عبد العزيز بن نباتة :
أبو الحسن علي بن مقلد بن منقذ :	٧٨ فطير ٨٠ الأخادع ٩٩ الذوائب
١٥٧ ، الجار	١٠٠ الشوامق ١٠٩ مريب ١٤٠
عمر بن أبي ربيعة :	النوار ١٩٩ الفضولا ٢١٠ قوافها
١٦٣ ، الشباب ٢٧٠ ، هاشم	٢٥٩ يدها ، عليل ٢٩٧ ، حواجب
عمرو بن معد يكرب :	عبد الله بن الزبير الأسدي :
٩٤ كتيح ١٨٨ ، سنام تستطبع ٢٥١ ،	٢٢٧ ، سودا
أجرت ٢٧٣ الاضغان	عبد الله بن المعز :
عمرو بن شاس :	١٢٣ أرجل
٢٢٠ ، بتضلال	عبد الرحمن بن عبد الله الفس :
عمرو بن كلثوم :	٢٨٣ ، أيسر ٢٨٨ فأقر ٣٠٤ ، قطما
٢٣٩ ، رويتا	عبيد الله بن قيس الرقيات :
الضبري :	٩٢٢ الشمس ٣١٢ الذهب ، الظلاء
١٩٠ ، مجنون	عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود :
عنزة :	٢٥٢ الرائب
٧٣ ، الديلم ٢٩٣ ، المترنم	المعاج :
هوف بن علم :	٢٧٤ مبرجا
١٧١ ، ترجان	هذي بن الرقاق العاملي :
الفاء :	١٧٩ ٢٩٣ ، جاسم ٢٩٣ ، مدادها
الفرزدق :	عدي بن زيد :
٨٧ ، الصيارف ١٢٥ ، يقارب ١٢٦	٢١٨ ، ٢٥٧ مصلتنا ٢١٠ الخريص
أمرها ١٢٩ ، فأتاني ١٣٣ ، أطول	

النسب ١٩٤٧٨ سر اويلا ٨١، الخلق ٨٦
 الكتب ٨٨، عنسا - الاكل ٩٦ -
 سويد اوتيا ٩٩ - بجل ١٠٠ - بالتاد
 ١٠١ - العدل ١٠٨ - ألف ١١٣ - الحق
 والد ١١٥ - لاحق - قلافل ١١٧ -
 المعام - شواهد ١٢٢ - كرام ١٢٥ -
 الاروع ١٢٧ - دليل ١٢٨ - ساجه
 ١٣٠ - يمشق ١٣٢ - الجبال ١٤٤ -
 اليب - احداها ١٥٤ - جيل - ١٧٠ فانيا
 ١٧٩ - شعوب ١٩٠ - ارفم ١٩٤ -
 النحول - الغزل ٢٠٠ - الشقائق ٢١٣
 عدم ٢١٤ ، هلاكا ٢١٥ - ذكرها
 ٢١٦ - يتخرق ٢٢٩ - يغرى في ٢٥٦ ،
 الحرم ٢٦٨ احمده ، بفاى ، اشيب ٢٦٩ ،
 مرصوقاتها ، القدم ٣٠٨ ، برانا
 ٣١٨ ، شجعوا - ٣٢٠ ، تقع ٣٢٣
 الخالى .
 محمد بن مناذر :
 ٧٢ ، المرميا
 ابو القاسم محمد بن هانى الاندلسي :
 ٢٩٥ ، طرقا ٣٢١ ، جبريلا ٣٢٧ ،
 للتيم
 محمد بن وهيب :
 ٣١٦ ، القدح
 الخزومي :
 ٩٩ ، سمر

٢٣٧ ، لمار ٣٠٠ ، العائم ٣٠٧ ،
 القامق ٣١٠ ، جمال ٣١٩ - الترائم
 ٣١٩ - بالمصائب ٣١٨ - مكرم
 القاف :
 القفالى :
 ٧٧ ، المغارب ٢٢٧ ، قاد
 قطرى بن الفجاءة
 ١٣٢ ، الاقدام ١٣٣ ، الحام
 قنبل بن ام صاحب :
 ٨٩ ، ضنوا
 الكاف :
 كثير بن عبد الرحمن :
 ٣٠٦ ، ١٧٦ ، عرارها ٢٩٦ ، حلت ٣٠٥ ،
 سليل ٣١٣ ، فاذاها
 كعب بن زهير :
 ٣٠٩ ، تفصيل
 السميت بن زيد :
 ١٩ ، المحارف ٧٤ ، بالآيل ١١٥ ،
 بالرمل ٢٣٥ ، الشنب ٢٩٨ ، غفارا
 الميم :
 مالك بن خريم الحمداني :
 ٨٩ ، مقنا
 المتلس :
 ١٨٣ ، ابنا
 ابو الطيب المتني :
 ٤٩ ، سالا ٩٦ الضاد ٦٨ ، رنده ٦٩

نافع بن خليفة الفتوى	الحرار بن سعيد الأسدي
٣١٩ ، القواضب	١٢٧ ، بدوم ٢٩٩ ، دجونها
النجاشي	المرفش الأصغر :
٨٩ - فضل	٣١٠ ، قائما
ابن مقابل نصر بن نصر الخلواني	مروان بن أبي السمط
٢١٥ — المهرجان	٣٠٩ - مشاعيل
نصيب	مسكين الدارمي
٢٥١ — الحقائق ٢٧٧ — ندرى	٢٢٨ - مرجا
النهان بن بشير	مسلم بن الوليد :
٢٢٨ ، نائم	١١٦ — ملولا ١٧٦ - الجود
الفر (بن توالب)	مضر بن أبي ربي :
٢٣٠ ، الهادي	٨٥ — السريحا
الهاء :	أبو القاسم المطرود البغدادي
عذيل الأشجعي	٢٥٢ — حرم
٢٧٩ ، غفل	معقل بن خريلا الهذلي
الواو :	١٥٩ — أليد
الواواء الدمشقي	المهلي
١٢٥ ، ٢٩٨ ، جاذوا	١٩٨ — فزادى
الوامق	أبو الحسن ميار بن مرزويه :
١٩٩ — مجتهد	١٧٥ ، الآكل ٢٣١ ، صمدى ٢٥٢ دم
أبو عبادة البحري الوليد بن عبيد :	النون :
٧٣ - شهدى ٧٧ - مظلم ٨٣ - بالمقراض	النايفة الجهمدي :
٨٥ - قسط ٨٨ - متأمل ٩٠ - الأول	١٢٩ ، الرحيم ٢٣٥ — المراسا
٩٤ - قيسلجى ١٥١ - المتجر ١٥٧ - الصبر	٣٢٢ باقيا
١٨٨ - مذيبة - دما ٢٠١ - مهربا ٢١٢	النايفة الادياني
اسراوت ٢١٣ - الواثر ٢١٧ - أياعره	١٠٠ ، نافع ٢١٧ ، مرود ٢٢٠
٢٣٢ - المقتصد - شافلا - شاف	إلى ٢٩١ ، واسع ٢٩٧ ، العود ٣٢١
	الحجاب ، الكتاب ٣٢٦ ، مذهب

٢٣٣ - طالبه - غريف - ٢٣٦ - ملاعب
 ٢٣٩ - دوني - ٢٤٠ - أعلم - ٢٥٢ - قضيا
 ٢٥٦ - مختصر - ٢٧٢ - الحقة - ٢٨٠ -
 العمر - ٢٨٣ - بطويل - ٢٨٧ - أخب
 ٢٩٧ - الأجدل - ٣٠٣ - يصد -
 المسبل - ٣١٥ - الخرائد - ٣١٦ -
 إبراهيميا - ٣١٧ - الاحول - يقهما - ٣٢٠
 يتكلم - ٣٢٤ - بدار - ٣٢٥ ، الصفي
 مختصر - ٣٢٦ - دوع - ٣٢٧ - الخطوبا
 الوليد بن يزيد
 ٢٥ - بأطلساسها
 ابن الطنرية يزيد بن الصفة
 ٢٨٤ - قليل
 يزيد بن عوف العلبي
 ٢٩٢ - الممدد

يزيد بن معاوية

٩٥ - يتصرم

شراء - غير منسوبين

٦ - الوادي - ٣٠ - قا - ٣١ - سنورا

الابر - ٣٢ - الابر - ٩٥ - الفصيح - ٦٦

مسود - ٧١ - خزحز - قراض - ٨٩ -

أرانيا - ٩٠ - غناء - المم - ٩١ - الككل

٩٢ - المصراع - ٩٩ - الأنازل - ١٠٧ -

يكن - ١٠٨ - قبر - ذمول - ١١٩ - دوع

١٢٧ - لامها - ١٢٨ - كمب - ١٥٣ -

التذكار - ١٨٣ - اينما - ٢٢٠ - الطم

٢٢٥ - قدود - ٢٢٨ - الأنا - ٢٥٠ -

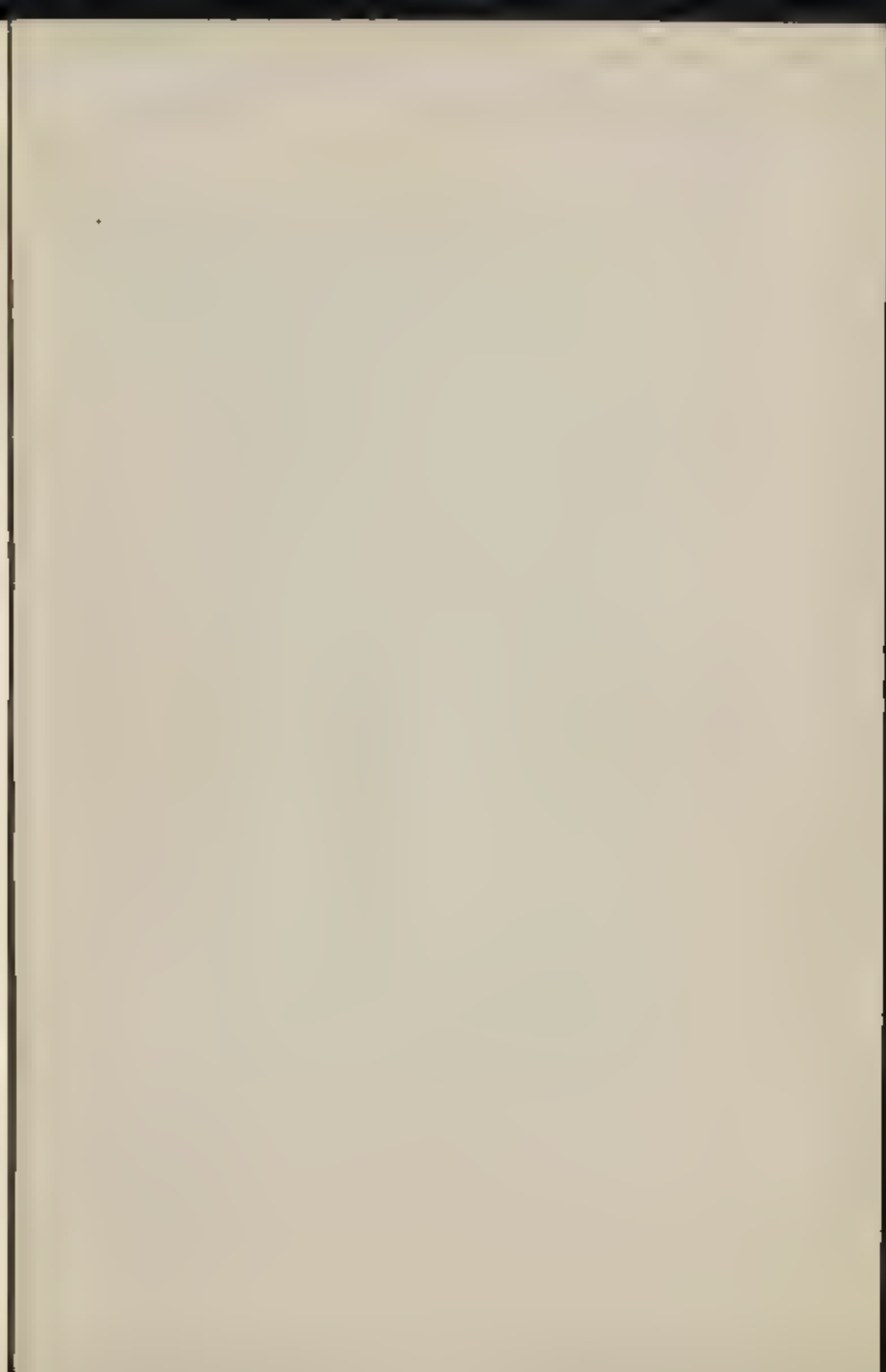
فقف - ٢٥٢ - القضيبي - ٢٧٩ - العايت

٢٨٠ - يصرها - ٣١٤ - أهل - ١٣٨ -

المدى

تصحیحات

ص	س	صواب	ص	س	صواب
ط	٦	علم			
٦	٥	بالديرين	٢١٣	١٥	ردى
٤١	٩	في مناه	٢٢٠	١٥	التجميع
٤٣	١٣	الحفظ	٢٢٨	٧	أنفكم
١١٠	١٦	التلازم	٢٣٠	٣	قيح
١١٥	٧	بقيحه	٢٠٠	١٧	وزكى
١٢٤	١٣	واحدة	٢٠٧	٣	في حومات
١٩٨	١١	حمرو	٢١٢	٦	عبيد الله
٢٠٠	١٦	فرحا جمع قرحة	٣٣٤	١	ويرودون
٢٠٣	٣	قانا	٢٥٢	٢٥	١٨٤
٢٠٧	١٧	عن المنال	٣٥٣	١	ذو الرمة
٢٠٨	١٦	جبه			





DUE DATE

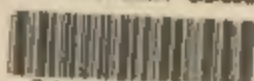
NEWST FEB 15 1989

NEWST SEP 30 1989

201-6503

Printed
in USA

14080370
COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES



0114080370

893.741
K526

BOUND

JUL 3 1981

COLUMBIA LIBRARIES OFF SITE



CU58684173

893.741 K526

Šir al-faṣṣah /

AP